

DAS KONSTANTINOPLER FRAGMENT
DES
KITĀB IḤTILĀF AL-FUQAḤĀ'
DES
ABŪ ĠA'FAR MUḤAMMAD IBN ĠARĪR AṬ-ṬABARĪ
HERAUSGEGEBEN
VON
JOSEPH SCHACHT

كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المجاريين

من
كتاب اختلاف الفقهاء

لأبي جعفر محمد بن جابر الطائري

عني بنشره

يوسف شحنت

١٩٣٣

اهداءات ٢٠٠٢

أصرة د/ محمد الرحمن بدوي
جمعية د/ محمد الرحمن بدوي للإبداع الثقافي
القاهرة

- ب -

حلّ الرموز

ز : زائد

ن : ناقص

- ام : كتاب الأئم للإمام الشافعي ، طبعة بولاق ، ١٣٢١ الى ١٣٢٦
- ج : الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن الشيباني ، بهامش كتاب الخراج
لأبي يوسف ، طبعة بولاق ، ١٣٠٢
- خ : كتاب الخراج للإمام أبي يوسف ، طبعة مصر ، ١٣٤٦ (وهي تعتمد
على الطبعة المذكورة وعلى نسخة مخطوطة)
- م : الموطأ للإمام مالك روايته ، وهما :
- م م : رواية الإمام محمد بن الحسن
- م ي : رواية الإمام يحيى
- مد : المدونة الكبرى ، طبعة مصر ، ١٣٢٣

اما التعليقات التي لا يسبقها بعض هذه الرموز فتشير الى النسخة الوحيدة
المنقول منها هذا الكتاب المرقومة بعدد (٣٨٢) من كتب مصطفى افندي
المحفوظة الآن في المكتبة السلمانية بالآستانة

يشار الى اول الوجه لكل ورقة من اوراق الاصل بعدد الورقة بين
القوسين مثل (٢) ، والى اول القفا لكل ورقة بالنجمة بين القوسين مثل (*)

فهرست الفصول

صحيحة	فصل	
١	١	كتاب الجهاد
٢		ذكر السيرة في قتال اهل الشرك
٢	٢	(اجماعهم) على سيرة رسول الله صلى الله عليه في دعوة المشركين
٢	٣	اختلافهم في وجوب الدعوة على من في عصره من المسلمين عند
		محاربة اهل الشرك
٣	٤	(اجماعهم) أن للمسلمين رمي المشركين الخ ما لم يكن معهم
		مسلمون اسراء او اطفال او نساء
٤	٥	اختلافهم في ذلك ان كان معهم اطفال من اطفال المسلمين او
		اسراء من اسراهم وفي رميهم بما لا يؤمن معه اصابة
		من لا يجوز تعمد قتله
٨	٦	اختلافهم في ذلك اذا قاتلوا المسلمين مع المشركين
٩	٧	(اجماعهم) أن قتل مقاتلة المشركين جائز الخ
٩	٨	اختلافهم في غيرهم من رجالهم
١٢	٩	(اجماعهم) على جواز المبارزة بإذن الإمام
١٢	١٠	اختلافهم في المبارزة بغير إذن الإمام
١٤	١١	(اجماعهم) أن رسول الله صلى الله عليه وادع مشركي قريش
١٤	١٢	اختلاف اهل السيرة في مدة المهادنة التي كانت بين رسول الله
		صلى الله عليه وبين قريش

صفحة	فصل	
١٤	١٣	(اجماعهم) على ما لا يجوز من موادة اهل الشرك
١٤	١٤	اختلافهم فيما يجوز من موادعتهم والوقت الذي يجوز اليه الموادة والحال التي يجوز ذلك فيها
١٧	١٥	اختلافهم في الصلح الجائز بين المسلمين والمشركين اذا كان المشركون قاهرين
٢٠	١٦	(اجماعهم) أنَّ المشركين اذا صالحوا المسلمين على ان يعطوا المسلمين في كل سنة مائة رأس فأعطوهم ذلك من رقيقهم أن ذلك جائز
٢٠	١٧	اختلافهم في ذلك إن اعطوهم ذلك من اولادهم
٢٠	١٨	اختلافهم في الصبي والأجير والعبد والمرأة وأهل الذمة ايسرهم لهم ام لا
٢١	١٩	(اجماعهم) على ما هو حرام من التولية
٢٢	٢٠	اختلافهم فيمن يستحق وعيد الله تبارك وتعالى بتوليته عن عدوه والحال التي يجوز فيها التولية
٢٣	٢١	اختلافهم فيما يكون نقضا لعهد اهل الذمة
٢٥	٢٢	(اجماعهم) على ما يجوز على جميع الجيش من الأمان لأهل حصن من الكفار
٢٥	٢٣	اختلافهم فيمن يجوز امانه سوى من ذكر وما الفعل والقول الذي

صحيحة فصل

يكون امانا

اختلافهم في حكم الرجل من اهل الحرب يُعطى الأمان وهو في الحصن او يسلم ثم يشكل من له الأمان من غيره	٢٤	٣٠
اختلافهم في حكم الحربى يصاب في ارض الاسلام او دار الحرب فيدعى أنه جاء مستأمنًا	٢٥	٣١
(اجماعهم) أن المستأمن اذا دخل بأمان دار الإسلام فلا سبيل لأحد عليه عند دخوله	٢٦	٣٤
(اجماعهم) أن على الإمام اذا اراد الرجوع أن يُبلغه مأمنه	٢٧	٣٤
اختلافهم في الموضع الذى يجب على الإمام أن يُبلغه اليه والمدة التى يجوز للإمام تركه في دار الإسلام اليها بلا جزية ولا اسلام .	٢٨	٣٤
(اجماعهم) أن العليج اذا أُعطى امانا على اعلاج لم يحضروا معه أنه ليس للمسلمين أن يغدروا به	٢٩	٣٨
(اجماعهم) أن عليجا لو استأمن على شئ معلوم مما يدل المسلمين عليه قبل القدرة عليه أن على من اجابه الى ذلك أن يعطوه	٣٠	٣٨
اختلافهم في حكمه ان او من على ذلك او على ما اشبهه فلم يوجد ذلك على ما قال او او من بعد القدرة عليه	٣١	٣٨
اختلافهم في حكم الحربى يدخل دار الإسلام بغير امان فيسلم فيها قبل أن يُقدّر عليه ثم يُقدّر عليه وقد اسلم	٣٢	٤٠
اختلافهم في حكم الحربى يؤخذ في الحرم بغير امان كان تقدم له	٣٣	٤١

صحيحة فصل		
٤٢	٣٤	اختلافهم في حكم الأسارى اذا ادّعوا امانا فقال رجل من المسلمين إني قد آمنتم
٤٤	٣٥	(اجماعهم) على بعض احكام عبيد اهل الحرب لو اسلموا
٤٤	٣٦	اختلافهم في حكم العبد ان كان سيّده وجهه فقدم مستأمناً في حاجة سيّده ثم اسلم وأقام في دار الإسلام
٤٥	٣٧	اختلافهم في حكم الحربي يسلم عبده في دار الحرب ثم يبيعه سيّده قبل أن يسلم
٤٦	٣٨	اختلافهم في حكمه ان قدم مستأمناً ومعه عبده له مسلم او اشترى عبداً مسلماً في دار الإسلام ثم اراد الرجوع والخروج بالعبد المسلم الى دار الحرب
٤٨	٣٩	(اجماعهم) ان حريباً لو دخل ارض الإسلام بأمان ثم اسلم بها ثم اغار المسلمون على بلده فغلبوا عليها أن جميع ما في يد المستأمن الذي اسلم له دون سائر الناس
٤٨	٤٠	اختلافهم فيما كان له من مال بأرض الحرب
٥٠	٤١	(اجماعهم) أن مستأمناً لو اشترى بهائم او ثياباً أن له الخروج بها معه الى دار الحرب
٥٠	٤٢	اختلافهم في غير ذلك
٥١	٤٣	اختلافهم في حكم مال المستأمن يلحق ببلاد الحرب ويخلف ودائع له في دار الإسلام ثم اصيب في داره
٥٢	٤٤	(اجماعهم) أن مستأمناً لو مات في ارض الإسلام وخلف مالا

وخلف ورثة في دار الحرب أن المال مردود الى ورثته		
اختلافهم في حكم الورثة اذا لم يعرفهم امام المسلمين وجاءوا بكتاب	٤٥	٥٣
من ملك العدو وأقاموا البيعة من اهل الكفر		
اختلافهم في حكم المستأمن اذا سرق او قذف او اتى ما يجب	٤٦	٥٤
عليه فيه الحد		
(اجماعهم) أن حراما على مسلم أن يبايع مستأمنا بيعاً فاسداً وأنه	٤٧	٥٧
يبطل ويُفسخ من مبايعة المستأمن المسلم في دار الإسلام		
ما يُفسخ من مبايعات المسلمين الفاسدة بينهم		
اختلافهم في جواز شراء المسلمين منه عبداً كان له اعتقه في دار	٤٨	٥٧
الحرب او كاتبه او دبره		
اختلافهم في حكم المستأمن او الذمي يُطلع عليه أنه عين للمشركين	٤٩	٥٨
يكتب اليهم بأخبار المسلمين		
(اجماعهم) أن جنایات اهل الحرب وغصوبهم قبل أن يسلموا او	٥٠	٥٩
يدخلوا دار الإسلام بأمان موضوعة		
اختلافهم في حكم جنایاتهم وديونهم وغصوبهم وما يجب فيه الحد	٥١	٦٠
على المسلمين اذا اتوا ذلك بعد اسلامهم وقبل خروجهم		
من دار الحرب او فعل ذلك مستأمن		
اختلافهم في جواز اقامة الحدود في ارض العدو	٥٢	٦٤
(اجماعهم) على ما لا يُعذر به الحربي اذا اسلم في دار الحرب من	٥٣	٦٧
ترك ما يجب عليه فعله وفعل ما يجب عليه تركه		

صحيحة	فصل	
٦٧	٥٤	اختلافهم في غير ذلك
٦٨	٥٥	القول في احكام الأ نفال والغنائم
٦٨	٥٦	(اجماعهم) أن أربعة اخماس الغنيمة للمقاتلة
٦٨	٥٧	اختلافهم في الجيش يأتي اهل وقعة مدداً وقد احرزوا الغنيمة ، والسرية تخرج اوالجيش فيشهد بعضهم القتال ويتخلف بعضهم عن القتال لعذر
٧١	٥٨	(اجماعهم) أن السرية ترد على العسكر والعسكر على السرية
٧١	٥٩	اختلافهم في رد السرية تخرج من مدينة قد نزل بها العدو فتصيب من العدو على اهل المدينة والجيش يدخلان بلاد العدو مفترقين
٧٤	٦٠	اختلافهم فيمن لحق بجيش المسلمين قبل أن يقتسموا غنائمهم بعد الحرب ممن كان في دار الحرب
٧٦	٦١	اختلافهم في سهم من مات قبل احرار الغنيمة او قتل
٧٨	٦٢	(اجماعهم) أن مريضاً لو شهد القتال مع الجيش في ارض العدو ولم يقاتل أن له سهمه من الغنيمة
٧٨	٦٣	(اجماعهم) على أن أربعة اخماس الغنيمة لمن قاتل عليها اذا كان دخولهم ارض العدو بإذن الإمام
٧٨	٦٤	اختلافهم في ذلك إن كان دخولهم ارض العدو بغير اذن الإمام
٨٠	٦٥	(اجماعهم) أن الفارس يفضل في الغنيمة على الراجل
٨٠	٦٦	اختلافهم في قدر الفضل الذي يستحقه الفارس على الراجل

صحيفة فصل

٨١	٦٧	(اجماعهم) أَنْ مَنْ قَاتَلَ عَلَى الْعَرَابِ مِنَ الْخَيْلِ فَهُوَ فَارِسٌ مُسْتَحَقٌّ
		سهم فارس
٨١	٦٨	اِخْتِلَافُهُمْ فِيمَنْ قَاتَلَ عَلَى الْهَيْجَنِ وَالْبِرَازِيِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ
٨٣	٦٩	(اجماعهم) أَنْ الْفَارِسَ إِذَا كَانَ مَعَهُ أَفْرَاسٌ يُسَهَّمُ لَهُ وَلِفَرَسٍ لَهُ وَاحِدٌ
٨٣	٧٠	اِخْتِلَافُهُمْ فِي سَهْمِ مَا زَادَ عَلَى وَاحِدٍ
٨٤	٧١	(اجماعهم) أَنْ مَنْ قَاتَلَ عَلَى فَرَسِهِ حَتَّى أُحْزِرَتْ الْغَنِيمَةُ ثُمَّ نَفَقَ
		فَرَسَهُ أَنْ لَهُ سَهْمٌ فَارِسٌ
٨٤	٧٢	اِخْتِلَافُهُمْ فِيمَنْ نَفَقَ فَرَسَهُ قَبْلَ ذَلِكَ
٨٦	٧٣	اِخْتِلَافُهُمْ فِي غَزَاةِ الْبَحْرِ فِي مَرَاكِبٍ وَمَعَ بَعْضِهِمْ خَيْلٌ وَبَعْضُهُمْ رَاجِلٌ
٨٦	٧٤	(اجماعهم) أَنْ الَّذِي يَجِبُ لِلْفَارِسِ وَالرَّاجِلِ فِي الْبَرِّ يَجِبُ لَهَا
		فِي الْبَحْرِ
٨٦	٧٥	(اجماعهم) أَنْ لِلْغَزَاةِ أَنْ يَأْكُلُوا طَعَامَ الْعَدُوِّ وَأَنْ يَعْطِفُوا
		دَوَابَّهُمْ أَعْلَافَهُمْ
٨٦	٧٦	اِخْتِلَافُهُمْ فِي ذَلِكَ إِنْ أَخْرَجَهُ بَعْضُهُمْ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ بَاعَهُ وَمَا
		يَجُوزُ أَكْلُهُ وَالْإِنْتِفَاعُ بِهِ مِنْ الْأَشْيَاءِ غَيْرِ ذَلِكَ دُونَ الْجَيْشِ
٩٤	٧٧	(اجماعهم) أَنْ حَرَامًا أَنْ يَأْخُذَ بَعْضُهُمْ شَيْئًا مِنْ أَعْيَانِ أَمْوَالِ
		الْعَدُوِّ لِنَفْسِهِ وَأَنْ عَلَى مَنْ أَخَذَ ذَلِكَ أَنْ يَلْقِيَهُ فِي الْمَغْنَمِ
٩٤	٧٨	اِخْتِلَافُهُمْ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ بَعْدَ إِجْمَاعِهِمُ الْمَارَّ ذَكَرَهُ عَلَى اخْتِذَاطِ الطَّعَامِ
٩٩	٧٩	اِخْتِلَافُهُمْ فِي جَوَازِ اسْتِعْمَالِ مَا أَصِيبَ مِنْ أَمْوَالِ الْعَدُوِّ عِنْدَ الْحَاجَةِ
		إِلَيْهِ مِمَّا لَا يَجُوزُ اتِّلَافُهُ لِبَعْضِ الْمُسْلِمِينَ دُونَ بَعْضٍ

صحيفة فصل

(اجماعهم) أَنّ حراما على المسلمين ائتلاف ما حازوه من الغنيمة	٨٠	١٠٣
اختلافهم في جواز ائتلاف ذلك قبل الغلبة عليه وقبل قهر العدو	٨١	١٠٤
اختلافهم في جواز ائتلاف الغنيمة اذا كرّ العدو عليهم قبل القسمة	٨٢	١٠٨
ولم يطبقوا أَن ينجوا بها او غلبوا العدو فلم يقدروا على اخراج بعض ما غلبوهم عليه		
(اجماعهم) أَنّ لمن قدر على حمل مال للعدو وقد رآه ان يتركه ، وَأَنّ على مَنْ اخذ شيئا مما لا يجوز له تموله دون الجيش ان يأتي به المقسم ولا يجوز له أَن يرمى به بعد اخذه	٨٣	١١٠
(اجماعهم) أَنّ حراما على مَنْ اخذ من عين ماله أَن يُخفيها عن سائر الجيش وَأَنّ عليه أَن يؤدّي ذلك الى المقسم	٨٤	١١٠
(اجماعهم) أَنّ حكم العروض التي يأخذها الاخذ حكم الأعيان من الدنانير والدرهم اذا كان ذلك شيئا له قيمة ولم يكن مأكولا ولا مشروبا ولا معاونا	٨٥	١١١
اختلافهم في الشيء التافه الذي لا قيمة له إلا اليسير	٨٦	١١٢
اختلافهم في سلب المقتول يأخذه القاتل هل يحلّ له ام لا	٨٧	١١٢
اختلافهم في النفل الذي يحلّ لمن فُغله	٨٨	١١٧
اختلافهم في الموضع الذي يجوز للإمام فيه قسم الغنيمة	٨٩	١٢٨
اختلافهم في استئجار مَنْ يُخرج الغنيمة الى ارض الإسلام وإلى موضع المقسم او الدليل وكيف سبيل اخراج الغنيمة الى المقسم	٩٠	١٣٢

صحيحة فصل		
١٣٣	٩١	اختلافهم في سنة قسم الغنائم
١٤٠	٩٢	(اجماع) اهل السير أن رسول الله صلى الله عليه كان يقتل لنفسه من جميع المغنم صفياً وأن ذلك كان له شهد الواقعة ام لا
١٤٠	٩٣	اختلافهم في ذلك الصنف بعده
١٤١	٩٤	(اجماعهم) أن النسياء والقرية اذا سبوا وأحرزوا الى دار الإسلام فقد صاروا غنيمة وأن ليس للإمام أن يمن عليهم
١٤١	٩٥	اختلافهم في جواز فدائهم وفداء رجالهم وبيعهم من الكفار وفي حكم مقاتلتهم
١٤٦	٩٦	اختلافهم في حكم اسلام امري المشركين بعد ان استرقهم الإمام
١٤٦	٩٧	اختلافهم في حكم ما غلب المشركون عليه من اموال المسلمين ثم ظهر عليه المسلمون
١٥٨	٩٨	اختلافهم في حكم الرجل يشتري الجارية او المملوك من القسم فيصيب منهما مالا وقد تفرق الجيش
١٥٩	٩٩	اختلافهم في حكم اطفال المشركين اذا سبوا
١٦٢	١٠٠	اختلافهم فيما يحرم به دم الحربى بعد اجماعهم أنه محقون الدم اذا قال الشهادة وإن أُعطى الأمان قبل أن يُقدّر عليه
١٦٣	١٠١	اختلافهم في حكم الرجل من الجيش يُعتق بعض السبي قبل القسمة
١٦٥	١٠٢	اختلافهم في حكم الرجل من الجيش يقتل اسيراً
١٦٦	١٠٣	(اجماعهم) على أن التفريق بين الطفل الذي لم يُثغر ولم يبلغ سبع سنين وبين امه غير جائز

صحيحة	فصل	
١٦٦	١٠٤	اختلافهم في جواز التفرقة بينه وبين غير أمه والوقت الذي يجوز فيه التفرقة وفي حكم البيع إذا فرّق بينهما
١٦٨	١٠٥	(اجماع) اهل السير على حكم سعد بن معاذ في بني قريظة
١٦٩	١٠٦	اختلاف العلماء فيما اشبه ذلك من الحكم ومن الذي لا يجوز النزول على حكمه
١٧٢	١٠٧	اختلافهم فيما على الرجل من المسلمين يُطَّلَع عليه أنه يدلّ العدو على عورة المسلمين
١٧٣	١٠٨	اختلافهم فيما يجب على الغالّ من العقوبات
١٧٧	١٠٩	(اجماعهم) أن ما كان جائزاً يبيعه فحائز قسمه في المغنم
١٧٧	١١٠	اختلافهم في جواز قسم اشياء مما اختلف في جواز بيعه ومما يحرم بيعه بكلّ حال
١٧٩	١١١	اختلافهم في حكم الرهبان
١٨٠	١١٢	اختلافهم في حكم ما يصاب من الكنوز واللقطة في ارض العدو
١٨٣	١١٣	(اجماعهم) أن للأسير من المسلمين أن يفدى نفسه من العدو
١٨٣	١١٤	اختلافهم في وجوب اداء ما ضمن لهم مكرها عليه
١٨٥	١١٥	(اجماعهم) أن لإمام المسلمين أن يفدى اسرى المسلمين من العدو
		بالعروض غير السلاح والكراع
١٨٥	١١٦	اختلافهم في غير ذلك مما يجوز أن يفدوا به
١٨٦	١١٧	(اجماعهم) على ما للأسير من المسلمين إذا كان في ايدي العدو أن يفعله من قتلهم وأخذ اموالهم وسبي ذراريهم وكسر

قيده والهرب منهم

اختلافهم في ذلك ان كانوا هم اطلقوا قيده وآمنوه	١١٨	١٨٧
اختلافهم في حكم الرجل من المسلمين يشتري اسيرا من اسرى المسلمين	١١٩	١٨٩
اختلافهم فيما يحل للأسير او المستأمن وطؤه من النساء في دار الحرب	١٢٠	١٩٤
اختلافهم في جواز قتال اسراء المسلمين ومستأمنهم مع العدو في	١٢١	١٩٤

دار الحرب عدوا غيرهم

اختلافهم فيما يجوز للأسير فعله مكرها	١٢٢	١٩٦
كتاب الجزية	١٢٣	١٩٩
(اجماعهم) ان من اعطى الجزية من كفار اهل الكتابين من بني اسرائيل قبل ان يقدر عليه ان للإمام اخذ ذلك منه وإقراره على دينه ، وأن رسول الله صلى الله عليه	١٢٤	١٩٩

اخذ الجزية من المجوس

اختلافهم في معنى اخذ النبي صلى الله عليه من المجوس الجزية	١٢٥	١٩٩
(نقلهم) ان رسول الله صلى الله عليه اخذ الجزية من اهل نجران ومن كان باليمن من اهل الكتاب من العرب	١٢٦	٢٠٠
(اجماعهم) ان رسول الله صلى الله عليه ابي اخذ الجزية من عبدة	١٢٧	٢٠٠

الاوثان من العرب

اختلافهم في قبولها من عبدة الأوثان من غير العرب والمعنى الذي به تقبل الجزية	١٢٨	٢٠٠
اختلافهم فيمن لم تؤخذ منه الجزية من اهل الكتاب بعد اجماعهم	١٢٩	٢٠٣

صحيفة فصل

على أنّها تؤخذ من الرجل البالغ العاقل الصحيح البدن
الموسر اذا كان حرّاً

٢٠٨ ١٣٠ (اجماعهم) على ما ليس للإمام أن يمتنع من اخذه ممن اعطاه من
الجزية ومن قصيره على ذلك من اهل الذمة

٢٠٨ ١٣١ اختلافهم فيما كان اقل من ذلك

٢١١ ١٣٢ اختلافهم في حكم الذمي يسلم بعد ما يجب عليه الجزية او قبل حؤول
الحول من يوم اخذت جزيته

٢١٣ ١٣٣ اختلافهم في وجوب الجزية على عبد يُعتقه سيده وهو من اهل الكتاب

٢١٣ ١٣٤ (اجماعهم) على جواز اخذ الجزية من رؤوس اهل الذمة

٢١٣ ١٣٥ اختلافهم في جواز اخذ ذلك من ارضيهم ومواشيهم

٢١٨ ١٣٦ اختلافهم في حكم ارض الخراج وحكم اهلها وعلى اى وجه يؤخذ
الخراج منها

٢٢٥ ١٣٧ اختلافهم في جواز استئجار ارض الخراج للمسلم ومن عليه الخراج
ان استأجرها فزرعها

٢٢٦ ١٣٨ اختلافهم فيما على الذمي اذا اسلم وفي يده ارض خراج فزرعها
او زرع ارض الخراج عربى مسلم

٢٢٧ ١٣٩ اختلافهم فيما على الذمي يشتري ارضا من ارض العشر

٢٢٧ ١٤٠ (اجماعهم) أن ليس على الذمي سوى التغلبي في مواشيه ونعمه
جزية ، واجماعهم على ما اجمعوا عليه من احكام ارض
العشر، وتواتر الاخبار أن عمر بن الخطاب صالح نصارى

صحيفة فصل

بني تغلب على أن تؤخذ جزيئهم من ارضهم.		
وواشيئهم وصايتهم		
اختلافهم في كيفية صلحه ايتهم وقدر ما صولحوا عليه	١٤١	٢٢٧
(اجماعهم) على أنه ليس على اهل الذمة خراج في دورهم ورقيقهم.	١٤٢	٢٣١
وكذلك كل ما كان من المساكن		
اختلافهم في كيفية استثناء الخراج	١٤٣	٢٣١
(اجماعهم) على ما ليس للإمام منع اهل الذمة منه	١٤٤	٢٣٣
اختلافهم في اتخاذ الدور والمنازل وفيما يجوز لهم من سكنى غير بلادهم	١٤٥	٢٣٣
الذي صولحوا عليه او دخوله		
(اجماعهم) أنه ليس لهم أن يبتدئوا احداث بيعة ولا كنيسة في	١٤٦	٢٣٦
امصار المسلمين ولا في شئ من ارض الحجاز		
اختلافهم فيما سوى ذلك	١٤٧	٢٣٦
قولا الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه فيما يجب على اهل الذمة للمسلمين.	١٤٨	٢٣٨
(اجماعهم) وقول الشافعي فيما يجب على المسلمين لأهل الذمة	١٤٩	٢٤٠
احكام المحاربين	١٥٠	٢٤٢
(اجماعهم) أن حكم الله عز وجل على المحاربين لازم للكافر	١٥١	٢٤٢
المحارب الساعى بالفساد		
اختلافهم في الساعى بالفساد المحارب اذا كان مسلما	١٥٢	٢٤٢
اختلافهم في الحكم الواجب على الساعى في الأرض فساداً	١٥٣	٢٤٣
اختلافهم فيما يجب على المحارب اذا اخذ من المال ما لا يجب في.	١٥٤	٢٤٧

صحيفة فصل

مثله القطع على السارق

اختلافهم فيما عليه اذا قتل عبداً او ذمياً او من لا يعادله في حرية ٢٤٨ ١٥٥

(اجماعهم) انهم بما حاربوا به من كل شئ يقع عليه اسم سلاح ٢٤٩ ١٥٦

يقاتل به فهم محاربون

(اجماعهم) انه يحكم على المرأة ان حاربت كما يحكم على الرجل ٢٤٩ ١٥٧

اختلافهم فيما على من حارب في الأمصار والمدائن ٢٤٩ ١٥٨

اختلافهم فيما على المحارب اذا جاء تائباً قبل أن يقدر عليه ٢٥١ ١٥٩

اختلافهم فيما على الإمام أن يبدأ به من الأحكام اذا أخذ قبل التوبة ٢٥٣ ١٦٠

اختلافهم في قطع المحارب اذا كانت يده اليسرى عليه او شلاء ٢٥٤ ١٦١

او رجله اليمنى

اختلافهم في معنى النفي الذي حكم الله عز وجل عليه به ٢٥٤ ١٦٢

اختلافهم في كيفية الصلب ٢٥٥ ١٦٣

اختلافهم في كيفية الشهادة على المحارب بعد اجماعهم ألا يقام ٢٥٦ ١٦٤

عليه الحد بالسمع

(اجماعهم) على حكم الصبي اذا قطع الطريق ٢٥٨ ١٦٥

اختلافهم فيما على الذمي اذا قطع الطريق ٢٥٨ ١٦٦

اختلافهم في حكم النبي صلى الله عليه على المرنيين هل كان ذلك ٢٥٨ ١٦٧

قبل نزول الآية ام بعد

بسم الله الرحمن الرحيم

١- كتاب "الجهاد" (١)

بحمد الله استفتحنا وبه استعانتنا فإنه وليّ عصمتنا ونوفيقنا ، وصلى الله

على محمد النبي وآله وسلم كثيرا

- ٥ (قال الله) جل ثناؤه وتقدست أسماؤه في تنزيله ووحيه الى رسوله صلى الله عليه (٢) « ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أنّ الأرض يرثها عبادى الصالحون إنّ فى هذا لبلاغا لقوم عابدين وما ارسلناك إلاّ رحمة للعالمين » (وقال) جل ثناؤه (٣) « وما ارسلناك إلاّ كفاة للناس بشيرا ونذيرا ولكن اكثر الناس لا يعلمون » . فأعلم جل ذكره نبيّه ورسوله الى خلقه أنّه ارسله الى الناس بكافة بشيرا ونذيرا ، وأبان تعالى اسمه له بإعلامه ذلك ما اختصّه به من فضله على من سلف من انبيائه ورسله ، اذ كان سائر انبيائه الماضين ورسله السالفين إنّما كانوا يُبعثون الى خاصّ من البشر وجيل من الخلق ، وخصّ الله تعالى ذكره نبيّنا صلى الله عليه بالرسالة العامة والدعوة الكافة التى ابانت من الله منزلته وأوضحت له فضيلته وختم به الرسالة وجعل أمته خير الامم الخالية فقال (٤) « كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر
- ١٥

(١) — (١) ن (٢) سورة الانبياء [٢١] ، ١٠٥ — ١٠٧ .

(٣) سورة سبأ [٣٤] ، ٢٧ (٤) سورة آل عمران [٣] ، ١٠٦

وتؤمنون بالله . وضمن له اظهار دينه على الأديان وملته على الملل فقال (١) .
 « هو الذي ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره
 المشركون » . ثم لم يخترمه اليه حتى انهج لمتبعيه (٢) السبيل وأوضح لهم
 الطرق وعرفهم السنن المسنونة والأحكام المفروضة في اهل الملل (٣) . . .
 (٢) للعدو حتى يقتلوه وأى ذلك فعلوا فهم في سعة (اللؤلؤى عنهم) .
 وقال الحسن البصرى إنما كان قول الله (٤) « ومن يؤلمهم يومئذ دبره » الآية .
 يوم بدر خاصة حدثنا يذاك ابو كريب قال حدثنا وكيع عن الربيع بن
 صبيح عنه

— ٢ — ذكر السيرة في قتال اهل الشرك

(اجمعت الحجة) أن رسول الله صلى الله عليه لم يقاتل اعداءه من اهل
 الشرك إلا بعد اظهاره الدعوة وإقامة الحجة وأنه صلى الله عليه كان يأمر امراء
 سراياه بدعوة من لم تبلغه الدعوة

— ٣ — ثم اختلفوا في وجوب الدعوة على من في

عصره من المسلمين عند محاربة اهل الشرك

(فقال ملك بن انس) (٥) وسئل عن الروم ايدعون قبل أن يقاتلوا فقال
 احب الى ألا يقاتلوا حتى يدعوا إن اطيق ذلك (قليل) إنهم ربما دعوا

(١) سورة التوبة [٩] ، ٣٣ وسورة الصف [٦١] ، ٩ (٢) لمسه

(٣) تلقت ورقة واحدة من الاصل (٤) سورة الانفال [٨] ، ١٦

(٥) راجع مد ٣ : ٢ ، ٣

الى الاسلام فدعواهم المسلمين الى النصرانية (فقال) قد قضا ما عليهم اذا دعوهم (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه)

(وقال الشافعي) ^(١) في ^(٢) امر رسول الله صلى الله عليه بالبيات والغارات ^(٣).

ما يدل على أن الدعاء للمشركين الى الاسلام او الى الجزية إنما هو واجب لمن لم تبلغه الدعوة . فأما من بلغته الدعوة فالمسلمين قتله قبل ان يدعى ، وإن دعوه فذلك لهم من قبل أنه اذا كان لهم ترك قتاله بمدة تطول فترك قتاله الى أن يدعى اقرب . فأما من لم تبلغه دعوة المسلمين فلا يجوز ان يقاتلوا حتى يدعوا الى الإيمان إن كانوا من غير اهل الكتاب ، او الى الإيمان او اعطاء الجزية إن كان ^(٤) من اهل الكتاب ، ولا اعلم احدا لم تبلغه الدعوة اليوم إلا أن يكون من وراء عدونا الذين يقاتلوننا ^(٥) أمة من المشركين فلعل اولئك (*) ألا تكون الدعوة بلغتهم ، وذلك مثل أن يكون ^(٦) خلف الروم او الترك او الخزر أمة لا نعرفهم . فإن قتل احد من المسلمين احدا من المشركين لم تبلغه الدعوة وداه إن كان نصرانيا او يهوديا دية نصراني او يهودي ، وإن كان وثنيا او مجوسيا دية المجوسي (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٧) اذا خرج والى الجيش او سرية غازين فلقوا العدو فلا بأس أن يغيروا عليهم ليلا او نهارا ولا بأس ان يبيتوهم ولا بأس ألا يدعواهم الى الاسلام لأن الدعوة قد بلغتهم (وهذه رواية اللؤلؤي عنهم)

(وهو قول ابى ثور)

— ٤ — (وأجمعوا) جميعا أن الزحفين اذا التقيا أن للمسلمين رمي .

(١) ام ٤ : ١٥٧ (٢) — (٣) ام : وفيما وصفنا من هذا كله (٣) ام : كانوا

(٤) عاملوا : ام : يقاتلوننا (٥) ام : يكونوا (٦) راجع خ ٢٢٧ ، ٢٢٨

المشركين بالنبل والنشأ والحجارة والضرب بالسيوف والطعن بالرمح
و بثق المياه عليهم والعمل في توهين امرهم بكل ما كان سببا للوصول الى الظفر
بهم ما لم يكن معهم مسلمون اسراء او اطفال او نساء

— ٥ — ثم اختلفوا في ذلك ان كان معهم اطفال

من اطفال المسلمين او اسراء من اسراهم

وفي رميهم بما لا يؤمن معه اصابة من

لا يجوز تعمده قتله

(فقال ملك)^(١) وسئل اى ذلك اعجب اليك الرباط ام الغارات في
ارض العدو (فقال) اما الغارات في ارض العدو فلا ادري ، (قال ابن وهب)
كأنه يكرهها ، وأما السير في ارض العدو على الإصابة فإنه اعجب الي (حدثني
بذلك يونس عن ابن وهب عنه)

(وقال الأوزاعي)^(٢) اذا تترس الكفار بأطفال المسلمين كفوا عن
رميهم فإن برز احد منهم رموه ، فإن الله تعالى^(٣) ذكره (٣) قال لرسوله صلى
الله عليه وللمؤمنين في المشركين بمكة^(٤) (٤) « ولولا رجال مؤمنون ونساء
مؤمنات لم^(٥) تعلموهم أن تطؤهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم^(٥) » فكيف
يرمى المسلمون من لا يرونه من المشركين وهم يعلمون اذا رموهم أنهم يصيبون
فيها اطفال المسلمين^(٦) (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (قال)^(٧) وسئل

(١) راجع مد ٣ : ٢٤ ، ٢٥ (٢) ام ٧ : ٢١٨ (٣) — (٣) ام : عز وجل يقول
(٤) سورة الفتح [٤٨ : ٢٥] (٥) — (٥) ام : حتى فرغ من الآية (٦) انتهى ام
(٧) (٧) مد ٣ : ٢٥ يقول في قوم الخ

عن القوم من المسلمين يلقون السفينة من سفن العدو فيهم^(١) سبي من المسلمين
اتكروه^(٢) لهم ان يحرقوها بالنار^(٣) (فقال^(٤) الأوزاعي^(٥)) يُكفّ عن
تحريقها بالنار^(٥) ما كان فيها^(٦) اسارى المسلمين^(٧) . (وحُدثت عن معوية
عن الفزاري قال قال الأوزاعي) حاول عدوك بما استطعت ما لم تأخذه فإذا
أخذته لم تفعل به ذلك (قال) قلت حصن نزل به المسلمون فحاصروه وفيه
اسارى من المسلمين اُرمي فيه بالنار والنشاب والمنجنيق (قال) لا بأس ، فإن
أصيب احد كان خطأ . قلت فإن جاءوا بهم يتربسون بهم (قال) ارم أنت
العدو فإن أصبت مسلماً كان خطأ وعليك الكفارة

(وقال الثوري) وقيل له الحصن ينزل به المسلمون اُرمي فيه بالمنجنيق والنار
ولعله يصيب صبيّاً او امرأة (قال) لا بأس ارمهم وأن أصبت صبيّاً او امرأة
(حُدثت بذلك عن معوية عن أبي اسحق عنه)

(وقال الشافعي)^(٨) للمسلمين^(٩) أن يشتوا الغارة^(١٠) عليهم^(١١) ليلاً ونهاراً
فإن أصابوا من النساء والولدان أحداً لم يكن فيه عقل ولا قود ولا كفارة^(١٢)
(حدثنا بذلك عنه الربيع) (وقال)^(١٣) إذا كان في حصن المشركين نساء
وأطفال وأسراء^(١٤) مسلمون فلا بأس أن^(١٥) يُنصب المنجنيق على الحصن دون
البيوت التي فيها المساكن^(١٦) ، ولا^(١٧) أحب أن تُرمى التي فيها المساكن^(١٨)
إلا أن يلتحم المسلمون قريباً من الحصن فلا بأس أن تُرمى بيوته وجدرانها ،

(١) مد : وفيها (٢) — (٢) مد : ن (٣) مد : قال (٤) مد : ن

(٥) مد : ن (٦) مد : من ز (٧) انتهى مد (٨) أم : ٤ : ١٥٦

(٩) أم : والمسلمين (١٠) — (١٠) أم : عليهم الغارة (١١) انتهى أم

(١٢) (١٢) أم : ٤ : ١٩٩ (١٣) أم : واسرى (١٤) أم : بان

(١٥) (١٥) أم : الساكن (١٦) — (١٦) أم : ن

فإذا كان في الحصن مقاتلة محصنون^(١) رميت البيوت والحصن. (قال)^(٢) (*)
 وإذا تترسوا بالصبيان المسلمين أو غير مسلمين^(٣) والمسلمون ملتحمون فلا بأس
 أن يعمدوا المقاتلة دون المسلمين والصبيان ، وإن كانوا غير ملتحمين أحببت
 لهم^(٤) الكف عنهم حتى يمكنهم أن يقاتلوهم غير متترسين ، وهكذا إن
 أبرزوهم فقالوا إن قاتلتمونا^(٥) قتلناهم^(٦) ، والنفط والنار والماء^(٧) مثل المنجنيق^(٨)
 (وقال أبو حنيفة وأصحابه)^(٩) لا بأس بالبيات والغارات (قالوا) ولا بأس
 إذا دخل المسلمون أرض الحرب أن ينصبوا المنجنيق على حصون المشركين
 وأن يرموهم بالمنجنيق ، وإن كان فيهم امرأة أو صبي أو شيخ كبير أو معتوه
 أو أعمى أو مقعد أو زمن^(١٠) فلا بأس أن يرموا المشركين في حصونهم بالمنجنيق
 وأن كان فيهم من سمينا

(وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد) وكذلك لو كان في أيدي المشركين
 أناس من المسلمين أسراء أو كان قد أسلم بعض المشركين الذين في الحصون ،
 فلا بأس أن يرميهم المسلمون بالمنجنيق والنشاب والنبيل ولا يتعمدوا المسلمين
 منهم ، ولا بأس أن يهدموا الحصون عليهم وأن يحرقوهم بالنار أو يغرقوهم بالماء
 وأن كان فيهم من سمينا من المسلمين إلا أنهم لا يتعمدون بذلك المسلمين (قالا)
 وكذلك لو كان فيهم قوم من المسلمين تجار دخلوا بأمان ، فلا بأس أن يرموا
 بالمنجنيق وأن يحرقوا حصونهم بالنار وأن يغرقوها بالماء (قالا) ولو كف
 المسلمون عنهم الرمي والحرق والفرق للمسلمين الذين فيهم ما وسع المسلمين أن
 غيروا على أهل الحرب لأنه لا يخلو أن يكون فيهم بعض من سمينا من المسلمين

(١) محصون (٢) ام : ن (٣) ام : المسلمين (٤) ام : له

(٥) ام : رميتونا وقاتلتمونا (٦) ام : قاتلناهم (٧) ام : ن

(٨) ام : وكذلك الماء والدخان ز (٩) راجع ام ٧ : ٢١٨ ، وراجع خ ٢٣١

- والولدان والنساء والشيخ الكبير والأعمى (وقالا) لو أن المسلمين حاصروا مدينة من مدائن المشركين فقام المشركون (٤) على سور مدينتهم ومعهم أطفال من أطفال المسلمين يتترسون بهم كان للمسلمين أن يرموهم بالمنجنيق والنشاب والنبل يتعمدون بذلك المشركين ولا يتعمدوا أطفال المسلمين ، وكذلك لو لقوهم على قرار الأرض ومعهم أطفال المسلمين يتقون بهم وهم يضاربونهم بالسيوف لم نر بأسا للمسلمين أن يضربوهم بسيوفهم ويطعنوهم برماحهم يتعمدون بذلك المشركين ولا يتعمدوا أطفال المسلمين الذين يتترسون بهم (وقالا) ما اصاب المسلمون من أطفال المسلمين الذين مع المشركين في ربهم المشركين بالمنجنيق والنشاب والنبل او ما اصابوا بالنار حتى^(١) احرقوهم بها والماء الذي أرسلوه عليهم فلا^(٢) دية عليهم في ذلك ولا كفارة . فكذلك ما اصابوا في ذلك من المسلمين وهم ليسوا في ايدي العدو وما اصابوا ممن اسلم من المشركين من امرأة او رجل وما اصابوا من أطفال المشركين او نساءهم او شيخ كبير او مقعد او اعمى او مصاب او زمن فليس عليهم فيما اصابوا من اولئك كفارة ولا دية ولا قود . وكذلك لو اصحروا للمسلمين حتى قاتلوهم بأسيا فهم وطعنوهم برماحهم قتلوا في ذلك بعض المسلمين الذين مع المشركين او امرأة من المشركين او صبيا لم يكن عليهم في ذلك كله قود ولا دية ولا كفارة (وقال اللؤلؤي) ما اصابوا في ذلك من أطفال المسلمين او اصابوا رجلا مسلما اسلم فيهم او كان اسيرا في ايديهم او امرأة مسلمة فإن على الذي اصابه في ذلك الكفارة وعليه الدية اذ كان الذي اصابه اسيرا او تاجرا ، وإن كان اسلم فيهم^(٣) فلا دية عليه فيه ولا قود وعليه الكفارة . ولا ينبغي للمسلمين إذا علموا أن في المدينة او في الحصن مسلمين أن يحرقوا عليهم مدينتهم ولا

(١) لعله : التي (٢) ولا (٣) مهم

يفرقوها ولا ينصبوا عليها المنجنيق (*) (وقال) إن كان فيها من اطفال
المشركين او نساءهم او شيخ كبير منهم او مقعد او اعرج او مصاب او زمن فلا
بأس أن يحرقوا عليهم مدينتهم وأن يفرقوها وأن يرموهم بالمنجنيق والنشاب
والنبل (قال) وكذلك لو صافهم المشركون ومعهم بعض من وصفنا من
المسلمين لم ينبغ للمسلمين أن يرموا منهم احدا بمنجنيق ولا نشاب ولا نبل
ولا يطعنوهم برمح ولا يضربوهم بسيف إلا أن يعرفوا المسلمين بأعيانهم فيقتلوا
من سواهم من المشركين ، وما لم يعلموا فلا ينبغى لهم ان يقتلوا احدا منهم إلا
أن يعرفوا المسلمين منهم او يقاتلهم انسان منهم فيسير على المسلمين بسيف او
برمح ، فإنه لا بأس أن تقتله مسلما كان او مشركا .

٥

(وقال ابو ثور) اذا كان في حصن من حصون المشركين اسارى من
المسلمين لم يحل لأهل الاسلام أن يحرقوهم ولا يرموهم بمنجنيق ولا يقطعوا
عنهم الماء ولا يدخلوا عليهم ضررا ينال المسلمين الذين معهم ، ويحاربونهم
بما امكن مما لا يدخل ضرره على المسلمين . وكذلك إن كان في حصن اسارى
من المسلمين لم يكن لأهل الاسلام أن يمنعوهم الميرة . وإذا تترس المشركون
بأطفال المسلمين لم يرموهم بنبل ولا منجنيق ولا نشاب إلا أن يمكنهم رميهم
بما لا يصيب احدا من اطفال المسلمين بشيء

١٠

١٥

- ٦ - ثم اختلفوا في ذلك اذا قاتلوا المسلمين

مع المشركين

(فقال مالك) (١) وسئل عن نساء العدو وصبيانهم يكونون على الحصون يرمون
بالحجارة ويعينون على المسلمين ا يقتلون (فقال) نهى رسول الله صلى الله عليه

٢٦

(١) راجع م ي ، باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو ، وراجع . . ، باب قتل
النساء ، وراجع ٣٠ : ٦ ، ٧

عن قتل النساء و الصبيان (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه)
 (وقال الاوزاعي) اذا قاتلت المرأة والغلام قتلاً في القتال ، فاذا أسرا لم
 يُقتلَا (حدثني بذلك (٥) العباس عن ابيه عنه)
 (وقال الثوري) أمّا المرأة فتقتل اذا قاتلت وأمّا الصبيان فيكره قتلهم
 (حدثني بذلك عليّ عن زيد عنه)

٥

(وقال الشافعي) (١) إن (٢) قاتل النساء أو من لم يبلغ الحلم لم يتوقّ ضربهم
 بالسلاح وذلك أنّ ذلك اذا لم يتوقّ من المسلم اذا اراد دم المسلم كان ذلك من
 نساء المشركين ومن لم يبلغ الحلم منهم اولى ألا يتوقّ وكانوا قد زايلاوا الحال
 التي نهى عن قتلهم فيها (قال) (٣) فاذا (٤) أسروا أو هربوا أو جرحوا وكانوا
 ممن لا يقاتل فلا يقتلون لأنهم قد زايلاوا الحال التي ابيحت فيها دماؤهم وعادوا
 الى اصل حكمهم بأنهم ممنوعون أن (٥) يقصد قتلهم (٦) (حدثنا بذلك
 عنه الربيع)

١٠

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) (٧) إن كان مع المشركين امرأة تقاتل أو مجنون
 أو زمن أو شيخ كبير فلا بأس اذا كان من هؤلاء احد يقاتل المسلمين مع
 المشركين أن يقتله المسلمون (الثلوثي عنهم)

١٥

— ٧ — (وأجمعوا) أن قتل مقاتلة المشركين جائز مقبلا كان او
 مدبراً ما لم يُعطَ أماناً او يسلم او يؤسّر

— ٨ — ثم اختلفوا في غيرهم من رجالهم

(فقال مالك) (٨) وسئل عن الرهبان (فقال) الأمر أن يترك هؤلاء الرهبان

(١) ا م ٤ : ١٥٧ (٢) ا م : فان (٣) ا م : ن (٤) ا م : وذا (٥) م ، ا م : بأن

(٦) ا م : بالقتل ز (٧) راجع م م ، باب قتل النساء (٨) راجع م م ، باب النهي عن قتل

النساء والولدان في النزوء ، وراجع مد ٣ : ٦ ، ٧

على حالهم فيما سمعت ولا يحركون (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه)
 (وقال الأوزاعي) وسئل عن الأعشى في أرض الروم أيقتل (قال) لا
 (قيل) فالمرضى الشاب (فقال) أجبر عليه (قيل) فالجواب (قال) يجعل في
 المقاسم (قيل) فإن قتله (قال) لا شيء (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه).
 (قال وقال الأوزاعي) لا يقتل جواباً ولا راعياً ولا صاحب صومعة ولا شيخاً
 فانياً، فإن قتل منهم أحداً فيستغفر الله وليتوب إليه. (وحدثت عن معوية عن
 أبي إسحق قال قلت للأوزاعي) ^(١) العليج يوجد في أرض الروم في بيت قد طبّق
 عليه له كوة ينظر منها ليس في صومعة (قال) هذا راهب (*) قد حبس نفسه
 (قلت) لا يقتل ولا يسبى (قال) لا يقتل ولا يسبى. (قلت) فإن وجدوا راهباً
 قد نزل من صومعته فأدرك فأخذ فقال إنما نزلت حين جئتم نخفتكم (قال)
 لا يعرض له (قلت) استخبرونه عن شيء من أمر عدوّهم (قال) لا إثم إن
 استخبروه فأخبرهم ثم استخبره العدو عنكم فأخبرهم استحلّتم بذلك دمه.
 (قلت) أفرأيت من نهى عن قتله من شيخ كبير أو راهب أو امرأة إذا خفت
 منهم أن يدلّوا أيقتلون (قال) لا حتى يدلّوا ولا يقتلوا على الظن (قال) ومن كان
 ممن نهى عن قتله نخفت منه أن يدلّ فاستوثق منه حتى تأمنه ثم يكون ذلك من
 هدى من مضي

(وقال الثوري) وقيل له ما ترى في قتل الشاب المريض والجريح (قال)
 اقتل (قيل) فالملوك (قال) اقتل (قيل) فالسائح الذي يسبح في الأرض ولا
 يقاتل (قال) ما أرى بقتله بأساً (قيل) فالراهب الذي قد نهى عن قتله أيترك
 بغير جزية أو يكلف الجزية (قال) فماذا (قيل) فإن أبي أيقتل (قال) أو ما
 يكون دون القتل (قيل) ^(٢) فلم ندسه إذن وما أمرت أن ادعه له (قال) أن

(١) سيكرر هذا القول في فصل ١١١ (٢) قال

كان جاء فيه اثر (قيل) فالأعمى والمتعمد (قال) من كانت عنده معونة او قوة
على قتال قُتل . (قيل) فالمعتوه (قال) لا يعجبني قتله (حدثت بذلك عن
معوية عن ابى اسحق عنه)

(وقال الشافعى) ^(١) يُترك ^(٢) قتل الرهبان ، وسواء رهبان الصوامع
ورهبان الديارات والصحارى وكل من حبس ^(٣) نفسه بالترهب ^(٤) (قال) ^(٥)
وتركنا ^(٦) قتله اتباعا لأبى بكر الصديق ^(٧) رحمه الله ^(٨) وذلك أنه اذا كان
لنا أن ندع قتل الرجال المتقاتلين بعد القدرة ^(٩) وقتل الرجال ^(١٠) فى بعض
الحالات لم نكن آئمين بترك الرهبان ان شاء الله ^(١١) ، وإنما قلنا هذا اتباعا ^(١٢)
لأبى بكر ^(١٣) لا قياساً ، ولو أننا زعمنا أننا تركنا قتل الرهبان لأنهم فى
معنى من لا يقاتل تركنا قتل المرضى حين نعتز ^(١٤) عليهم ^(١٥) والرهبان وأهل
الجن ^(١٥) والأجراء ^(١٦) والعبيد وأهل الصناعات الذين لا يقاتلون ^(١٧) .

(قال) ^(١٨) وأحب لو ترهب النساء تركهن كما اترك الرجال . فإن ترهب عبيد
للمشركين ^(٢٠) أو أمة سبيتهما من قبل أن السيد لو اسلم قضيت ^(٢١) له أن يسترقيهما
ويمنعهما الترهّب لأن المالك لا يملك من انفسهم ما يملك الأحرار ^(٢٢) (وهذا
نقوله فى كتابه الذى سماه قتال المشركين) . (وقال فى سير الواقدي) ^(٢٣) كل
من خالف الإسلام من اهل الصوامع وغيرهم ممن دان دين اهل الكتاب فلا بد
من السيف او الجزية ^(٢٤) (وقال) ^(٢٥) لا ^(٢٦) اعرف فى الرهبان خلافاً ^(٢٧) أن

(١) ام ٤ : ١٥٧ (٢) ام : ويترك (٣) حله : ام : بحسب (٤) ام : بالترهب
(٥) ام : ن (٦) ام : تركا (٧) ام : ن (٨) — (٨) ام : رضى الله تعالى عنه
(٩) ام : القدرة (١٠) ن (١١) ام : تعالى (١٢) ام : تبعاً (١٣) — (١٣) ام : ن
(١٤) ام : نعتير (١٥) لعله : الجن (١٦) ام : والاحرار
(١٧) ههنا زيادتي ام (١٨) ام : ن (١٩) سيتكرر هذا القول فى فصل ١١١
(٢٠) ام : من المشركين (٢١) ن (٢٢) انتهى ام (٢٣) ام ٤ : ١٩٨
(٢٤) انتهى ام (٢٥) ام ٤ : ١٩٨ (٢٦) ام : نولا (٢٧) ام : خلاف

يسلموا أو يؤذوا الجزية أو يقتلوا^(١). (قال) ^(٢) و يقتل الفلاحون والأجراء.

والشيوخ الكبار حتى يسلموا أو يؤذوا الجزية (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) ^(٣) لا يجوز أن يقتل وليد ولا امرأة ولا

شيخ كبير ولا مجنون ولا أحد به زمانة ولا يقتل أعمى. (وقالوا) إنما قول.

أبي بكر لا تقتل راهباً ولا أكتاراً إذا افتتح بلادهم وظفروهم فصارت في أيديهم.

فلا ينبغي لهم أن يفعلوا ذلك لأن ذلك قد صار فينا للمسلمين (اللولؤى عنهم).

— ٩ — (واجمعوا) أن الإمام إذا اذن لرجل من المسلمين في مبارزة

رجل من العدو أن له مبارزته إلا أن (الحسن البصري) كان يكره المبارزة

— ١٠ — واختلفوا في مبارزته بغير إذن الإمام

(فقال الأوزاعي) وقيل له أرايت العليج إذا خرج فدعا إلى المبارزة

أخرج إليه الرجل بغير إذن الإمام (قال) لا فإن النفر الذين بارزوا يوم بدر لم

يخرجوا إلا بإذن النبي صلى الله عليه قال « يخرج إليهم أكفاؤهم » (قال).

ولا يستحسن للرجل أن يكون هو الذي يدعو إلى المبارزة (حدثت بذلك عن

معوية عن أبي إسحق عنه). (قال وقيل للأوزاعي) رجل بارز عليجاً

نخاف المسلمون على صاحبهم (*) (قال) فلا يعينونه عليه (قلت) وأن لم

يكن اشترط ألا يخرج إليه غيره (قال) وأن ، لأن المبارزة إنما تكون

هكذا ، ولكن لو حجزوا بينهما ثم خلوا سبيل العليج (قيل) فإن أعان العدو

صاحبهم (قال) فلا بأس أن يعين المسلمون صاحبهم

(وقال الثوري) لا ينبغي للرجل أن يبارز إلا بإذن الإمام (حدثني

بذلك علي عن زيد عنه)

(١) ما هنا زيادة في أم (٢) أم : الشافعي ز

(٣) راجع م م ، باب قبل البناء ، وراجع أم ٧ : ٢١٨ ، وراجع خ ٢٢١

- (١) وقال الشافعي (١) لا (٢) بأس بالمبارزة يا ذن (٣) إلا إمام وغيره (٤) قد (٥) يارز يوم بدر عبيدة بن الحارث وحمزة بن عبد المطلب وعلى بأمر النبي صلى الله عليه (٦) (قال) (٧) وإذا برز (٨) الرجل من المشركين بغير أن يدعو (٩) أو يدعى إلى المبارزة فبرز له رجل فلا بأس أن يعينه عليه غيره لأنهم لم يعطوه إلا يقاتله إلا واحد ولم يسألهم ذلك ولا شيء يدل على أنه إنما أراد أن يقاتله واحد ؛ وقد (١٠) تبارز عبيدة وعتبة فضرب عبيدة عتبة فأرخی عاتقه الأيسر وضربه عتبة فقطع رجله فأعان (١١) حمزة وعلى عبيدة (١٢) قتل عتبة (قال) (١٣) فأما إن دعا مسلم مشركا أو مشرك مسلما إلى أن يبارزه قال (١٤) له لا يقاتلك غيري أو لم يقل له ذلك إلا أنه يعرف أن الدعاء إلى المبارزة (١٥) لوحد (١٦) كأمان (١٧) من الفريقين معا (١٨) أحببت أن يكف عن أن يحمل عليه غيره ، فإن ولي عنه المسلم أو جرحه فأئخنه فحمل عليه بعد تبارزهما ليقتله (١٩) فلمهم أن يمنعوه (٢٠) إن قدروا على ذلك لأن قتالهما قد انقضى ولا أمان له عليهم إلا أن يكون شرط أنه آمن منهم حتى يرجع إلى مخرجه من الصف ، فلا يكون لهم قتله حتى يرجع إلى مأمنه ؛ ولو شرطوا له (٢١) ذلك (٢٢) فخافوه على المسلم أو تجرح المسلم فلمهم أن يستنقذوا المسلم منه بلا أن يقتلوه ، فإن امتنع أن يخليهم وإنقاذ صاحبهم وعرض دونه لقاتلهم قاتلوه لأنه نقض أمان نفسه ، ولو عرض بينهم (٢٣) وبينه (٢٤) فقال أنا منكم (٢٥) في أمان قالوا (٢٦) نعم إن

(١) أم : ٤ : ١٦٠ (٢) أم : ولا (٣) — (٣) أم : ن (٤) أم : وقد (٥) أم : وسلم ر : ما هنا زيادة في أم (٦) أم : ن (٧) أم : يارز (٨) يدعو (٩) أم : وقد (١٠) أم : وأعان (١١) أم : ن (١٢) أم : الشافعي رحمه الله تعالى ز (١٣) أم : فقال (١٤) أم : مبارزة (١٥) الواحد ، وكذا في أم أيضا (١٦) كامل : أم : كل (١٧) أم : سوى المبارزين ز (١٨) أم : ن (١٩) أم : يقتلوه (٢٠) — (٢٠) أم : ذلك له (٢١) — (٢١) أم : بينه وبينهم (٢٢) فقالوا (٢٣) وبينهم (٢٤) فقالوا

خَلِّيتَنَا وَصَاحِبَنَا فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ نَقْدَمْنَا لَأُخَذَ صَاحِبُنَا فَإِنْ قَاتَلْتَنَا قَاتَلْنَاكَ وَكَنتَ
 أَنْتَ نَقَضْتَ أَمَانَكَ (قَالَ) (١٠) فَإِنْ قَالَ قَاتِلْ وَكَيْفَ لَا يَعَانِ الرَّجُلُ الْمُبَارِزَ
 عَلَى الْمَشْرِكِ قَاهِرًا لَهُ قِيلَ إِنَّ مَعُونَةَ حِمْرَةَ وَحَلِيَّ عَلَى عَتَبَةِ إِنَّمَا كَانَتْ بَعْدَ أَنْ
 لَمْ يَكُنْ فِي عَبِيدَةِ قِتَالٍ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ لَعَتَبَةٍ أَمَانٌ يَكْفُونُ بِهِ عَنْهُ . فَإِنْ تَسَارَطَا
 الْأَمَانُ فَأَعَانَ الْمَشْرِكُونَ صَاحِبَهُمْ كَانُوا لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَعِينُوا صَاحِبَهُمْ وَيَقْتُلُوا مَنْ
 أَعَانَ عَلَيْهِ الْمُبَارِزَ لَهُ وَلَا يَقْتُلُوا الْمُبَارِزَ مَا لَمْ يَكُنْ هُوَ اسْتَنْجَدَهُمْ عَلَيْهِ (حَدَّثَنَا
 بِذَلِكَ عَنْهُ الرَّبِيعُ)

— ١١ — (وَأَجْمَعُوا) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَادَعَ مَشْرِكِي قُرَيْشٍ

— ١٢ — وَاخْتَلَفَ أَهْلُ السَّيْرِ فِي مَدَّةِ الْمَهَادَةِ

الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَبَيْنَ قُرَيْشٍ

(فَقَالَ بَعْضُهُمْ) كَانَتْ إِلَى سِتِّ سِنِينَ (وَقَالَ بَعْضُهُمْ) إِلَى أَرْبَعِ سِنِينَ

— ١٣ — (وَأَجْمَعُوا) أَنَّ مَوَادِعَةَ أَهْلِ الشَّرِكِ مِنْ عِبْدَةِ الْأَوْثَانِ وَمَصَالِحَةِ

أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى أَنَّ أَحْكَامَ الْمُسَامِينِ عَلَيْهِمْ غَيْرُ جَائِزَةٍ إِلَى الْأَبَدِ بَاطِلَةٌ إِذَا
 كَانَ بِالْمُسْلِمِينَ قُوَّةٌ عَلَى حَرْبِهِمْ

— ١٤ — ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيمَا يَجُوزُ مِنْ مَوَادِعَتِهِمْ

وَالْوَقْتُ الَّذِي يَجُوزُ إِلَيْهِ الْمَوَادِعَةُ وَالْحَالُ

الَّتِي يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهَا

(فَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ) إِنْ صَالَحَ الْمُسْلِمُونَ أَهْلَ الْحَرْبِ عَلَى أَنْ يُؤَدُّوا إِلَى الْمُسْلِمِينَ

كُلَّ سَنَةٍ شَيْئًا مَعْلُومًا عَلَى الْآلِ يَدْخُلُ الْمُسْلِمُونَ بِلَادَهُمْ لَمْ يَعْيبْ مَصَالِحَتَهُمْ ، وَقَدْ

(١) أَمْ : ن

صالح رسول الله صلى الله عليه المشركين يوم الحديبية على غير خراج يؤدونه اليه
وقال رسول الله صلى الله عليه « إِنَّ الرُّومَ سَيُصَالِحُكُمْ صَالِحًا آمَنًا ». فلم يُعْبِه
رسول الله صلى الله عليه (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه)

- (*) (وقال الشافعي) ^(١) أَحِبُّ ^(٢) لِلْإِمَامِ ، إِذَا نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ - وَأَرْجُو
أَلَّا يُنْزِلَهَا اللَّهُ ^(٣) بِهِمْ ^(٤) - يَكُونُ النَّظَرُ لَهُمْ فِيهَا مَهَادَنَةً ^(٥) الْعَدُوِّ مَنْ كَانَ ، أَنْ
يَهَادَنَهُ ^(٥) ، وَلَا يَهَادَنَهُ ^(٦) إِلَّا إِلَى مَدَّةٍ وَلَا تَجَاوُزُ ^(٧) الْمَدَّةُ ^(٧) مَدَّةً ^(٨) الْحَدِيثِيَّةَ
كَأَنَّا ^(٩) النَّازِلَةَ مَا كَانَتْ . فَإِنْ كَانَ ^(١) لِلْمُسْلِمِينَ ^(١٠) قُوَّةٌ قَاتِلٌ ^(١١) الْمَشْرُكِينَ بَعْدَ
انْقِضَاءِ الْمَدَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَقُوا لِلْإِمَامِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُجِدَّ ^(١٢) مَدَّةً مِثْلَهَا أَوْ دُونَهَا وَلَا
يَجَاوُزُهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ الْقُوَّةَ لِلْمُسْلِمِينَ وَالضَّعْفَ ^(١٣) لَعَدُوِّهِمْ قَدْ تَحَدَّثَ فِي أَقْلٍ مِنْهَا .
وَأِنْ هَادَنَهُمْ إِلَى أَكْثَرِ مِنْهَا فَالْهَدَنَةُ ^(١٤) مُنْتَقِضَةٌ ^(١٥) لِأَنَّ أَصْلَ الْفَرْضِ قِتَالُ
الْمَشْرُكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا أَوْ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ، فَإِنَّ اللَّهَ جَلَّ ^(١٦) وَعِزُّ ^(١٧) إِذْنٌ بِالْهَدَنَةِ
فَقَالَ ^(١٨) «إِلَّا» ^(١٩) الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمَشْرُكِينَ ^(٢٠) ، فَلَمَّا لَمْ يَبْلُغْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ ^(٢١) مَدَّةً ^(٢٢) أَكْثَرَ مِنْ مَدَّةِ الْحَدِيثِيَّةِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَهَادَنْ إِلَّا عَلَى النَّظَرِ
لِلْمُسْلِمِينَ وَلَمْ ^(٢٣) يَجَاوُزْ (قَالَ) وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَهَادَنْ الْقَوْمَ الْمَشْرُكِينَ ^(٢٤) إِلَّا إِلَى غَيْرِ
مَدَّةٍ هَدَنَةٍ ^(٢٥) مُطْلَقَةً فَإِنَّ الْهَدَنَةَ الْمَطْلُوقَةَ عَلَى الْأَبَدِ وَهِيَ لَا تَجُوزُ لِمَا وَصَفْتُ ، وَلَكِنْ
يَهَادَنُهُمْ عَلَى أَنْ اخْتَارَ إِلَيْهِ : مَتَى ^(٢٦) شَاءَ أَنْ يَنْبُذَ إِلَيْهِمْ نَبْذَ ^(٢٧) فَإِنْ رَأَى أَنْ ^(٢٨)

(١) م : ١ : ١١٠ ، ١١٦ (٢) م . فاحب (٣) م : عز وجل ز (٤) م : ان شاء الله تعالى مهادنة ز (٥) - (٥) م : ن (٦) م : يهادن (٧) - (٧) م : يجاوز باللدة (٨) م : اهل ز (٩) م : كانت (١٠) - (١٠) م : كانت بالمسلمين (١١) م : قاتلوا (١٢) م : يجرد (١٣) م : والضعف (١٤) - (١٤) م : فتنقضة (١٥) - (١٥) م : عز وجل (١٦) سورة التوبة [٩] ، ٤ (١٧) م : الى سورة التوبة [٩] ، ١ (١٨) م : وقال تبارك وتعالى الا الذين عاهدتم ز سورة التوبة [٩] ، ٧ (١٩) م : وسلم ز (٢٠) م : بعدة (٢١) م : ولا (٢٢) م : على النظر ز (٢٣) ن (٢٤) م : حتى ان (٢٥) م : ن (٢٦) م : ن

نظرا للمسلمين أن ينبذ اليهم^(١) فعل . وذلك^(٢) أن رسول الله صلى الله عليه صالح
حصنا من حصون خيبر على أن يقرهم ما اقرهم الله يعملون له والمسلمين بالشرط
من الثمر^(٣) (قال)^(٣) فإذا اراد الامام أن يهادن^(٤) إلى غير مدّة هادنهم على أنه
إذا بدا له نقض الهدنة فذلك له^(٥) وعليه أن يلحقهم بما منهم (قال)^(٦) ولا يقول
« اقرّكم ما اقرّكم الله » لأن رسول الله صلى الله عليه كان يأتيه امر الله بالوحي^(٦)
ولا يأتي احدا غيره وحي^(٧) (قال)^(٨) وإذا سأل قوم من المشركين مهادنة
فللاّمام مهادنتهم على النظر للمسلمين رجاء أن يسلموا او يعطوا الجزية بلا مؤونة
وليس له مهادنتهم إذا لم يكن في ذلك نظر . وليس له مهادنتهم على النظر على غير
جزية^(٩) أكثر من اربعة اشهر لقول الله جل^(١٠) وعز^(١٠) « براءة من الله
ورسوله^(١١) » الى قوله^(١٢) « إِبْنُ اللَّهِ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ »^(١٣) (٨) الآية
وما بعدها^(١٤) (قال)^(١٥) فلم يجوز أن يستأنف مدّة بعد نزول الآية وبالمسلمين
قوة الى أكثر من اربعة اشهر لما وصفت من فرض الله^(١٦) فيهم وما فعل رسول
الله صلى الله عليه^(١٧) (قال)^(١٨) وليس للامام^(١٩) أن يهادن بحال إلاّ على
النظر للمسلمين او^(٢٠) ينبذ^(٢٠) لمن هادن . ويجوز له في النظر لمن زبّا اسلامه
وأن لم^(٢١) تكن له شوكة أن يعطيه مدّة اربعة اشهر اذا خاف إن لم يفعل

(١) أم : ن (٢) - (٢) القول في أم افصل من هذا (٣) أم : ن
(٤) أم : يهادنهم (٥) أم : إليه (٦) - (٦) القول في أم افصل من هذا
(٧) أم : برحي . انتهى أم (٨) أم : ١ ، ١١ ، ١٢ (٩) أم : الجزية
(١٠) - (١٠) أم : عز وجل سورة التوبة [١] ، ١
(١١) أم : الى الذين عاهدتهم من المشركين ز (١٢) سورة التوبة [٩] ، ٣
(١٣) أم : ورسوله ز (١٤) : هاهنا زيادة في أم . (١٥) أم : ن .
(١٦) أم : عز وجل ز (١٧) أم : وسلم ز (١٨) هاهنا زيادة في أم
(١٩) لازم له : أم : لازم له (٢٠) - (٢٠) ومن : أم : وبين (٢١) أم : ن

ان يلحق بالمشركين ^(١) وآن ظهر ^(٢) على بلاده ؛ فقد صنع ذلك النبي صلى الله عليه ^(٣) بصفوان حين خرج هاربا الى اليمن من الاسلام وجعل ^(٤) مدته اربعة اشهر ^(٥) (قال) فان جعل الامام لمن قلت ليس له ان يجعل له مدة اكثر من اربعة اشهر فعليه ان ينفذ اليه لما وصفت من ان ذلك لا يجوز له ، ويوفيه المدة الى اربعة اشهر لا يزيد عليها . وليس له اذا كانت مدته ^(٥) اكثر من اربعة اشهر ان يقول لا افى لك بأربعة اشهر ، لأن الفساد إنما هو فيما جاوز اربعة ^(٦) اشهر ^(٦) (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٧) لو أن قوما من اهل حرب اهل حصن او اهل مدينة او اهل عسكر او اهل بلاد من بلدان اهل الحرب سألوا المسلمين ان يوادعهم ^(٨) سنين معلومة على ألا يدخل المسلمون بلادهم وعلى ألا يجزى عليهم احكام المسلمين فان كان ذلك خيرا للمسلمين وخشى المسلمون ان لم يوادعهم ^(٩) على ذلك لم يقووا عليهم وادعوه على ذلك ؛ فان وادعوه على ذلك ثم رأى المسلمون ان بهم قوة فعليهم ان ينبذوا اليهم ثم يقاتلوهم .

— ١٥ — واختلفوا في الصلح الجائز بين المسلمين والمشركين

١٥

إذا كان المشركون قاهرين .

(فقال الأوزاعي) وسئل عن حصن للمسلمين نزل به العدو تخاف المسلمون (*) ألا يكون لهم بهم طاقة لهم أن يصلحهم على أن يدفعوا اليهم سلاحهم واموالهم فكرأعهم على أن يرتحلوا عنهم (فقال) اذا كان لا طاقة لهم بهم

(١) مكرس (٢) لعله « وأن يظهر » (٣) ام : وسلم ز (٤) - (٤) القول في ام الفصل من هذا (٥) ام : مدة (٦) - (٦) ام : الاربعة الاشهر (٧) راجع خ ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، وراجع ج ٧٣ (٨) وادعهم (٩) وادعهم

فلا بأس بذلك (حدثت بذلك عن معوية عن أبي اسحق عنه) (وقال) قلت له: رأيت إن علموا ألا طاقة لهم بهم وسألهم العدو أن ينزلوا على حكمهم ولم يقبلوا: منهم إلا ذلك (قال) فلا ينزلوا على حكمهم (قال) قلت رأيت إن رضوا أن يدفعوا إليهم سلاحهم وكراعهم وصالحهم امامهم على ذلك (قال) فليس للقوم أن يأبوا ذلك على امامهم (قال) وليس للقوم أن يأبوا على امامهم ما صنع من ذلك وأن ارادوا القتال وأبى الإمام ذلك (قال) قلت للأوزاعي رأيت لو وقعت فتنة بين المسلمين تخاف امام المسلمين عدوهم عليهم وترك الناس مكائهم ايسعه أن يصلح^(١) العدو على شيء يدفعه اليهم في كل عام ليدفع بذلك عن المسلمين وعن حرمتهم (قال) لا ارى بذلك بأسا اذا كان كذلك او يكتب الى عامله على الباب ونحوه يأمره أن يعطيهم شيئا فيدفعهم عنهم.

(وقال الثوري) وسئل عن حصن نزل به العدو تخاف المسلمون ألا يكون لهم به طاقة إن لم^(٢) يصلحوا مثل ما قال في ذلك الأوزاعي (حدثت بذلك عن معوية عن أبي اسحق عنه) (قال) قلت لسفيان رأيت إن ارادهم العدو على أن يدفعوا اليهم مدينتهم ويرحل المسلمون عنهم ورضى بذلك المسلمون وعلموا أنه لا طاقة لهم بهم فقالت المطوعة لا حاجة لنا في هذا الصلح ولكن نقاتلهم حتى يحكم الله بيننا وبينهم (قال) اذا كانوا لا يغنون شيئا فلا يعجبني أن يفعلوا وليدخلوا معهم في صلحهم.

(وقال الشافعي) (٣) لا (٤) خير في أن يعطيهم المسلمون شيئا بحال على أن يكفوا عنهم لأن القتال للمسلمين (٩) شهادة وأن الإسلام اعز من أن يعطى مشرك على أن يكف عن اهله (٥) إلا في حال واحدة واخرى اكثر منها

(١) صلح . (٢) ن (٣) أم ٤ : ١١٠ (٤) أم : ولا (٥) أم : لان اهله قاتلهم ومقتولين ظاهرون على الحق ز

وذلك ان يلتحم فرقة ^(١) من المسلمين فيخافوا ^(٢) أن يُصطَلِّموا لكثرة العدو وقتلهم او ^(٣) خلة ^(٣) فيهم فلا بأس أن يعطوا في تلك الحال شيئاً من أموالهم على أن يتخلصوا من المشركين لأنه من معاني الضرورات والضرورات ^(٤) يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها ، او يؤسّر مسلم فلا يخلّى إلا بفدية فلا بأس أن يُفدى (حدثنا بذلك عنه الربيع)

٥

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٥) لو أن قوماً من اهل الحرب اهل حصن او اهل مدينة او اهل عسكر طلبوا الى المسلمين أن يوادعهم سنين معلومة على أن يؤدّوا اليهم جزية فإنه ^(٦) ينبغي لوالى المسلمين أن ينظر في ذلك ؛ فإن كانت للعدو الذين سألوه المودة منعة وشوكة وظنّ أن المسلمين لا يقوون عليهم

١٠

وكانت موادعتهم خيراً للمسلمين وادعتهم على ذلك ؛ وإن اشترطوا على والى المسلمين مالا في كل سنة فلا ينبغي لوالى المسلمين أن يعطيهم ذلك ويقاتلهم ؛ وإن سألوه المودة على غير شئ يؤدّيه اليهم وعلى غير شئ يؤدّونه هم اليه وظنّ أن ذلك خير للمسلمين وادعتهم عليه ؛ وإن رأى بعد ما وادعتهم أن قتالهم خير للمسلمين ابطال تلك المودة ونبد اليهم ثم قاتلهم (وقال ابو حنيفة وابو يوسف)

١٥

لو أن المسلمين كانوا في مدينة من مدائن اهل الإسلام فعركهم المشركون وحاصروهم وهم في تلك المدينة ونصبوا عليهم المجانيق وجعلوا يرمونهم بالنشاب وخاف المسلمون أن يقتلوهم وأن يظفروا بهم وأبى العدو أن يقلعوا عنهم إلا بأن يوادعهم سنين معلومة على أن يؤدّى اليهم المسلمون كل سنة شيئاً (*) معلوماً فإنه يحلّ للمسلمين أن يوادعهم على ذلك اذا خافوا على انفسهم (وقال اللؤلؤي)

٢٠

لا ينبغي لهم أن يوادعهم على أن يؤدّى اليهم المسلمون في كل سنة مالا معلوماً

(١) فرق ، ام : قوم (٢) ام : فيخافون (٣) : (٣) ام : وخلة

(٤) ام : ن . (٥) راجع خ ٢٤٥ ، ٢٤٦ . (٦) لا ز

لأنّ ذلك بمنزلة الجزية والصغار فلا ينبغي للمسلمين أن يبايعوهم على ذلك
ويقاتلونهم حتى يحكم الله بينهم

— ١٦ — (وأجمعوا) أن المشركين إذا صالحوا المسلمين الى مدّة معلومة
صالحاً يكون نظراً للمسلمين على أن يعطوا المسلمين في كلّ سنة مائة رأس
فاعطوهم ذلك من رقيقهم ومماليكهم أن ذلك جائز

— ١٧ — ثم اختلفوا في ذلك إن اعطوهم ذلك من أولادهم^(١)

(فقال الأوزاعي) إن مرّ جيش من المسلمين على مدينة من مدائن
الحرب فسأل صاحبها امير الجيش ألا ينزل عليه ويدفع اليه مائة رأس لم يضره
من ابنائهم كان ذلك او من غيرهم ، او نزل عليه فقال افتحها لك على ان تؤمنني
ورحطامي بأهلينا فاجابه الى ذلك وخدع اهل مملكته فقال اي قد احدث
لكم مثل الذي احدث لنفسي ففتح لهم بابا من ابوابها لم يكن عليهم شيء في
قتل رجالهم وقسم ابنائهم ونسائهم واموالهم (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه)
(وقال ابو حنيفة وأصحابه) إن سأل العدو المسلمين أن يوادعوهم على أن
يؤدّوا اليهم مائة رأس كلّ سنة من ابنائهم وانفسهم فلا ينبغي للمسلمين أن
يوادعوهم على ذلك ، فإن وادعوهم على ذلك فلا ينبغي لهم أن يأخذوا منهم المائة
الرأس من انفسهم وأولادهم وهم آمنون حيث وادعوهم على ذلك ، ولكن ينبغي
لإمام المسلمين أن يبطل تلك المودعة وينبذ اليهم ثم يقاتلهم . وإن سأل
العدو المسلمين أن يوادعوهم على مائة رأس يدفعونها اليهم بأعيانهم^(٢)

— ١٨ — . . . (١٠) أن^(٣) يحتلم فرض له وجعل له جعل في البعث وهو

(١) في قول ملك راجع مد ١٠ : ٦ : ١٠٨ ، وفي قول الشافعي راجع ام ٤ : ١٨٨

(٢) تلفت كراسة واحدة من الاصل الا ورقة غير مطابقة سياق ذكر ما فيها (٣) لعله « بعد ان »

في ذلك بمنزلة الرجل (وقالوا جميعا)^(١) للأجير يكون مع الرجل في عسكر المسلمين في ارض العدو يخدمه بأجر ولا يقاتل فلا سهم له في غنيمة عبدا كان او حرًا ، وليس للعبد اذا كان يخدم مولاة في عسكر المسلمين في ارض العدو ولا يقاتل سهم ولا يُرضخ له بشيء ، وليس^(٢) للمرأة سهم اذا كانت في عسكر المسلمين تداوى الجرحى والمرضى وليس يُرضخ لها من الغنيمة بشيء ، وإن قاتل العبد مع المسلمين رُضخ له ايضا بشيء من الغنيمة ، وليس لسوق اهل العسكر سهم في الغنيمة اذا لم يقاتلوا مع المسلمين فإن^(٣) قاتلوا مع المسلمين^(٤) حتى يغنموا اسهم لهم كما يسهم لأهل العسكر ، وإن قاتل الأجير وهو حرّ مع المسلمين حتى يغنموا اسهم له^(٥) سهم كسهمان المسلمين . وإن^(٥) استعان المسلمون بأناس من اهل الذمة فقاتلوا معهم حتى غنموا لم يسهم لأهل الذمة مع المسلمين ولكن يُرضخ لهم من الغنيمة بشيء . ولا يسهم للمرأة قاتلت مع المسلمين او لم تقاتل ولكن يُرضخ لها بشيء من الغنيمة . ولا يسهم لغلام لم يبلغ ولا لمجنون لأنهما بمنزلة الميتين .

(وقال ابو ثور) إن كانت امرأة مع المسلمين تداوى الجرحى وتقوم على المرضى لم يسهم لها ورُضخ لها وكذلك الذمي (وقال) يسهم للعبد مثل سهم الحر إن كان فيه اختلاف .

- ١٩ - (وأجمعوا) أن الطائفة من المسلمين او الجيش منهم اذا لقوا عدوا مثل عددهم او اكثر منهم وكان المسلمون مستعلين على المشركين أن

(١) يعني ابا حنيفة واصحابه ، راجع ام ٧ : ٣١٢ ، ٣٣٢ ، وراجع خ ٢٣٥ ؛ وفي قول مالك راجع م ي ، آخر باب جامع النقل في النزو ، وراجع مد ٣ : ٢٣ ؛ وفي قول الاوزاعي راجع ام ٧ : ٣١١ ، ٣١٢ ، وفي قول الشافعي راجع ام ٤ : ٧٠ ، ٨٥ ، ٨٨ - ٩ ، ١٧٧ و ٧ : ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٣٢ ، وفي قول ابن العباس راجع مد ٣ : ٦ (٢) راجع ام ٧ : ٣١٠ ، ٣١١ (٣) - (٣) ن (٤) لهم (٥) راجع ام ٧ : ٣١١

حراما عليهم ان يولوا عنهم .

- ٢٠ - (*) واختلنوا فيمن يستحق وعيد الله تبارك وتعالى

بتوليته عن عدوه والحال التي يجوز فيها التولية

(فقال ملك) في الرجل يلقي العدو العشرة او نحو ذلك ايقاتلهم وحده او ينصرف الى عسكره (قال) ذلك له واسع ، فإن لم يكن له قوة على قتالهم فأحب ذلك الى أن ينصرف الى عسكره . (قال) وسئل ملك هل بلغه أن عمر بن الخطاب رحمه الله قال انا فئة المسلمين (قال) قد سمعته ولا احب أن يتحيزوا^(١) الى قتلهم الا على وجه التهلكة والضعف عن القتال . (قال : وقال ملك) في القوم يلقون العدو او يكونون في محرس وهم يسير ايقاتلون ام ينصرفون فيؤذنون اصحابهم (قال) ان كانوا يقوون على قتالهم قاتلوهم وإلا انصرفوا الى اصحابهم فأذنوهم (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه)

(وقال الشافعي)^(٢) اذا^(٣) غزا المسلمون او غزوا قتلوا لقتال^(٤) ضعفهم من العدو حرم عليهم أن يولوا عنهم إلا متحرفين لقتال^(٥) او متحيزين^(٥) الى فئة ، وإن كان المشركون اكثر من ضعفهم لم احب لهم أن يولوا عنهم ولا يستوجبون^(٦) السخط عندي من الله^(١) لو ولوا عنهم على^(٨) غير التحرف للقتال او^(٩) التحيز^(٩) الى فئة لأن بيننا أن الله جل^(١٠) ثناؤه^(١٠) إنما يوجب سخطه على من ترك فرضه وأن فرض الله^(١١) في الجهاد إنما هو على أن يجاهد المسلمون ضعفهم من العدو (قال)^(١٢) ويأثم

(١) سحروا ، قابل سورة الانفال [٨] ، ١٦ (٢) ام : ٤ : ٩٢ (٣) ام : فاذا (٤) ام : للقتال فلقوا (٥) - (٥) ام : ن (٦) ام : يستوجب (٧) ام : عز وملاز (٨) ام : الى (٩) - (٩) ام : والتحيز (١٠) - (١٠) ام : عز وجل (١١) (١١) ام : عز وجل (١٢) ام : ن

المسلمون لو اطلّ عدوّ على احد من المسلمين وهم يقدرّون على الخروج اليه بلا
تضييع لما خلفهم من ثغرهم اذا كان العدو ضعيفهم او ^(١) اقلّ ^(١) (قال) واذا لقي
المسلمون العدو فكثروهم العدو او قوا ^(٢) عليهم وأن لم يكثروهم بمكيدة
وغيرها ^(٣) فولّى المسلمون غير ^(٤) متحرّفين لقتال او متحيّزين الى فئة ... ^(٥)

٥

— ٢١ — ... (١١) اهل ^(٦) الجزية فلا يكون له أن ينبذ اليهم

بالخوف والدلالة كما ينبذ الى غير اهل الجزية حتى ينكشفوا بالغدر او الامتناع
من الجزية او الحكم ^(٧). فإن تميّزوا بخالف ^(٨) اهل الغدر ^(٨) قوم فآظروا الوفاء
وأظهر قوم الامتناع كان له غزوهم ولم يكن له الاغارة على جماعتهم ، واذا قاربهم
دما اهل الوفاء الى الخروج ، فاذا ^(٩) خرجوا وفي لهم وقاتل من بقي منهم ، فإن
لم يقدرّوا على الخروج كان له قتال ^(١٠) الجماعة وتوقى ^(١١) اهل الوفاء ، فإن قُتل
منهم احد ^(١٢) لم يكن فيه عقل ولا قود لأنّه من ^(١٣) المشركين ، وإن ^(١٤) ظهر
عليهم ترك اهل الوفاء فلم ^(١٥) يغنم لهم مالا ولم ^(١٦) يسفك لهم دما ^(١٧) (وقال) ^(١٨)
اذا ^(١٩) وادع الإمام قوما فاغاروا على قوم موادعين او اهل ذمّة او مسلمين
فقتلوا واخذوا ^(٢٠) اموالهم قبل أن يُظهروا نقض الصلح فللإمام غزوهم وقتلهم

١٠

(١) - (١) ام : واقل (٢) وقوا (٣) ام : او غيرها (٤) ن
(٥) راجع ما قلناه في تعلية ٢ من صحيفة ٢٠ في حال اورداني الاصل ، ويليّه في ام :
خرجت ان لا يأتموا الخ (٦) هو من قول الشافعي ، وفي ام (٤ : ١٠٨) : قال وان اهل
الجزية ليخالفون غير اهل الجزية في ان يخاف الامام غدر اهل الخ ، ويستكرّر ببضه في فصل
٢٤ ٦ وفي قول ملك راجع مد ٣ : ٢١، ٢٠ ، وفي قول الورداعي راجع ما سيأتي في فصل ٤٩
وفي قول الشافعي راجع ايضا ام ٤ : ١٦٧ وما سيأتي في فصل ٤٩ (٧) ها هنا زيادة في ا
(٨) - (٨) ام : او يخالفهم (٩) ام : فان (١٠) قتل ، ام : قتل
(١١) ام : ويتوقى (١٢) ام : احدا (١٣) ام : بين (١٤) ام : واذا
(١٥) ام : فلا (١٦) ام : ولا (١٧) ها هنا زيادة في ام (١٨) ام : قال الشافعي
رحمه الله تعالى (١٩) ام : واذا (٢٠) ام : واخذوا

وسبأؤهم وإذا ^(١) ظهر عليهم الزمهم لعن ^(٢) قتلوا وجرحوا واخذوا ماله الحكم كما يلزمه ^(٣) اهل الذمة من قود ^(٤) وعقل ^(٤) وضمان مال ^(٥) (قال) ^(٦) وإذا أخذت الجزية من قوم قطع قوم منهم الطريق او قاتلوا رجلا مسلما فضر به او ظلموا مسلما او معاهدا او زنى منهم زان او اظهر فسادا في مسلم او معاهد او ^(٧) ربي منهم راب ^(٧) ^(٨) حد فيهما فيه الحدود ^(٨) ^(٩) وعوقب عقوبة منكالة فيما فيه العقوبة ولم يقتل الا بأن يجب عليه القتل . ولم يكن هذا نقضا لعهد ^(١٠) يحل دمه ولا ^(١١) يكون النقض للعهد الا منع ^(١٢) الجزية او الحكم بعد الإقرار والامتناع بذلك ولو قال او أدى الجزية ولا اقر بحكم نُبذ اليه ولم يقاتل على ذلك مكانه وقيل قد تقدم لك امان بأدائك كان ^(١٣) للجزية وقرارك بها ، وقد اجلناك ^(١٤) أن تخرج من بلاد الإسلام ؛ ثم ^(١٥) اذا خرج فبلغ مأمنه قُتل إن قدر عليه . وإن كان عينا للمشركين على المسلمين يدل على عورتهم ^(١٦) عوقب عقوبة منكالة ولم يقتل ولم ينتقض عهده (قال) ^(١٧) فإن ^(١٨) صنع بعض ما وصفت من ^(١٩) هذا او ما في معناه (*) موادع ^(٢٠) الى مدة نُبذ اليه ، فاذا بلغ مأمنه قوتل الا أن يسلم او يكون ممن يقبل منه الجزية فيعطىها (حدثنا بذلك عنه الربيع ^(٢١))

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) لو أن ملكا من ملوك اهل الحرب صار وبني معه ذمة واقام في ارضه فجعل يُخبر المشركين بعورة المسلمين ويدل عليها ويأوى

(١) اذا (٢) ام : بمن (٣) ام : يلزم (٤) - (٤) ام : عقل وقود
(٥) ام : ن ، انتهى ام (٦) ام ٤ : ١٠٩ (٧) - (٧) ام : ن
(٨) - (٨) والحدود ، كذا في الاصل (٩) ام : الحد (١٠) ام : للعهد
(١١) لا (١٢) ام : بمنع (١٣) ام : ن (١٤) ام : في ن (١٥) ن
(١٦) ام : عورتهم (١٧) ام : ن (١٨) ام : وان (١٩) في (٢٠) موادع
(٢١) السع

عيونَ المشركين اليه فلا يكون هذا نقضا لعهدہ ولكن ينظرون الى مَنْ فعل ذلك منهم وقامت عليه البيّنة ، فعليه ادب وحبس (قالوا) وإن قتل هو او بعض مَنْ صار ذمّة معه رجلا من المسلمين فلا يكون ذلك ايضاً نقضا للعهد ، ولكن ينظرون مَنْ فعل ذلك منهم وقامت عليه البيّنة : قتل به (اللؤلؤى عنه)

— ٢٢ — (وأجمعوا) أنّ اهل حصن من الكفار لو آمنهم ادير الجيش او رجل من الجيش مسلم حرّاً يقاتل مع الجيش أنّ امانه جائز على جميع الجيش .

— ٢٣ — ثم اختلفوا فيمن يجوز امانه سوى مَنْ ذكرتْ

وما الفعل والقول الذي يكون امانا

١٠ (فقال ملك) ^(١) وسئلت عن الإشارة بالأمان اهي بمنزلة الأمان (فقال) نعم وأنا ^(٢) ارى أنّ يتقدّم الى الجيش ^(٣) ألا ^(٤) يقتلوا ^(٤) احدا اشاروا اليه بالأمان ، لأنّ الإشارة عندنا ^(٥) بمنزلة الكلام ^(٦) (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (قال) وسئلت ملك عن رجال من العدو ينزلون يطلبون الأمان يقولون الأمان الأمان (فقال ملك) ارايت لو جاء رجل يطلب ذلك أليس يبلغ مأمنه : قال الله جل وعز ^(٧) « ثم أبلغه مأمنه » ؛ فأرى أنّ يقبل منهم ^(٨) فإن لم يقبل بلغ مأمنه ^(٩)

(وقال الأوزاعي) ^(١٠) امان العبد والحرّ والمرأة جائز (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق قال) قلت

(١) م ي ، باب ما جاء في الوفاء بالامان : وسئلت ملك عن الخ (٢) م : واني
(٣) م : الجيوش (٤) - (٤) م : ان لا تقتلوا (٥) م : عندي (٦) انتهى م
(٧) سورة التوبة [١] ، ٦ (٨) سهم (٩) وراجع ايضاً مد ٣ : ٤١
(١٠) راجع ام ٧ : ٣١٦ ، وراجع مد ٣ : ٤٢

للأوزاعي رأيت الرجل يأتي بلاد العدو فيدخل بأمان : فيكونون هم في امان
منه ولم يؤمنهم (قال) نعم اذا (١٢) آمنوه فقد آمنهم . قلت وإن كان إنما
آمنه رجل واحد منهم كانت الروم كلها في امان (قال) نعم . قيل له رأيت
اهل (١) ملطية حين آمنهم العدو فدخلوا عليهم ثم سار العدو من عندهم وتخلف
بعضهم ثم ادركهم جيش المسلمين (قال) أما اهل ملطية فلا يقاتلون من تخلف
عنهم لحاجة ، وأما الجيش فلا بأس أن يقاتلوهم لأن اهل ملطية لم يؤمنوا
العدو إنما العدو آمنهم وهم مقهورون ؛ فإن كان العدو قالوا لأهل ملطية
آمنونا وثؤمنكم فإننا لا نأمن أن تبيعكم مادّكم فأمن بعضهم بعضا على ذلك
فأمانهم جائز على الجيش . قلت للأوزاعي يجوز امان الخوارج على المسلمين
(قال) نعم . قلت فأمان المرأة (قال) اختلف فيه . قلت فأمان الغلام (قال)
وما امان الزلام . ثم (قال) اليس ابن عشر سنين تراه جائزا . قلت للأوزاعي
فإن علجا يطلب الأمان فقام اليه رجل فقتله قبل أن يُعطى الا امان جاهلا بما
في ذلك (قال) بئس ما صنع يعتبه (٢) الإمام . قلت فماذا عليه فيما بينه وبين
الله (قال) الكفارة . قلت فإن كان حين قال « الأمان » في منعة او جاء ليلا
فسأل الأمان وهو على جبل فصعد اليه رجل فقتله حتى اخذه فقتله (قال) بئس
ما صنع . قلت فإن سأل امانا وهو في حصنه ائرميه (قال) لا حتى يفرغ من
كلامه ثم قل له لا اؤمنك ، فإن سأل ذلك وقد صعد شرفة والقي سلاحه فلا ترمه
حتى ينزل من حصنه . قيل له فمطامورة او حصن نزل به المسلمون وفيهم اسير
مسلم ، فلما خافوا قالوا (٣) للمسلم ائزمننا ونخلي سبيلك قال نعم انتم آمنون فخرجوا
وخرج معهم الاسير (قال) إن شاء الأمير آمنهم ، وإن شاء ردّهم الى

مظمورتهم ، وإن شاء تركهم حتى يبلغوا ، آمنهم (قال وسألته) عن عالج حمل عليه رجل في القتال فاستأسر له وسأله الأمان على تلك الحال (قال) إذا استأسر له أحب إلى (*) ألا يقتله ويجعله فينا إلا أن يخافه . قيل له مطمورة حاصرها المسلمون فلما اشرفوا على فتحها جعلوا لرجل من المسلمين جعلاً على أن يؤمنهم فأخذ الجمل منهم وآمنهم^(١) (قال) إن كان آمنهم قبل أن يدخلها المسلمون جاز أمانه ورأى الإمام في عقوبته ويأخذ منه الجمل الذي أعطيه .

(وقال الشورى) المرأة إذا آمنت جاز أمانها (حدثني بذلك علي عن زيد عنه) (وقال الشافعي)^(٢) أمان كل مسلم بالغ جائز حراً كان أو عبداً رجلاً كان أو امرأة (قال) وإذا آمن من دون البالغين والمعتود قاتلوا أو لم يقاتلوا لم يجوز^(٣) أمانهم ، وكذلك إن آمن ذمي^(٤) لم يجوز^(٥) أمانه ، وإن آمن واحد من هؤلاء فخرجوا إلينا بأمان فعلينا ردّهم إلى أمانهم ولا نعرض لهم في مال ولا نفس من قبل أنهم ليس^(٦) يفرقون بين من في عسكرنا ممن يجوز أمانه ولا يجوز ، وينبذ إليهم فنقاتلهم (قال)^(٧) وإذا أشار المسلم^(٨) إليهم^(٨) بشيء يروونه أماناً فقال آمنتمهم بالإشارة فهو أمان ، فإن قال لم أومنهم بها فالقول قوله ، وإن^(٩) مات قبل أن يقول شيئاً فليسوا بأمنين إلا أن يجدّ لهم الوالي أماناً ، وعلى الوالي إذا مات قبل أن يبين أو قال وهو حي لم أومنهم أن يردهم إلى أمانهم وينبذ إليهم (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال أبو حنيفة وأصحابه)^(١٠) إذا كان العدو في مدينة ممتنعين أو كانوا

(١) وآمنهم (٢) أم : ١ : ١١٦ ، ١١٧ : فإذا آمن مسلم بالغ حراً أو عبداً يقاتل أو لا يقاتل أو امرأة فلا مان جائز وإذا آمن من دون البالغين الخ (٣) أم : يجوز (٤) أم : قاتل أو لم يقاتل ز (٥) أم : يجوز (٦) أم : ليسوا (٧) أم : ن (٨) - (٨) أم : إليهم المسلم (٩) ان (١٠) راجع أم ٧ : ٢١٩ ، وراجع خ ٢٤٣

في حصن ممتنعين او كانوا في عسكر ممتنعين فأمن بعضهم رجل من المسلمين
 يقال له انت آمن ثم خرج الذي اومن الى المسلمين فلا ينبغي لهم أن يقتلوه ولا
 يؤذوه ولكن يُعرض عليه الإسلام فإن قبل واسلم كان له ما للمسلمين وعليه
 ما على المسلمين ؛ وإن هو أبى أن يسلم عرضوا عليه أن يكون ذمة لهم وأن
 يؤدى الجزية ، فإن قبل ترك آمنا في دار المسلمين يؤدى الجزية (١٣) مع
 اهل الذمة ؛ وإن هو أبى أن يقبل أن يكون ذمة رُدَّ الى مأمنه (قالوا) وكذلك
 اذا آمن رجل من المسلمين اهل حصن او اهل مدينة من اهل الحرب فقال انتم
 آمنون فينبغي للإمام ألا يقاتلهم ولا يهيجهم حتى يعرض عليهم الإسلام ،
 فإن اسلموا كان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ؛ فإن هم ابوا الإسلام
 عرض عليهم أن يكونوا ذمة وأن يؤدوا الجزية عن رؤوسهم والخراج عن
 ارضهم ، فإن هم قبلوا ذلك صاروا ذمة وهم آمنون يؤدون الخراج والجزية ويجري
 عليهم احكام الذمة ؛ فإن هم ابوا ذلك ردوهم الى مأمنهم ونبتذ اليهم (قالوا) .
 ولو أن رجلا من المسلمين او رجلين دخلا دار الحرب بأمان او بغير امان
 فصاروا في موضع اهل الحرب قاهرين لهم لا يستطيع الرجلان أن يمتنعا منهم
 فأما رجلا من اهل الحرب او آمنا اهل حصن او اهل مدينة لم يكن ذلك امانا لهم
 من المسلمين (قالوا) وكذلك لو دخل خمسة انفس او عشرة انفس من المسلمين
 دار الحرب بأمان او بغير امان ثم آمنوا بعض اهل الحرب او جماعة اهل الحرب
 لم يكن امانا لهم من جماعة المسلمين لأنهم آمنوهم^(١) وهم غير ممتنعين منهم وإن
 دخلت سرية من المسلمين او جيش او عسكر دار الحرب فأمن بعضهم بعض
 اهل الحرب او اهل مدينة او اهل حصن من اهل الحرب كان ذلك امانا لهم من

- جماعة المسلمين لأنّ الذين آمنوهم ممتنعون (قالوا) ولو ان رجلا من اهل الحرب استأمن على أن يدخل دار الإسلام في تجارة او في حاجة يرتاد لنفسه فأمنه رجل من المسلمين كان امانا له ، فإن كان معه ولد له او رقيق وزوجة له وأجراء له وعيال كان ذلك امانا له ولهم جميعا . وكذلك^(١) لو دخل معه تبر أو كراع أو سلاح أو مال لم يُعرض لشيء من ذلك . (*) وإن خرج معه أيضا^(٢)
- ٥ ذورحم محرم منه من اب وام أو اخ او اخت او خال او عم وقال هم في عيالي قبل ذلك منه وكان ذلك الأمان له ولهم . وإن كان معه بنو عم له او قوم ليس بينه وبينهم قرابة فقال هم معي في عيالي لم يُقبل ذلك منه ولم يكن ذلك امانا لهم وكان بنو عمه والذين ليس بينه وبينهم قرابة اذا دخلوا دار الإسلام فيئا للمسلمين (وقالوا) في رجل من المسلمين قال لبعض اهل الحرب انت آمن او قال قد آمنتك او قال لا بأس عليك او قال له بالفارسية مترس او قد امنت فهو آمن في ذلك كله . وإن قال له ادخل الينا حتى ننظر فيما يُعرض عليك او قال ادخل الينا في شرائع الإسلام فهذا ايضا كله امان (وقالوا) امان الرجل الواحد من المسلمين للرجل من اهل الحرب او لأهل حصن او لأهل مدينة من اهل الحرب جائز ؛ وأمان المرأة ايضا جائز اذا كانت حرة ، وإن كانت امة فأمانها باطل . وأمان الرجل التاجر في عسكر المسلمين او في سوقهم جائز لمن آمن من^(٣) المشركين . وأمان العبد اذا كان يقاتل جائز ، وإن كان لا يقاتل وإنما ينخس مولاة فأمنهم لم يكن ذلك امانا لهم . وأما الأجير او الوكيل او السوقى اذا كانوا احرارا فأمانهم جائز قاتلوا او لم يقاتلوا . وأما^(٤) الصبي اذا لم يُدرك فأمانه باطل . وأما^(٤) الجارية اذا كانت حرة فأمانها جائز اذا كانت قد حاضت او
- ١٠
- ١٥
- ٢٠

(١) ان ز (٢) بعض القول ناقص من الأصل (٣) ن (٤) وامان

استكملت سبع عشرة سنة (في قول أبي خنيفة وزفر) ؛ وأما (في قول أبي يوسف ومحمد واللائلوي) اذا حاضبت او استكملت خمس عشرة فأمانها جائز .
وأما (١) الذمى اذا آمن^(٢) رجلا من اهل الحرب فأمانه باطل كان يقاتل مع المسلمين او لا يقاتل . وإن كان رجل من المسلمين اعمى او مقعدا او زَمِنَا (١٤) او مريضا^(٣) فأمن رجلا من اهل الحرب او اهل حصن او اهل مدينة فأمانهم جائز لأنه جاء عن رسول الله صلى الله عليه أنه قال يسعى بذمتهم ادناهم

(وقال ابو ثور) مثل قول الشافعي

— ٢٤ — واختلفوا في حكم الرجل من اهل الحرب

يُعْطَى الأمان وهو في الحصن او يسلم ثم

يشكل من له الأمان من غيره

(فقال الأوزاعي) وقيل له حصن نزل به المسلمون فأشرف عليهم رجل منهم فأسلم ثم فتحوا الحصن فأدعى كل رجل منهم أنه هو الذي أسلم وهم عشرة (قال) يسعى كل رجل منهم في قيمته اذا لم يُعرف ويُترك له^(٤) عشر قيمته (حدثت بذلك عن معوية عن أبي اسحق عنه) (قال) وقيل له العليج يستأمن على أن يدل على سبي ويؤمن له عشرة منهم فأومن على ذلك فأطلق بهم حتى اذا اراهم السبي او الجبل الذي هم فيه مات العليج (قال) يُسَكَّف عن جماعتهم . (وقال الشافعي)^(٥) اذا^(٦) وادع الإمام قوما من اهل الحرب فنقض بعضهم العهد ووفى بعضهم ققاتلهم فلم يقدر اهل الوفاء على الخروج^(٦)

(١) وأمان (٢) امر (٣) مريض (٤) * (٥) ام ٤ : ١٠٨ ، وقد جاء بعضه في فصل ٢١ (٦) - (٦) القول في ام افضل من هذا

فله (١) ان يقاتل جماعتهم (١) ويتوقى اهل الوفاء (٢)، فإن (٣) ظهر (٤) ترك اهل الوفاء فلم (٥) يغنم لهم مالا ولم (٦) يسفك لهم دما (قال) (٧) وإذا اختلطوا فظهر عليهم فأدعى كل آنه لم يغدر وقد كانت منهم طائفة اعتزلت امسك عن كل من شك فيه فلم يقتله ولم يسب ذريته ولم يغنم ماله وقتل وسبي ذرية من علم آنه غدروا غنم ماله (حدثنا بذلك عنه الربيع) وهذا من قوله يدل على آنه اذا لم يعرف الذى اعطى الأمان لم يكن لهم قتل احد اشكل امره.

- ٢٥ - واختلفوا في حكم الحربى يصاب

في ارض الاسلام (*) او دار الحرب

فيدعى آنه جاء مستأمن

(فقال ملك) (٨) فيمن وجد من العدو على ساحل البحر بأرض المسلمين ١٠ فرغموا أنهم تجار وأن البحر لفظهم ولا يعرف المسلمون تصديق ذلك إلا أن مرا كبهم تكسرت ، او عطشوا قتلوا للماء (٩) بغير اذن المسلمين (قال) (١٠) ارى (١١) ذلك الى (١٢) الامام (١٢) يرى فيهم رأيه ولا ارى لمن اخذهم فيهم خسا (١٣) (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) (وحدثني يونس عن اشهب قال) (١٤) سئل ملك عن السرية تخرج في ارض الروم فيلقون العالج ١٥ مقبلا اليهم فيأخذونه فيقول إنما جئت اريد الأمان ويقولون هم: كذبت (فقال) ومن يعلم آنه جاء مستأمن ، اما الذى يحضرني الآن فلا يقبل ذلك

(١) - (١) ام : كان له قتل الجماعة (٢) ما هنا زيادة في ام (٣) ام : واذا

(٤) ام : عليهم ز (٥) ام : فلا (٦) ام : ولا (٧) ام : ن

(٨) م. بى ، باب ما لا يجب فيه الخس : قال ملك الخ (٩) م : ن

(١٠) م : ن (١١) م : ان ز (١٢) - (١٣) م : للامام (١٣) انتهى م

(١٤) راجع مد ٣ : ٩ ، ١٠

منه ، وما هذا بالمستفلك يريد المستحكم في الشأن ، ومن الأمور أمور مشككة .
 (وقال الأوزاعي) وسئل عن رجل وُجد في العسكر ليس معه سلاح
 فقال جئت اطلب امانا (فقال) امره الى الامام ان شاء قتله وان شاء استجياه
 (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق
 قال) قيل للأوزاعي مركب للعدو ضربته الريح فلم يعلم بهم حتى ازفوا على نهر
 بيروت فقالوا جئنا نريد الأمان حاجة (قال) هم آمنون . قيل ^(١) فإن انكسر
 بهم مركبهم تخرجوا عراة فقالوا ذلك (فقال) هذه شبهة ، يخلى عنهم ، احب
 الى . قيل فإن لم يقولوا ذلك وخرجوا فسألوا الأمان (قال) يقتلون ولا يؤمنون .
 قلت رجل لقي علجا على الطريق فقال جئت رسولا او قال جئت اريد الأمان
 (قال) هو آمن ان لم يكن حدّده بسلاح . قيل له قوم من المسلمين وجدوا
 علوجا نياما على الطريق او على غير الطريق فلما أخذوا قالوا انما جئنا نريد
 الأمان (١٥) ولكننا تنحينا عن الطريق نخافة الطلب ومعهم السلاح (قال)
 ان وجدوا ليسوا بنيام ولم يحدّثوا لهم بسلاح حين لقوهم كفّ عنهم فامّا لحقوا
 بالمسلمين واما ردّوا الى ايمانهم ، وان وجدوا نياما فلما استيقظوا لم يحدّثوا لهم
 بسلاح ولم يهربوا منهم على وجوههم فهم آمنون ، وان كانوا حدّثوا لهم بقتال
 قتلوا ، وان كانوا هربوا منهم ولم يحدّثوا لهم بقتال وضعوا في المقسم (وحدثني
 العباس عن ابيه انه قال) سئل الأوزاعي عن القوم يغزون فيصيبون الرجل
 من العدو فيزعم انه كان من اهل الذمة فسيباه العدو ايصدق بقوله (قال)
 يستأني فيه الوالي فإن ثبت له امره ردّه الى ارضه ، وان لم ينفذ له ما قال يبيع
 (وقال الشافعي) ^(٢) اذا ^(٣) وُجد الرجل من اهل الحرب على قارعة الطريق

(١) مال (٢) ام ٤ : ٢٠١ (٣) ام : واذا

بغير سلاح وقال جئت رسولا مبلغا قبل منه^(١) ولم يُعرض^(٢) له ، فإن ارتيب به أحلف فإذا حلف ترك ، وهكذا لو كان معه سلاح وكان منفردا ليس في جماعة يمتنع بمثلها^(٣) ، لأنّ حالهما جميعا تشبه ما ادّعى ، ومن ادّعى شيئا يشبه ما قال لا يُعرف بغيره كان القول قوله مع يمينه^(٤) (قال)^(٥) وإذا دخل القوم^(٦) من المشركين بتجارة ظاهرين فلا سبيل عليهم لأنّ حال هؤلاء حال من لم يزل يؤمن من التجار (حدثنا بذلك عنه الربيع)

- (وقال ابو حنيفة وأبو يوسف)^(٧) لو أنّ رجلا من اهل الحرب أخذ في دار الإسلام فقال انا رسول الملك الى والى المسلمين وقد دخلت بغير امان لأنّى رسول ولا أعلم أنّه رسول لم يقبل ذلك منه وصار فيئا للمسلمين . وكذلك لو كان معه هدايا ذكر أنّ ملك الروم ارسل بها معه هدية الى والى المسلمين لم يقبل ذلك منه وصار فيئا للمسلمين (قالوا) وإن علم أنّه رسول الملك ومعه هدية^(٨) او ليست معه هدية فهو آمن كان دخل بأمان او غير امان (*) ولا يُعرض له ، وإن كانت الهدية متاعا وخيلا وسلاحا ورقيقا فهو كله حلال لوالى المسلمين (اللؤلؤى عنهما) . (وقال الحسن اللؤلؤى) إن وجد رسول الملك في دار الإسلام فهو فيء للمسلمين وما معه علم أنّه رسول او لم يعلم إلاّ أن يكون دخل بأمان . (وقالوا جميعا) لو أنّ رجلا من اهل الحرب أخذ في دار الإسلام فقال إننى دخلت بأمان لم يقبل منه ذلك وكان فيئا إلاّ أن يشهد له رجلان من المسلمين أنّ بعض المسلمين آمنه . وكذلك لو^(٩) أخذ^(١٠) وهو مسلم فقال دخلت بأمان فأسلمت لم يقبل ذلك منه إلاّ بيّنة وكان فيئا للمسلمين ، وكذلك لو قال

(١) له . (٢) ام : تعرض (٣) ملها (٤) ما هنا زيادة في ام ؛ وسيأتى هذا القول في فصل ٢٨ (٥) ام : ن (٦) ام : قوم (٧) راجع خ ٢٢٣ - ٢٢٦ (٨) هذه (٨) - (٨) الواحد

اسلمت في دار الحرب ثم خرجت مسلما لم يُقبل ذلك منه وكان فيئا للمسلمين.
إلا أن تقوم له بينة على ذلك ، ولا تقبل في ذلك شهادة حربى ولا ذمى إلا
رجلين مسلمين أنه اسلم في دار الحرب ، فإذا شهد له رجلان مسلمان بذلك فهو
حرّ لا سبيل عليه ؛ وإن^(١) شهد له مسلمان أنه اسلم في دار الإسلام قبل أن
يؤخذ فإنه (في قول أبي حنيفة) فيء ولا ينتفع بشهادتهما وهو مسلم (وقال أبو
يوسف) هو حرّ ولا سبيل عليه .

— ٢٦ — (وأجمعوا) جميعا أن المستأمن إذا دخل بأمان دار الإسلام
فلا سبيل لأحد عليه عند دخوله .

— ٢٧ — (وأجمعوا) أن على الإمام إذا اراد الرجوع أن يبلغه مأمنه

— ٢٨ — ثم اختلفوا في الموضع الذي يجب على الإمام أن

يبلغه اليه والمدة التي يجوز للإمام تركه في دار

الإسلام اليها بلا جزية ولا اسلام^(٢)

(فقال ملك)^(٣) وسئل عن العدو ينزلون ارض المسلمين بأمان على أن
لهم الأمان (١٦) حتى يصدروا^(٤) راجعين فيبدو^(٥) لهم العود فيصدرون^(٥)
راجعين حتى يواقعوا بعض جبال ارضهم ثم تضربهم الرياح فتزدحم فيقولون نحن
على اماننا (فقال) اننى ارى ذلك لهم وأراهم على امانهم ، ارايت لو آتتهم لما
فرغوا من حوائجهم صدروا^(٦) فغابوا هكذا قريبا ثم ردتهم الرياح ارى ذلك لهم
آتتهم على امانهم (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه)

(وقال الأوزاعي) وسئل عن قول الله^(٧) « وإن احد من المشركين

(١) سيتكرر هذا القول في فصل ٣٢ (٢) في قول أبي حنيفة واصحابه راجع خ ٢٢٥
وج ٧٧ (٣) راجع مد ٣ : ١١ (٤) يصدروا (٥) فلا راهم العدو مصروا (٦) صروا
(٧) سورة التوبة [٩] ، ٦

- استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه وأمنه » (فقال) هي ابدا (حدثت بذلك عن معوية عن أبي اسحق عنه) (قال) قلت له اليس للإمام أن يردّه (فقال) لا يحلّ ذلك له فليؤمنه ثم ليبلغه وأمنه . قلت وأين وأمنه ، أرايت إن قال : آمنى القسطنطينية (قال) اذا بلغه حصنا من حصونهم او معقلا من معاقلم فهو وأمنه ^(١) قلت فإن دخل قوم بأمان ثم خرجوا يريدون منازلهم فرّوا بحصن من حصونهم او مسلحة من مسلحتهم فباتوا عندهم وهم يريدون منازلهم وراء ذلك فأصاب المسلمون تلك المسلحة او افتتحوا الحصن وهم معهم (قال) يأخذونهم جميعا ، قد بلغوا وأمنهم . قلت فإن لقيتهم سرية المسلمين في بلادهم قبل أن يبلغوا وأمنهم (قال) لا يعرضون لهم . قلت فإن جاء رسول للفداء ^(٢) او لحاجة (قال) إن شاء الإمام آمنه وإن شاء لم يأذن له في الدخول وقال ارجع الى أمانك قلت أرايت إن استأمن ولم يشترط الرجوع (قال) لا ينبغي أن يشترط ذلك عليه عند الأمان ولكنه يؤمنه ، فإن شاء رجع ما لم يصل الى دار الإسلام . قلت أرايت إن كان الإمام سألّه عند الأمان ما تريد قال اريد أن امضى معكم الى بلادكم لتحملوا على من الجزية مثل ما يحملون على اهل ذمتكم فأومن على ذلك ورضى به (قال) ليس له أن يرجع . قلت فالمستأمن الذي اومن بغير شرط ثم وجد خارجا من العسكر يريد الرجوع بغير اذن الإمام (قال) لا يُعرض له لأنّه يقول (*) قد فرغت من حاجتي وما جئت له . قلت فإن جاء قوم فاستأمنوا على أن يقيموا في دار الإسلام بغير جزية فأمنهم الإمام على ذلك (قال) فليقل لهم الإمام إما أن تُعذوا الجزية وإما أن ترجعوا الى دأمتكم ؛ لأنّه مذهب الأمر على ألا يؤمن على المسلمين إلا بالعدل ، فلا ينبغي أن يترك مشركا يقيم في دار

الإسلام بغير جزية . قلت فكم يُترك التاجر والرسول وصاحب الحاجة اذا دخل بأمان أن يقيم (قال) قدر ما يرى الإمام وحتى يفرغ من حاجته ويبيع تجارته ، وإن استبطأه الإمام امر بإخراجه . فإن زعم أن له ديناً على الناس ضرب له اجلاً في تقاضى دينه فإذا بلغه أخرجه . قلت فيؤجله سنة (قال) سنة كثير . قلت أرأيت إن لم يكن اشترط عليه اجلاً في المقام فداين الى سنتين فقال ^(١) لم اعلم أنكم تعجلونني ^(٢) وقد بعث متاعى : أما تخاف أن يكون اخراجه غدراً (قال) لا ؛ ينبغي أن يشترط عليه عند الأمان اجلاً في المقام ، ولكن اذا قال ذلك قيل له ارجع الى بلادك فإذا حلّ دينك فتعال فتقاضه . قيل فإن جاء مستأمننا يعرض الجزية فاتهمه الإمام أن يكون عينا (قال) لا ينبغي للإمام أن يأبى عليه الأمان اذا عرض الجزية ؛ فإن خاف ذلك منه استوثق منه حتى يبلغ الدرب ثم يخلى عنه . وقيل فبلغ جاء فاستأمن فأومن فجعل له اجل عشرة ايام أن يقيمها ثم يخرج فخرج فعرض له نهر او مرض او نحوه فأخذ بعد الأجل قبل أن يبلغ مأمنه (قال) اذا كان حبسه امر يُعذر به خلى سبيله .

(وقال الشافعى) ^(٣) من ^(٤) جاء من المشركين يريد الإسلام فحقّ على الإمام أن يؤمنه حتى يتلو عليه كتاب الله ^(٥) ويدعوه الى الإسلام بالمعنى الذى يرجو أن يدخل الله ^(٦) به عليه الإسلام لقول الله ^(٧) لنبيه صلى الله عليه ^(٨) ^(٩) « وإن احد من المشركين استجارك (١٧) فأجره حتى يسمع كلام الله ^(١٠) » الآية (قال) ^(١١) ومن قلت ^(١٢) « ينبذ اليه » ابلغه مأمنه ،

(١) قال (٢) تعجلونني (٣) ام ٤ : ١١١ (٤) ام : ومن
(٥) ام : عز وجل ز (٦) ام : عز وجل ز (٧) ام : عز وجل ز
(٨) ام : وسلم ز (٩) سورة التوبة [١] ، ٦ (١٠) ام : ثم ابلغه مأمنه ز
(١١) ام : الشافعى رحمه الله تعالى ز (١٢) راجع ما جاء فى صحيفتى ١٦٠١٥

- وإبلاغه مأمنه أن يمنع من المسلمين والمعاهدين ما كان في بلاد الإسلام أو حيث يتصل ببلاد الإسلام^(١) وسواء قرب ذلك أو^(٢) بعد (قال)^(٣) « ثم ابلاغه مأمنه »^(٤) والله^(٥) اعلم منك أو ممن يقبله منك^(٦) على دينك ممن يطيعك ، لا مأمنه^(٧) من غيرك من تدوك وعدوك الذي لا يأمنه ولا يطيعك (قال)^(٨) وإذا^(٩) ابلاغه الإمام ادني بلاد أي^(١٠) المشركين شاء^(١١) فقد ابلاغه مأمنه الذي كلف^(١٢) أخرجه سالما من اهل الإسلام ومن يجري عليه حكم الإسلام من اهل عهدهم (قال)^(١٣) وإن^(١٤) قطع به ببلادنا^(١٥) وهو من اهل الجزية كلف المشي ورد^(١٦) إلا أن يقيم على اعطاء الجزية ، فإن^(١٧) عرض اعطاء الجزية^(١٧) قبل منه ، وإن كان ممن لا تؤخذ^(١٨) منه^(١٨) الجزية كلف^(١٦) المشي أو تحمل ولم يقر ببلاد المسلمين^(٢٠) وألحق بمأمنه ، وإن كانت عشيرته التي يأمن فيها بعيدا^(٢١) فأراد أن يبلغ بعد منها لم يكن له^(٢٢) ذلك على الإمام . وإن كان له مأمنان فعلى الإمام الحاقه بحيث كان يسكن منهما ، وإن كان له بلدا شرك كان يسكنهما معا الحقه الإمام بأيتهما شاء الإمام ، ومتى سأله أن يجيره حتى يسمع كلام الله ثم يبلغه مأمنه وغيره من المشركين كان ذلك فرضا على الإمام (قال)^(٢٣) ولو لم يجاوز به موضعه الذي استأمنه فيه^(٢٤) رجوت أن يسعه^(٢٥) (وقال في كتابه الذي سماه كتاب سير الواقدي)^(٢٦) إذا^(٢٧) أتى الرجل من اهل الشرك بغير عقد عقده^(٢٨) له المسلمون فأراد المقام

(١) قال ز (٢) ام : ام (٣) ن : ام : الشافعي ز (٤) ام : يعني ز
(٥) ام : تعالى ز (٦) ام : ن (٧) اماته (٨) ام : ن (٩) ام : فاذا
(١٠) ام : ن (١١) ام : شيئا (١٢) اذا (١٣) ام : ن (١٤) ام : فان
(١٥) ام : بلادنا (١٦) ورد (١٧) - (١٧) ام : ن (١٨) - (١٨) ام : يجوز فيه
(١٩) ام : يكلف (٢٠) ام : الاسلام (٢١) ام : بعيدة (٢٢) ام : ن
(٢٣) ام : ن (٢٤) ن : ام : منه (٢٥) انتهى ام (٢٦) ام : ٤ : ٢٠٦
(٢٧) ام : واذا (٢٨) عدد

منهم فهذه الدار لا تصلح إلا لمؤمن او معطى الجزية^(١) فإن كان من اهل الكتاب قيل له ان اردت المّام فأدّ الجزية وإن لم ترده فأرجع الى مأمّنك ؛ فإن استنظر فأحبّ الىّ ألاّ يُنظرَ (*) إلا اربعة اشهر من قبل أن الله جل^(٢) ثناؤه^(٢) جعل للمشرّكين أن يسيحوا في الأرض اربعة اشهر ؛ وأكثر ما يُجعل له ألاّ يبلغ به الحول ، لأنّ الجزية في حول^(٣) فلا يقيم في دار الإسلام مقام من يؤدّي الجزية ثم^(٤) لا^(٤) يؤدّيها . فإن^(٥) كان من اهل الأوثان فلا تؤخذ منه الجزية بحال عربيا كان او اعجميا ولا يُنظرَ إلاّ كما ينظر هذا وذلك دون الحول (حدثنا بذلك عنه الربيع)

— ٢٩ — (وأجمعوا) جميعا انّ العليّ اذا اعدى امانا على اعلاج لم يحضروا معه ولم يكونوا شهودا له وقت سؤاله الأمان لهم أنّه ليس للإمام ولا للمسلمين أن يغدروا به .

— ٣٠ — (وأجمعوا) أنّ عليّ لو قال للإمام او للجيش افتح لكم حصني او ادلكم على حصن عليّ أنّ لي منه كذا شيء يشرطه معلوم اذا فتحوه : أنّ عليّ من اجابه الى ذلك من الإمام او^(٦) الجيش^(٦) أنّ يعطوه ويفوا له بما ضمن إن كان استأمن على ذلك قبل القدرة عليه .

— ٣١ — ثم اختلفوا في حكمه إن او من على ذلك

او على ما اشبهه فلم يوجد ذلك على ما قال

او او من بعد القدرة عليه

(فقال الأوزاعي) وقيل له رجل لقي عليّ فأسره ثم آمنه عليّ أن يده له عليّ

(١) ام : جزية (٢) — (٢) ام : عز وجل (٣) ام : الحول

(٤) — (٤) ام : ولا (٥) ام : وان (٦) والحس

- الطريق وقد أخطأه فدله فخاف^(١) إن أتى به الإمام ألا يفي له (قال) فليخلّ سبيله ، فإن أتى به الإمام فينبغي للإمام أن يخلّي سبيله ويبي بما جعل له من الأمن (حدثت بذلك عن معوية عن ابن اسحق عنه) . قلت له : عالج دخل بأمان يريد الرجوع فقال له الإمام دلّني على عورة العدو فقال لا أدلك على النصرانية أينقض ذلك أمانه (قال) لا . قلت فإن اشترط عليه عند أمانه أن يدلّه على الطريق ويخبره بما سألّه ويصدقّه وإلا برئت منه الذمة فرضي بذلك فأنطلق بهم حتى هجم بهم على العدو أو^(٢) اخذ بهم^(٣) (١٨) على غير الطريق أو وجدوه قد كذبهم فيما أخبرهم به أيحّل بذلك دمه ، وقال العالج ما اردت أن اھجم بكم على العدو ولكن أخطأت الطريق وما حدثتك إلا بما علمت (قال) لا يحلّ بذلك دمه حتى يعلم أنّه كذب . قلت أرأيت إن دخل بأمان فقال إن دلّلتني وإلا برئت منك الذمة (قال) ليس له أن يشترط ذلك عليه بعد أمانه ولا يكلفه ذلك . (قال) وكتبت اليه في عالج اسرف فقال للإمام إني أدلك على عشرة رؤس^(٤) وتخلّي سبيلي قال نعم فبعث معه فوجد خمسة (قال) أرى^(٥) أن يخلّي سبيله فإنّه قد اراد الوفاء ولعلّه أن يكون حدث بهم^(٥) حدث حين فارقههم الى أن رجع اليهم .

١٥

(وقال الثوري) في الذي لقي عالجاً فأسره ثم آمنه على أن يدلّه على الطريق وقد أخطأه : اذا كان إنما آمنه بعد اسره فلا امان له لأنّه مملوك (حدثت بذلك عن معوية عن ابى اسحق عنه) .

(وهذا قياس قول الشافعي وذلك أن الربيع حدثنا عنه انه قال)^(٦)

- لو^(٧) جاء الامام رسل بعض اهل الحرب فأجابهم الى امان من جاءوا من عنده

٢٠

(١) خلف (٢) - (٢) واحد بهم (٣) ادس (٤) رى (٥) بهم (٦) ام ٤ : ١٩

(٧) ام : ولو

من بلد كذا^(١) على اخذ الجزية وخالف الرسل غزى^(٢) من المسلمين فافتتحوهم وحووا بلادهم نُظر : فإن كان الأمان كان لهم قبل الفتح وقبل أن تُحوى^(٣) البلاد دُخِلَ سبيلهم وكانت لهم الذمة على ما أعطوا ، ولو أعطوا ذمة منتقضة دُخِلَ سبيلهم ونُبذ إليهم ؛ وإن كان سباؤهم والغلبة على بلادهم كان قبل اعطاء الإمام إياهم ما أعطاهم مضى عليهم السباء وبطل ما أعطى الإمام ، لأنه أعطى الأمان من صار^(٤) رقيقاً وماله غنيمة .

- ٣٣ -
واختلفوا في حكم الحربى يدخل دار
الإسلام بغير امان فيسلم فيها قبل أن
يقدّر عليه ثم يقدّر عليه وقد اسلم

(فقال الشافعى)^(٥) إذا^(٦) دخل الحربى دار الإسلام مشركاً ثم اسلم قبل أن يؤخذ (*) فلا سبيل عليه ولا على ماله ؛ ولو كانوا^(٧) جماعة من اهل الحرب ففعلوا هذا كان هذا هكذا (قال)^(٨) ولو قاتلوا ثم أسروا فأسلموا بعد الإيسار فهم فى وأموالهم ، ولا سبيل على دماءهم للإسلام (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة)^(٩) إن أخذ فى دار الحرب حربى مسلماً فشهد له مسلمان أنه اسلم فى دار الاسلام قبل أن يؤخذ فهو فى ولا ينتفع بشهادتهما وهو مسلم (وهو قول زفر) (وقال ابو يوسف) إذا دخل الحربى دار الإسلام بغير امان ثم اسلم قبل أن يؤخذ فهو حر لا سبيل عليه (قال) وإن أخذ فقال قد اسلمت

(١) ام : وكذا ز (٢) ام : من غزا
(٣) ام : يحووا (٤) ام : كان (٥) ام : ٤ : ٢٠١
(٦) ام : وإذا (٧) ام : كان (٨) ام : ن
(٩) . راجع خ ٢٢٤ ؛ وقد جاء بعض هذا القول فى صحيفتى ٣٣ ، ٢٤٤

قبل أن يؤخذ لم يقبل ذلك منه وكان عبداً للذي أخذه خاصة إلا أن يشهد له شاهدان من المسلمين أنه قد أسلم قبل أن يؤخذ فيصير حراً لا سبيل عليه . وكذلك أمر الأمان إذا أومن بعد ما دخل دار الإسلام قبل أن يؤخذ فذلك جائز ، وإن أخذ فادعاه لم يقبل ذلك إلا ببيينة تقوم أنه أومن ^(١) قبل أن يؤخذ (في قول أبي يوسف وهو قول اللؤلؤي)

- ٣٣ - واختلفوا في حكم الحربى يؤخذ في

الحرم بغير امان كان تقدم له

- (فقال الشافعى) ^(٢) لو ^(٣) أن قوما من اهل دار الحرب لجؤوا الى الحرم فكانوا ممتنعين فيه أخذوا كما يؤخذون في غير الحرم فحكم ^(٤) فيهم من القتل وغيره كما يحكم ^(٥) فيما ^(٦) كان في غير الحرم (وقال) ^(٧) إنما يعنى من قول
- ١٠ النبي صلى الله عليه في مكة « هي حرام بجمرة » ^(٨) الله لم تحل ^(٩) لأحد قبلى ولا تحل لأحد بعدى ^(٧) والله اعلم أنها لم تحل ^(١٠) أن ينصب عليها الحرب حتى تكون كغيرها (قال) ^(١١) وذلك أن النبي صلى الله عليه عند ما قتل عاصم بن ثابت وخبيب امر ^(١١) بقتل (١١) أبى سفين في داره بمكة غيلة إن قدر عليه ^(١٢)
- ١٥ في الوقت الذى كانت فيه محرمة ، فذلك ^(١٣) يدل ^(١٣) على أنها لا تمنع احدا من شئ وجب عليه وآنها إنما تمنع أن ينصب عليها الحرب كما تنصب على غيرها (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(١) من ز (٢) ام ٤ : ٢٠١ ، ٢٠٢ (٣) ام : ولو (٤) ام : فتحكم
(٥) ام : يحكم (٦) ام : فيمن (٧) - (٧) القول في ام افضل من هذا
(٨) محرام ، ام : بجمرة (٩) ام : تحلل (١٠) ام : تحلل
(١١) - (١١) القول في ام افضل من هذا (١٢) ام : وهذا ز
(١٣) - (١٣) ام : فدل

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) إن خرج رجل من المشركين الى دار الاسلام
بغير امان فدخل الحرم فلا ينبغي للمسلمين أن يقتلوه ولا يأخذوه ولكن لا يؤوه
ولا يطعموه ولا يسقوه ولا يكأموه ويضعون عليه الرصد ؛ فإذا خرج من الحرم
كان فيئا للمسلمين (في قول ابى حنيفة وزفر) (وقال ابو يوسف واللائلوى)

هو فيء لمن اخذه خاصة دون المسلمين . وإن اسلم في الحرم او بعد ما خرج من
الحرم قبل أن يؤخذ او بعد ما أخذ فهو سواء وهو فيء للمسلمين يبيعه الإمام
ويقسم ثمنه مع الفئ (في قول ابى حنيفة) (وقال ابو يوسف واللائلوى) اذا اسلم
في الحرم او بعد ما خرج من الحرم^(١) قبل أن يؤخذ فهو حر لا سبيل عليه

(وقال ابو حنيفة وزفر) لو آمنه رجل من المسلمين وهو في الحرم او بعد ما خرج
من الحرم قبل أن يؤخذ او بعد ما أخذ فهو سواء وليس ذلك بأمان وهو فيء

للمسلمين (وقال ابو يوسف واللائلوى) اذا آمنه رجل من المسلمين في الحرم او بعد
ما خرج من الحرم قبل أن يؤخذ فهو امان له ويرد الى مأمنه ، وإن كان إنما
آمنه بعد ما أخذ فأمانه باطل وهو فيء للذي اخذه . وإن أخذ في الحرم فأخرج
منه كان الذي فعل ذلك قد اساء وكان فيئا للمسلمين (في قول ابى حنيفة وزفر)

(وفي قول ابى يوسف واللائلوى) هو فيء للذي اخذه فأخرجه . (وقالوا جميعا)
إن اخذه احد من المسلمين في الحرم ولم يخرج من الحرم فينبغي له ان يخل سبيله
في الحرم حتى يخرج منه فيؤخذ (*)^(٢)

— ٣٤ — (قتال الأوزاعي)^(٣) وسئل عن الأسارى اذا ادعوا امانا
فقال رجل من المسلمين انى قد آمنتمهم : جاز امانه عليهم (حدثني بذلك العباس
عن ابيه عنه) (وحدثت عن معوية عن ابى اسحق قال قيل للأوزاعي) رجل
جاء بعلج الى الإمام فقال قد آمنته (قال) يصدق . فإن قال البعلج قد آمننى

(١) من ز (٢) بعض القول ناقص من الاصل (٣) راجع ام ٧ : ٣١٧

او قال لقيني على الطريق اريدكم وقال المسلم لم اومنه او^(١) انما^(١) لقيته على غير الطريق (قال) هذه شبهة يجعل في النفي (قال) قلت يحلفه الايمام (قال) ان كان من اهل الصدق لم يحلفه ، وان كان من اهل التهمة حلفه

(وقال الشافعي)^(٢) اذا اصاب المسلمون اسارى رجالا ونساء وصبياناً

- او غلبوا على حصن من الحصون فقال رجل او امرأة من المسلمين قد كنا آمنهم
لم يقبل ذلك منهم الا ان يعلم ان ذلك قبل ان يسبوا او يظهر عليهم ، فان
علم الايمام بذلك لم يسترقوا ولم يغنموا وتركوا ، وإن شهد رجلان من المسلمين
عدلان على امانهم قبل السباء جاز ذلك وتركوا ، وإذا^(٣) ادعى انسان انه
كان آمنهم لم يقبل قوله الا ان يأتي على ذلك بشاهدين من المسلمين عدلين
انه آمنهم (قال) وحلهم قبل ان يملكهم المسلمون مخالفة حالهم بعدما يملكونهم ،
لأن قول الرجل او المرأة وقد صار العدو في ايدي المسلمين « قد آمنهم »
شهادة تخرجهم من ايدي مالكيهم فلا تقبل شهادة الرجل على فعل نفسه
(قال) فاذا ابطالنا شهادة الذي آمنهم فحقه منه باطل لا يكون له ان يملكه
(حدثنا بذلك عنه الربيع)

- (وقال ابو حنيفة وأصحابه)^(٤) اذا شهد رجلان من المسلمين لرجل من اهل
الحرب ان رجلا من المسلمين آمنه قبل ان يدخل دار الاسلام ثم دخل
دار الاسلام فأسلم او لم يسلم حتى أخذ كانت شهادتهما جائزة له وكان حراً
لا سبيل عليه (٢) (قالوا) وإن شهد شاهدان او شاهد من المسلمين انهم
آمنوه^(٥) قبل ان يدخل دار الاسلام لم تجز شهادتهم لأنهم شهدوا على فعلهم
(قالوا) وكذلك لو كانوا ثلاثة او اكثر فشهد واحد منهم انه آمنه لم تقبل ايضاً
شهادتهم. وإن شهد اثنان منهم ان الباقي آمنه جازت شهادتهما وكان آمناً. وإن

(١) — (١) وانما (٢) راجع ام ٢١٧: ٧ ، ٢١٨ (٣) اذا (٤) راجع ام ٢١٧: ٧ (٥) اموهم

شهدوا فقال كل واحد منهم اشهد اني آمنه انا وأصحابي لم تجز شهادتهم (١)
(في قول ابى حنيفة وأبى يوسف . وقال اللؤلؤى) اذا كانوا ثلاثة فشهد كل واحد منهم انه آمنه هو وصاحبه جازت شهادتهم وكان آمنا
(وقال ابو ثور) في ذلك كله مثل الشافعى .

— ٣٥ — (وأجمعوا) جميعا ان عبيدا ورققا لأهل الحرب لو لحقوا بالمسلمين مسلمين مراغمين لمواليهم انهم احرار لا سبيل لسادتهم عليهم ان قدموا بعدهم مسلمين او مستأمنين . (وأجمعوا) ان رجلا من اهل الحرب لو اسلم وأسلم معه مماليكه او بعدد انهم مماليكه على حالهم وانهم ان خرجوا الى دار الاسلام مراغمين لسيدهم ثم قدم سيدهم بعدهم وصح عند الإمام ان سيدهم اسلم معهم او قبلهم انهم يردون الى سيدهم . وكذلك ان اسلم قبل سيده ثم لم يخرج مراغما لسيده حتى اخرجه سيده معه الى دار الاسلام بأمان فهو مملوك له إلا ان (الأوزاعى قال) ان اسلم العبد من عبيد العدو ثم اصابه المسلمون في بلادهم قبل ان يخرج اليها فهو حر (حدثت بذلك عن معوية عن ابى اسحق عنه)

— ٣٦ — واختلفوا في حكمه ان كان سيده وجهه

فقدم مستأمنا في حاجة سيده ثم اسلم

وأقام في دار الاسلام

(فقال الأوزاعى) وسئل عن الرجل من العدو ارسل عبدا له وأرسل معه بمال (*) فقال له اشتر اهلى وولدى فأخذ العبد امانا من إمام المسلمين ، فلما ابطأ على السيد اخذ السيد امانا من المسلمين فقال هذا عبيدى ارسلته وأمرته ان يأخذ امانا ويشتري اهلى وولدى فلما ابداً على اقبلت في طلبه ، وأقر العبد انه له وأنه ارسله : أيمكن من العبد والمال ، وكيف ان كان العبد قد اسلم

(١) شهادتها

وهو مقرّ له بالعبودية والمال، وكيف إن كان قد اشترى اهله (فقال الاوزاعي)
إذا دخل العبد بأمان اسلم او لم يسلم فهو آمن على نفسه وعلى ما كان معه وما
اشترى به من اهل سيده وولده، لا يُعدى عليه سيده لأنّه دخل بأمان فهو
آمن (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه)

- ٥ (وعلى قول الشافعي) العبد الذي أعطى امانا مردود على سيده وكذلك
إن اسلم إلا أنّه يباع عليه إن خرج سيده كافرا، وذلك أنّ (الريبع حدثنا
عنه أنّه قال) (١) لا (٢) يعتق بإسلامه (٣) إلا في موضع وهو أن يخرج من بلاد
الحرب مسلما (قال) (٤) وذلك أنّ النبي صلى الله عليه وآله جاءه (٥) عبد مسلم ثم
جاءه سيده يطلبه فاشتراه النبي صلى الله عليه وآله منه بعدين، ولو كان ذلك
يُعتقه لم يشتر حراً ولم يُعتقه هو بعد، ولكنّه اسلم خير خارج من بلاد منصوبة
١٠ عليها حرب (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق قال قلت للأوزاعي) رأيت
إن كان العبد حين استأمن قال بعثني مولاي بمال افدى به ابنته فأومن على
ذلك (قال) فقد صار الأمان للبنات والمال تُردّ الى ابيها
(وقال ابو حنيفة وأصحابه) إن اسلم رقيق رجل من اهل الحرب دخلوا
١٥ دار الإسلام في تجارة له او بإذنه او برسالته فهم على حالهم ويُمنعون أن يرجعوا
الى دار الحرب ويباعون ويُبعث اليه بشمهم.

— ٣٧ — واختلفوا في حكم الحربى يسلم عبده في (٢١)

دار الحرب ثم يبيعه سيده قبل أن يسلم

(فعلى قول الشافعي) (٦) يبيعه جائز وهو مملوك للمشتري، فإن كان اشتراه

(١) ام ٤ : ٢٠٣ (٢) ام : ولا (٣) ام : بالإسلام
(٤) - (٤) القول في ام افضل من هذا (٥) ام : وسلم ز (٦) راجع ام ٤ : ٢٠٢

منه مسلم ثم ظهر على الدار فهو على ملك سيّده المشتري ، وإن كان اشتراه .
حربيّ ثم ظهر عليه كان غنيمة للمسلمين ولم يعتق ولم يُقتل لأنّه محقون .
الدم بالإسلام .

(وقال ابو حنيفة) إن اسلم ممالك لحربيّ في دار الحرب ولم يسلم مولاها .
ثم باعهم من مسلم او ذميّ او حربيّ كانوا احرارا ، وكذلك إن وهبهم او تصدّق .
بهم على مسلم او حربيّ او ذميّ صاروا احرارا ؛ وإن اسلم قبل أن يبيع احدا
منهم او يهبه او يتصدّق به كانوا عبيدا له على حالهم يصنع بهم ما شاء . (وقال
ابو يوسف) له أن يبيعهم قبل أن يسلم وبعد ما اسلموا هم من مسلم إن شاء ،
وإن شاء باعهم من ذميّ ، وإن شاء من حربيّ ، ولا يعتقون حتى يخرجوا اليها .
مراغمين فيصبروا احرارا

- ٣٨ - واختلفوا في حكمه إن قدم مستأمننا و معه عبد له

مسلم او اشترى عبدا مسلما في دار الاسلام ثم

اراد الرجوع والخروج بالعبد المسلم الى دار الحرب

(فقال الأوزاعي) وسئل عن الرجل من اهل الحرب خرج بأمان الى دار
الاسلام فأسلم عبدا له ممن كان خرج به هل يُترك والخروج به الى دار الشرك
(فقال) إن حيل بينه وبين الخروج به فلم نقرّ له بأمانه فإنّه من دخل بأمان
فهو آمن على دمه وماله ، ولكن حقّ على المسلمين اشتراؤه منه وأن ضعفوا له في
الثمن ؛ فإنّ القضية التي كانت بين رسول الله صلى الله عليه وبين المشركين
بمكة أنّ من لجق برسول الله صلى الله عليه منهم ردّوه اليهم ومن لجق من اصحابه
بهم لم ردّوه اليه ، فهرب ابو جندل بن سهيل بن عمرو يرسف في قيده الى رسول
الله صلى الله عليه مسلما فردّه رسول الله صلى الله عليه اليهم (*) وردّ رسول الله

صلى الله عليه من المدينة ابابصير مع رسولين بعث بهما المشركون الى رسول الله صلى الله عليه فيه فأحق بن اقتدى بوفاته رسول الله صلى الله عليه (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه)

(وقال الشافعي) ^(١) اذا ^(٢) دخل الحربى دار الاسلام بأمان فاشترى عبدا مسلما فلا يجوز فيه إلا واحد من قولين أن يكون الشراء مفسوخا وأن يكون على ملك صاحبه الأول او يكون الشراء جائزا وعليه أن يبيعه ؛ فإن لم يظهر عليه حتى هرب ^(٣) به الى دار الحرب ثم اسلم عليه فهو له ، إن باعه او وهبه فبيعه ^(٤) وهبته جائزة ولا يكون حرا بإدخاله اياه دار الحرب ^(٥) . (قال) ^(٦) وإذا دخل الحربى دار الاسلام بأمان ومعه مملوك ^(٧) او مملوكة ^(٧) فأسلما او اسلم ^(٨) احدهما اجبرته ^(٩) على بيعهما او على ^(١٠) بيع المسلم منهما ودفعت اليه ثمنهما ، وليس له امان يُعطى به أن يملك مسلما ، وأما الذمى المعاهد اكثر من امانه وأنا أجبره على بيع من اسلم من ممالكه (حدثنا بذلك عنه الربيع) (وقال ابو حنيفة وأصحابه) إن اسلم رقيق رجل من اهل الحرب ثم خرج بأمان وهم معه فهم له على حالهم إلا أنه ليس له أن يردّهم الى دار الحرب ويُجبر على بيعهم ، وإن رجع وتركهم فى دار الاسلام فى تجارة له منعوا أن يرجعوا الى دار الحرب لأنهم مسلمون ولكن يباعون ويُبعت بثمانهم اليه (وقالوا) إن دخل اناس من اهل الحرب دار الاسلام بأمان فى تجارة فاشترى بعضهم عبدا من مسلم او ذمى فخرج به الى دار الحرب صار حرا ، وإن لم يخرج به حتى يُعتقه جاز عتقه ، وإن لم يُعتقه أجبر على بيعه ولا يُترك يخرج به . (وقالوا) إن اسلم

(١) ام ٤ : ٢٠٢ (٢) ام : واذا (٣) ام : يهرب (٤) فسخه (٥) انتهى ام
(٦) ام ٤ : ١٨٨ (٧) - (٧) ام : مملوكة او مملوك (٨) ن (٩) ام : جبرته
(١٠) ام : ن

رقيق رجل من اهل الحرب فخرجوا في تجارة له او في تجارة بإذنه او برسالته
فهم له على حالهم ويمنعون أن يرجعوا الى دار الحرب ويبيعون ويبعث
اليه بثمانهم

— ٣٩ — (وأجمعوا) جميعا أن حريبا لو دخل ارض الإسلام بأمان ثم
اسلم (٢٢) بها وفي يده مال صامت ورقيق وغير ذلك من الأموال ثم اغار
المسلمون على بلده فغلبوا عليها وصارت للمسلمين : أن جميع ما في يد المستأمن
الذي اسلم له دون سائر الناس .

— ٤٠ — ثم اختلفوا فيما كان له من مال بأرض الحرب (١)

(فقال الأوزاعي) وسئل عن رجل من اهل الحرب خرج مستأمنا فلما
دخل دار الإسلام اسلم ، ثم ظهر المسلمون على تلك الدار التي فيها اهله وعياله
(فقال) (٢) 'يترك له اهله وعياله كما ترك رسول الله صلى الله عليه (٣) لمن كان (٤)
معه من المسلمين (٥) حين ظهر على المشركين (٦) بمكة (٦) اهلهم (٧) وعيالاتهم (٧)
(حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (قال وقال) (٨) من اسلم في دار الحرب
ثم خرج الى دار الإسلام فذلك المهاجر الى الله الفار بدينه الى الإسلام فحاله
في ماله حين ظهر المسلمون على ارضه حال اخوانه من المهاجرين حين ظهر رسول
الله صلى الله عليه على المشركين بمكة ، فإنه لم يقبض لهم مالا ولا ارضا ولا
دارا (قال) (٩) وكذلك ان كانت له ودائع في دار الحرب في ايدي المشركين
من اهل الحرب فهي له ان غلب المسلمون على ارضه .

(١) في قول ملك راجع مد ٣ : ١٩ : ٤ : ١٥٤ ، ١٥٥ (٢) ام ٧ : ٢٢٤
(٣) ام : وسلم ز (٤) ام : ن (٥) ام : اهله وعياله ز (٦) — (٦) ام : مكة
(٧) — (٧) ام : ن : انتهى ام (٨) راجع ام ٧ : ٢٢٤ ، ٢٢٥
(٩) راجع ام ٧ : ٢٢٥

- (وقال الشافعي) ^(١) اذا ^(٢) دخل الحربى دار ^(٣) الاسلام بأمان وخلف .
 فى بلاد ^(٤) الحرب اموالا ودائع ^(٥) فى يدي ^(٦) مسلم ويدي حربى ويدي
 وكيل له ثم اسلم فلا سبيل عليه ولا على ماله ولا على ولده الصغار ما كان من ^(٧)
 ماله ^(٨) عقارا او غيره ، وهكذا لو اسلم فى بلاد الحرب وخرج الى دار الاسلام :
 لا سبيل على مال مسلم حيث كان ^(٩) ولا يجوز أن يكون مال مسلم مغنوما بحال ،
 فأما ولده الكبار وزوجته فحكمهم حكم انفسهم يجرى عليهم ما يجرى على اهل
 الحرب من القتل والسب . (قال) ^(١٠) وإن سببت امرأته وهى ^(١١) حامل ^(١١)
 منه لم يكن الى إرقاق ما ^(١٢) فى ^(١٢) بطها سبيل من قبل أنه اذا خرج فهو مسلم
 بإسلام ابيه ولا يجرى السبب (*) عليه ^(١٣) (حدثنا بذلك عنه الربيع) .
 ١٠ (وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(١٤) لو أن رجلا من اهل الحرب خرج الى دار
 الاسلام بأمان فأسلم ثم ظهر المسلمون على تلك الدار التى بها اهل وماله وولده
 وامرأته كانوا جميعا فيئا للمسلمين وكان ماله وامرأته وولده الصغار والكبار
 فيئا للمسلمين ، وما كان من ماله فى اهل او وديعة عند مسلم او ذمى او عند
 حربى فى دار الحرب فذلك كله فى للمسلمين ، وكذلك داره وأرضه (قالوا) ^(١٥)
 ١١ ولو أن الحربى اسلم فى دار الحرب ثم خرج الى المسلمين ثم إن المسلمين ظهوروا
 على تلك الدار كان الحربى الذى اسلم وأولاده الصغار احرارا مسلمين لا سبيل
 عليهم ، وكان اولاده الكبار وامرأته فيئا للمسلمين حاملا كانت امرأته او غير
 حامل ، وما كان له من مال وديعة عند مسلم او عند ذمى فى دار الحرب فهو له ،

(١) ام ٤ : ١١١ (٢) ام : واذا (٣) ام : بلاد (٤) ام : دار

(٥) ام : وودائع (٦) ام : يد (٧) ن (٨) ام : له (٩) ما هنا زيادة فى ام

(١٠) ام : ن (١١) (١١) - (١١) ام : حاملا (١٢) - (١٢) ام : ذى (١٣) ام :

على مسلم (١٤) راجع ام ٧ : ٢٢٤ ، وراجع ج ٧٦ (١٥) راجع ام ٧ : ٢٢٤ ، ٢٢٥

وما كان في منزله فهو له ، وما ^(١) كان في يدي حربي وديعة فهو في المسلمين ،
وأما داره وأرضوه فهو في المسلمين . (وقالوا) ^(٢) إن تاجرا من المسلمين دخل
دار الحرب بأمان فاشترى وباع وأصاب أموالا ورقيقا ودواب واشترى أرضين
ودورا ثم إن المسلمين ظهروا على تلك الدار فجميع ماله ورقيقه ومتاعه له لا سبيل
عليه ، وما كان ^(٣) من متاعه أو ماله وديعة عند مسلم أو ذمي أو حربي فهو أيضا
له مسلم . وأما أرضوه ودوره فإنها في المسلمين لأن اللور والأرضين لا تحوّل .
— ٤١ — (وأجمعوا) أن حريبا لو دخل بأمان دار الإسلام فاشترى
بها ^(٤) أو ثيابا أن له الخروج بها معه إلى دار الحرب وليس للإمام منعه
من ذلك .

١٠ — ٤٢ — ثم اختلفوا في غير ذلك ^(٥) (٢٣)

(فقال الأوزاعي) وقيل له : علق دخل إلينا بأمان أيترك يخرج من
عندنا بالسلاح أو الكراع (قال) لا . قيل له : فإن جاء معه سلاح أو كراع
أيترك يرجع به معه (قال) نعم إذا كان قد أو من على ذلك (حدثت بذلك
عن معوية عن أبي اسحق عنه) . (قال) قلت له : مستأمن دخل معه بفرس
فأخذ فرس رجل من المسلمين فأنزاه عليها ففتحت مئرا أيترك يخرج به معه
(قال) نعم لأن الولد للرحم ، ويعتبه ^(٦) الإمام فيما صنع .

(فقال الشافعي) لا يمنع من حمل الطعام والثياب والرقيق ، ولا بأس أن
يحمل ذلك كله مسلم فيبيعه في دار الحرب لأن النبي صلى الله عليه باع سبي بني
قريظة من المشركين . (قال) فأما الكراع والسلاح فلا أعلم أحدا رخص في
بيعهموها ^(٧) ولا يجوز أن يباعوها (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(١) راجع أم ٧ : ٢٢٥ (٢) راجع أم ٧ : ٢٢٦ (٣) انضاز (٤) سهار

(٥) في قول منك راجع مد ١٠ : ١٠٢ (٦) ولمسه (٧) بيعهموها

(وقال ابو حنيفة) ^(١) لو أن حربيا دخل دار الإسلام بأمان فأدان اناسا من المسلمين ديونا وأصاب اموالا ومناعا ورقيقا وكراعا لم يُترك أن يدخل دار الحرب بسلاح اشتراه في ^(٢) دار الإسلام ولا يدخل بشيء من الكراع ولا من الرقيق اذا اشترى ذلك في ^(٣) دار الإسلام وأجبر على بيعه ولا يخرج به . وإن كان خرج به سلاح فبادل به سلاح مثله ^(٤) او بدونه ترك أن يخرج به ، وإن بادل بخير منه لم يُترك أن يخرج به . وإن باع السلاح الذي خرج به بدراهم او بشيء من العروض سوى السلاح لم يكن له أن يشتري شيئا من السلاح فيخرج به إلى دار الحرب ولم يكن له أن يشتري السلاح الذي باعه فيخرج به إلى دار الحرب ، ويُجبر على بيعه إن اشتراه . وكذلك الخيل والبراذين اذا خرج بها كان له أن يبيعها (*) ولم يكن له أن يشتري مكانها ، وإن بادل بها مثلها او دونها ترك أن يخرج بها إلى دار الحرب ، وإن بادل بها بخير منها لم يُترك أن يخرج بها (وهو قول ابي يوسف وزفر واللؤلؤي)
(وقال ابو ثور) في ذلك مثل قول الشافعي .

— ٤٣ — واختلفوا في حكم مال المستأمن يلحق ببلاد

١٥

الحرب ويخلف ودائع له في دار الإسلام

ثم اصيب في داره

(فقال الأوزاعي) وسئل عن المستأمن اذا رجع إلى دار الحرب وقد ادى دينه في دار الإسلام وأودع ودائع من رقيق وغير ذلك وقد كان من رقيقه من دبره في دار الحرب ومنهم من دبره في دار الإسلام فقتل هذا الرجل وظهر المسلمون على البلاد التي كان بها (فقال) دينه الذي في دار الإسلام وودائعه ^(٥)

٢٠

(١) راجع ص ٢٢٤ (٢) من (٣) من (٤) مه (٥) ودائعه

وماله كله يوضع في بيت مال المسلمين ، فإنه لو كان حيًا ثم رجع الى دار الإسلام بأمان كان أحق بماله وودائعهم (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) .
 (قال وسئل الأوزاعي) عن رجل من العدو ارسل غلامه في تجارة الى ارض المسلمين فقدم العبد بأمان فأسلم كيف تؤخذ الصدقة منه وقد ذكر أن المال لسيده ، وكيف إن لم يسلم العبد ومات هل يرسل بذلك المال الى سيده ام لا ، وكيف إن أسر السيد هل يدفع المال اليه ام لا (فقال الأوزاعي) اذا دخل بأمان لم يعرض له فيما خرج به من مال ويؤخذ صدقته من بعد اسلامه من كل اربعين دينارًا دينارًا ثم يحاسب بما نقص الى أن ينتهي الى العشرين دينارًا فإن نقصت عنها ^(١) تركت ، وإن مات العبد قبل أن يسلم وقف ذلك المال ، فإن جاء سيده او رسوله فدخل بأمان دفع اليه ، وإن أسر سيده فقتل او استحيي وضع ماله في مقاسم ذلك الجيش .

٥

١٠

(وقال الشافعي) ^(٢) اذا ^(٣) دخل الحربي دار الاسلام ^(٢٤) بأمان فأودع وباع وترك مالا ثم رجع الى بلاد ^(٤) الحرب فقتل بها فدينه وودائعهم وما كان له من مال مغنوم عنه لا فرق بين الدين والوديعة (حدثنا بذلك عنه الربيع)
 (وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٥) لو أن حربيًا خرج الينا بأمان في تجارة فأصاب اموالا ومتاعا فأودع بعضه رجلا مسلما وأدان بعضه ثم رجع الى دار الحرب فقتل او سبي كان ما اودع فينا للمسلمين ، وكذلك الغصب القائم فهو في المسلمين ، وأما الديون والغصب المستهلك فيبطل عن الذي هو عليه ولا يكون فينا ، وكذلك لو كان عليه دين لمسلم بطل ما عليه من الدين اذا قُتل او أُسر .

١٥

٢٠

— ٤٤ — (وأجمعوا) أن مستأمنًا لو مات في ارض الإسلام وخلف مالا كان قدم به معه او اصابه في ارض الإسلام من تجارة وخلف ورثة في دار

(١) منها (٢) ام ٤ : ١٩١ (٣) ام : واذا (٤) ام : دار (٥) راجع ج ٧٦

الحرب أَنَّ المال مردود الى ورثته إِلَّا أَنَّ (الأوزاعي قال) يُرَدُّ الى ورثته إِنْ كان قسم دار الإسلام واستأمن على أَنْ يرجع . (قال) فَإِنْ استأمن ولم يذكر رجوعاً فأومن ثم مات فَإِنَّ ميراثه للمسلمين ؛ فَإِنْ جاء اخوه فقال إِنَّمَا استأمن اليكم وهو يريد الرجوع فلا يصدق (وهذه رواية الفزاري عنه حدثت بذلك عن معاوية عنه) . (وأما العباس بن الوليد فحدثنا عن ابيه عنه) مثل ما ذكرت من قول غيره .

— ٤٥ — ثم اختلفوا في حكم الورثة اذا لم يعرفهم امام

المسلمين وجاءوا بكتاب من ملك العدو

وأقاموا البيّنة من اهل الكفر بعد اجماعهم

١٠ على أَنّهم إِنْ أقاموا عدلين من المسلمين

فشهدا لهم أَنّهم ورثة أَنَّ المال مدفوع اليهم

(فقال الأوزاعي) اذا كانوا اولى بميراثه من المسلمين أُعطى ورثته

ميراثه بكتاب ملكهم أَنّهم ورثته وشهادة بعضهم لبعض (حدثني بذلك

العباس عن ابيه عنه) (*)

١٥ (وقال الشافعي) (١) اذا (٢) قسم الحربي دار الإسلام بأمان فمات (٣)

فالأمان لنفسه وماله ولا يجوز أَنْ يؤخذ من ماله شيء وعلى الحاكم أَنْ يرده

الى ورثته حيث كانوا ، ولا يقبل إِنْ لم يُعرف ورثته شهادة احد غير المسلمين ،

ولا يجوز في هذه الحال ولا (٤) غيرها شهادة احد خالف (٥) الإسلام (حدثنا

بذلك عنه الربيع)

٢٠ (وقال ابو حنيفة) إِنْ مات وترك مالا بُعث بما ترك الى ورثته اذا عُرفوا

(١) ام ٤ : ١٩١ (٢) ام : واذا (٣) ن (٤) ام : في ز (٥) ام : دين ز

او جاء وكيل لم يبيّنه أنّه وكيل وجاء يبيّنه على عدة الورثة من المسلمين او من اهل الذمة او من اهل الحرب ؛ اقبل ذلك وأدع القياس فيه فأجيز شهادة اهل الحرب في ذلك ؛ وإن جاء الوكيل بكتاب ملكهم لم اقبل ، وإن جاء عليه يبيّنه لم اقبل . (وهو قول اصحابه) . (وقالوا جميعاً ^(١)) لو أنّ رجلاً من اهل الحرب خرج اليّنا بأمان فمات في دار الاسلام وترك مالا وله ابن من اهل الذمة وابن مسلم وابن معه من اهل الحرب وابن له قد خلفه في دار الحرب فإنّه يرثه الابن الذي خرج معه مستأمناً والابن الذي خلفه في دار الحرب ولا يرثه ابنه الذي ولا ابنه المسلم ، ولا يتوارث اهل الحرب وأهل الذمة ولا تجوز شهادة اهل الحرب على اهل ^(٢) الذمة ولا شهادة اهل الذمة على اهل الحرب .

واختلفوا في حكم المستأمن اذا سرق او

- ٤٦ -

١٢

قذف او اتى ما يجب عليه فيه الحد

(فقال الأوزاعي) ^(٣) وسئل عن قوم من اهل الحرب خرجوا مستأمنين لتجارة فزنى بعضهم في دار الاسلام او سرق او قذف (فقال) اذا استعلنوا بها فيما بينهم او كان ذلك منهم فينا او في اهل ذمتنا اخذوا بالحدود فإنهم لم يؤمنوا على اتيانها فينا وإظهار الفواحش في دار الاسلام (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) (٢٥) (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق قال قيل للأوزاعي) المستأمنة ، استأمنوا وهم يريدون الرجوع : استعدى بعضهم على بعض (قال) اذا ترافعوا الى الإمام انفذ عليهم حكمه فيما تنازعوا فيه من مداينة بعضهم بعضاً (قلت) فإن جاء احد منهم يستعدى (قال) لا نعرض له إلا ان يجيئاً جميعاً للحكم (قلت) فإن شرب احد منهم خمر (قال) ليس عليه شيء (قلت) فإن

١٥

٢٥

(١) ابو حنيفة واصحابه ز (٢) ن (٣) راجع ام ٧ : ٣٣٥

سرق متاعا لمسلم (قال) يُقَطَّع (قلت) فإن زنى وقد كان احصن في بلاده (قال) يقام عليه الحد ؛ الجلد ولا يُرْجَم (قلت) فإن قذف مسلما (قال) يُجْلَد (قلت) فإن سرق بعضهم من بعض ؛ فلم ينفذ له فيه قول (قيل) فإن سرق متاع للمستأمن (قال) يُقَطَّع مَنْ سَرَقَهُ (قيل) فإن لم يُقَدَّرْ عَلَى مَنْ سَرَقَهُ ايصرفه له الإمام (قال) لا .

٥

(وقال الشافعي) ^(١) اذا خرج اهل دار الحرب الى بلاد الاسلام بأمان فأصابوا حدودا فالحدود عليهم وجهان ؛ فما كان لله ^(٢) منها ^(٣) لا حق فيه للآدميين يكون ^(٤) لهم ^(٥) عفو او ^(٦) اكذاب ^(٧) شهود لو ^(٨) شهدوا لهم به فهو معطل عنهم ^(٩) لأنه لا حق فيه لمسلم إنما هو لله ، ولكن يقال لهم لم تؤمنوا على هذا فإن كفتم وإلا ردونا عليكم الأمان وألحقناكم بآمنكم ، فإن فعلوا الحقوهم بآمنهم ونقضوا الأمان بينهم وبينهم ، وكان ينبغي للإمام اذا آمنهم ألا يؤمنهم حتى يعلمهم أنهم إن اصابوا حدا اقامه عليهم ؛ وما كان من حد للآدميين اقيم عليهم . ألا ترى أنهم لو قتلوا قتلناهم ، فإذا كنا مجتمعين على أن نقيدهم حد القتل لأنه للآدميين كان علينا أن نأخذ منهم كل ما كان دونه من حقوق الآدميين مثل القصاص في الشجة وأرشها ^(١٠) ومثل الحد في القذف . والقول في السرقة قولان : احدهما أن يقطعوا ويُغْرَمُوا من قبل أن الله تبارك ^(١١) ^(١٢) وتعالى ^(١٣) (*) منع مال المسلم بالقطع وأن المسلمين غرّموا مَنْ استهلك مالا غير السرقة ، وهذا مال مستهلك فغرّمناه قياما عليه ؛ والقول الثاني أن يُغْرَمَ المال ولا يُقَطَّع لأن المال للآدميين والقطع لله (حدثنا بذلك

١٠

١٥

(١) ام ٧ : ٣٣٦ (٢) - (٣) ام : منها لله (٣) ام : فيكون (٤) له

(٥) - (٥) ام : واكذاب (٦) ام : ن (٧) ام : ن (٨) وارسلها

(٩) مرك (١٠) - (١٠) ام : عز وجل

عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه)^(١) لو أن ناسا من اهل الحرب خرجوا الينا بأمان فأدان بعضهم بعضا ثم اختصموا في ذلك الى قاض من قضاة المسلمين قضى لبعضهم على بعض بذلك وحبس بعضهم لبعض فيما يلزمهم من الدين . وكذلك لو اغتصب بعضهم بعضا واستهلك الغصب او كان قائما ثم خاصم المغصوب الغاصب في ذلك الى قاض من قضاة المسلمين قضى عليه بالغصب المستهلك والقائم وحبسه له به . وكذلك لو أن بعضهم قتل بعضا ثم خاصمه وليه وهو معه في دار الاسلام الى قاض من قضاة المسلمين قضى عليه بالقتل . وكذلك لو قطع بعضهم يد بعض او رجله او فقا عينه متعمدا قضى عليه بالقصاص ، وإن كان خطأ ضمن الأرش في ماله . (وقالوا) لو أن ناسا من اهل الحرب خرجوا الينا بأمان فزنى بعضهم او سرق دُرئ عنه الحدّ وضمن السرقة . ولو قتل رجل منهم رجلا من المسلمين قُتل به . وان قذف رجلا من المسلمين رجل منهم^(٢) ضرب الحدّ . وإن زنى رجل منهم بامرأة من المسلمين دُرئ عنه الحدّ وأُوجع عقوبة . ولو أن بعضهم قطع يد رجل من المسلمين قُطعت يده . وكذلك لو استدان بعضهم من بعض المسلمين او اغتصب بعضهم من بعض المسلمين قضى عليهم بذلك . ولو أن مسلما قتل بعضهم دُرئ عنه القتل وضمن الدية في ماله إن كان القتل عمدا ، وإن كان خطأ كان على عاقلته الدية وكانت عليه الكفارة . وكذلك لو أن مسلما (٢٦) قطع يد بعضهم او رجله او فقا عينه او قتل ابنه متعمدا دُرئ عنه القتل والقصاص وكان عليه الأرش في ماله ، وإن فعل ذلك خطأ كان على عاقلته . ولو أن مسلما اغتصب من بعضهم غصبا مالا او عرضا فاستهلكه او كان قائما قضى على المسلم برده وأجبر على دفع ذلك اليه . وكذلك لو استدان مسلم

(١) راجع ام ٧ : ٣٢٥ ، ٣٢٦ وراجع خ ٢٢٤ ، ٢٢٥ (٢) مه

من بعضهم ديناً أُجبر على ردّه . ولو أنّ مسلماً زنى بامرأة منهم دخلت إلينا بأمان .
 اقيم عليه الحدّ ودُرئ عن المرأة . ولو سرق مسلم من بعضهم سرقة دُرئ عنه
 القطع وضمن السرقة . وكذلك لو أنّ رجلاً من هؤلاء الحربيين المستأمنين قتل
 رجلاً من اهل الذمة او قطع يده متعمداً اقتص منه . ولو أنّ الذمّي قتل الحربي
 او قطع يده متعمداً ضمن الأرش ولم يُقتَصْ منه . ولو^(١) أنّ ناساً من اهل
 الحرب قتل بعضهم بعضاً في دار الحرب وأدان بعضهم بعضاً في دار الحرب
 واغتصب بعضهم بعضاً في دار الحرب ثم خرجوا إلينا بأمان فخاصم بعضهم بعضاً
 في ذلك الى قاض من قضاة المسلمين لم يقض بينهم من ذلك بشيء إلاّ أنّ
 يُحدّثوا من ذلك شيئاً في دار الإسلام فيلزم بعضهم لبعض ما صنع من ذلك
 إلاّ الحدود والقصاص ، فإنّا ندرؤها عنهم ونضمنهم الأرش .

١٠

— ٤٧ — (وأجمع العلماء) لا خلاف بينهم أنّ حراماً على مسلم أن يبيع
 مستأمناً يبيعاً فاسداً وأنه يبطل ويفسخ من مبايعة المستأمن المسلم في دار الإسلام
 ما يفسخ من مبايعات المسلمين الفاسدة بينهم .

— ٤٨ — ثم اختلفوا في جواز شراء المسلمين منه عبداً

١٥

كان له اعتقه في دار الحرب او كاتبه او دبره

(فقال الأوزاعي) وسئل عن رجل من اهل الحرب دخل دار الإسلام (*)
 بأمان ومعه أمّ ولده ومدبرته فأراد بيعهما (قال) اذا اقرّ في دار الإسلام أنّ
 هذه أمّ ولده وهذه مدبرته فهما سواء لا يُفرّق بين قوله فيهما ، وإن مات في
 دار الإسلام لم يُعدّ وليه عليهما فيردّها في الرقّ (حدثني بذلك العباس عن
 ابيه عنه) . (قال وسئل الأوزاعي) عن رجل دخل دار الإسلام من اهل

٢٠

الحرب بأمان و... مولاة اعتقه في دار الحرب (فقال) هما حرّان آمانان .
 (وقال الشافعي) ^(١) إن كان أحدث لمكاتبه والعبد الذي كان اعتقه في
 دار الحرب قهرا فأبطل كتابة المكاتب في دار الحرب وردّ الذي كان اعتقه
 في الرقّ جاز له بيعهما ^(٢) وكان المكاتب على الكتابة والمعتق حرّا ، وأما
 المدبرّ فله بيعه بكلّ حال (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) كلّ من خرج به المستأمن قاهرا له من
 دار الحرب فله أن يبيعهم ويسع المسلمين أن يشتروهم منه إلا أن يكون الذي
 قهره ذا رحم محرم منه ، فإن كان ذا رحم محرم منه لم يكن له أن يبيع احدا
 منهم ولا ينبغي لأحد من المسلمين أن يشتري احدا منهم لأنّهم يعتقون
 بقربته ^(٣) (قالوا) وكذلك ^(٤) لو قهر امرأته وقد ولدت منه أو هي حبلى منه لم
 يجز له أن يبيعها ولم يسع مسلما أن يشتريها منه . وكذلك أمّ ولد إذا أخرجها
 معه ، وإن اشتراها مسلم بطل البيع . (قال) وإن اعتق رقيقا له في دار
 الحرب أو دبرّهم أو كاتبهم ثم أخرجهم قاهرا لهم أو مطاوعين له فإنّ عتقه إياهم
 وتدبيره وكتابته باطل وله أن يبيعهم ويسع المسلمين أن يشتروهم منه ، وإن
 اعتقهم في دار الإسلام جاز عتقه (الأولوى عنهم) .

— ٤٩ — واختلفوا في حكم المستأمن أو الذمي يطلّع

عليه أنّه عين للمشرّكين يكتب اليهم

بأخبار المسلمين (٢٦ مكرر)

(فقال الأوزاعي) إن كان من اهل الذمة يُخبر اهل الحرب بعورة المسلمين
 ودلّ عليها أو أوى عيونهم فقد نقض عهده وخرج من ذمّته ، إن شاء الوالى

(١) راجع ام ٤ : ١٩١ (٢) يظهر أنّه سقطت هنا جملة لها « وإن قل ذلك في دار
 الاسلام لم يجز له بيعهما » (٣) سمع (٤) ان ز

- قتله وإن شاء صلبه . وإن كان مصلحاً لم يدخل في ذمة المسلمين بُذ إليه على سواء « إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ » ^(١) (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) (وقال الشافعي) ^(٢) « إِنْ أَطْلُعَ عَلَى مُشْرِكٍ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ أَنَّهُ عَيْنٌ لِلْمُشْرِكِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ يَدُلُّ عَلَى عَوْرَتِهِمْ عَوْقِبَ عَقُوبَةٍ مِنْكَ وَلَمْ يَقْتُلْ وَلَمْ يُنْقِضْ عَهْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ مُوَادِعًا إِلَى مَدَّةٍ بُذَّ إِلَيْهِ فَإِذَا بَلَغَ مَأْمَنَهُ قُوتِلَ إِلَّا أَنْ يَسْلُمَ أَوْ يَكُونَ مِمَّنْ يَقْبَلُ مِنْهُ الْجُزْيَةَ فَيُعْطِيهَا » (حدثنا بذلك عنه الربيع) .
- (وقال أبو حنيفة وأصحابه) ^(٣) « لَوْ أَنَّ إِلَى الْمُسْلِمِينَ ظَفَرَ بَعِينٍ ^(٤) لِلْمُشْرِكِينَ قَدْ دَخَلَ ^(٥) إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ بِغَيْرِ أَمَانٍ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْتُلَهُ وَلَا يَسْتَبْقِيَهُ إِلَّا أَنْ يَسْلُمَ فَإِنْ أَسْلَمَ كُفِّ عَنْهُ ، وَإِنْ وَجَدَهُ عَيْنًا لَهُمْ وَهُوَ مُسْلِمٌ أَوْجَعَهُ عَقُوبَةً وَأَطَالَ حَبْسَهُ حَتَّى يُحْدِثَ تَوْبَةً . وَلَوْ أَنَّ عَيْنًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ دَخَلَ إِلَى أَرْضِ الْإِسْلَامِ بِأَمَانٍ لِغَيْرِ تِجَارَةٍ ثُمَّ عَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ عَيْنٌ لِلْمُشْرِكِينَ فَرُفِعَ إِلَى الْإِمَامِ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ إِلَى مَأْمَنِهِ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ بِأَمَانٍ لِتِجَارَةٍ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ عَيْنٌ لِلْمُشْرِكِينَ يَكْتَبُ إِلَيْهِمْ بِعَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ فَأُخِذَ فَرُفِعَ إِلَى الْإِمَامِ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَوْجَعَهُ عَقُوبَةً وَأَنْ يُلْحَقَهُ بِمَأْمَنِهِ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ . وَلَوْ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الذِّمَّةِ الَّذِينَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ظَهَرَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَكْتَابُ أَهْلَ الْحَرْبِ وَيُطْلِعُهُمْ عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ نَقْضًا لِعَهْدِهِ وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَوْجَعَهُ عَقُوبَةً وَيُطِيلَ حَبْسَهُ حَتَّى يُظْهِرَ تَوْبَةً وَإِقْلَاعًا عَنْ ذَلِكَ وَلَا يَقْتُلَهُ . »

- ٥٠ - (وأجمعوا) أَنَّ جُنَايَاتِ أَهْلِ الْحَرْبِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي

- دار الحرب (*) وَغَضَبَ بَعْضُهُمْ فِيهَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ مَوْضُوعَةٌ وَأَنْ لَيْسَ

(١) سورة الانفال [٨] ٦٠٤ (٢) راجع ام ٤ : ١٦٧ (٣) راجع خ ٢٧٦ ؛ وسيكرر بعض هذا القول في فصل ١٠٧ (٤) سر (٥) - (٥) مبدل

لحاكم المسلمين أن ينظر في ذلك إذا أسلموا أو ^(١) دخلوا ^(١) دار الإسلام.
بأمان ؛ وكذلك حكم جنائياتهم على المسلمين في الحروب وفي دار الحرب.
وغصوبهم لهم ^(٢) إذا أسلموا أو دخلوا دار الإسلام .

- ٥١ - ثم اختلفوا في حكم جنائياتهم وديونهم وغصوبهم

وما يجب على من اتى منهم ما يجب فيه الحد على

المسلمين إذا اتوا ذلك بعد إسلامهم وقبل

خروجهم من دار الحرب الى دار الإسلام أو

فعل ذلك مستأمن من المسلمين بعد اجماع

الكل على أن ما اتوا من ذلك وفعلوه ودارهم

قد صارت دار الإسلام لا شرك فيها أو

صارت احكام الإسلام غالبة والمسلمون عليها

أن احكامهم في ذلك احكام المسلمين

واحكام اهل دار الإسلام

(فقال الأوزاعي) اذا دخل الرجل ارض الحرب بأمان حرم عليه اكل

الربا في مبايعتهم (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (وحدثت عن معوية

عن ابي اسحق قال قلت للأوزاعي) الأسرى في بلاد العدو من المسلمين اذا

فودوا ورجعوا الى دار الإسلام وفيهم من قد زنى او شرب الخمر او قتل او قذف

او جرح بعضهم بعضا او كان عليه حق (قال) اذا شهدت عليه الشهود بذلك

أُخذ لبعضهم من بعض القتل والقذف وغيره وأقيمت عليه الحدود (٢٧) إلا أن يكون ذلك منه بامرأة من العدو فيدعى الشبهة .

(وقال الشافعي) ^(١) يُقضى عليه في جميع ذلك بما يُقضى به على ^(٢) من أتى ذلك في دار الإسلام (حدثنا بذلك عنه الربيع) . (وقال) ^(٣) إذا ^(٤) دخل المسلم أرض ^(٥) الحرب مستأمناً فأدان ديناً من أهل الحرب ثم جاء ^(٦) الحربى الذى ادانته مستأمناً قضيت عليه بدينه كما اقضى به للمسلم والذمى في دار الإسلام لأن الحكم جار على المسلمين ^(٧) حيث كانوا ^(٨) لا يزال الحق عنه أن ^(٩) يكون بموضع من المواضع كما لا تزول عنه الصلاة ان يكون بدار الشرك .

- ١٠ (وقال ابو حنيفة وأصحابه) لو أن ناساً من المسلمين دخلوا دار الحرب بأمان في تجارة فلقوا أناساً من أهل الحرب قد أسلم بعضهم ولم يسلم بعض فأدان تجار المسلمين الذين دخلوا دار الحرب الذين أسلموا من أهل الحرب والذين لم يسلموا وجنوا عليهم جنایات في النفس وفيما دون النفس واغتصبوا منهم أموالاً وأمتعة فاستهلكوا بعضها وبقي بعض وصنع بهم أهل الحرب من أسلم منهم ومن لم يسلم مثل ذلك ثم إن أهل الحرب أسلموا جميعاً ثم خرجوا إلى دار الإسلام
- ١٥ نخاصم بعضهم بعضاً في ذلك فإننا نبطل الجراحات التى كانت بينهم والقتل وكل ^(١٠) ما صنع واحد الفريقين بصاحبه من ذلك خطأ كان او عمداً وكذلك الغصب المستهلك ، وأما الدين والمهر فإننى أخذ بذلك لبعضهم من بعض ، وأما الغصب القائم فإننى أفتى من كان في يده شيء منه برده على صاحبه ولا أجبره

(١) راجع ام ٤ : ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٩ وراجع ايضا ام ٤ : ١٨١ ، ١٨٢ (٢) من

(٣) ام ٤ : ٢٠٠ (٤) ام : واذا (٥) ام : دار (٦) ام : جاء

(٧) : ام المسلم (٨) ام : كان (٩) ام : بأن (١٠) كل

على ذلك وأجعل الكفارة على مَنْ قتل من المسلمين الذين دخلوا دار الحرب
مَنْ أسلم منهم ، وأما مَنْ (*) قتل مَنْ لم يسلم منهم فلا كفارة عليه ، ولا دية
على مَنْ أسلم من أهل الحرب فيما قتل من تجار المسلمين وعليه الكفارة . ولو
أَنَّ قوما من المسلمين دخلوا دار الحرب تجارا فقتل التجار^(١) الذين دخلوا دار
الحرب بعضهم بعضا أو جرح بعضهم بعضا أو قذف بعضهم بعضا^(٢) أو أدا ن بعضهم
بعضا أو اغتصب بعضهم بعضا متاعا أو مالا فاستهلكه أو هو قائم ثم رجعوا إلى
دار الإسلام فاختصموا في ذلك قضيت لبعضهم على بعض في ذلك كله وألزم
بعضهم ما صنع ببعض إلا أني لا^(٣) آخذ لبعضهم من بعض في قذف ولا قص
لبعضهم من بعض ، أدرأ المدود لأنهم فعلوا ذلك في دار الحرب حيث لا يجري
أحكام المسلمين عليهم ، وأقضى لبعضهم على بعض بأرش الجراحات وبالدية في
القتل في أموالهم خطأ كل أو عمدا ولا تعقل العاقلة شيئا من الخطأ في دار الحرب
لأن ذلك كان في دار الحرب حيث لا يجري أحكام المسلمين عليه . ولو أَنَّ
قوما من المسلمين أسرى في أيدي المشركين فأدا ن بعضهم بعضا وقتل بعضهم
بعضا وجرح بعضهم بعضا واغتصب بعضهم بعضا متاعا أو مالا فاستهلكه أو
استهلك بعضه وبقى بعض ثم إنَّ الأسراء بعد ذلك افلتوا من المشركين
واستأنقذهم المسلمون من أيديهم ثم جاء بعضهم نخاصم بعضا فيما صنع به من
ذلك (فإنَّ أبا حنيفة كان يقول) أسراء المسلمين إذا كانوا في أيدي المشركين
ما صنعوا بينهم بمنزلة مَنْ أسلم من أهل الحرب فيما صنعوا بينهم : أهدر كل
ما صنعوا فيما بينهم إلا الدين والمهر والنصيب القائم ، فإنني أفتيهم برده ولا
أجبرهم (٢٨) (وقال زفر وأبو يوسف واللوئى) أسرى المسلمين إذا فعلوا ذلك
في دار الحرب بمنزلة قوم من المسلمين دخلوا دار الحرب بأمان ففعل ذلك

- بعضهم ببعض ثم خرجوا الى دار الاسلام فإنا نقضى بذلك كله لبعضهم على بعض ونلزمهم إياه إلا أنه يُدْرَأُ عنهم المهود والقصاص ، ويضمنون ارش الجنائيات والجراحات الخطأ والعمد في أموالهم ولا تعقل العاقلة الخطأ من ذلك ، فيكون عليهم كفارة القتل والخطأ . (وقال أبو حنيفة) في الأسراء وأبأس من أهل الحرب أسلموا فاقتتل الأسراء ومن أسلم من أهل الحرب أو الأسراء ومن لم يسلم من أهل الحرب فخرج بعضهم بعضا وقتل بعضهم بعضا وأدان بعضهم بعضا واعتصب بعضهم بعضا ثم أسلم أهل الدار وخرجوا الى دار الاسلام فإني أهدر ذلك كله إلا الدين والمهر وما كان من غصب قائم ، فإني أفتيهم بدفعه ولا (١) أجبرهم على ردّه (وقال زفر وأبو يوسف واللؤلؤي) مثل ذلك إلا في الغصب القائم (فإنيهم قالوا) يُجْبَرُونَ على دفعه . (وقال أبو حنيفة) إذا دخل المسلم دار الحرب لتجارة فلا بأس أن يبيعهم الميتة والدرهم بالدرهمين والدينار بالدينارين ولا بأس أن يأخذ أموالهم بكل وجه وبكل حيلة بطيبة أنفسهم (وقال) لا ينبغي له أن يشتري منهم الدرهم بالدرهمين ولا الدينار بالدينارين ولا يشتري منهم ميتة ولا يبايعهم بالرّبا إذا كان الفضل لهم عليه ، وإن كان الفضل له عليهم فلا بأس ؛ ولا بأس أن يخاطبهم على الشيء إذا كان الجمل من قبلهم ، ولا ينبغي له أن يخاطبهم والجمل من قبله لأنّ في ذلك فضلا لهم عليه فأكرهه (وقال أبو يوسف واللؤلؤي) نكره ذلك كله أن يبيعهم إياه (*) أو يشتريه منهم الدرهمين بالدرهم والميتة والخناطرة على الشيء كما نكره ذلك للمسلمين ، وإن فعل ذلك فصار في يده منه فضل امرئاه برده عليهم وإن لم يفعل لم نجبره على ذلك .

٢٠

(وقال أبو ثور) في ذلك كله مثل قول الشافعي

(١) ولم

— ٥٢ — واختلفوا في جواز اقامة الحدود في ارض العدو

(فقال ملك) وسئل عن القصاص بين المسلمين في ارض العدو (فقال) الحدود في ارض العدو (فقيل له) ارأيت ما فرط فيه الوالى من ذلك وأخره حتى يقدموا ارض الاسلام (فقال) ارى أن يقام ذلك عليهم في ارض الاسلام اذا فرط فيه في ارض العدو او شغل عن ذلك بحربه وما هو فيه ، فاذا كان على هذا من شغله بمحصن قد حاصره او عدو قد اظله وما شغله من شبه ذلك فأرى له عذرا في تأخير ذلك ، فاذا أخره حتى يقدم ارض الاسلام اقيم عليه ما كان في ذلك من حد او قصاص ، فاذا كان على ما وصفت من الشغل فله في تأخير الحد والقصاص عذر (حدثني يونس عن اشهب عنه) .

(وقال الأوزاعي) ^(١) من غزا ^(٢) على جيش وأن لم يكن امير مصر ولا ^(٣) شام ولا عراق ^(٣) اقام الحدود في ^(٤) القذف والخمر ويكف عن القطع مخافة أن يلحق بالعدو ، فاذا فصل من الدرب قافلا ^(٤) قطع ^(٥) (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق قال قلت للأوزاعي) اترى ألا يقام حد في بلاد العدو (قال) نعم فاذا قفلوا اقيم عليه ذلك الحد . (وقال الشافعي) ^(٦) يقيم امير الجيش الحدود حيث كان من الأرض اذا ولى ذلك ، فإن لم يول فعلى الشهود الذين يشهدون على الحد أن يأتوا بالشهود عليه الى امام ^(٧) ولى ^(٧) ذلك ببلاد الحرب (٢٩) او بلاد ^(٨) الاسلام ولا فرق بين دار الحرب ودار الاسلام فيما اوجب الله على خلقه من الحدود ^(٩) .

(١) ام ٧ : ٢٢٢ (٢) ام : امر . (٣) — (٣) ام : من الامصار
(٤) — (٤) ام : في عسكره غير القطع حتى يقتل من الدرب فاذا قتل (٥) انتهى ام
(٦) ام ٧ : ٢٢٢ : ٢٢٢ (٧) — (٧) ام : الامام والى (٨) ام : ببلاد
(٩) ما هنا زيادة في ام

(١) قال (١) وما (٢) هو إلا ما قلنا وهو (٣) موافق للتنزيل والسنة وما (٤) يعقله المسلمون ويجمعون عليه أن الحلال في دار الإسلام حلال في بلاد الكفر والحرام في بلاد الإسلام حرام في بلاد الكفر، فمن اصاب حراماً فقد حده الله على ما شاء منه فلا (٥) تضع عنه بلاد الكفر شيئاً ؛ أو أن يقول قائل إنما (٦)

الحدود بالأمصار وإلى عمال الأمصار فمن اصاب حداً بيادية من بلاد الإسلام فالحد ساقط عنه ؛ وهذا ما (٧) لا (٨) اعلم مسلماً يقوله . ومن اصاب حداً في الحضر (٩) ولا والى للمصري يوم يصيب الحد كان على (١٠) الوالى (١٠) الذى يلي بعد (١١) ما اصاب أن يقيم الحد ، وكذلك (١٢) عامل الجيش إن ولى الحد اقامه وإن لم يول الحد فأول من يليه يقيمه عليه ، وكذلك هو فى الحكم ، والقطع ببلاد الحرب وغير القطع سواء (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) (١٣) لو أن سرية عليها أمير دخلوا دار الحرب بعثهم الخليفة الى دار الحرب لم يكن لأمرهم أن يقيم الحدود على اهل تلك السرية وهم فى دار الحرب . (وقالوا) إن زنى رجل منهم فى دار الحرب فى عسكر السرية فرُفع ذلك الى والى السرية لم يُقيم عليه حد الزنى ولكن يؤدّبه ، وكذلك لو سرق رجل من السرية من بعضهم سرقة ثم رُفع ذلك الى والى السرية لم يقطعه وقضى عليه بالسرقه إن كان استهلكها ، وإن أتى به والى السرية وقد شرب الخمر لم يُقيم عليه حد الخمر وأدّبه ، وإن قطع الطريق على بعض اهل السرية فأخذ ماله وقتله ثم رُفع ذلك الى والى السرية ضمنه المال وضمنه دية المقتول (*) فى ماله لورثة المقتول ولم يقتله به ولم يُقيم عليه حد قطع

(١) ام : ن (٢) ام : ما (٣) ام : فهو (٤) ام : وهو ما المقصود : مما بعده
(٥) ام : ولا (٦) ام : ان (٧) ام : مما (٨) ام : لم (٩) ام : المصر
(١٠) - (١٠) ام : الوالى (١١) بعده (١٢) ام : كذلك (١٣) راجع ام : ٢٢٧ : ٢٢٨ وخ

الطريق ولم يقطع يده ورجله ولم يصلبه ولكن يؤدبه ، وكذلك الحدود
والجنايات : لا يقتص منه ولا يقيم حداً والى السرية إلا أن يضمته ديات
الجنايات التى جناها فى عسكره او خارجا من عسكره ، وكذلك الجيش اذا
دخلوا دار الحرب وعليهم امير وهم خمسة آلاف ^(١) او اربعة آلاف ^(٢) او
نحو ذلك كانوا بمنزلة السرية فى جميع ما وصفنا لا يأخذ بشئ من الحدود
والقصاص فى دار الحرب حتى يرجع الى دار الإسلام ويرفعوا الى قاض من قضاة
المسلمين فيحكم بذلك كله عليه إلا أن تتقام الحدود فتدراً عنه إلا القذف ،
وأما الخمر فلا يقيم عليه اذا مضى لذلك يوم او اكثر . (وقالوا) إن دخل
الخليفة دار الحرب غازيا فى الجنود والناس ثم أتى برجل قد شرب خمرًا فى
عسكره او زنى او سرق فإنه ينبغى له أن يقيم عليه الحد حد الزنى وحد السرقة
وحده شرب الخمر ، وكذلك الحدود والجنايات التى توجب القصاص فإنه يقتص
منه اذا كان ذلك فى عسكر الخليفة . (قالوا) وإن خرج رجل من عسكره
علاوه ^(٣) الى ^(٤) ناحية ^(٥) من العسكر فزنى او شرب الخمر او سرق من آخر معه من
المسلمين ثم رفع ذلك الى الخليفة لم يُقيم عليه شيئاً من ذلك من قبل أنه فعل
ذلك فى دار الحرب فى غير عسكر الخليفة ، فكذلك جميع الحدود والجنايات :
لا تقام عليه ولا يُقتص منه إلا أن يضمن المال . (قالوا) وعسكر الخليفة فى
دار الحرب بمنزلة مصر من امصار المسلمين فى دار الإسلام فى اقامة الحدود وغير
ذلك ، وسراياه او من خرج عن عسكره بمنزلة سرية وجههم الى دار الحرب من
دار الإسلام . (وقالوا) وكذلك لو لم يدخل الخليفة (٣٠) دار الحرب ولكن
بعث الى الشام او الى العراق او الى الحجاز فى الجنود غازيا الى دار الحرب

(١) ألف (٢) ألف (٣) لعلها غلطة اى فى طلب المظن او ما يشبهها مما يفيد خروجه
من عسكر المسلمين لسبب ما (٤) او (٥) لعله سقطت هنا كلمة « نائية » (هذا رأى زاهد
اقتدى الكوثرى) .

كان عسكره في دار الحرب بمنزلة عسكر الخليفة .

(وقال ابو ثور) في ذلك كله مثل قول الشافعي

— ٥٣ — (وأجمعوا) على أن الحربى اذا اسلم في دار الحرب ثم استفاض

الخبر عنده بنقل من يقطع نقله العذر بالشرائع المفروضة على اهل الإسلام أنه

لا يُعذر بترك ما يجب عليه فعله وفعل ما يجب عليه تركه

— ٥٤ — ثم اختلفوا في غير ذلك من الأخبار

فالذى يجب (على قول الشافعي) أن يكون من اسلم منهم في دار الحرب

ثم اخبره رجل واحد من اهل الصدق عند الذى اخبره بشئ من الشرائع أن

يلزمه بخبره جميع الفرائض التى اخبره بها

١٠ (وقال ابو حنيفة) لو أن رجلا من اهل الحرب اسلم في دار الحرب فمكث

اياما او اشهرا ^(١) او سنين لا يدرى ما يجب على اهل الإسلام من الصلاة

ثم علم بعد ذلك ما يجب عليه من الصلاة فإنه لا يقضى ما ترك من الصلاة اذ ^(٢)

لم يكن علم ^(٣) ما يجب عليه من الصلاة حتى يُخبره بذلك رجلان عدلان من

المسلمين ، فإذا اخبراه بما يجب عليه من الصلاة ثم ترك بعد ذلك صلوات

١٥ لشك ^(٤) ايضا فمكث اياما او اشهرا او سنين يشك ^(٥) ولا يصلى كان عليه

أن يقضى كل صلاة تركها منذ اخبره الرجلان المسلمان ولا يقضى ما ترك قبل

ذلك ، وإن اخبره بذلك رجل واحد او امرأة او صبي او امة او عبد او ذمي لم

يكن يوجب ذلك عليه أن يقضى ما ترك في دار الشرك ، اخبره وهو في دار الحرب

او بعد ما دخل دار الإسلام . ولو دخل رجل دار الإسلام بعد ما اسلم ثم

٢٠ مكث اياما في دار الإسلام (*) ثم اخبره رجلان عدلان بما يجب عليه من

الصلاة لم يكن عليه أن يقضى ما ترك منها في دار الحرب ولا في دار الإسلام

(١) سهر (٢) اذا (٣) اعلم (٤) لسل (٥) سل

الآن منذ أخبره الرجلان العدلان . (قال) فكذلك الزكاة والصيام . (وقال أبو يوسف) عليه أن يقضى ما ترك من الصلاة والزكاة والصيام في دار الإسلام قبل أن يعلم وليس عليه أن يقضى ما ترك من ذلك في دار الحرب ، وإن علم بشيء من ذلك في دار الحرب فتركه بعد العلم كان عليه أن يقضى ما ترك من ذلك بعد العلم ، والعلم في قوله إذا علمه رجلان أو رجل أو امرأة أو عبد أو صبي أو ذمي أو حر بي فأخبره أن ذلك يجب على أهل الإسلام ، فعليه أن يقضى كل ما ترك من ذلك بعد ما أخبر به إذا كان ذلك الخبر حقاً . (وقال زفر واللؤلؤي) عليه أن يقضى جميع ما ترك من الصلوات والصيام والزكاة منذ أسلم ، في دار الحرب ترك ذلك أو في دار الإسلام ، قبل أن يعلم أو بعد ما علم ، فعليه قضاء ذلك كله .

— ٥٥ — القول في أحكام الانتقال والغنائم

(قال أبو جعفر قال الله) جل ثناؤه ^(١) « وأعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل »

— ٥٦ — (وأجمع) الكل من الحجة لا خلاف بينها أن أربعة أخماس الغنime للمقاتلة .

— ٥٦' — ثم اختلفوا في المقاتلة التي تستحق ذلك اختلافاً

متبايناً ونحن ذاكر ذلك كله إن شاء الله .

فما اختلف فيه الجيش يأتي أهل وقعة مدداً

وقد أحرزوا الغنime ولما يقتسموها

ولا خرجوا بها من دار الحرب (٣١) ،

والسرية تخرج او الجيش فيشهد بعضهم

القتال ويتخلف بعضهم عن القتال لعذر

(فقال ملك) ^(١) وسئل عن سراكب خرجت تريد العدو فلما دفعوا

وساروا اصابتهم ريح فردت بعضهم الى الشام وبعضهم الى مصر ويدخل الجيش
الى ارض الروم فأصابوا غنائم اترى لهؤلاء في تلك الغنائم حقا وهل يُقسم لهم معهم
(فقال ملك) ان استوقن ^(٢) ان الريح هي التي ردتهم وان ذلك لم يكن رجوعا من
عند انفسهم قسم لهم حقهم مما غنموا (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) .

(وحدثني يونس عن اشهب قال سئل ملك) عن غزاة البحر يخرجون من

مصر في سراكبهم وفصلوا مع الناس ثم اعتل مركب فتخلفوا على اصلاحه
حتى فارقتهم فخافوا على انفسهم ان تطرحهم ريح الى ارض العدو وخيف ذلك
عليهم فلحقوا بالشام افتري لهم معهم السهم (فقال) ساروا ثم رجعوا ؛ ارايت
لو ساروا فانكسر مركبهم او مرضوا فرجعوا . فقيل له انهم قد ولجوا في ارض

الروم (فقال) ابلغوا قيس . فقيل ^(٣) نعم وجاوزوها الى ارض الروم حتى

عرض لهم الذي عرض فخافوا على انفسهم وخيف عليهم فانصرفوا الى الشام
حتى جئناهم (فقال) لقد كان عندي آفنا بينا انه لا شيء لهم حتى اسمعك الآن
تقول انهم قد غامسوا ارض الروم وواقعوا وأراهم قد مات منهم في ذلك . فقيل نعم

رجلان ولقد تبيننت مواقعهم ^(٤) وعُدروا فيما خافوا وخيف عليهم لقد كنا نظن

انهم قد أسروا (فقال) اذا جاء مثل هذا من الأشكال فأحب الى ان يُعطوا

(وقال الأوزاعي) وسئل عن الجيش اذا دخلوا ارض الحرب فغنموا

(١) راجع مد ٣ : ٣٢ ، ٤٤ ، ٤٥ (٢) اسمن (٣) قال (٤) مواهم

غنيمة ثم لحقهم جيش آخر قبل أن (*) يخرجوا الى دار الإسلام ثم لم يلقوا
عدوًا حتى اخرجوها الى دار الإسلام (قَالَ) (١) قد كانت تجتمع الطائفتان
من المسلمين بأرض الروم ولا تشارك واحدة منهما صاحبتها في شيء أصابته من
الغنيمة لا يُنكر ذلك منهم وال (٢) ولا عالم ولا جماعة (٢) (حدثني بذلك
العباس عن أبيه عنه) . (قال) وسئل عن الجيش اذا غزوا أرض الحرب
فغنموا غنيمة ثم لحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا الى دار الإسلام ثم لم يلقوا
عدوًا حتى اخرجوها الى دار الإسلام فهل يشركونهم (قَالَ) إِنْ كَانُوا
الضَّمَمُوا إِلَيْهِمْ وَكَانَ أَمَامَهُمْ وَاحِدًا شَرَكُوهُمْ فِي غَنِيمَتِهِمْ ، وَإِنْ كَانُوا لَمْ يَنْضَمُوا
إِلَيْهِمْ وَكَانَا قَدْ سَاحَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ مَغِيرًا فَلِكُلِّ جَيْشٍ مِنْهُمَا
مَا أَصَابَ لَا يَشْتَرِكَانِ .

(وقال الشافعي) (٣) اذا جاء الجيش مددٌ وقد تقضت الحرب وبعد
ما غنموا فليس لهم من الغنيمة شيء ولم يشرك المدد الجيش ، وإن جاء المدد
وقد بقي من الحرب شيء فشهدوا المدد شركوهم في الغنيمة لأنها لا تُحرز إلا
بعد تقضى الحرب (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) (٤) لو أن عسكر المسلمين غنموا في دار الحرب
ثم لحق بهم عسكر آخر من دار الإسلام قبل أن يخرجوا الغنيمة الى دار
الإسلام كانت الغنيمة بين الذين غلبوا عليها وبين العسكر الذين لحقوا بهم
لأنهم مادة لهم ، وكذلك لو لحقت بهم سرية كانوا ايضا بمنزلة أهل العسكر
وصاروا شركاءهم في الغنيمة اذا لحقوا بهم قبل أن يخرجوا الى دار الإسلام ،
لقوا بعد ذلك قتالا ولم يلقوا .

(١) لم ٧ : ٣١٠ (٢) — (٢) ام : والى جماعة ولا عالم : انتهى ام

(٣) راجع ام ٤ : ٧٠ و ٧ : ٣١٠ (٤) ام ٧ : ٣١٠

(وقال ابو ثور) الغنيمة لمن شهد القتال والوقعة ، فأما من جاء بعد ما تقضى القتال ولم يكن (٣٢) من الجيش لم يكن له في الغنيمة حق . (قال) فإن كان للجيش سرايا ردّ السرايا على الجيش وكذلك الجيش يردّ على السرايا اذا كان الجيش واحدا ، وإن كانا جيشين ^(١) متفرقين لم يكن لواحد منهما أن يشارك الآخر . (قال) وهذا ما لا اعلم بين اهل العلم فيه خلافا

٥

— ٥٨ — (وقال ملك فيما حدثني به يونس عن ابن وهب عنه) (والاوزاعي فيما حدثني به العباس عن ابيه عنه) (والثوري فيما حدثني به علي عن زيد عنه) (والشافعي فيما حدثنا به الربيع عنه) ^(٢) (وأبو حنيفة وأصحابه رواية اللؤلؤي عنهم) ^(٣) (وأبو ثور) يردّ السرايا على العسكر ، وذلك أن تتسرى سرية بإذن الإمام من عسكر المسلمين في بلاد الحرب فتصيب غنيمة فإن ما أصابت من الغنيمة اربعة اخماسها بين السرية التي خرجت من العسكر وبين اهل العسكر . (وكذلك قالوا جميعا) إن أصاب اهل العسكر بعد انفصال السرية منهم شيئا ردّوا على السرية ، وكان سبيل ما أصابوا من ذلك سبيل ما أصابت السرية المنفصلة منهم فيما يردّ بعضها ^(٤) على بعض .

١٥

— ٥٩ — ثم اختلفوا في ردّ السرية تخرج من مدينة قد

نزل بها العدو فتصيب من العدو ، على

اهل المدينة والجيش يدخلان بلاد العدو

متفرقين

(فقال ملك) وسئل عن الروم تغير دلي ما قارب المصيصة فيعلم بها فيصاح فيها يا خيل الله اركبي فيركب اهل النشاط منهم والقوة فيلقون الروم في

٢٠

(١) حسا (٢) راجع ام ٧ : ٢١٠ (٣) راجع ام ٧ : ٢١٠ (٤) مصها .

ادنى ارضهم ارض الروم فيقاتلونهم فيقتلونهم ويغنمون فيقول اهل المصيبة نحن معكم فيما غنمتم من عندنا خرجتم وخلفتمونا في ذرارىكم واهليكم ؛ فأطرق فيها (ثم قال) ما ارى ذلك إلا للذين اغاروا وغنموا (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه) (*)

(وقال الأوزاعي) وقيل له ارأيت لو نزل بنا عدو على مدينتنا فأصبنا منهم غنيمة ايشترك الذين اصابوا الغنيمة وأهل المدينة فيها (قال) إن كان العدو نزل بنهر الذئب ^(١) ونحوه فخرج اليهم قوم فأصابوا منهم غنيمة ^(٢) كانت لهم دون اهل المدينة بعد الخمس ، وإن كان العدو نزلوا على المدينة قريبا فخرج اليهم اهل المدينة يعقب بعضهم بعضا فمنهم من يحرس ومنهم من يحمل اليهم الطعام ويأتيهم المدد منها فهم شركاء جميعا فيما اصابوا من الغنيمة بعد الخمس ، ومن كان خرج الى الذين نزلوا على نهر الذئب ^(٣) نفقوا وسلبوا ^(٤) (حدثت بذلك عن معوية عن ابي اسحق قال) قلت له ذلك . (قال) وقلت له ارأيت لو رحل العسكر عن المدينة فتبعهم خيل او مسلحة فأصابوا منهم ^(٥) شيئا مما يخلفون من دابة او متاع (قال) كل هذا امر واحد اراهم وأهل المدينة شركاء فيما اصابوا . قلت فلو جاء عسكر لهم يريد أن ينزل على المدينة فخرجت اليهم خيل او مسلحة فأصابوا ^(٦) منها شيئا ^(٦) على ميلين او ثلاثة فقاتلوهم فأصابوا منهم شيئا (قال) يكون لهم خاصة بعد الخمس ويسلب هؤلاء وينقلون وإن نزلوا ايضا على المدينة ثم خرج اليهم قوم فقاتلوهم سلبوا ^(٧) ونفقوا ^(٨) قيل له فالحرص يخرجون من المدينة عسаса فيخرج اليهم فارسان يحرسان ويسيران ولهم عقب عند باب المدينة فيصيب الفارسان من العدو شيئا (قال) هو للفارسين بعد الخمس ، فإن كان الفارسان

(١) الرب ؛ ولله « آلس » ، ولا يكاد يكون « اللامس » فتأمل (٢) ن (٣) راجع التعليقة الاولى (٤) لعل الصواب وأسلبوا (٥) مها (٦) - (٦) يظهر ان هذه الكلمات زائدة لتكرارها (٧) لعل الصواب أسلبوا (٨) او هلوا .

- لو استغاثوا اغاثهم العقب وأهل المدينة فهو بمنزلة أهل المدينة . قيل له سرية لأهل المصيصة بعثت فالتقت هي وسرية لأهل ملطية في بلاد العدو : اشارك بعضهم بعضا فيما اصاب هؤلاء (قال) لا إلا أن يجتمعوا جميعا فيغنموا وهم جميع .
- (وعلى قول الشافعي) ^(١) (٣٣) اذا نزل العدو بحصن للمسلمين فإن قاتلهم القوم جميعا او قاتلهم بعض أهل الحصن وكان الباقيون لهم معينين بما يكون دفعا للعدو وعونا للمقاتلين من الرجال عليهم أسهم لمن كان يستحق النصيب من المغنم ، وأما من لم يتزل ^(٢) محاربا للعدو ولا عليهم معينا فلا سهم له . وذلك أن (الربيع حدثنا عنه أنه قال) انما ترد السرية على الجيش والجيش على السرية اذا كانت كل فرقة منهما ^(٣) ردءا للأخرى ، وإن تفرقا فساروا في بلاد العدو فلا ^(٤) ، فأما ^(٥) جيشان مفترقان فلا برد واحد منهما على صاحبه شيئا وليس بجيش واحد ولا احدهما ردءا ^(٦) لصاحبه مقبلا ^(٧) عليه وله ^(٧) .
- (قال) ^(٨) ولو جاز أن ^(٩) يشرك واحد من هذين الجيشين الآخر ^(٩) جاز أن يشرك أهل طرسوس وعين ^(١٠) زربى ^(٩) ^(١١) من دخل بلاد العدو لأنهم قد يعينونهم لو ^(١٢) استنفروا ^(١٢) اليهم حيث ^(١٣) ينالون نصرتهم في ادنى بلاد العدو ^(١٤) وإنما يشرك ^(١٥) الجيش الواحد الداخل واحدا وأن تفرق عن ميعاد اجتماع في موضع ^(١٦) . (وحدثنا الربيع عن الشافعي أنه قال) ^(١٧) لو ^(١٨) كان قوم مقيمين ^(١٩) ببلادهم فخرجت منهم طائفة فغنموا لم يشركهم المقيمون وأن كانوا ^(٢٠) قريبا

(١) راجع ام ٤ : ٧١، ٧٠ و ٢١٠ (٢) رل (٣) مها (٤) قال (٥) ام ٧ : ٣١٠
(٦) ام : ردء (٧) — (٧) ام : مقيم له عليه (٨) ام : ن (٩) — (٩) ام : ن
(١٠) — (١٠) ام : وغدقلونة (١١) ردء (١٢) — (١٢) ام : او ينفروا
(١٣) ام : حين (١٤) ام : الروم (١٥) ام : يشرك (١٦) انتهى ام
(١٧) ام ٤ : ٧ (١٨) ام : ولو (١٩) مضمون (٢٠) ام : منهم ز

- ٦٠ - واختلفوا فيمن لحق بجيش المسلمين قبل أن

يقتسموا غنائمهم بعد الحرب ممن كان

في دار الحرب

(فعلى قول مالك) لا سهم له .

(وقال الأوزاعي) ^(١) من أسلم في دار الشرك ثم خرج ^(٢) فاراً بدينه ^(٣) إلى الله والإسلام ^(٣) فأدرك ^(٤) المسلمين في أرض الحرب ^(٤) قبل أن يقتسموا غنائمهم فذلك ^(٥) المهاجر حق ^(٥) على المسلمين أسهامه ^(٦) (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) . (قال) ^(٧) وسئل عن التاجر يكون في أرض الحرب وهو مسلم ويكون بها الرجل (*) قد أسلم فيلحق التاجر والذي قد أسلم بالمسلمين بعد ما يصيبون الغنيمة (فقال) من لحق بالمسلمين في دار الحرب قبل أن تُقسم الغنائم أسهم له فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء والصبيان وهم أضعف في معونتهم ممن لحق بالمسلمين من الرجال .

(وقال الشافعي) ^(٨) من ^(٩) شهد قتالا ثم ^(١٠) أسلم وخرج ^(١١) من دار الحرب أو أسلم ^(١٢) وكان ^(١٢) مع المسلمين مشركا ^(١٣) أو عبدا فأعتق أو ^(١٤) جاء ^(١٤) من حيث جاء شرك في الغنيمة إذا ^(١٥) جاء وقد بقي من الحرب شيء شهدها المسلم الخارج أو الجيش لأنها لا تُحرز إلا بعد تقضى الحرب ^(١٥) ومن لم يأت حتى تقضى الحرب وأن لم تُحرز الغنائم لم يشرك في شيء من الغنائم ^(١٦)

(١) أم ٧ : ٢١٢ (٢) - (٢) أم : ٢ (٣) أم : والى أمل الاسلام
(٤) - (٤) أم : ن (٥) - (٥) أم : لحق (٦) انتهى أم
(٧) راجع أم ٧ : ٢١٢ (٨) أم ٧ : ٢١٢ (٩) أم : فن (١٠) ممن
(١١) أم : لخرج (١٢) - (١٢) أم : كان (١٣) ١ : فأسلم ز
(١٤) - (١٤) أم : وجاء (١٥) - (١٥) أم : ن ، ويشبه ما في أم ٤ : ١٧٧
(١٦) - أم : الغنيمة .

لأن الغنيمة إنما كانت لمن حضر القتال^(١) (حدثنا بذلك عنه الربيع) .
(قال)^(٢) وكذلك حكم التاجر .

- (وقال أبو حنيفة وأبو يوسف)^(٣) لو أن المسلمين أصابوا غنيمة في دار الحرب ثم أسلم بعض أهل الحرب فله حق بالمسلمين قبل أن يُحرزوا الغنيمة إلى دار الإسلام ولم يلقوا^(٤) قتالا منذ لحق بهم هذا الذي أسلم ولا غنموا لم يشركهم هذا الذي أسلم ولحق بهم في الغنيمة التي كانوا أصابوها قبل أن يلحق بهم . وكذلك لو قاتل معهم هذا الذي أسلم ولحق بهم ولم يغنموا بعد ما لحق بهم لم يشركهم في الغنيمة التي أصابوها قبل أن يلحق بهم . . . غنيمة أخرى أسهم له مع أهل العسكر في الغنيمتين جميعا . وكذلك لو أن تاجرا من المسلمين كان قد دخل دار الحرب بأمان فلما بلغه أن المسلمين قد غنموا لحق بهم لم يشركهم في تلك الغنيمة إلا أن يغنموا بعد ما لحق بهم فيقسمهم له في الغنيمتين جميعا . وكذلك لو أن رجلا من أهل العسكر جاء^(٥) أجيرا مسلما مع رجل من أهل العسكر يخدمه (٣٤) فلما غنم المسلمون قال أنا قاتل معكم . وكذلك لو أن رجلا من أهل العسكر اعتق غلاما له بعد ما غنموا لم يُقسم له في الغنيمة إلا أن يلقوا بعد ذلك قتالا فيغنموا فيشركهم في الغنيمتين جميعا . وكذلك لو أن رجلا واحدا من المطوعة أو غيرهم أو اثنين لحق^(٦) بعسكر المسلمين بعد ما غنموا وهم في دار الحرب لم يشركهم في تلك الغنيمة إلا أن يلقوا قتالا ويغنموا فيشركهم في الغنيمتين جميعا . وكذلك لو أن أسيرا في أيدي المشركين قد أسروه قبل هذه الغزوة ثم غنم المسلمون ثم استنقذوه أو^(٧) أفلت^(٨) منهم بعد

(١) انتهى أم (٢) راجع أم ٤ : ٧٠ ، ١٧٧ و ٧ : ٣١٢ (٣) راجع أم ٧ : ٣١٢ ، ٣١٣

(٤) ملحقوا (٥) بعض القول ناقص من الأصل ، ومعناه : ولو غنموا غنيمة الخ

(٦) حرا أو (٧) ملحقوا (٨) — (٨) وأفل

ما غنموا وصار مع المسلمين لم يشركهم في هذه الغنيمة إلا أن يلقوا قتالا بعد ما لحق بهم فيغنموا^(١) فيشركهم في الغنيمة الأولى والآخرة وكذلك لو أن رجلا ارتد ولحق بدار الحرب ثم إن المسلمين غنموا في دار الحرب غنيمة فرجع المرتد الى الإسلام ولحق بهم لم يشركهم في تلك الغنيمة إلا أن يقاتل معهم فيصيبوا غنيمة أخرى قبل أن يقتسموا الأولى فيشركهم في الغنيمتين جميعا (وقال اللؤلؤي) لا يشرك المسلمون الذين غنموا احد ممن لحق بهم بعد الغنيمة ممن سمينا إلا أن يلقوا قتالا وهو معهم فيغنموا فيشركهم في الغنيمة الآخرة خاصة ولا يشركهم في الأولى التي لم يحضرها .

(وقال ابو ثور) اذا غنم القوم غنيمة وحازوها ولم يكن دون النهب مانع كانت الغنيمة لمن شهد الواقعة ولم يكن لأحد جاء بعد أن يشاركهم في غنيمتهم.

— ٦١ — واختلفوا في سهم من مات قبل احراز

الغنيمة او قُتل

(فقال مالك) وسئل عن الرجل يقاتل في سبيل الله فيُقتل ثم يفتح لهم (*). اترى أن يُعطى ورثته سهمه مما غنموا (فقال) يغتم وما الذي يمنعه من ذلك. فقيل له فلو لم يفتحوا إلا بعد يوم اترى أن يُعطى (فقال) نعم . فقيل له فالرجل يفصل الى الغزو فيموت قبل أن يكون قتال ثم ينزلون موضعا فيغنمون اترى أن يُسهم له (قال) لا (ثم قال) وهو يفصل ايضا من منزله فيسير اليوم او^(٢) اليومين^(٢) فيريد أن يُعطى ايضا فراجع في ذلك (فقال) إن من الأشياء أموراً بيّنة ؛ وكان في معنى قوله أنه لا يرى له شيئا (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (وحدثني يونس عن ابن وهب قال سألت ملكا عن رجل

(١) منموا (٢) - (٢) واليومين

خرج فاصلا فيموت في الغزو هل يقسم له بعد موته فيكون لورثته ما قسم له ام لا شيء له لأنه لم يحضر الناس (قال مالك) لا ارى له شيئا .

(وقال الأوزاعي) (١) اسهم رسول الله صلى الله عليه (٢) رجلا (٣) من المسلمين قُتل بخيبر واجتمعت (٤) ائمة الهدى وأهل (٥) العلم (٥) على اسهام (٦) من مات او قتل (٧) بعد أن تدرب فاصلا في سبيل الله (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) .

(وقال الثوري) وسئل عن الميت في ارض العدو فلم ير له سهما وأن قطع الدرب إلا أن يكون اصاب الغنيمة يوم مات (حدثت بذلك عن معوية عن ابي اسحق عنه) .

(وقال الشافعي) إن مات قبل أن يغنموا فلا شيء له ، وإن مات بعد ما غنموا فتصيبه لورثته (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) (٨) إن مات رجل من عسكر المسلمين بعد ما اصابوا الغنيمة فمات في دار الحرب قبل ان يُحرز المسلمون الغنيمة الى دار الإسلام فسهمه قد بطل ولا يكون لورثته شيء . وكذلك (٩) لو قُتل او اسره العدو قبل أن تُحرز الغنيمة الى دار الإسلام لم يُسهم له ولا لورثته في الغنيمة بشيء (٣٥) وإن احرز المسلمون الغنيمة الى دار الإسلام ثم مات رجل من اهل العسكر فإنه يُسهم لورثته بسهمه .

(وقال ابو ثور) إن مات بعد ما غنموا او حيزت الغنيمة ضرب له بسهمه وأعطى ذلك ورثته ، وذلك أن السهم له بحضوره .

(١) ام ٧ : ٢٠٧ (٢) ام : وسلم ز (٣) ام : لرجل (٤) ام : فاجتمعت

(٥) - (٥) ام : ن (٦) - (٦) ام : الاسهام لمن (٧) انتهى ام

(٨) راجع ام ٧ : ٢٠٧ ، وراجع ج ٧٦ (٩) ان ز

٦٢- (وأجمعوا جميعاً) أنَّ مريضاً لو شهد القتال مع الجيش في أرض العدو ولم يقاتل أنَّ له منهم من الغنيمة .

٦٣- (وأجمعت الحجة) على أنَّ ما أصاب الجيش في أرض العدو من الغنيمة فأربعة أخماسها لمن قاتل عليها إذا كان دخولهم أرض العدو بإذن الإمام وليس فيها لغيرهم حق .

٦٤- ثم اختلفوا في ذلك إن كان دخولهم أرض

العدو بغير إذن الإمام

(فقال مالك) في ذلك : حكم من إذن له السلطان ومن لم يأذن له واحد (فقال) سلطان الله فوق سلطان العباد (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) (وقال الأوزاعي) ^(١) في ^(٢) الرجل والرجلين ^(٣) إذا خرجا بغير إذن إمامهما ^(٣) فإن شاء عاقبهما وحرهما وإن شاء عفا ^(٤) عنهما وخمس ^(٤) ما أصابا ثم قسمه بينهما ؛ وقد ^(٥) هرب نفر من أهل الذمة ^(٦) كانوا أسارى في أرض العدو ^(٧) بطائفة من أموالهم فنقلهم عمر بن عبد العزيز ^(٨) (وحدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) . (قال) وسئل عن الرهط من المسلمين يخرجون من العسكر بغير إذن إمام المسلمين فيغنمون ويسلمون هل لهم من الغنيمة شيء أم لا (قال) ذلك إلى الإمام إن شاء نقلهم منه وإن شاء عاقبهم . (وحدثت عن معوية عن الفزاري قال قلت للأوزاعي) رجل خرج من دار الإسلام إلى دار الحرب (*) بغير إذن الإمام فأغار ^(٩) عليهم فأصاب شيئاً فجاء به (قال) يُخمس وبقية له (قال) قلت فإن أسلم رجل من العدو فيهم ثم أغار عليهم فأصاب منهم

(١) أم ٧ : ٣٣١ (٢) - (٣) أم : ن (٣) أم : الإمام (٤) - (٤) أم : خمس

(٥) أم : كان ز (٦) أم : المدينة (٧) أم : الحرب

(٨) أم : ما خرجوا به بعد الخمس ز ؛ انتهى أم (٩) فأتان

مالا فجاء به (قال) هو له من بعد الخمس .

(وقال الثوري) وسئل عن ذلك وعن الذي اغار وحده من دار الإسلام بغير اذن وعن الأسير يصيب منهم المال فيجئ به (ققال) هذا كله يُخَمَسُ وبقيته له (حدثت بذلك عن معوية عن الفزاري عنه) .

٥ (وقال الشافعي) ^(١) نكره أن يخرج القليل الى الكثير بغير اذن الإمام للمخاطرة ^(٢)، فإن ^(٣) فعلوا فسبيل ^(٤) ما اوجفوا عليه بغير اذن الإمام كسبيل ما اوجفوا عليه بإذن الإمام ؛ ولو زعمنا أن من خرج بغير اذن الإمام كان في معنى سارق ^(٥) زعمنا أن جيوشا لو خرجت بغير اذن الإمام كانت سراقا وأن أهل حصن من المسلمين لو جاءهم نكير ^(٦) فخرجوا ^(٧) بغير اذن الإمام كانوا سراقا (حدثنا بذلك عنه الربيع)

٦ (وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٨) لو أن رجلا او رجلين خرجا من مدينة من مدائن الشام او غيرها فدخلوا دار الحرب فأصابا غنائم كان ما اصابا لهما ولا يُخَمَّسان ولا يشركهما أهل المدينة في ذلك . ولو ^(٩) اصاب احد هذين الرجلين بجارية من أهل الحرب وقد دخل دار الحرب بغير امان كانت له ولم يسعه أن يطأها حتى يُخْرِجها الى دار الإسلام ولا تُخَمَّس الجارية في واحد من الوجهين .

١٥ ولو دخل جيش دار الحرب والرجلان اللذان دخلا قد أصابا غنائم فأدركما الجيش كانت تلك الغنائم بينهما وبين الجيش يُخَمَّس ذلك وما بقي قسم بينهم . (وقالوا) لو خرج رجلان او رجل من عسكر المسلمين في ارض العدو فغنموا وقد خرجوا ^(١٠) بأمر الإمام او بغير امره كان ما اصابوا بينهم وبين أهل

(١) ام ٧ : ٣٢١ : ولكننا نكره الخ (٢) ام : ن (٣) - (٣) ام : وسبيل

(٤) : ام : السارق (٥) ام : العدو (٦) ام : تخاربهم

(٧) راجع ام ٧ : ٣٢١ (٨) راجع ام ٧ : ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢

العسكر يأخذ الإِمام خمس ذلك وما بقى قسمه بينهم (رواية اللؤلؤى عنهم)
(وقال ابو ثور) فى ذلك مثل قول الشافعى .

(وقال جميع مَنْ سَمِينَا من هؤلاء الذين وصفنا قولهم) اذا كان الداخل
ارض العدو بغير اذن الإِمام جيشاً^(١) فأصابوا غنيمة ثم خرجوا فإنَّ الإِمام
يُخمسها ويقسم اربعة اخماسها بين الجيش .

(وقال الحسن البصرى) اذا تسرَّت السرية بغير اذن الإِمام فما اصاب
من شئ فهو بين المسلمين ، وإذا تسرَّت بإذن الإِمام فلها نفلها بعد الخمس
(حدثنا بذلك ابو كريب قال حدثنا وكيع عن سفيان عن هشام عن الحسن)
(وقال جميع مَنْ وصفنا قوله) اربعة اخماس الغنيمة لمن قاتل عليها
— ٦٥ — (وأجمعوا) أَنَّ الفارس يفضل فى الغنيمة على الراجل .

— ٦٦ — ثم اختلفوا فى قدر الفضل الذى يستحقه

الفارس على الراجل

(فقال ملك)^(٢) لم ازل اسمع أَنَّ للفارس سهمين وللراجل^(٣) سهماً
(حدثنى بذلك يونس عن ابن وهب عنه)

(وقال الأوزاعى)^(٤) اسهم رسول الله صلى الله عليه^(٥) الخيل^(٦) للفارس
سهمين^(٧) ولصاحبه سهماً^(٨) وأخذ^(٩) بذلك المسلمون^(٩) بعد رسول الله^(١٠) .
صلى الله عليه الى اليوم^(١٠) لا يختلفون فيه (حدثنى بذلك العباس عن ابيه عنه)
(وقال الثورى) يُسهم للفارس ثلاثة اسهم (حدثنا بذلك ابو كريب قال

(١) حس (٢) راجع م ي ، باب القسم للخيل فى الغزو ، وراجع مد ٣ : ٢٢
(٣) وللراجل (٤) ام ٧ : ٢٠٦ (٥) ام : وسلم ز (٦) ام : ن
(٧) ام : سهمين (٨) ام : سهم (٩) — (٩) ام : واحد والمسلمون
(١٠) — (١٠) ام : ن .

حدثنا وكيع عنه .

(وقال الشافعي) ^(١) مثل ذلك (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة) ^(٢) يُسهم للفارس مهران سهم له وسهم لفرسه ولا يزداد

على ذلك (*) ويسهم للراجل سهم واحد لنفسه (وهو قول زفر واللؤلؤي) .

(وقال ابو يوسف) ^(٣) للفارس ثلاثة اسهم سهم له وسهمان لفرسه .

(وقال ابو ثور) في ذلك مثل قول ملك .

٦٧- (وأجمعوا) أن من قاتل على العراب من الخيل فهو فارس

مستحق سهم فارس .

٦٨- ثم اختلفوا فيمن قاتل على الهجن والبراذين

وغير ذلك .

١٠

(فقال ملك) ^(٤) وسئل عن السهم للبراذين (فقال) ارى البراذين من

الخيل والخيل تعجز عن كثرة الجيش ، فاذا اجاز الوالى البراذين فأزى لها مثل

ما للخيل (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه) . (وحدثني يونس عن ابن

وهب قال قال لى ملك) ^(٥) لا ارى البراذين والهجن الا من الخيل اذا ^(٦)

اجازها الايمام ^(٦) لأن الله جل ^(٧) ثناؤه ^(٧) قال ^(٨) ^(٩) والخيل والبغال والحمير

لتركبوها وزينة ^(١٠) فالبراذين ^(١١) والهجن من الخيل ^(١٢) .

(وقال الأوزاعي) ^(١٣) كانت ^(١٤) ائمة المسلمين فيما سلف حتى هاجت

(١) راجع ام ٤ : ٦٦ و ٧ : ٣٠٦ (٢) راجع ام ٧ : ٣٠٦ ، و راجع خ ٢٢ ، ٢٢٢

(٣) راجع ام ٧ : ٣٠٦ وخ ٢١ ، ٢٢ (٤) راجع مد ٢ : ٣٢ (٥) م ن ، باب

القسم الخيل في الغزو : قال مالك لا آخ (٦) - (٦) م : ن (٧) - (٧) م : تعالى

(٨) م : في كتابه ن (٩) سورة النحل [١٦] م : ن (١٠) م : ن و هامنا زيادة في م

(١١) م : فانما ارى البراذين (١٢) م : اذا اجازها الوالى ن (١٣) ام ٧ : ٣٠٦

(١٤) ام : كان

الفتنة من (١) بعد قتل الوليد (١) لا يسهمون للبراذين (٢) (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق قال قال الأوزاعي) ما كان من الهجن يُشبه الخيل أُلحق بها ، وما كان من المقارييف يُشبه الهجن أُسهم سهم له وسهم لفرسه ، وما كان من الأرمالك ونحوها من البراذين لم يُسهم له (وقال الثوري) لا سهم لبغل ولا لحمار ولا لبعير اذا كان عليه الرجل (حدثني بذلك علي عن زيد عنه) . (وحدثني ابو كريب قال حدثنا وكيع قال قال سفيان) (٣) سهم الخيل والبراذين سواء .

(وقال الشافعي) (٤) الذي (٥) نذهب اليه من هذا التسوية بين الخيل العرب والبراذين والمقارييف (حدثنا بذلك عنه الربيع) . (وقال) (٦) ينبغي (٧) أن يتعاهد الخيل فلا يُدخل إلا شديدا ولا يُدخل (٣٧) حطما ولا (٨) اعجف رازحا (٨) ولا قحما ضعيفا ولا ضرا (٩) ؛ فان غفل فشهد رجل على واحد من هذه فقد قيل لا يُسهم له لأنه ليس لواحد منها غناء الخيل التي اسهم لها رسول (١٠) الله صلى الله عليه (١٠) ولم نعلمه اسهم لأحد فيما مضى على مثل هذا (١٢) . (قال) (١٣) ولو قال رجل اسهم للفرس كما اسهم للرجل ولم يقاتل كانت شبهة (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو جنيمة وأصحابه) (١٤) البرذون بمنزلة الفرس يُسهم لصاحب البرذون كما يُسهم لصاحب الفرس ؛ فأما اذا كان معه بغل او حمار فإنما يُضرب له بسهم راجل لا يُسهم له بأكثر من سهم واحد لنفسه قاتل على البغال والحير او لم يقاتل عليها (الجوزجاني عن محمد) .

(١) — (١) ام : ن (٢) انتهى ام (٣) راجع مد ٣ : ٢٢ (٤) ام ٧ : ٣٠٦
(٥) ام : والذي (٦) ام ٤ : ٦٩ ، ٧٠ (٧) ام : وينبغي للامام (٨) — (٨) ن
(٩) ولا اعجف رازحا ز (١٠) — (١٠) ن (١١) ام : وسلم ز
(١٢) ام : هذه الدواب (١٣) ام : الشافعي ز (١٤) راجع ام ٧ : ٣٠٦ وخ ٢١

(وقال ابو ثور) يُقَسَّم لصاحب الهجين مثل ما يُقَسَّم لصاحب الفرس العربي
— ٦٩ — (وأجمعوا) أَنَّ الفارس اذا كان معه افراس في ارض العدو
أَنَّهُ يُسَهَّم له ولفرس له واحد .

— ٧٠ — واختلّفوا في سهم ما زاد على الواحد

(فقال ملك) ^(١) وقيل له ارأيت الرجل يغزو بالفرسين ايسهم لهما جميعا
(فقال) لا ، لا يسهم الا لفرس واحد (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه)
(وقال الأوزاعي) ^(٢) يُسَهَّم لمن غزا بفرسين سهمان ^(٣) لا يسهم له
اكثر من ذلك ، اثر يعرفه اهل العلم وعملت به ائمة المسلمين (حدثني بذلك
العباس عن ابيه عنه) . (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق قال قال الاوزاعي)
لا يسهم لأكثر من فرسين ويأخذ صاحبهما خمسة اسهم وإن لم يقاتل عليهما
اذا غزا بهما معه .

(وقال الثوري) اذا غزا الرجل بفرسين أعطى خمسة اسهم ولا يسهم
لأكثر من ذلك من الخيل (حدثت بذلك عن معوية عن ابي اسحق عنه) .
(وقال الشافعي) ^(٤) في ذلك مثل قول ملك (حدثنا بذلك عنه الربيع)
(وقال ابو حنيفة) (*) وزفر واللؤلؤي ^(٥) اذا كان مع الفارس فرسان او
ثلاثة او اكثر من ذلك لم يضرب له الا بسهمين سهم له وسهم لفرس واحد
لا يزداد على ذلك . (وقال ابو يوسف) ^(٦) اذا كان معه فرسان او ثلاثة او
برذونان او ثلاثة أسهم له بخمسة اسهم سهم له وأربعة اسهم لفرسين او ^(٧)
لبرذونين ^(٧) مما معه ولا يسهم له بأكثر من ذلك، وما زاد على ذلك فهو جنائب

(١) راجع م ي ، باب القسم للخيل في الغزو ، وراجع مد ٤ : ٣٣
(٢) ام ٧ : ٣١١ : يسهم لفرسين ولا يسهم لأكثر من ذلك وعلى ذلك اهل العلم
وبه عملت الائمة (٣) سهمان ز (٤) راجع ام ٤ : ٦٩ : ٦ : ٧ : ٣١١
(٥) راجع ام ٧ : ٣١١ (٦) راجع خ ٣٣ ، ٣٣ (٧) — (٧) ولردوس

(وقال أبو ثور) في ذلك مثل قول ملك (وقال) لم نراهم العلم اسهموا لمن معه العشرة من الظهر والدواب وهو قد ينتقل عليها للدوابه .

(وقال سليمان بن موسى) اذا ادرب رجل بأفراس كان لكل فرس سهمان (حدثني بذلك الحسن بن يحيى قال اخبر عبد الرزاق عن ابن جريج عنه) .

— ٧١ — (وأجمعوا) أن من قاتل على فرسه حتى أحرزت الغنيمة ثم ماتت دابته أو ^(١) نفق ^(١) فرسه أن له سهم فارس .

— ٧٢ — ثم اختلفوا فيمن نفق فرسه قبل ذلك

(فقال ملك) ^(٢) وقيل له ارأيت الرجل يخرج في ارض الروم ثم يموت ولم يشهد القتال ايقسم له سهمه (قال) لا ارى ذلك . قيل له وكذلك الفرس (قال)

نعم الرجل هكذا فكيف الفرس (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه) (قال وسئل ملك) ^(٣) عن الفرس يغزى به في ارض الروم فلا يزال رهيصا حتى يفرغ من

القتال ايسهم له (قال) لا يسهم له وكيف يسهم له وهو كبير . فقيل ^(٤) اما هو فقد دخل ارض العدو . (فقال) لا ارى أن يسهم له قد يدخل ارض العدو ثم ينكسر

(وقال الأوزاعي) ^(٥) من قاتل فارسا ^(٦) فله سهم فارس وأن كان دخل

بلاد العدو راجلا (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق قال قيل للأوزاعي) ^(٣٨) إن نفق فرس رجل بعد ما ادرب

قبل الغنيمة وبقي فرسه لمن تبع ثم غنموا (قال) لا يسهم لفرسه . قيل له فرجل غزا على فرس ضعيف ليس عنده غناء إلا أنه عتيق (قال) اذا غزا به معه أسهم

(وقال الشافعي) ^(٧) اذا لم يحضر القتال فارسا لم يعط لفرسه الذي قاده

الى بلاد العدو فمات قبل القتال . وكذلك لو حضر بأفراس فقاتل على كل واحد

(١) — (١) وهو (٢) راجع م ٣ : ٣٢ ٤ ٣٣ (٣) راجع م ٣ : ٣٤ (٤) قال

(٥) راجع م ٧ : ٣٠٧ (٦) قال ساه (٧) راجع م ٤ : ٧٠ ٦٠ : ٣٠٧

منها (١) ساعة لم يُعطَ إلا لفرس واحد . وكذلك لو كان مع رجل فرس قاتل عليه ساعة ثم دُفع الى آخر من الرجال قاتل عليه ثم الى آخر قاتل عليه لم يكن سهم الفارس إلا لرب الفرس ولم يكن للرجالة سهم إلا بسهم راجل . (قال) ولو بعضنا بينهم سهم الفرس ما زدنا على سهم فرس واحد كما لو اسهمنا لرجل مات لم نَزِدْ ورثته على سهم واحد ، وكذلك لو خرج من سهمه إلى نفرًا أقسموه (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة وزفر وأبو يوسف) (٢) إنما ننظر الى الفارس والراجل على ما يدخلون عليه ارض العدو على دواوينهم ، فمن كان عليه في الديوان فرس ودخل ارض العدو على فرس أسهم له سهم فارس نفق فرسه بعد ذلك او باعه او اعاره او اكراه فيضرب له في الغنيمة بسهم فارس ؛ ومن كان في الديوان راجلا ودخل ارض العدو راجلا ثم غنموا لم يضرب له إلا بسهم راجل لا يزداد على ذلك ، وإن كان اصاب بعد ما دخل ارض العدو فرسا او برذونا او اشتراه او وُهب له او استعاره او اكتراه قاتل عليه حتى غنموا لم يضرب له إلا بسهم راجل على ما دخل عليه أولا . (وقال اللؤلؤي) اذا دخل معه فرس او برذون فنفق او سُرق او شرد فذهب او غلب عليه المشركون قبل أن يغنم المسلمون غنيمة ثم غنموا بعد ذلك وهو معهم راجل ضرب له بسهم فارس ؛ وإن كان هو (*) باع فرسه او وهبه او اكراه او اعاره ثم غنم القوم وهو راجل معهم لم يضرب له إلا بسهم راجل ؛ وإذا دخل وهو راجل ثم اشترى فرسا او وُهب له قبل أن يغنم اهل العسكر شيئا ثم قاتل معهم حتى غنموا ضرب له بسهم فارس ، وكذلك لو استأجر فرسا او استعاره قاتل عليه حتى غنموا ضرب له بسهم فارس .

(١) منها (٢) راجع ام ٧ : ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، راجع خ ٢٣٥ ، وراجع ج ٧٦

— ٧٣ — واختلفوا في غزاة البحر في مراكب يغزون

ومع بعضهم خيل وبعضهم راجل اختلافهم في

غزاة البر سواء (١)

— ٧٤ — (وأجمعوا) أَنَّ الذي يجب للفارس في البر يجب له في البحر وأن الذي يجب للراجل في البر يجب له في البحر من السهام. (٢)

— ٧٥ — (وأجمعوا) أَنَّ للغزاة أَنْ يأكلوا طعام العدو وأن يعلفوا دوابهم اعلافهم.

— ٧٦ — ثم اختلفوا في ذلك إِنْ حمله بعضهم فأخرجه الى

دار الاسلام او باع منه شيئاً وما يجوز أكله

والانتفاع به من الأشياء غير ذلك

دون الجيش

(فقال ملك) (٣) لم نزل نسمع أَنَّ الطعام بأرض العدو يؤخذ فيأخذه الرجل لا بأس به أَنْ يأكله دون مؤامرة السلطان ، ولو أَنَّ ذلك لم يؤكل حتى يُجمع ويحصل الناس القسم بينهم هلك الناس. (قال) (٤) وأرى (٥) الغنم (٦) والابل والبقر (٦) بمنزلة الطعام يؤكل (٧) منها ما يؤكل (٧) من الطعام لأن (٨) ذلك لو (٩) كان (٩) لا يؤكل حتى يحصل (١٠) الناس وتُجمع الغنائم (١٠) وتُقسم بينهم

(١) في قول ملك راجع مد ٣ : ٢٢ (٢) السهام

(٣) راجع م ي ، باب ما يجوز للمسلمين أكله قبل الخمس ، وراجع

مد ٣ : ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٣٩ م ي ، الباب المار ذكره (٥) م : وانا ارى

(٦) - (٦) الابل والبقر والغنم (٧) - (٧) م : يأكل منه المسلمون اذا دخلوا ارض

العدو كما يأكلون (٨) م : ولو ان (٩) - (٩) م : ن (١٠) - (١٠) م : يحضر الناس المقاسم

لأضر^(١) ذلك بالجيش^(٢) وهلكوا^(٣)، فلا ارى بأسا بما أكل من ذلك^(٤)
على وجه الحاجة^(٥) اليه ولا ارى لأحد^(٦) أن يدخر^(٧) من ذلك شيئا
(٣٩) ولا^(٨) يتأمله^(٩) (وقال)^(١٠) في رجل يغزو فيصيب^(١١) الطعام^(١٢)
فياكل منه ويتزود فيفضل منه شيء صالح^(١٣) له أن يحبسها فيأكله في اهله
او يبيعه قبل أن يقدم بلده^(١٤) فينتفع بشئ^(١٥) (قال)^(١٦) أما^(١٧) يبيعه^(١٨)
في الغزو فاني ارى أن يجعل ثمنه في غنائم المسلمين، وأما^(١٩) اذا^(٢٠) بلغ به
بلده فلا ارى بأسا ان يأكله وينتفع به اذا كان ذلك^(٢١) الطعام على وجه الزاد
يتزوده فيفضل معه شيء يقدم به^(٢٢). (وقال) في الغازي في سبيل الله يهدي
لأهله من الطعام الذي يصيب بأرض العدو (فقال) اذا كان الشيء التافه فلا
بأس بذلك (حدثني يونس عن ابن وهب عنه). (وحدثني يونس عن
شبيب قال سئل ملك) عن القوم يصيبون الطعام في ارض الروم فيصيب بعضهم
العسل وبعضهم القمح وبعضهم اللحم فيقول بعضهم لبعض او احدهم لصاحبه
اعطونا قمحا ونعطيكم عسلا او طعاما غير الطعام الذي يأخذونه منهم (فقال)
ما ارى ذلك ارى هذا يبيعه عسلا بقمح، ارايت ان يباعه اياه بلجام
يركب به فهذا مثله فلا ارى ذلك، هذا بيع ولا يجوز فيه البيع، ولكن يطعم
هؤلاء هؤلاء وهؤلاء هؤلاء بغير شرط، إنما الطعام في ارض الروم أن يأكل
من وجد منه شيئا فان فضل منه بعد ذلك فضل لا حاجة له به اعطاه بعض

(١) م : اضر (٢) م : بالجيش (٣) م : ن (٤) م : كاه

(٥) م : المعروف والحاجة (٦) م : ن (٧) م : لحد

(٨) — (٨) م : يرجع به الى اهله (٩) — (٩) م : وسئل ملك عن الرجل يصيب

(١٠) م : في ارض العدو (١١) م : ايصالح (١٢) م : بلده

(١٣) م : ملك (١٤) — (١٤) م : ان يباعه وهو (١٥) م : يبيعه

(١٦) — (١٦) م : وان (١٧) — (١٧) م : يسيرا فانها يا انتهى

الجيش ولم يبعه . (وحدثني يونس عن ابن وهب قال سئل ملك) عن الغزاة في سبيل الله اهل البحر وغيرهم ينزلون في ارض العدو فيصيبون الطعام فيصيب قوم ما لا يصيب قوم ويصيب قوم اللحم وآخرون الخبز والعسل فيقول اهل مركبة انا قد اصبنا لحما ولم نصب خبزا فهل لكم ان نعطكم بما اصبنا وتعطونا مما اصبتكم ، فان لم يعطوهم لم يعطوهم شيئا (قال) ارجو ان يكون ذلك خفيفا اذا كان انما يؤكل . فقلت له وكذلك (*) الرجل يجد الحنطة ويجد الآخر الشعير فيحتاج الى شعير لفرسه فيسئله ان يبدل له على هذا النحو (فقال ملك) اذا كان هذا في الغزو فأراه خفيفا يأكلونه ويتقوون به فلا ارى بأسا به .

(وقال الأوزاعي)^(١) كان المسلمون يخرجون من ارض الحرب بفضل العلف والطعام الى دار الاسلام فيعلقونه^(٢) دوابهم^(٣) ويقدمون^(٤) على اهلهم بالقبيل ويهديه^(٥) بعضهم^(٦) الى بعض لا يكرهه^(٧) امام ولا يعيبه عالم به فان^(٨) باع احد منهم^(٩) شيئا منه قبل ان تقسم الغنائم التي ثمنه في المقاسم^(١٠) ، وإن باعه بعد ما تقسم^(١١) تصدق^(١٢) به عن العسكر^(١٣) (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (قال) وسئل عن رجل اخرج قمحا من ارض العدو فزرعه (قال) لا بأس به وأن اكل وأهدى ما لم يبيع ، فان باعه فلا يصلح . قلت فان اراد أن يخرج من اثم ذلك (قال) يؤدي ثمن ذلك القمح الذي أخرج من ارض العدو ثم يبيع ويصنع^(١٤) ما شاء . قلت فثمنه بأرض العدو او ثمنه ببلده (قال) ثمنه ببلده .

(قال وأخبرنا الأوزاعي) أنه لا بأس بما اخرج المسلمون من الطعام من

(١) ام ٧ : ٣١٣ — (٢) — (٣) ام : ن (٣) ام : به ز (٤) ام : ويهدي
(٥) ام : بعض (٦) ام : ينكره (٧) — (٧) ام : وان كان احد منهم باع
(٨) ام : القسيمة (٩) — (٩) ام : القسيمة (١٠) ام : يتصدق
(١١) ام : ذلك الجيش انتهى ام (١٢) صغ

- أَرْضِ الْعَدُوِّ (قَالَ) وَقَبْدَ كَانُوا يَخْرُجُونَ بِالْقَدِيدِ وَالْجَيْنِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ لِلْأَكْلِ
أَوْ هَدِيَّةً قَائِمًا لِلْبَيْعِ فَلَا يَصْلَحُ . (وَحُدِّثَتْ عَنْ مَعُويَةَ عَنْ أَبِي اسْحَقٍ قَالَ
سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ) عَمَّا أَصْبَنَا فِي بِلَادِ الرُّومِ مِنْ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ أَوْ إِدَامٍ أَوْ عُلْفٍ
(فَقَالَ) هُوَ لَمْ يَنْ سَبَقَ إِلَيْهِ يَأْخُذْهُ لَا يَرْفَعُهُ إِلَى الْمَقْسَمِ وَأَنْ كَانَ لَهُ ثَمَنٌ : قُلْتُ وَلَا
يَسْتَأْذِنُ فِيهِ الْإِمَامُ وَأَنْ كَانَ قَلِيلًا (قَالَ) لَا إِلَّا أَنْ يَنْهَى الْإِمَامُ عَنْ اخْذِهِ
فَإِنْ نَهَى عَنْ اخْذِهِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِهِ . قُلْتُ وَهَلْ
لِلْإِمَامِ أَنْ يَنْهَى عَنْ اخْذِهِ (قَالَ) إِنْ كَانَ الطَّعَامُ قَلِيلًا فَأَرَادَ أَنْ يُؤَامِنَ بَيْنَ
النَّاسِ نَظَرًا مِنْهُمْ فَلَمْ يَأْسَ أَنْ يَقْسِمَهُ بَيْنَهُمْ . قُلْتُ فَهَلْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَبِيعَ الطَّعَامَ
فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ (قَالَ) لَا يَبِيعُهُ (٤٠) فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ وَيُدْعُهُ ، فَإِنْ بَاعَ الْإِنْسَانُ
مِنْهُ شَيْئًا فَهُوَ مَغْنَمٌ . قُلْتُ أَيُّبِيعُ مِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ إِنْ شَاءَ (قَالَ) قَدْ كَانُوا رَبِّعًا
يَبْعُو مِنْهَا ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ فَضْلًا عَنِ النَّاسِ فَلَا يَأْسَ أَنْ يَبِيعَهُ مِمَّنْ يَسُوقُهُ قَائِمًا مِنَ
الطَّعَامِ فَلَا . قُلْتُ وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَخْطُبَ النَّاسَ فَيَقُولَ إِنَّا قَدْ أَحْلَلْنَا لَكُمْ
الطَّعَامَ وَالْعُلْفَ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمَ (قَالَ) لَا يَصْلَحُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَفْعَلَ هَذَا وَلَا يَخْطُبَهُمْ
بِهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَحْلَلْ . قُلْتُ فَمَنْ أَصَابَ طَعَامًا أَوْ عُلْفًا فَأَوْقَرَ دَابَّتَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ (قَالَ)
مَنْ سَبَقَ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ وَلَكِنْ يَنْبَغِي فِيمَا يَحْسُنُ مِنَ الْأَخْلَاقِ إِلَّا
يُحْبَسُ عَنِ اخِيهِ وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ . قُلْتُ وَيَكُونُ مَا أَصَابَ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ طَعَامٍ نَفْسِهِ فِي
ذَلِكَ (قَالَ) لَا هَذَا أَشَدُّ . قُلْتُ فَعَلَيْهِ أَتَمُّ إِنْ حَبَسَهُ عَنْهُ لَمَّا يَعْدُهُ لَهُ وَهَذَا مُحْتَاجٌ
إِلَيْهِ (قَالَ) أَمَّا أَتَمُّ فَلَا وَقَدْ أَقَامَ النَّاسُ بِالْقُسْطَنْطِينِيَّةِ ^(١) حَتَّى زَرَعُوا فَمَا كَانَ
عَلَيْهِمْ فِي زَرْعِهِمْ إِلَّا الْعَشْرُ . قُلْتُ أَرَأَيْتَ مَا سَاقُوا مِنَ الرِّمَكِ ثُمَّ يَنْفَعُ أَزْوَاجَهُمْ
فَيَجُوعُونَ أَفِيذُجُونَ مِنْهَا فَيَأْكُلُونَ (قَالَ) إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ
فَذَبْجُوا وَأَكَلُوا فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ . وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ بَعْدَ مَا قَطَعُوا الدَّرَبَ حُسْبُ

ذلك على مَنْ ذبح منهم من سهامهم فرُفِعَ منه الخمس . (قال) قلت له فالرجل
يصيب الشعير ويصيب الآخر قمحا فيبادل به يدا يدها اتراه بيعا (قال) لا . قيل له
فأصاب رجل طعاما او علفا ايبتاع به تمرا من رجل خرج به من اهله (قال) لا بأس .
قلت ايبتاع به طعاما او إداما (قال) لا بأس إنما ابدل طعاما بطعام يؤكل
كله . قلت افبيع ما ابدله به بعد (قال) لا . قيل له رجل استقرض من رجل
قمحا او شعيرا وهو بدائع ثم دخلوا بلاد العدو فأصاب المستقرض من طعام
العدو فقضى منه ورضى بذلك المقرض (قال) يعتمد المستقرض الى قيمة ذلك
الطعام الذي قضاؤه يوم اصابه فيجعله في المقسم لأنه صار بمنزلة البيع حين قضاؤه .
قلت افيرجع المقرض على المستقرض بما كان (*) له عليه بقول الاخذ له
قضيتني من شيء لي فيه نصيب (قال) لا يرجع فيه لأنه أعطى ثمنه في المقسم .
قلت ارأيت القديدين ومن لا يسهم له مع المسلمين ايطيب لهم ما يأكلون من
الطعام في ارض العدو (قال) نعم . قيل له الرجل يحرز القرب او يعمل العمل
فيأتيه الرجل بالطعام مما اصاب من طعام العدو (قال) لا يأخذه منه . قلت
الايمام ينزل في عمران الروم فيأتيه الرجل من طرف طعام الروم يخصه بذلك
اياكل منه وإنما هو شريكهم فيه (قال) ما احب له ذلك ولا لمن يأتيه به .
قلت افكره لمن حضره أن يأكل منه (قال) نعم إن فيه شيئا . قلت ان
استقرض رجل من رجل شعيرا مما اصاب في^(١) ارض العدو (قال) يقضيه فإن
لم يقضه حتى يرجع الى دار الاسلام لم يقضه اياه

(وقال الثوري) وقيل له أرايت الطعام والعلف في ارض الروم (قال)

يَا كَلُونَ وَيَعْلَمُونَ فِي سَفَرِهِمْ فَإِنْ فَضَّلَ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ شَيْءٌ فَرَجَعَ بِهِ دَفْعَهُ إِلَى
الْإِمَامِ (حَدَّثَ بِذَلِكَ عَنْ مَعْوِيَةَ عَنْ أَبِي اسْحَقَ عَنْهُ). (قَالَ) قُلْتُ لَهُ فَإِنْ أَبِي

- الإمام أن يقبله منه أو لم يقدر على دفعه إليه ايجزئه أن يبيعه فيتصدق به (قال) ارجو . قيل له أرأيت لو أن رجلاً اصاب طعاماً أو علفاً ثم مات وقد فضل منه فضل ايباع في ميراثه (قال) لا إن يبع صار مغنماً ولكن يقتسمه رفقاًؤهم بينهم ويتأسون فيه . قلت أرأيت إن نهى الإمام عن اخذ الماشية والطعام ليقسمه بين الناس فأخذ انسان منه شيئاً بغير اذنه ايكون ذلك بمنزلة الغلول (قال) هذا ايسر ولكن يعتبه (١) الإمام ويغرمه ثمنه إن كان قد استهلكه أو يحسبه عليه مما يريد أن يعطيه منه من حصته . قلت أرأيت إن باع انسان طعاماً وفارق (٢) صاحبه ثم قيل له إن الذى صنعت مكروه ايرد الثمن على صاحبه إن كان الطعام لم يستهلك أو يجعل الثمن فى المقسم (قال) يجعل الثمن فى المقسم . (٤١) قلت فإن لم يكن اخذ ثمنه (قال) فلا يأخذه منه . قلت افيأخذ الطعام إن شاء (قال) لا ارى أن يأخذه منه لأنه باعه منه عن غنى به عنه . قلت فوافقنا الاضحى فى بلاد العدو انضحى إن شئنا (قال) نعم شاة شاة ، قد كان المسلمون يضحون فى بلاد عدوهم . قلت افيقول المضحى للإمام اعطيك ثمن هذه واضحى بها (قال) لا يقول ذلك له وليضح بها إن شاء (قال وكره سفين) إن لم يأكلوا (وقال) اكره الفساد . (وقال الشافعى) (٣) لا (٤) يجوز لأحد من الجيش أن يأخذ شيئاً دون الجيش مما يمتوله العدو إلا الطعام خاصة فالطعام (٥) كله سواء وفى معناه الشراب كله ، فلمن (٦) قدر منهم على شئ (٧) أن يأكله ويشربه (٨) ويعلفه ويطعمه غيره ويسقيه ويعلفه ، وليس له أن يبيعه وإذا باعه رد ثمنه فى المغنم ، ويأكلونه (٩) بغير اذن الإمام ، وما كان حلالاً من مأكول أو مشروب فلا

(١) يمسكه (٢) رافقاًؤهم (٣) ام ٤ : ١٧٧ ، ١٧٨ (٤) ام : ولا
(٥) ام : والطعام (٦) ام : فن (٧) ام : له (٨) ام : أو يشربه
(٩) ام : ويأكله

معنى للإمام فيه ^(١) . (قال) ^(٢) . وإن ^(٣) اقترض رجل ^(٤) رجلاً طعاماً أو
 علفاً في بلاد العدو رده عليه ^(٥) ، فإن خرج من بلاد العدو لم يكن له رده .
 عليه لأنه مأذون له في بلاد العدو يأكله ^(٦) وغير مأذون له إذا ^(٧) فارق .
 بلاد العدو يأكله ^(٨) ويرده المستقرض على الإمام . (قال) ^(٩) ومن فضل
 في يده ^(١٠) من الطعام شيء ^(١١) قل أو كثر فخرج به من دار الحرب ^(١٢) لم
 يكن له أن يأكله ^(١٣) ولا يبيعه ^(١٤) وكان عليه أن يرده إلى الإمام فيكون
 في المغنم ، فإن لم يفعل حتى يتفرق الجيش فلا يخرج منه أن يتصدق به ولا
 بأضعافه كما لا يخرج من حق واحد ولا جماعة إلا تأديته إليهم ؛ فإن قال لا
 أجدهم فهو ^(١٥) يجد الإمام الأعظم الذي عليه تفرقه ^(١٦) فيهم ؛ ولا اعرف لقول .
 من قال يتصدق به وجهها ، فإن كان ^(١٧) مالا له فليس عليه ^(١٨) الصدقة به .
 وإن كان مالا لغيره فليس ^(١٨) له الصدقة بمال غيره ، فإن قال لا اعرفهم قيل
 له ^(١٩) ولكن تعرف الوالي الذي يقوم به عليهم ؛ ولو لم تعرفهم ولا إليهم .
 ما اخرجك فيما بينك وبين الله إلا أداء قليل ما لهم وكثيره عليهم ^(٢٠) . (*) .
 وإذا تباع رجلاً طعاماً بطعام في بلاد العدو فالقياس ألا ^(٢١) بأس به لأنه
 إنما اخذ مباحاً بمباح فإكل ^(٢٢) كل واحد منهما ما صار إليه ما لم يخرج ،
 فإذا خرج رد الفضل ؛ فإذا جاز له أن يأخذ طعاماً فيطعمه غيره لأنه قد كان .

٥

١٠

١٥

(١) أم : والله تعالى اعلم ز (٢) أم : الشافعي رحمه الله تعالى ز (٣) أم : وإذا
 (٤) أم : الرجل (٥) أم : ن (٦) أم : في أكله (٧) أم : إن
 (٨) أم : في أكله (٩) أم : الشافعي رحمه الله تعالى ز (١٠) أم : يديه شيء
 (١١) أم : ن (١٢) أم : العدو إلى دار الإسلام (١٣) أم : يبيعه
 (١٤) أم : يأكله (١٥) أم : (١٦) مرفوع (١٧) أم : ليس ز
 (١٨) — (١٨) أم : ن (١٩) أم : ن (٢٠) هاهنا زيادة في أم
 (٢١) أم : أنه لا (٢٢) أم : فاكل

يحلّ لغيره أنّ يأخذه ^(١) كما أخذ فيأكل فلا بأس أنّ يبايعه فيه ^(٢) .
 (قال) ^(٣) وإذا فضل في يد ^(٤) رجل طعام ببلاد العدو بعد تقضى الحرب ودخل
 رجل لم يشركهم في الغنيمة فبايعه لم يجر له بيعه لأنّه أعطى من ليس له أكله
 والبيع مردود ، فإن فات ردّ قيمته إلى الإمام ولم يكن له حبسها ^(٥) لأنّه ^(٦)
 أخرجها ^(٦) من يده ^(٧) إلى من ليس له أكلها وكان كإخراجها أيّاه من بلاد
 العدو إلى الموضع الذي ليس له أكلها ^(٨) فيه . (قال) ^(٩) وأحبّ إلى إذا كانوا
 غير مغلوبين ^(١٠) ولا خائفين من ^(١١) أن يُدرّكوا في بلاد العدو ولا مضطرين
 ألاّ يذبحوا شاة ولا بعيرا ولا بقرة إلّا لأكله ولا يذبحوها ^(١٢) لنعل ولا شراك
 ولا سقاء يتخذونه ^(١٣) من جلودها ولو فعلوا كان ممّا أكره ولم أجز لهم اتخاذ
 شئ من جلودها (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

١٠

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) ^(١٤) إنّ أخذ رجل من الغنيمة طعاما أو علقا
 ففضل منه فضل عن نفسه ودابته فليرده إلى الغنيمة ، فإن كانت الغنيمة قد
 قُسمت تصدّق به ، وإن كان اقترض من ذلك شيئا لأحد من أهل العسكر في
 دار الحرب فلا ينبغي له أن يأخذه منه لأنّه كان له أن يأخذ من الغنيمة ما يحتاج
 إليه من الطعام والعلف ، فإذا اقترضه فضلا في يده فهو بمنزلة ما أخذ المستقرض
 ولا ينبغي للذي اقترضه أن يأخذه بشئ من ذلك ، وإن أخذه بشئ من ذلك
 فحاضمه فيه لم يقض له عليه منه بشئ . وإن باع شيئا من ذلك لأحد من المسلمين
 في أرض الحرب محتاج إليه لم يجر بيعه ولا يقضى له عليه بالثمن ، وللذي اشتراه
 بأن يأكل منه ^(١٥) ويعلف منه دابته ولا يعطى الذي اشتراه منه ثمنه . وإن

١٠

(١) أم : يأخذ (٢) أم : به (٣) أم : الشافعي رحمه الله تعالى ز
 (٤) أم : يدي (٥) حسه (٦) — (٦) أم : ولا أخرجها (٧) أم : يديه
 (٨) أكله (٩) أم : الشافعي رحمه الله تعالى ز (١٠) معاهي : أم : متفاوتين (١١) في
 (١٢) أم : يذبحوا (١٣) أم : يتخذونها (١٤) راجع أم ٧ : ٣١٣ ، وراجع خ ٢٣٤

باعه او اقرضه بعد ما خرج الى دار الإسلام فعليه أن يأخذ بثمنه او مثله فيرده
الى الغنيمة ، فإن كانت الغنيمة قد قسمت تصدق به على فقراء المسلمين ولا
يحل له شيء منه .

(وقال ابو ثور) اذا اخذ الرجل العلف او اللحم او شيئاً من الإدام من
بلاد الحرب فخرج من البلاد وقد فضل معه شيء فقيها قولان : أحدهما أنه له
وذلك أنهم لما أباحوا له أخذه وهو في بلاد الحرب ^(١) اذا ^(٢) خرج كان له
بالإباحة الأولى والله اعلم ؛ والقول الثاني أنه له ما كان في بلاد الحرب فإذا
خرج رده الى الغنيمة . وكان القول الأول اقيسهما وأحب إلى والثاني احوطهما ؛
والله اعلم .

— ٧٧ — (وأجمعوا) أن حراماً على الجيش اذا دخلوا بلاد العدو أن
يأخذ بعضهم شيئاً من اعيان اموال العدو التي في ملكهم لنفسه دون اصحابه
كالذهب والفضة وأن على من اخذ ذلك أن يلقيه في المغنم .

— ٧٨ — ثم اختلفوا فيما سوى ذلك بعد اجماعهم على

أن له اخذ الطعام لنفسه للأكل على السبيل

التي ذكرنا

(فقال ملك) ^(٣) وسئل فقيل له إنا اصبنا في ارض الروم فلفلاً ودارصيني
افتراه طعاماً من الطعام الذي ترى لمن اصابه أن يأكله (فقال) نعم إن شاء
يأكله (حدثني يونس عن اشهب عنه) . (قال) وسئل عن الرجل
يأخذ من ارض الروم من اشجارهم من هذه الأصماغ والأدوية وقصب النشاب
والعيان تُرى اينصرف بشيء من ذلك الى بلده (فقال) أما الشيء الخفيف

(١) لم يجمعوا عليه ز (٢) لم يجمعوا عليه ز (٣) راجع ٣٠ : ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩

- الذى لا يراد بشئ منه البيع فلا بأس ، وأما الذى يراد بشئ منه البيع فلا ارأه ولا آتجه . (قال) (*) وقيل له أرايت الغازى يجد الغزارة يحتاج اليها يجعل فيها متاعه والجلد يحتديه والشيخ لدواء البطن (فقال) ما ارى بهذا بأساً أن يأخذوه وهذا تضيق^(١) على الناس وما كل الناس يكون معه فى الغزو ما يكفيه مما يحتاج اليه . قيل له فإن احدهم يأتي بالكعبة الخيط يشتريها بدينق^(٢) يطرحها فى المغنم (فقال) هذا شئ يراؤون^(٣) به وما هذا التضيق على الناس (وحدثني يونس عن ابن وهب قال سئل ملك) عن الرجل يأخذ الشئ من ارض العدو فى الغزو مثل الحجر والرخام والمسن والعصا والدواء من الشجر (فقال) أما العصا التى يستعين بها والدواء الذى يؤخذ من الشجر فلا ارى به بأساً ، وأما الرخام والمسن ففيه شك لأنه لولا جماعة من معه لم يخلص الى ما هناك يجمع هذه الأشياء ثم يأتي به معه فيبيعه فلا آتجه . قلت له فالذى ذكرت من الادوية (فقال) إنه يؤتى من هناك بأدوية تكون من الشجر فلا بأس بها . (قال) وسئل عما ذبح الغزاة فى ارض الروم من الجزر ما ترى فى جلودها تطرح فى المغنم ام تكون للذين ذبحوا تلك الجزر (فقال) ارى ان كان لها ثمن أن تطرح فى المغنم وإن لم يكن لها ثمن لم ار بأخذها بأساً . فقيل له فما احتاج اليه الا انسان من شئ ينتفع به مثل شئ يجعله لا كافه او حزام او خف او نعل فليس من ذلك الثفر ومنافعهم منها (فقال) لا ارى بأساً أن ينتفع بكل ذلك وأراه واسعا لمن اخذه اذا كان لا يأخذ من ذلك الشئ يحمله الى اهله وله بموضعه ثمن (وقال الأوزاعى) وسئل عن الحطب محتطبه الرجل فى ارض الروم والحشيش محتشه هل له أن يبيعه وكيف يصنع فى ثمنه (فقال) إن باعه فله ثمنه

ولا تخس فيه (حدثنا بذلك العباس عن ابيه عنه) . (وحدثت عن معوية عن
ابي اسحق قال قلت للأوزاعي) رأيت ما كان من صيد البر والبحر مما لم يحز
(٤٣) العند في بيوتهم فأصابه رجل وهو مع الجيش (قال) هو له دون الجيش
يبيعه إن شاء ولا شيء عليه فيه . (قال) وما قذف به البحر من الحيتان فوجد
على الساحل أو وجد في الشباك في الماء أو وجد من الحيتان المملوحة في بيوتهم
فهذا كله من الطعام لا يباع ، فإن بيع منه شيء فهو مغنم . قلت فإن أصابوا ظيبا
أو صيدا ، حماما أو طائرا داجنا في بيوتهم (قال) هذا من الطعام يؤكل ولا
يبيع . قلت فإن رأى الإمام أن يبيع ما أصابوا من ذلك نظرا منه لهم لأن
له ثمتنا وليس بهم إلى الطعام حاجة (قال) ذلك إليه ، إن شاء فعل فإن خلى بين
الناس وذلك أخذه من شاء فأكله . قلت القطنى كلها من الطعام هي (قال)
نعم فلا تباع . قلت فالحمية (قال) هي من الطعام والعلف . (قال) والعسل والجبن
والسمن والخل والادام من الطعام فلا يباع . قلت فالبصل (قال) هو من الطعام .
قلت فالملح (قال) من الطعام . قلت فالقلقل والتابل (قال) هو من الطعام فلا
يباع ، ثم سأله عنهما (١) بعد (فقال) يباع .

(وقال الثوري) التابل من الطعام فيؤكل (حدثت بذلك عن معوية عن
أبي اسحق عنه) . (وحدثت عن معوية عن الفزاري قال قلت لسفين) إن
أصاب رجل في بلاد الروم ظيبا وهو مع الجيش ثم قدم به هاهنا فباعه (قال)
لا بأس ، هو له ، ليس هذا مثل هذا يعني مثل الطعام والعلف ، لأن هذا ليس
لهم . قلت رأيت الزيت أيدهن به . (قال) نعم هو طعام قلت والدهن يدهن به
(قال) لا ليس من الطعام . (قال) والمصطيسكا والإهليلج والشونيز والدارصيني
والابخرات (٢) وما لم يربب من الزنجبيل بالعسل فهذا كله يباع ليس من الطعام .

(قال) والحمص والخردل والبطم والخرق والثوم والسماق كل هذا من الطعام ،
والعسل البرقي ^(١) هو من الطعام ، فإن بيع منه شيء فهو مغنم . قلت أرأيت
الأدوية ؛ إلا كحاز (*) (قال) تباع . قلت فبنور البقول وغرس الشجر
والرياحين (قال) يباع . قلت الشمع يصيبه الإسرج به (قال) لا . قلت فالقطران
يوقح به الرجل دابته (قال) ان كان له ثمن فلا ، وإن لم يكن له ثمن فأحب إلى
أن يستحل به شيء . قلت فالنפט (قال) مثله . قيل له فالصابون يغسل به الرجل
توبه (قال) لا ولكن يوضع في المقسم (قال) واللبن يوضع في المقسم . قيل له
فالخطمي والطين والغسول يغسلون به (قال) ان لم يكن له ثمن فلا بأس وأحب
إلى أن يستحل به شيء

- ١٠ (وقال الشافعي) ^(٢) إذا ^(٣) دخل القوم بلاد العدو فأصابوا منها شيئاً
سوى الطعام فأصل ما يصيبون ^(٤) منه ^(٥) سوى الطعام شيئان أحدهما محظور
أخذه غلول والآخر مباح لمن أخذه ، فأصل معرفة المباح منه أن ينظر إلى بلاد
الإسلام فما كان فيها مباحاً من شجر ليس ملكه ^(٥) لا آدمي ^(٥) أو صيد من
بر أو بحر فأخذ مثله في بلاد العدو فهو مباح لمن أخذه ، يدخل في ذلك القوس
يقطعها الرجل من الصحراء أو الجبل والقدح ينحتة أو ما شاء من الخشب
وما شاء من الحجارة للبرام ^(٦) وغيرها إذا كانت غير مملوكة محرزة ^(٧) ،
فكل ما أصيب من هذا ^(٨) فهو لمن أخذه لأن أصله مباح غير مملوك ، وكل
ما ملكه القوم فأحرزوه في منازلهم فهو ممنوع مثل حجر تقاوه إلى منازلهم أو عود
أو غيره أو صيد فأخذ هذا غلول . (قال) ^(٩) ولو ^(١٠) أخذ ^(١١) يازيا معلماً فهذا

(١) الدراي (٢) أم ٤ ، ١٧١ و ١٨٠ (٣) أم : بواذا
(٤) — (٤) أم : يصيبونه (٥) — (٥) أم : يملكه الآدمي (٦) أم : البرام
(٧) لعله في الأصل « محوره » أي محوذة (٨) أم : هذه
(٩) ا : الشافعي رحمه الله تعالى (١٠) أم : وإذا (١١) أم : الرجل ز

لا يكون إلا مملوكا ويردّه في المغنم ، وهكذا إن اخذ صيدا مقلداً او مقرّطاً او موسوما فكلّ هذا قد علم^(١) انه قد^(١) كان له مالك ، وهكذا إن وجد في الصحراء وتدا منحوتا او قسحا منحوتا كان النحت دليلاً على أنّه كان^(٢) مملوكاً^(٢) فيعرف ، فإن عرفه المسلمون فهو لهم وإن لم^(٤٤) يعرفوه فهو مغنم لأنّه في بلاد العدو . (قال)^(٣) وما وجد^(٤) من اموال العدو من كلّ شيء له ثمن من هرّ او صقر او^(٥) كلب^(٥) فهو مغنم^(٦) ، وما أصاب من الخنازير فان كانت تعدوا اذا كبرت امرته بقتلها كلّها ولا تدخل مغنماً بحال^(٧) (قال)^(٨) والطعام^(٩) مباح أن يؤكل في بلادهم^(١٠) وكذلك الشراب ؛ وإنما ذهبنا الى ما يكون مأكولاً مغنياً من جوع وعطش ويكون قوتاً في بعض احواله ، فأما الأدوية كلّها فليست من حساب الطعام المأذون به^(١١) ، وكذلك الزنجبيل مريباً^(١٢) وغير مريب إنما هو من حساب الأدوية ، فأما^(١٣) الأليافا طعام يؤكل ؛ فما كان من حساب الطعام فلصاحبه أكله ولا يخرج من بلاد العدو ، وما^(١٤) كان من حساب الدواء فليس له أخذه في بلاد العدو ولا^(١٥) غيرها^(١٦) . (قال)^(١٧) وجلود البهائم التي يملكها العدو كالذئبانير والدرهم لأنّه^(١٨) إنما أذن لهم في الأكل من لحومها ولم يؤذن لهم في ادّخار جلودها وأسقيتها وعليهم ردّه الى المغنم . (قال)^(١٩) وإذا كانت الرخصة في الطعام خاصة فلا رخصة في جلد شيء من الماشية ولا ظرف فيه طعام ، لأنّ الظرف غير

(١) — (١) ن (٢) — (٢) ام : مملوك (٣) ام : الشافعي رحمه الله تعالى ز
(٤) ام : وجدنا (٥) — (٥) ام : ن (٦) هاهنا زيادة في ام
(٧) هاهنا زيادة في ام (٨) ام : الشافعي رحمه الله تعالى ز (٩) ام : الطعام
(١٠) ام : بلاد العدو (١١) ام : ن (١٢) ام : وهو مريب
(١٣) ام : واما (١٤) — (١٤) ن (١٥) الى (١٦) انتهى ام
(١٧) ام : ٤ ، ١٨٧ و ١٧١ (١٨) لانما (١٩) ام : ن

الطعام والجلد غير اللحم فِرْدَ الظرف والجلد والوكاء ، فإن استهلكه فعليه قيمته ، وإن انتفع به فعليه ضمانه حتى يردّه وما نقصه الانتفاع وأجر مثله إن كان لمثله اجر^(١) . (قال)^(٢) ولا يوقح الرجل دابته ولا يدهن اشعارها^(٣) من ادهان العدو^(٤) ، فإن^(٥) فعل ردّ قيمته (حدثنا بذلك عنه الربيع).

— ٧٩ — واختلفوا في جواز استعانة ما أصيب من أموال

العدو عند الحاجة اليه مما لا يجوز اتلافه لبعض

المسلمين دون بعض^(٦)

(فقال الأوزاعي) وسئل عن الرجل يأخذ السلاح من الغنيمة إذا احتاج فيقاتل به بغير إذن الإمام (قال)^(٧) يقاتل به^(٨) إذا^(٩) كان الناس في معصية القتال ثم يردّه^(١٠) (*) في مقامهم^(١٠) ولا ينتظر برده انقطاع^(١١) الحرب فيعرضه للهلاك وانكسار سنة^(١٢) في^(١٣) طول امتنائه^(١٤) في دار الحرب وقد^(١٥) قال رسول الله صلى الله عليه^(١٦) « إياك^(١٧) وديا^(١٨) الغلول أن تركب الدابة حتى تحسر قبل أن تؤدي إلى المقسم^(١٩) أو تلبس الثوب حتى يخلق قبل أن يؤدي^(٢٠) إلى المقسم^(٢١) » (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) . (قال) وسئل عن الرجل يحمل الشيء من الفئ فينتفع به وهو يريد أن يبلغه المقسم ثم يضيع منه ايضمنه أو يعطى معه قدر ما يرى أنه انتفع

(١) انتهى أم (٢) أم ٤٤ ١٧٦ (٣) اسعرها (٤) ما من زيادة في أم (٥) أم : وان

(٦) في قول مالك راجع مد ٣٦٤ و ٣٧٧ (٧) أم ٤٧ ٣٠٥ (٨) أم : ن

(٩) أم : ما (١٠) — (١٠) أم : ن (١١) أم : الفراغ من

(١٢) عنه (١٣) أم : من (١٤) أم : مكته

(١٥) — (١٥) أم : وروى أن (١٦) أم : وسلم قال ز

(١٧) أم : (١٨) أم : وإيا (١٩) أم : المقسم (٢٠) أم : ترو

(٢١) أم : المقسم ؛ انتهى أم

به اذا بلغه (قال) يستغفر الله ولا يعود ويلقى قدر ما انتفع به في المقاسم. (وحدثت
 عن معوية عن ابي اسحق قال قلت للأوزاعي) الرجل يعقر فرسه في القتال
 ايركب فرسا من الفئ او يقاتل بشيء من السلاح او النبيل يرمى بها (فقال) اذا
 كان في معمة القتال واختلاطهم فلا بأس ما لم يبق فرسه او سلاحه بشيء من
 ذلك. قلت افياذن الإمام بأخذ ذلك (قال) اذا كان في حال ضرورة فلا
 يستأذن الإمام فيه فإنه لا جناح على مضطر. فأما في المشاورة فلا يأخذ شيئا من
 ذلك ولا ينبغي للإمام أن يأذن له فيه. قلت فإذا ركب الفرس في المعمة
 لضرورة فعقر الفرس تحته ايضن (قال) لا. قلت افيطلب العدو على الفرس
 وقد انهزم القوم (قال) لا. قلت او ما يعتد من الضرورة أن يطلب عليه العدو
 وهم منهزمون (قال) لا ولكن ليقف مكانه ولا يقتل دابة للمسلمين في الطلب،
 فإن الناس يتبعونهم وسيكفونه ذلك إلا أن يخاف إن لم يتبع الناس أن
 يهلك. قلت فإن كان على فرس نفسه ولكن قد أخذ سيفاً من الفئ او رمحاً ايطلب
 به على فرسه (قال) لا بأس ليس هذا مثل الفرس. قلت فيأخذ فرسا من الفئ
 اقوى من فرسه او سيفاً اقطع من سيفه فيقاتل به في المعمة (قال) لا بأس. (٤٥)
 قلت ايلبس^(١) الرجل الثوب من البرد من الفئ (قال) ذلك مكروه إلا أن يخاف
 الموت فيلبس فإن اصاب الرجل علفا وهو في سرية وليس
 معه وعاء يجعل فيه وهو محتاج إلى علف يخاف أن يفعل أن يقطع به يأخذ وعاء
 من الفئ فيحمل فيه إلى العسكر (قال) هذه ضرورة... (٢) فيكسر به الحطب
 ثم يحمله بعد ذلك فيأتي به العسكر وقد انتفع به قبل ذلك (فقال) كل شيء من
 هذا ونحوه اذا اخذته وانتفعت به وأنت تريد أن تحمله إلى العسكر من السرية
 فلا تنتفع به إلا من ضرورة لأنك إن انتفعت به ثم اتيت به المقسم فقد انتفعت

- بشيء من النفي ، وكل شيء من هذا اذا كنت تريد أن تنتفع به مكانك ثم تلقه
ولا تحمله الى المقسم فلا بأس به . قلت فإن كنت لا ادرى لعلى أن لم احمله انا
حملة غيري من اصحابي الى المقسم (قال) إذا كان كذلك فلا تنتفع به حتى تعلم
أنه لا يحمل ويترك . قيل فإن حملة معه يوما او يومين ينتفع به ثم القاه كراهية
ان يبلغه المقسم فيكون قد انتفع بشيء من النفي (قال) أكره أن يفعل هذا ليكيد
به ذلك . قيل له الرجل يأخذ الفحل من الرمك ليركبه ويسوق عليه الرمك
او يطلب عليه رمكا اخرى ليحجي بها (قال) أو ما معه دابة ؟ قيل بلى ولكن يقي
دابته (قال) اذا كان ذلك نظراً منه للعامة فلا بأس ، وإن كان الإمام شاهداً
استأذنه ؛ قلت الست تعدد امير السرية اماما (قال) بلى . قيل القوم يصيدون
الطاحونة يطحنون فيها (قال) لا بأس ، فإن كانوا يريدون أن يحملوها الى
المقسم فلا يفعلوا إلا من ضرورة ثم يعطون في المقسم بقدر ما انتفعوا به منها .
قيل فإن قدموا بها معهم الى دار الإسلام وقد كانت قيمتها في بلاد العدو خمسة
دراهم ^(١) وقيمتها درهمان (قال) يعطون قيمتها ثم خمسة دراهم ^(٢) (*)
(وقال الثوري) وسئل عن القوم يحتاجون الى الدواب او سلاح مما اصابوا
من المغنم (فقال) يستأذنون الإمام احب الي ، وإن لم يستأذنوا فلا بأس
يركبون ويقاتلون (حدثنا بذلك ابو كريب قال حدثنا وكيع عنه) . (وحدثت
عن معوية عن ابي اسحق قال سألت سفين) عن الرجل تعقر دابته او يكسر
سلاحه فيقاتل على الدابة من المغنم او بالسلاح (فقال) إن كان لضرورة فلا بأس
(وقال الشافعي) ^(٣) ما ^(٤) اعلم ما قال الأوزاعي إلا موافقاً السنة ^(٥)
معقولا لأنه محل في حال الضرورة الشيء فإذا انقضت الضرورة لم يحل (حدثنا
بذلك عنه الربيع)

(١) درهم (٢) درهم (٣) أم ٧ ، ٢٠٦ (٤) أم : وما (٥) أم : السنة

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(١) اذا غنم المسلمون غنيمة من اهل الحرب فان كان في الغنيمة سلاح او دواب فاحتاج رجل الى أن يركب او الى أن يأخذ من السلاح ما يتقوى به على المشركين فله أن يأخذ ذلك ، فاذا انقطعت الحرب رُدَّ ذلك الى المغنم فيقسم بين المسلمين ، وإنما ذلك قوة يتقوى بها المسلم على العدو فلا بأس به (اللزاري عنهم)

(وقال ابو ثور) اذا احتاج القوم الى السلاح والدواب من الغنيمة للقتال أخذوا ذلك في وقت ما يحتاجون اليه قبل أن تقسم الغنيمة ، فاذا استغنوا عنه ردّوه الى الغنيمة حتى يقسم ؛ وإن كانوا على خوف كان لهم أن يستعملوه حتى يخرجوا من بلاد الحرب أو يأمنوا والله اعلم ؛ ولهم أن يفعلوا ذلك بإذن الامام وغير اذنه لا حرج عليهم في ذلك ، وذلك أنّ على الامام لورأى بهم حاجة الى شيء من ذلك ^(٢) فاذا احتاجوا كان لهم أن يأخذوا ما كان يجب عليه أن يعطيهم والله أعلم .

— ٨٠ — (وأجمعوا) أنّ حراما على المسلمين اذا غلبوا على مال العدو من الأموال العين والعرض وحازوا ذلك الى دار الإسلام او الى الموضع الذي يأمنون (٤٦) فيه كرهة العدو أن يتلفوا ذلك بإحراق او افساد او يهلكوه بوجه من وجوه الفساد .

— ٨١ — ثم اختلفوا في جواز اتلاف ذلك وإحراقه قبل

الغلبة عليه وقبل قهر العدو

(فقال ملك) ^(٣) ما أرى بأسا بإحراق النخل وإخرااب العامر في ارض

(١) راجع أم ٧ ، ٢٠٥ (٢) بعض القول ناقص من الاصل (٣) راجع م ٤ باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو ، وراجع مد ٣ ، ٧ و ٨ و ٤٠

- العدو ، وقد قال الله ^(١) « ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليُخزي الفاسقين » ؛ ولا بأس أن تعقر الدواب التي يتقوّون بها على قتال المسلمين في أرض العدو ، فأما المواشي التي تؤكل فلا أرى أن تعرق ولا تُمسّ (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (وحدثني يونس عن أشهب قال سئل ملك) عن تحريق بيوت الروم وأشجارهم فقال لا أرى بذلك بأساً ، قد قطع رسول الله صلى الله عليه وآله النخيل . قيل له افتحرق بيوت نخلهم (فقال) لا تحرق بيوت نخلهم ولا أشجارهم (فقال) اتبعوا الأحاديث . قيل له افترى أن تقتل خنازيرهم (فقال) نعم
- (وقال الأوزاعي) ^(٢) نهى أبو بكر الصديق أن تُقطع شجرة تُثمر أو يُخرب عامر وعمل بذلك أئمة المسلمين بعده وكانت عليه علماؤهم ولا أعلم مكان أحد يشكّ في أبي بكر وأصحابه أنّهم كانوا أعلم بتأويل هذه الآية من أبي حنيفة يعني قول الله ^(٣) « ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها » (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) . (وحدثت عن معوية عن أبي اسحق قال سألت الأوزاعي فقال) أكره تخريب القرى والكنائس والشجر (وقال) لا بأس أن يحرق الحصن إذا فتحه المسلمون على ما كان فيه من طعام أو كنيسة أو بيت . قلت ما ترى في تحريق ربض الحصن من خارجه (قال) هو حصن لهم لا أرى بذلك بأساً . قيل فالإمام يعزم على القوم ليخرجن في قطع الشجر (*) أو أضراب عامر (قال) إن استطاع رجل أن يروغ عنهم فليفعل وإلا فليقطع من الشجر ما لا يُثمر . قيل له أرايت إن بعث قوما لقطع الشجر أو أضراب عامر يخرج رجل معهم لطلب علف ولا يُعينهم على ذلك (قال) لا يخرج فإنهم يخرجون ليفسدوا في الأرض . قلت أيكسر أرحاءهم ويعور عيونهم لئلا يطحنوا فيها
- (١) سورة الحشر [٥٩] ، ٥ (٢) دلجع ام ٧ ، ٢٢٤ (٣) سورة الحشر [٥٩] ، ٥

(قال) لا . قلت افْتُهُدَم قَنَاتِهِمْ لِيُقَطَعَ عَنْهُمْ الْمَاءُ (قال) قال لا اِلَّا اَنْ يَكُونُوا
يريدون احصارهم . قيل فَاِنْ كَانَ عَلَى الرَّحَى حَدِيدٌ فَأَرَادُوا اخْذَهُ اُنْزَع عَنْهَا
(قال) لا بَأْسَ . قلت فينزل القوم على الحصن يحاصرون اهله فيذبجون البقر
والغنم في مائهم لِيُفْسِدُوا عَلَيْهِمْ مَاءَهُمْ (قال) اِنْ كَانُوا يريدون اكل ما ذبحوا
فلا بَأْسَ ، وَاِلَّا فَاِنِّي لَا اَعْلَمُ هَذَا اِلَّا فَسَادًا لَا يُعْجِبُنِي اَنْ يَكِيدُوا عَدُوَّهُمْ
بِمَا قَدْ نُهَوْا عَنْهُ . قلت ربما حرق العدو الكلاً على الصائفة فنقطع من شجرهم
ونحرب من قراهم لئلا يحرقوا الكلاً (قال) لو خرب من البيوت شيء ،
فأما الشجر فلا يُعْجِبُنِي . قلت ربما نزلنا في بيوتهم في الثلج والبرد فنحتاج
الى الوقود فنحرب من بيوتهم وابوابهم وبعض ما ينتفعون به من الاعواد (قال)
لا بَأْسَ بِذَلِكَ وَيَطْبَخُونَ وَيَشْوُونَ . قلت له اقهر اوراق خورهم وتكسر خوابيها
وتشقق ازقاقها (قال) اما الخوابي فاني اكره ذلك لانه يجعل فيها الدقيق
والكعاب ، واما الزقاق فلا يشقق منها شيء . قلت نجد العسل فنحمل منه
لحاجتنا ونهريق بقيته (قال) لا هذا فساد . قلت اتكسر صلبيهم في بيوتهم
وكنايسهم واصنامهم (قال) لا بَأْسَ . قلت نجد الأوعية فيها الطعام والدقيق
ولا نريد حملهم ونريد حمل الأوعية الى المقسم (قال) انثر الدقيق والطعام في
ناحية وخذ (٤٧) الأوعية اِنْ شئت ولا تفسد . قلت فالمسلمون ينزلون على
الحصن فيقطعون الشجر المثمر جوله ويحرقون البيوت ليكون لهم مقاتل يقاتلون
فيه (قال) لا بَأْسَ ، هذه ضرورة . قلت افيقطعون الشجر المثمر لطريق يمر
فيه (قال) لا بَأْسَ . قلت افيقطعون الشجر المثمر في الطريق ليظن العدو
انهم يأخذون فيه ثم لا يأخذون فيه يأخذون في غيره (قال) اما هذا فلا
يُعْجِبُنِي ، ورخص في قطع الشجر كله اذا كان الطريق ضيقاً وخافوا ان يدركهم

•

١٠

١٥

٢٠

- العدو فلا يطيقونه (قال) : وإن لم يخافوا فليصبروا على ضيقه . قلت نأني
الزراع في بلادهم ففسرّح فيه دوابنا ترعى فيه وتأكل منه وتفسد : ولو شاء
رجل أن يوثق دابته فيقطع لها منه فأكلت ، أتخشى أن يكون ذلك فسادا (قال)
لا أعلم بذلك ، وكرد تحريق الزرع والكلا . قلت أرايت لو نزل المسلمون بحصن
للعدي وحوله طعام قد جمع خارجا من الحصن وهو قوة لهم يخرجون اليه فيأخذون
منه ثم يدخلون حصنهم (قال) إن كانت غارة فلا يحرقوه ، وإن كانوا يريدون
احصارهم ^(١) فقدروا على أن يضمّوه اليهم ويمنعوه منه فعلوا ^(٢) ولا يحرقوه .
قلت فان ارتحلوا تركوه (قال) نعم . قلت إنه ليس بالمسلمين اليه حاجة ولكنه
قوة للعدو (قال) لا يفعلوا إلاّ ألاّ يقدرُوا على ضمّه اليهم ، فان ارادوا
احصارهم فلا بأس أن يحرقوه اذا كان قوة لعدوهم . قلت له اقطع الرجل من
الشجر المثمر الغصن والقضيب او العود للفأس (قال) لا بأس . قيل اقطع
الشجرة المثمرة للخباء ولا يجد غيرها ، فكره ذلك (وقال) الشجر كثير .
قلت أرايت ما اصابوا مما لا يستطيعون حمله من سيف او ترس او رمح ايكسر
(قال) نعم . قلت فالحرير فإنه يتخذ الجبة منه ابحرق ^(٣) (قال) نعم . قلت
وكل ما تقوى ^(٤) (*) به من شيء كسر وخرق (قال) نعم اذا لم يُستطع حمله . قلت
فالحلف (قال) إن شاء حرقه وإن شاء تركه . قيل له الحصن يحاصر اهله ايقطع
عنهم الماء (قال) نعم قلت فان كان لم يقدرُوا على قطعه ولهم صهريج ايلقى
فيه الدم والجيف فيفسد عليهم (قال) لا بأس ، ألتس هلكة عدوك بما قدرت
عليه فاذا صاروا في يدك لم تفعل بهم . قيل فان كان فيه اسارى من المسلمين
(قال) فلا جناح على الأسارى فيما الجأتهم اليه الضرورة من شرب ماءهم
الذى فيه الجيف والدم . قيل انقطع عنهم الماء وفي الحصن اسارى من اسارى

(١) حصارهم (٢) فعلوا (٣) الحرق (٤) مولى

المسلمين فسألهم الأسارى ألا يفعلوا فيهلكوا^(١) (قال) لا يكفون عن مجاهدة
عدوهم بكل ما رجوا ان يظفرهم الله به منهم لتخوف امر عسى ألا يبتلى الله
به اسراهم وعسى أن ينجيهم الله به من ايديهم الى اخوانهم ، فإن ظهروا لهم
فناشدوهم أن يَخَارَ سبيل الماء لما هم فيه من الجهد والعطش سرحوه اليهم قيل
أرأيت إن كان العدو لهم إما أن ترحلوا عنا وإما أن نضرب اعناق اساراكم
وسألهم الاسارى أن يرحلوا عنهم ولا يضربوا اعناقهم (قال) هؤلاء ضعفاء
وددت أنه ليس في ايديهم اسير مسلم إلا ضربوا عنقه . قلت أرأيت لو ظهر
المسلمون على خمر وخنازير للعدو فقالوا لا تفسدوا خمرنا ولا تقتلوا الخنازير
ونحن نعطيكم كذا وكذا اترى هذا ثمننا للخنازير والخمر (قال) لا ارى به بأسا .
قلت فإن كان في ايدي العدو اسارى من المسلمين فأراد المسلمون فداهم فقالوا
لا نفادى إلا بكذا وكذا من الخمر (فقال) لا ارى به بأسا إنما يبتاعون لهم به
خمرًا فيفادونهم به فإنما هذه ضرورة .

(وقال الثوري)^(٢) (٤٨) وسئل عن اضرار العمران وقطع الشجر في
بلاد العدو (فقال) لولا ما جاء فيه من الأثر ما رأينا به بأسا (حدثت بذلك
عن معوية^(٣) عن ابي اسحق عنه) . (قال) وسأله عن كسر اصنامهم وصلبهم
وهدم حصونهم وإهراق خورهم فلم ير بذلك بأسا

(وقال الشافعي)^(٤) اما كل ما لا روح فيه للعدو فلا بأس ان يحرقه
المسلمون ويخربوه بكل وجه لأنه لا يكون معذبًا إنما المعذب ما^(٥) يألم
بالعذاب^(٦) من ذوى^(٧) الارواح ؛ قد قطع النبي^(٨) صلى الله عليه^(٩) اموال

(١) هلكوا (٢) راجع ام ١٧٤ ، ٤ (٣) ن (٤) ام ٧ ، ٢٢٣ (٥) لم ز

(٦) العذاب (٧) ام : ذوات (٨) ام : رسول الله (٩) ام : وسلم ز

بنى النصير وحرّقها وقطع من اعناب الطائف وهي آخر غزوة^(١) غزاها^(٢) لقي فيها حرباً . (قال)^(٣) وقد^(٤) تحلّ^(٥) اماتة ذوات الأرواح بمعنيين^(٦) أحدهما أنّ يُقتل ما كان فيه ضرر لضرره وما كان منه^(٧) يؤكل لمنفعة المأكّل^(٧) منه وحرّم ان يعذب^(٨) الروح الذي لا يضرّه^(٨) لغير منفعة الأكل فيه^(٩) ، فإذا ذبحنا غنم المشركين في غير الموضع الذي نصل الى أكل لحومها فيه فهو قتل لغير منفعة وهم يتقوتون بجلودها^(١٠) ولحومها^(١٠) ، فلم نسلم^(١١) من^(١١) أنّ يقوى^(١٢) بها المشركون حين ذبحناها (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه)^(١٣) إنما قول أبي بكر « لا تخرب عمراناً ولا تحرق نخلاً ولا تقطع شجراً مشراً » ، وذلك اذا افتتح بلادهم وظفر بها فصارت في أيديهم فلا ينبغي لهم أن يفعلوا شيئاً من ذلك ، قد صار فيئاً للمسلمين ، وأما اذا كان الجيش لا يقوون على أن يقيموا في تلك البلاد ولا يقدرّون على أن يولّوا عليها احداً ولا يقدرّون على أن يحرّزوها فتصير لهم فليحرق حصونهم ومدائنهم وكنائسهم ويعقر نخلهم وشجرهم ويحرقه ، وما اصابوا من دوابهم ومواشيهم فلم يستطيعوا أن يخرجوه منهم ذبحوه وحرّقوه (الوَلَوِي عَنْهُمْ)

(وقال ابو ثور) لا يُقتل مواشيهم ولا يحرق نخلهم ولا زرعهم ولا يعقر دوابهم ولا يفسد من اموالهم شيء إلا أن يكون في ذلك شيء (*) اذا فعله كان

(١) ام : غزاة (٢) ام : النبي صلى الله عليه وسلم ز
(٣) ام : ن ؛ ما هنا زيادة في ام (٤) ام : فقد (٥) ام : احل
(٦) ام : لمعنيين (٧) — (٧) ام : فيه منفعة الاكل
(٨) — (٨) ام : تعذب التي لاتضر (٩) ام : ن
(١٠) — (١٠) ام : بلعومها وجلودها (١١) — (١١) ام : نكس في
(١٢) ام : يتقوى (١٣) راجع ام ٧ ، ٢٢٤ ، وراجع خ ٣١

ادعى لخروجهم ولا يقتل شيئاً من الحيوان ويأخذ من ذلك ما أطاق وما لم يُطَقْ.
تركه ، وذلك أَنَّ النبي صلى الله عليه قد نهى أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا

— ٨٢ — واختلفوا في جواز اتلاف ما قد غنمه المسلمون

من ثياب العدو وأموالهم إذا كَرَّ العدو عليهم

وهم في بلادهم قبل القسمة^(١) ولم يطبقوا أَنْ

ينجوا بها أو غلبوا العدو فلم يقدرُوا على

إخراج بعض ما غلبوهم عليه

(فقال ملك) ^(٢) وسئل عن الدوابِّ والبقر في أرض العدو تعرق

(فقال ملك) ما أرى بأساً إذا خاف المسلمون أَنْ يقوى بها العدو على المسلمين

أَنْ يعرقوها . فتبيل له ما ترى في العدو إذا هربوا وتركوا طعاماً كثيراً وعلفنا

وامتغنى عنه المسلمون (فقال) ما أرى بأساً أَنْ يُحْرَقَ ذلك لِأَنَّ ذلك يُذِلُّهم

ويغنيهم ؛ نَمَّ قرأ ملك قول الله ^(٣) « وَلَا يَسْتَوُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ » أليس

إذا رأوا مثل هذا يغريهم ؛ نَمَّ قرأ ملك ^(٤) « مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا

قَائِمَةً عَلَى أَصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِجَ الْفَاسِقِينَ » ؛ (قال ملك) واللينَةُ ما خلا

العجوة (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) .

(وقال الأوزاعي) وسئل إذا أصاب المسلمون غنماً أو دوابَّ فلم يستطيعوا

أَنْ يُخْرِجوها إلى دار الإسلام (فقال) ^(٥) نهى أبو بكر الصديق ^(٦) أَنْ تُعْمَرَ

بهيمة إِلَّا لِمَا كَلَتْ وَأَخَذَ بِذَلِكَ أئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَجَمَاعَتُهُمْ حَتَّى أَنْ كَانَتْ ^(٧)

(١) القسمة (٢) راجع م ي ، باب النهي عن قتل النساء والولدان في النزو ،
وراجع ٣٤٠ ، ٧ ، ٨ و ٤٠ (٣) سورة التوبة [٩] ، ١٢١ (٤) سورة الحشر [٥٩] ، ٥ .
(٥) أم ٧ ، ٢٢٢ (٦) أم : ن (٧) أم : كان

- علماءهم ليكرهون ذبح^(١) الرجل^(١) الشاة^(٢) أو البقرة^(٢) لإهابها^(٣) أو^(٣) ليا كل طائفة منها ويترك^(٤) سائرهما ، وكان^(٥) عمر بن الخطاب يقول وأى لنا مثل ابى بكر تُقَطَّع إليه الأُعناق^(٥) ، وبلغنا أنه من عرق^(٦) نحلا ذهب ربع اجره ومن عقر جواده^(٧) ذهب ربع اجره^(٨) ومن لم^(٩) يباشرفيقه ذهب ربع اجره ومن عصى اماءه ذهب اجره كله (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (قال) وسألته عن الرجل يأخذ الشيء من الفى وهو يريد أن يبلغه المقسم ثم يبدؤه أن يلقيه فيلقيه من ضرورة او غير ضرورة ايسعه ذلك وهل يلزمه ألا يلقيه اذا حمله إلا من ضرورة (فقال) اذا حمله فلا يلقه إلا من ضرورة . (قال) وسئل عن القوم يصيدون المرأة معها صبي رضيع او فطيم لا يستطيعون حمله مع امه يحملون امه ويلقون الصبي (قال) يحملان جميعا ، فإن لم يطيقا تركا جميعا . (قال) وسئل عن القوم يكونون فى السرية فيصيبون المرأة فلا تقدر على المشى معهم ولا يكون معهم محل لها ويخافون ان تركوها أن تدل عليهم او الغلام لم يحتلم او الشيخ الكبير كذلك (فقال) لا يقتل من نهى عن قتله بالظن (وقال الثورى) ان اصبحت امرأة وصبيا او شيخا كبيرا لا تستطيع حملهم فليتركا ولا يقتلوا (حدثت بذلك عن معوية عن الفزارى عنه)
- ١٠ (وقال الشافعى)^(٩) لا بأس بإحراق كل ما لا روح فيه . (قال)^(١٠) وإذا حاصرناهم^(١١) فظفرنا لهم بنخيل احرزناها او نثأثها^(١٢) عنهم فرجعت علينا او^(١٣) استلحمتنا^(١٢)^(١٤) وهى فى ايدينا او خفنا الدرك وهى فى ايدينا ولا حاجة لنا
- ١٥ (١) — (١) ام : للرجل ذبح (٢) — (٢) ام : والبقرة (٣) — (٣) ام : ن (٤) ام : ويدع (٥) — (٥) ام : ن (٦) ام : قتل (٧) ام : جوادا (٨) انتهى ام (٩) واجمع ام ٤ ، ٦٦ و١٦١ و١٧٣ الى ١٧٦ و١٧٧ و١٩٩ ؛ ٧٠ ، ٢١٢ و٢١٣ و٢٢٢ ، وراجع ما جاء فى فصل ٨١ وما سبأنى فى فصل ٩٠ (١٠) ام ٤ ، ١٦١ (١١) ام : حاصرنا المشركين (١٢) ما سبأ : ام : بنابها (١٣) — (١٣) ام : واستلحمتنا (١٤) استلحمتنا

بركوبها إنما نريد غنيمتها أو بنا حاجة إلى ركوبها أو كانت معنا ^(١) ماشية ما كانت أو نحل أو ذو ^(٢) روح من أموالهم مما يحل للمسلمين اتخاذه لما كلة فلا يجوز عقر شيء منها ولا قتله بشيء من الوجوه إلا أن نذبحه (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) ^(٣) إن كان فيما غنم المسلمون دواب وإبل وغنم استاقوها معهم إلى دار الإسلام، وإن لم يطيعوا أن يستاقوها ذبحوا الإبل (*) والغنم والدواب وأحرقوها بالنيران لئلا ينتفع بها أهل الحرب، ولا ينبغي لهم أن يعرقبوها لأن ذلك مثله وقد ^(٤) نهى ^(٤) النبي صلى الله عليه عن المثلة . وإن كان في الغنيمة التي أصابوا سلاح ومتاع وآنية كثيرة ولم يكن معهم من الظهور ما يحملون ذلك عليه فليحرقوا ذلك بالنار ولا يدعوه ينتفع به أهل الحرب . وكذلك ما نفل على المسلمين من امتعاتهم وسلاحهم في دار الحرب ؛ ولا ينبغي لهم أن يعرقبوا شيئاً من ذلك لأنه مثله (اللؤلؤى عنهم) .

— ٨٣ — (وأجمعوا جميعاً) أن لمن قدر من رجال الجيش على حمل مال للعدو وقد رآه أن يتركه ولا يخرج بذلك إلى المقسم كان ذلك قبل غلبتهم العدو أو ^(٥) بعدها ^(٥) ، وأن على من أخذ شيئاً مما لا يجوز له تموله دون الجيش أن يأتي به المقسم ولا يجوز له أن يرمى به بعد أخذه إذا أخذه للمقسم .

— ٨٤ — (وأجمعوا) أن حراماً على من أخذ من عين مالهم من الجيش بعد الغلبة لهم والقهر أن يخفيها عن سائر الجيش وأن عليه أن يؤدي ذلك إلى المقسم وأن ذلك من الغلول الذي قال الله ^(٦) « ومن يغلل يأت بما غل »

(١) معها ؛ وكذا في أم ايضاً (٢) د ، كذا في الأصل

(٣) راجع أم ٧ ، ٢٢٢ ، وراجع خ ٢٣١ (٤) — (٤) وما بين (٥) — (٥) وسدما

(٦) سورة آل عمران [٣] ، ١٠٠ .

يوم القيامة .

— ٨٥ — (وأجمعوا) أن حكم العروض التي يأخذها الآخذ من جيش المسلمين من أموالهم حكم ^(١) الأعيان من الدنانير والدرهم إذا كان ما أخذ من ذلك شيئاً له قيمة وخطر ولم يكن مأكولاً ولا مشروباً ولا معلوفاً

— ٨٦ — ثم اختلفوا في الشيء التافه الذي لا قيمة له

إلا اليسير (٥٠)

(فقال ملك) وسئل عن أخذ الإبرة أهي من الغلول (فقال) إن كان يفتنع بها فإني أرى هذا خفيفاً (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) .
 (قال) وسئل عن القوم يكونون في الغزو فيغنمون الغنائم فيلقون أشياء مثل النصعة وأشباه ذلك من المتاع لا يبتغونه ويتركونه فيأخذ ذلك الرجل أترأه له ^(٢)
 (فقال ملك) كل شيء ليس له ثمرة ولا يراد به البيع قد تركوه وأسلموه فلا بأس به لمن أخذه ولا أرى فيه خساً وما أعلم الله بما في صدور العالمين .
 (وقال الأوزاعي) وقيل له المتاع في أرض الروم لا يستطيعون حمله يأخذونه الرجل (قال) ليستحلّه ، ولو نيسمهم يجعله في المقاسم (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) . (وحدثت عن معوية عن أبي إسحق قال قلت للأوزاعي) أرايت ما أصاب الناس في بلاد عدوهم مما ليس بطعام ولا شراب ولا أدام ولا علف أيرفع كله إلى المقاسم (قال) نعم . قلت فإن لم يكن له ثمن وأبي القاسم أن يتبأوه منه فأراد رجل أن يفتنع به (قال) إذا كان مما قد أحرز العدو فأحب إلى أن يستحلّه بشيء ، فإن كان لم يحرزوا في بيوتهم نحو الشجر والحجارة والأقلام والمسنن والأدوية فإن لم يكن لشيء منها ثمن أخذه من شاء ، فإن لم يكن له ثمن حين

يحمّله هو فعالجه فصار له ثمن فهو له ليس عليه فيه شيء

(وقال الثوري) وسئل عن ذلك (فقال) اذا جاء به الى دار الاسلام وكان له ثمن رفعه الى المقسم وان لم يكن كان له ثمن في بلاد العدو . (قال) وان لم يكن له ثمن حتى يحمله هو فعالجه أعطى بقدر عمله فيه وكان بقيّته في المقسم (حدثت بذلك عن معاوية عن ابي اسحق عنه) .

(وقال الشافعي) (١) قليل (٢) الغاويل وكثيره محرم (٣) ، (*) واحتج (٤) بخبر عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لو نزعتم سهما من جنبك في بلاد العدو ما كنت احق به من اخيك (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

— ٨٧ — واختلفوا في سلب المقتول . يأخذ القاتل هل

يحل له أم لا

(فقال مالك بن أنس) (٥) وسئل عن رجل قتل رجلا (٦) من العدو ا يكون له سلبه بغير إذن الإمام (فقال) لا يكون ذلك لأحد دون (٧) الإمام ولا يكون ذلك من الإمام إلا على وجه الاجتهاد ، ولم يبلغنا (٨) أن رسول الله صلى الله عليه وآله سن ذلك وأمر به فيما بعد حنين كان ذلك أمراً بائناً ، فإنما ليس لأحد فيه قول ؛ ولكن لم يبلغنا (٩) أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال ذلك (١١) ولا (١٢) عمل به (١٣) بعد يوم حنين (١٤) ، ثم كان أبو بكر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله فبعث الجيوش فلم يبلغنا أنه صنع ذلك ، ثم كان عمر بن الخطاب فلم يبلغنا أيضاً أنه فعل ذلك (حدثنا بذلك يونس عن ابن وهب عنه)

(١) ام ٤ ، ١٦٧ (٢) ام : وقيل (٣) انتهى ام (٤) راجع ما يليه في ام ١٦٧

(٥) م ي : باب ما جاء في السلب في النفل : سئل مالك عن قتل الخ

(٦) م : قتيلا (٧) م : بغير إذن (٨) م : يبلغني (٩) — (٩) م : ن

(١٠) م : وسلم ز (١١) م : من قتل قتيلا فله سلبه

(١٢) — (١٢) م : ن (١٣) م : لا (١٤) انتهى م

(وقال الأوزاعي) ^(١) مضت سنة ^(٢) رسول الله صلى الله عليه ^(٣) فيمن ^(٤)

قتل علجاً فله سلبه ، وعملت به ائمة المسلمين بعده الى اليوم ^(٥) (حديثي

بذلك العباس عن ابيه عنه) . (قال) وسئل عن رجل قتل علجاً هل له أن

يأخذ سلبه بغير اذن امامه (فقال) لا يأخذ من سلبه شيئاً إلا بإذن امامه .

(قال) وسئل عن السلب ما الذي اجتمع عليه فيه الخمس ام لا (فقال) بلغنا

أن عمر بن الخطاب امر بخمس السلب . (قال) وسئل عن رجل بارز علجاً

ومقود قوس العليج بيده فقتله المسلم ا يكون له قومه مع سلبه (فقال) ليس قومه

من سلبه اذا قتله وهو تارك له ^(٦) . (وحديث عن معوية عن ابي اسحق قال

قلت للأوزاعي) ا يكون السلب لمن ^(٧) قتل (٥١) وأن كان ذلك في غير

مبارزة (قال) نعم من قتل قتيلاً كان له سلبه ^(٨) (قال) لا اذا لم يحد

اليه سلاح . قلت فإن اسره ثم قتله (قال) لا يكون له سلبه . قلت فإن حمل

على عليج فاعتنقه ثم جاء آخر فقتله (قال) سلبه للذي اعتنقه . (قال) وإن اشعر

العليج مسلماً فصرعه ثم قام المسلم ونزل العليج عن دابته فقاتله ^(٩) وخشى أن

يغابه فجاء رجل فقتله (قال) سلبه للذي حبسه . قيل له فإن اسر رجل عليجاً ثم

جاء آخر فقتله (قال) لا يكون السلب لواحد منهما ويفرق بينهما . قيل فإن

اسر رجل عليجاً ثم اتى به الإمام فقتله الإمام (قال) لا يكون له سلبه . قلت له

رجل بارز علجاً فوضع العليج بعض سلاحه في الأرض ثم قاتله فقتله المسلم ا يكون له

ما وضع من سلاحه بالأرض مع سلبه (قال) لا إلا ما كان عليه . قلت رجل

بارز علجاً فصر به فصرعه ثم اخذه جريحاً فتوجه نحو الإمام فمات في يده قبل

(١) ام ٧ ، ٢١٣ (٢) ام : السنة عن (٣) ام : وسلم ز (٤) ام : من

(٥) انتهى ام (٦) ن ، خفيت الكلمة من الاصل لالساق قطعة من ورق فوقها

(٧) من (٨) بعض القول ناقص من الاصل (٩) فله

ان يصل به الى الامام (قال) لا يكون له سلبه إلا أن يكون قتله فقضى (١)
 في مكانه . قلت ما يصلح من السلب (قال) فرسه الذي قاتله عليه وسلاحه
 مع (٢) خيلته (٣) . قلت فإن كان عليه هيمان فيه مال (قال) لا يكون له الهيمان
 الذي فيه المال . (قال) فإن كان قاتله على فرسه ثم نزل عنه فقاتله ومقود فرسه
 في يده فقتله (٤) لم يكن له فرسه . قلت إلا أن يكون صرعه هو عن فرسه بطعنة
 او ضربة (قال) نعم اذا اشعره وهو على دابته فصرع او نزل هو عن دابته بعد
 ما اشعره فقاتله فقتله كانت دابته له مع سلبه . (قال) فإن قاتله العالج وهو
 بالأرض فأشعره المسلم ثم ركب العالج فرسه ثم ادركه آخر فقتله كان سلب العالج
 الذي كان أشعره أولا (٥) وكان فرسه الذي قاتله عليه . وإن بارز علجا (٦)
 فعثر به فرسه فصرعه عنه ثم قتل آخر فسلبه الذي قتله يعني اذا قاتله . قلت
 فإن بارز رجل علجا فقتله وأخذ سلبه وهو أول مغنم أصيب (*) ا يكون ذلك
 بمنزلة النفل فلا ينقله السلب (قال) بل (٧) ينقله سلبه . قيل رجل بارز علجا
 ثم جاء آخر فقتله (قال) فلا يصلح هذا ولا يكون السلب لواحد منهما ولكن
 يكون في النفي . قيل له رجل حمل على فارس فقتله فإذا هو امرأة (قال) إن
 كانت حدرت له بسلاح فإن له سلبها ، والغلام كذلك اذا قاتل فقتل كان سلبه
 لمن قتله . فقلت الرجل يرمى العالج وهو في الحصن أو في الصف بسهمه فيقتله
 ا يكون له سلبه (قال) لا إلا أن يكون بارزه فرماه بسهم او حجير او بوا له
 الرمح فقتله فيكون له سلبه . فقيل له رجل بارز علجا فقتله فلم يقدر على أن يسلبه
 حتى قتل المسلم ايضا (قال) يدفع سلبه الى ورثته . قيل المعاهد يقتل العالج
 ا يكون له سلبه (٨) (قال) نعم . قلت فالعبد والأجير يقتلان ا يكون لهما السلب
 (قال) لا ، وإن شاء الإمام رخص لهما . قيل له علج طلبه قوم فألجؤوه الى مغارة

(١) نصها (٢) من (٣) وليلة « حلت » بضم الحاء وتشديد اللام (٤) قتله
 (٥) أول (٦) عالج (٧) بلى (٨) مسله

- لا منقذ لها فقتله بعضهم (قال) سلبه للذي قتله . قيل له فرجل بارز علجا ومعه امرأة فقتله اتكون المرأة مع سلبه (قال) لا . قيل ^(١) فرجل بارز علجا فضربه فصرعه فظن أنه ^(٢) قد قتله فبيتها هو يسلبه اذ وثب العليج فهرب ما يصنع بما يسلب منه (قال) يجعله في الفئ . قلت ارايت لو ترك رجل السلب او النفل فلم يأخذه (قال) قد اخذ بالفضل وإن اخذه اخذه حلالا . قلت وإن شاء الإمام سلب القاتل وإن شاء لم يسلبه (قال) لا ، السلب لمن قتل . قلت فإن خاف القاتل ألا يسلبه الإمام فتقدر على اخذه في ستر ياخذه (قال) لا ، هي ظلامة ظلمها ، لا يأخذه إلا بإذنه قيل يسلب قتلاهم حتى يُتركوا عراة (قال) ابعد الله عورتهم ، ولو ترك عليها شيء كان احسن (وحدثنا العباس عن ابيه قال قيل للأوزاعي) هل (٥٢) لمن قتل يوم المغار وقد كانت شدة الناس جميعاً السلب (فقال) ليس فيما ذكرت سلب .

- (وقال الثوري) وقيل له إن حمل على العليج فاستأسر له ثم قتله (قال) ارى له سلبه يعني اذا كان قد بارزه (حدثت بذلك عن معوية عن ابي اسحق عنه) . (قال) وقيل له ان يسلب قتلاهم حتى يُتركوا عراة (قال) اكره أن يُتركوا عراة .

- ١٥ (وقال الشافعي) ^(٣) السلب ^(٤) لمن قتل ^(٥) مُقبلاً في الحرب مبارزاً او غير مبارز قاله الإمام او لم يقله ، وهذا حكم رسول الله صلى الله عليه ^(٦) وحكم من ^(٧) سنته بعده وقد ^(٨) قال رسول الله صلى الله عليه ^(٩) يوم حنين ^(١٠) وفي غير يوم من مغازيه ^(١٠) وقاله ^(١١) من بعده من الأئمة ^(١٢) . (قال) ^(١٣)

(١) مال (٢) ان (٣) ام ٧ ، ٢١٢ (٤) ام : قلسب (٥) ملز

(٦) ام : وسلم ز (٧) عن (٨) ام : قد (٩) ام : وسلم ز

(١٠) — (١٠) ام : بشر معونة (١١) ام : وقد قاله (١٢) انتهى ام

(١٣) ام ٤ ، ٦٧

والذى لا اشك فيه ان يُعطى السلب من قتل والمشارك مُقبل^(١) والحرب قائمة والمشركون يقاتلون^(٢). (قال)^(٣) ولو اشترك نفر في قتل رجل كان السلب بينهم ؛ ولو أن رجلا ضرب رجلا ضربة لا يعاش من مثلها او ضربة يكون مستهلكا من مثلها وذلك مثل أن يقطع يديه^(٤) ورجليه^(٥) ثم يقتله آخر كان السلب للقاطع اليدين والرجلين^(٦) لأنه^(٧) صيره في حال لا يمنع فيها سلبه ولا يمنع من أن يذف عليه ، وإن ضربه وبقي فيه ما يمنع^(٨) بنفسه^(٩) ثم قتله آخر^(٩) بعده^(٩) فالسلب للآخر إنما يكون السلب لمن صيره بحال لا يمنع فيها^(١٠) . والسلب الذى يكون للقاتل كل ثوب عليه وكل سلاح عليه ومنطقته^(١١) وفرسه إن كان راكبه او ممسكه ، فإن كان مُغلّتا^(١٢) منه او مع غيره فليس له . وإنما سلبه ما أخذ من يديه او مما على بدنه او تحت بدنه^(١٣) ؛ فإن كان فى سلبه اسوار^(١٤) ذهب او خاتم او تاج او منطقة فيها نفقة فلو ذهب ذاهب الى أن هذا مما عليه من سلبه كان مذهبا ، ولو قال ليس هذا من عدة الحرب إنما^(١٥) له سلب المقتول الذى هو له سلاح (*) كانت وجها^(١٦) . (وقال)^(١٧) لا^(١٨) يُخمس السلب لأن^(١٩) النبي صلى الله عليه اذ قال من قتل قتيلا فله سلبه لم يستثن قليل السلب ولا كثيره^(٢٠) (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال ابو حنيفة وأصحابه)^(٢٠) إنما النفل قبل الغنيمة فلا ينبغي للإمام

(١) هاهنا زيادة فى ام (٢) هاهنا زيادة فى ام (٣) ام : الشافعى ز (٤) بدم

(٥) ام : او رجليه (٦) ام : او الرجلين (٧) ام : قد ز

(٨) — (٨) ام : يمنع نفسه (٩) — (٩) ام : بعده آخر (١٠) ام : قال الشافعى ز

(١١) ومطعمه (١٢) ام : متغلّتا (١٣) ام : قال الشافعى ز

(١٤) ام : سوار (١٥) ام : وانما (١٦) ام : والله اعلم ز

(١٧) ام : قال الشافعى (١٨) ام : ولا (١٩) — (١٩) القول فى ام افضل من هذا

(٢٠) راجع ام ٧ ، ٣٢٠ ، وراجع م م فى اول ابواب السير ، وراجع خ ٢٢٥ ؛

ان ينفل شيئاً من الغنيمة بعد ما يصير في ايدي المسلمين ، ولكن اذا اراد ان ينفل قال قبل ان يصيبوا الغنيمة من اصاب اميراً فله سلبه او يقول من قتل قتيلاً فله سلبه . (وقالوا) ^(١) ان قتل رجل مشركاً وأخذ سلبه فلا ينبغي للإمام ان ينفله ايّاه لأنه صار في ^(٢) الغنيمة (رواية الأثرى عنهم) .

٩ (وقال أبو ثور) إذا قتل رجل رجلاً من اهل الحرب فله سلبه ولا يُخمس ، وذلك ان النبي صلى الله عليه قال من قتل قتيلاً فله السلب ولم يذكر بعد الخمس ؛ فمن قتل في مبارزة او في اقبال الحرب او بعد ما انهزم القوم فله السلب ، وذلك ان النبي صلى الله عليه قال من قتل قتيلاً فله السلب ولم يقل في اقبال ولا ادبار ولا مبارزة .

١٠ (قال ابو جعفر) وخمس عمر بن الخطاب سلب البراء بن مالك (حدثنا بذلك ابو كريب قال حدثنا وكيع عن سفيان عن هشام عن ابن سيرين قال) بارز البراء بن مالك اخو انس بن مالك مرزبان الزارة فقتله ثم جاء بسلبه فكان قيمته ثلثين ألفاً فقال عمر بن الخطاب انما لم نكن نخمس الأسلاب ولكن هذا مال عظيم نخمسه فكان اول سلب خمس في الإسلام . (وقال ابن عباس) السلب من النفل (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عن مالك عن ابن شهاب عن القسم بن محمد عنه) .

— ٨٨ — واختلّفوا في النفل الذي يحلّ لمن نفله

(قال مالك بن انس) ^(٣) وسئل عن النفل هل يكون في اول مغنم (فقال) ^(٤) ذلك (٥٣) على وجه الاجتهاد من الإمام . ليس ^(٥) عندنا في ذلك

(١) ام ٧ ، ٣١٣ : قال ابو حنيفة في الرجل يقتل الرجل ويأخذ سلبه لا الخ
(٢) ام : من (٣) م ي ، باب ما جاء في اعطاء النفل من الخمس : سئل مالك عن الخ
(٤) م : قال (٥) م : وليس

امر معروف^(١) إلا اجتهد السلطان ، ولم يبلغني أن رسول الله صلى الله عليه^(٢) نقل في مغازيه كلها وقد بلغني أنه قد نقل في بعضها^(٣) ، وإنما ذلك على وجه الاجتهاد من الإمام في أول مغنم وفيما بعده^(٤) (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (قال ثم قلت لملك) هل ينقل بأكثر من السلب (فقال) ليس في ذلك وقت ، وإنما ذلك على وجه الاجتهاد . (وحدثني يونس عن اشهب قال سئل ملك^(٥) عن الوالي اذا نقل بعض الجيش من اين ينقلهم امن الخمس^(٦) ام من جميع الفئ (فقال) ان احب ذلك الى انها من الخمس . فقل له من الخمس (فقال) نعم .

(وقال الاوزاعي^(٧) للقائل سلبه ، مضت بذلك السنة من رسول الله صلى الله عليه إلا أنه لا ينقل احد سلبا من بعد الفتح ، ولا يصلح للإمام ان يقول من اصاب شيئا فهو له من بعد الخمس ، فإنه لم يقو أن يدخل دار الحرب او يصيب فيها مغنما إلا بالجيش الذي فصل معهم في دار الحرب (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (قال وقال الاوزاعي) والسنة أنه لا نقل في ذهب ولا فضة ولا لؤلؤ ولا في أول غنيمة ، ولا سلب في يوم هزيمة ولا فتح . (قال) وسئل عن الإمام يبعث السرية فيصيبون وقد سمى لهم نقلهم ثلثا او ربعا فأراد ان يزيدهم (فقال) لا يزيدهم على ما سمى لهم ولا ينقلهم من الخمس شيئا . (وحدثت عن معاوية عن ابي اسحق قال قلت للاوزاعي) كيف وجه النقل وكيف كانوا يصنعون فيما مضى (قال) الأمر في ذلك اذا خرج الإمام بالناس إلا يسمى لهم الأنفال حتى يبعث سرايا فإذا اتته أول

(١) م : موقوف ز (٢) م : وسلم ز (٣) م : يوم حنين ز (٤) انتهى م
(٥) راجع م ي ، باب ما جاء في اعطاء النقل من الخمس ، وراجع مد ٢ ، ٣٠ و ٣١
(٦) الخمس (٧) راجع ام ٧ ، ٣١٦

- سرية بغنيمة لم ينقلها شيئاً مما جاءت به لأنه لا نفل في أول مغنم ثم ينقل السرايا بعد ويظهر لهم النفل . قلت وذلك اليه ان ينقل السرايا ما جاءت به ان شاء وان لم يكن متى لهم نفلا حين بعثهم (*) (قال) نعم . قلت فالحديث الذي جاء « لانفل بعد الغنيمة » ما وجهه (قال) اذا بعث سراياه ولم يسم لهم نفلا ولم يكن من نيته حين بعثهم ان ينقلهم ثم جاءوا بغنيمة فبرزت من ^(١) يديه وقبضها القسام فليس له ان ينقلهم منها ، وإلا فإنه ينقلهم منها ان شاء . قلت فان بعث سرية ومضى لها نفلا او خطب الناس فجعل للسرايا الأنفال فسعى لهم النفل ثم جاءته سرية بغنيمة وهي أول مغنم انفى لهم بما كان جعل لهم ام يمنعهم (قال) بل انفى لهم بما جعل لهم وقد جهل في تسميته لهم النفل قبل ان يأتيه اول سرية بمغنم ، فاذا كان سعى لهم النفل وخرجوا على ذلك فليف لهم بما متى لهم ما لم يجاوز الثلث . قلت وكما اكثر ما ينفل الامام (قال) لا يزيد في البداية على الربع ولا في الرجعة على الثلث ، وإن شاء نفل اقل من ذلك بعد الخمس . قلت فان بعث سرية في البداية وجعل لهم الثلث وأصابوا غنيمة ابردهم الى الربع ام انفى لهم بما جعل لهم ^(٢) قلت فالى من النفل الى امير العامة او الى صاحب المقدمة (قال) اذا بعث الامام صاحب المقدمة ثم بعث صاحب المقدمة سراياه فنقلهم صاحب المقدمة . قلت فان بعث سرية فسعى لهم نفلا ثم بعث اخرى ولم يسم لهم نفلا ومن نيته ان ينفل التي لم يسم لها نفلا مثل نفل الاخرى (قال) فليمنفلهم ما كان نوى من ذلك . قلت ويفضل الامام السرايا بعضها على بعض (قال) نعم ان شاء اذا كان ذلك نظراً منه للعامة . قلت ان شاء أن يرضخ لهم (قال) نعم . قلت فان بعث سرية فأصابوا ثلثة اروس من الشىء وقد كان نقلهم الثلث فأعطاهم رأياً ^(٣) فوجدوا به عيباً (قال) يردونه ثم يقوم هو وبقية اروس ثم يعطيهم نقلهم من

ذلك . قلت ارأيت ان بعث الإمام ثلاثة نفر اورجلا واحداً فأصاب شيئاً أترى هؤلاء سرية (٥٤) (قال) نعم قد بعث النبي صلى الله عليه ثلاثة نفر . قلت فان بعث سراياه بعضهم قبل بعض فتفرقوا ثم جاءت سرية منها بغنيمة وقد كان بعث غيرها قبلها (قال) أول سرية تأتيه بغنيمة فهي أول مغنم لا ينفلها منه وينفل ما بعدها . وأن كان غيرها بعث قبلها . وإن بعث سرية فأصاب رجل منهم شيئاً ثم أصابوا بعد ذلك شيئاً فليس يكون الذي أصابوا منهم أول مرة بأول مغنم حتى يقفوا اليه . قلت فالإمام يقول من جاء بأسير فله سلبه (قال) لا يحمل هذا له . قلت فيقول من حمل درعاً فغزا بها أو فسطاطاً أو تحفاً فله كذا وكذا من المغنم (قال) لا يحمل هذا له وهذا حدث لا يُعرف ، فان جهل انسان ذلك فليفر لهم الإمام بما جعل لهم من ماله . قلت فالإمام يقول اذا التقى الصفتان من جاء بأسير فله كذا وكذا مما في ايدي المسلمين من غنائمهم او من شيء أصابه (قال) لا يستقيم هذا ، اذن تذهب غنائم المسلمين ، ولكن ان كان معه مال من مال الله فجعل لهم منه فلا بأس ، وقد كانوا يحملون الأموال لمثل ذلك . قلت فينزل على الحصن فيرى فيه الثغرة فيقول من دخل من الثغرة فله كذا وكذا ان فتح الحصن او اقام عليها فله كذا وكذا (قال) لا بأس ان فتح الحصن فله ذاك ، وإن لم يفتح فلا شيء له . قلت فان فتح الله الحصن ودخله المسلمون فاذا فيه مطبورة فقال الإمام من دخل المطبورة فأخرج منها شيئاً فله ثلث او ربع (قال) لا بأس ما لم يزد على الثلث بعد الخمس . قلت فالسرية تبعث خيلاً ورجالة فيصيبون الغنيمة وقد سُمي لهم نفل (قال) الخيل والرجالة سواء في النفل لا يفضل بعضهم على بعض . قلت فالإمام تأتيه السرية بغنيمتها فيدفع اليهم نفلهم من الدواب وغيرها ويقبض هو بقية الغنيمة ثم تذهب الغنيمة او يذهب ما في ايدي القوم (*) من نفلهم (قال) ما بقي فهو للذي كان له لا يرجع بعضهم على بعض .

٥

١٠

١٥

٢٠

- قلت فالإمام بعث سراياه جميعا فقال لهم من اصاب منكم شيئا دون صاحبه فله منه ثلث اوربع دون اصحابه (قال) هذا بدعة لا يصلح هذا . قلت امام بعث سرية فنقلهم فأصابوا غنيمة ثم لقوا عدوهم فبعثوا الى اميرهم يستمدونه فبعث اليهم مددا فأتوهم وقد هزموا عدوهم وحووا على غنيمتهم (قال) لا يشاركونهم في نقلهم . قيل له سرية بُعثت ونقلت فأصابوا غنيمة وأصابوا في ايدي العدو اسيرا من المسلمين فاستنقذوه منهم اياكون ذلك الأسير شريكهم في نقلهم (قال) اما في النفل فلا ولكن يكون له سهم مع المسلمين . قلت فالإمام ينادى في الخيل ليبعثهم في السرية ويسمى لهم نفلا فاذا اجتمعوا اليه بدا له ألا ينقلهم او ينقصهم مما كان سمي لهم من النفل (قال) ذاك اليه مالم يخرجوا ، يقول لهم من شاء منكم أن يخرج على كذا وكذا من النفل ومن شاء فليجلس . قلت فالرجل يخرج من العسكر لحاجة او لعلف فيصيب الغنيمة فيجئ بها الى الإمام ولم يكن الإمام سمي لهم نفلا ولم ينوه (قال) إن شاء الإمام نقله ما رأى ، قد كانوا ينقلون في مثل هذا . قلت له ارأيت ما اصاب السرية المنقلة من العين والذهب والفضة والجوهر (قال) ليس في هذا نفل إنما هو لجميع الجيش . قلت (١) وإن كان تيرا ليس بدنانير ولا دراهم (قال) وأن قلت فما اصابوا من السيوف والسروج والمناطق المحلاة والقلائد والأقراط (قال) لا يُنقل من الحلى ولا من الصامت وينقل من الرقيق والدواب والمتاع والسيوف والمناطق المحلاة . قلت فان خرج الأجير في سرية ، فاختلف فيه في (٥٥) قوله فمرة (قال) يكون له نفل ، ومرة (قال) لا يكون له نفل . قلت فالعاهد يخرج في السرية اياكون له معهم نفل (قال) نعم . وإن خرج العبد من (٢) سرية (٣) يعلف او في حاجة فأصاب شيئا

لم يكن له في ذلك نفل ولا مع السرية لأنه يصير ذلك النفل لمولاه ولكن يرضخ
 الإمام للعبد وضخا. قلت فالإمام يبعث السرية ثم يبعث أمير تلك السرية سرية
 من سريته وينقلهم (قال) ليس ذلك له إلا أن يكون الإمام اذن له في ذلك ،
 فإن كان قد فعل فأحب إلى أن يفي لهم . قلت فرجلان يغزوان فيشتركان فيما أصابا
 من النفل فيخرج هذا في سرية وهذا في سرية (قال) لا يستقيم هذا. قلت العسكر
 يمر ببلاد العدو فيرون الرمك أو الشيء على الطريق فيقول الإمام من جاء بشيء
 فله منه ثلث أو ربع فيبتدده الناس فيأتون به (قال) هو جائز لهم بعد الخمس (قال)
 ولا ينبغي للإمام أن يدفع إلى كل سرية تأتيه بغنيمة نفلها منه حتى تأتيه بغنيمة
 من السبي وغيره . قلت فالإمام يبعث السرايا فتجىء بالرمك الكثيرة ويحجى
 بعضها بأكثر مما جاء به بعض فلا يعرف ما جاء به هؤلاء ولما جاء به هؤلاء
 ولا يتدر على احصائه ولا يبعه في تلك الحال ولا على أن يدفع إلى كل سرية نفلها
 حتى تساق إلى المصيبة فتباع بها (قال) فإذا كان ذلك كذلك (١) فهذه
 ضرورة فليعطهم على حصة ما جاءوا به من العدة . قلت فالإمام ينادى في الخيل
 فيجتمعون إليه فيريد أن يبعث بعضهم ويحبس بعضا ويسمى لهم النفل فيقول
 الذين حبسوا نحن نخرج على غير نفل فلم تنفل (٢) هؤلاء وتمنعنا من الخروج ، (*)
 والناس نشاط للخروج (قال) ما نفلهم الإمام فهو جائز لهم اذا صنع ذلك نظرا
 للعامة . قيل له امام بعث سرية ونفلها فجاءت بغنيمة فأراد الإمام أن يجعل
 تلك الغنيمة بين العامة ويلقى نفلهم واستطاب ذلك الإمام من السرية، فمنهم من
 طيب ومنهم من لم يطيب كيف يصنع العامة بما دخل في سهامهم من ذلك (قال)
 يتصدق الرجل بقدر ما دخل في سهمه من ذلك. قلت رجل قال له الإمام انطلق في
 نفر معك إلى رمك دل عليها فجيئوا بها ولكم منها كذا وكذا ، قال لا افعل إلا

- أَنْ تَخَصَّنِي بِدَابَّةٍ مِنْهَا سِوَى النَّفْلِ لِتَكُونَ لِي دُونَ الْقَوْمِ فَفَعَلَ وَوَلَّاهُ عَلَيْهِمْ (قَالَ)
- بِئْسَ مَا صَنَعَ الْإِمَامُ حِينَ خَصَّهُ بِذَلِكَ دُونَ أَصْحَابِهِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَصَابَ مَا أَصَابَ
- مِنْ ذَلِكَ بِقُوَّةِ أَصْحَابِهِ ، وَأَرَى إِذْ جَعَلَ لَهُ ذَلِكَ أَنْ يَبْقَى لَهُ بِمَا جَعَلَ لَهُ . قُلْتُ
- مُسْتَأْمَنٌ كَانَ يَمْشِي مَعَنا فِي الْعَسْكَرِ فَأَبْصَرَ النَّاسَ رَمَكًا لَا يَرِيدُونَ طَلِبَهَا فَقَالَ
- الْمُسْتَأْمَنُ لِلْإِمَامِ أَتَأْذِنُ لِي أَنْ أَنْطَلِقَ إِلَى هَذَا الرَّمَكِ فَأَجِبْنِي مِنْهَا بِرَمَكَةٍ أَرْكَبُهَا
- وَتَكُونَ لِي دُونَ النَّاسِ فَأِنِّي لَا أَطِيقُ الْمَشْيَ مَعَكُمْ (قَالَ) لَا أَرَى بِهِ بَأْسًا أَنْ
- يَنْفِلَهَا أَيَّاهُ بَعْدَ الْخَمْسِ ، هَذِهِ ضَرُورَةٌ . قُلْتُ نَزَلْنَا فِي قَرْيَةٍ فَجَاءَ مُسْتَأْمَنٌ قَدْ جَاءَ
- مَعَنَا ثُمَّ جَعَلَ يُخْرِجُ إِلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي نَفَى الْمُسْلِمُونَ عَنْهَا الْعَدُوَّ فَيَجِيءُ بِالْمَتَاعِ فَيَقُولُ
- هَذَا مَتَاعٌ كَانَ لِي (قَالَ) إِنْ كَانَ حِينَ ارْتَادَ الْخُرُوجَ قَالَ لِلْإِمَامِ إِنَّهُ قَدْ أَتَى لِي
- مَتَاعٌ فَأَخْرَجَ فَأَجِبْنِي بِهِ فَأَذِنَ لَهُ فَهُوَ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَجَاءَ بِشَيْءٍ نَفَاهُ
- مِنْهُ مَا رَأَى بَعْدَ الْخَمْسِ وَبَقِيَّتِهِ فِي الْمَقْسَمِ . قُلْتُ فَإِنْ قَالَ لِلْإِمَامِ أَتَأْذِنُ لِي أَنْ
- أَخْرَجَ فَأَجِبْنِي بِشَيْءٍ فَمَا ^(١) جِئْتُ بِهِ قُلِي نَصْفَهُ (٥٦) لَا خَمْسَ عَلَى قِيَمَةِ فَعَلِ
- (قَالَ) بِئْسَ مَا صَنَعَ حِينَ شَرَطَ لَهُ إِلَّا بِخَمْسَةٍ ، وَأَرَى أَنْ يَبْقَى لَهُ بِمَا جَعَلَ لَهُ .
- (قَالَ وَكَتَبْتُ إِلَى الْأَوْزَاعِيِّ) أَسْأَلُهُ عَنْ سَرِيَّةٍ بُعِثَتْ وَنُفِلَتْ فَأَخْطَأَ بَعْضُهُمُ
- الطَّرِيقَ أَوْ مَاتَتْ ^(٢) دَابَّتُهُ فَأَنْضَمَّ إِلَى الْعَسْكَرِ الْأَعْظَمِ بَعْدَ مَا كَانَ قَدْ أَصَابَ أَصْحَابَهُ
- غَنِيمَةً أَوْ قَبْلَ أَنْ يَغْنَمُوا ثُمَّ غَنِمُوا أَيْضًا بَعْدَ فِرَاقِهِ أَيَّامًا شَيْئًا (فَكُتِبَ إِلَيْ) ^(٣)
- إِنْ مَا أَصَابُوا مِنْ غَنِيمَةٍ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ صَاحِبُهُمْ إِلَى الْعَسْكَرِ الْأَعْظَمِ فَهُوَ شَرِيكُهُمْ
- فِيهَا ، وَلَيْسَ لَهُ فِيهَا أَصَابٌ بَعْدَ وَصُولِهِ إِلَى الْعَسْكَرِ مِنْ ^(٣) غَنَائِمِهِمْ شَيْءٌ ، وَعَنْ النَّفَرِ
- يُخْرَجُونَ مِنَ الْعَسْكَرِ يَتَعَلَّقُونَ قَرِيبًا مِنْهُ أَوْ بَعِيدًا بِإِذْنٍ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَيَصِيبُونَ
- الْغَنِيمَةَ أَوْ يَصِيبُهَا بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ أَيْشُرُكُونَ فِي النَّفْلِ (فَكُتِبَ) إِنْ مَنْ
- أَصَابَ مِنْهُمْ شَيْئًا دُونَ أَصْحَابِهِ أُعْطِيَ مِنْهُ نَفْلُهُ دُونَهُمْ ، وَعَنْ الْإِمَامِ يُصِيبُ فِي

عسكره الغنيمة وقد بعث سراياه وذلك أوّل شيء أصيب من الغنائم (فكتب)
 إذا كان أوّل من يصيب من الغنائم الإمام في عسكره نقل السرايا بعد ذلك بما
 جاءوا به لأنّ الذي أصاب في عسكره هو أوّل مغنم ؛ وعن إمام بعث سراياه
 ونقلهم ثمّ بدا له أن يخرج في سرية بنفسه نظراً منه للعامة ليكون ^(١) له من النفل
 مثل ما لرجل منهم (فكتب) لا أعلم بذلك بأساً ؛ وعن سرية بعثها الإمام
 نقلها فأصابوا غنيمة ثمّ رجعوا إلى عسكرهم فدفع إليهم نقلهم ثمّ لقيهم العدو
 فاستنقذوا من المسلمين جميع ما غنموا وما كانوا ^(١) أصحاب السرية نفّلوا ثمّ إن
 المسلمين ظهروا على العدو فأصابوا جميع ما كانوا ^(٢) استنقذوا منهم وما كان من نفل
 أصحابهم (فكتب) هو ^(٣) حين نفّلوه وقبضوه بمال من مالهم يرّد إليهم . (قال)
 وكتبت إليه رأيت إن كان العدو لقوا المسلمون (*) فقاتلوهم قبل أن يقبض أهل
 هذا النفل نقلهم فهزمهم المسلمون هل يُبطل لقاء ^(٤) المسلمين العدو وقتالهم أيّام
 فقل أولئك القوم الذين كانوا نفّلوا إذا قاتل المسلمون عن جميع غنائمهم (فكتب)
 إن كانت تلك السرية رجعوا بغنائمهم إلى المسكر وقبضت منهم فقد استحقّوا
 النفل وصارت مصيبة دخلت عليهم فيردّ عليهم الإمام نقلهم ؛ وعن أمير بعث
 سرية ونقلهم ثمّ جاءته سريتان جميعاً معاً لم تسبق أحدهما الأخرى وهما أوّل
 مغنم (فكتب) هما سريتان بعثتا فاتفق قدومهما فيؤخذ من كلّ واحدة منهما
 نصف ما أصابت ؛ وعن أمير بعث سرية ونقلها نفلاً فأتته بغنيمة ثمّ لم يبعث
 غيرها ولم يصيبوا غيرها حتى قفل إلى لهم بما نقلهم أولاً إلى لهم وهو أوّل مغنم
 (فكتب) لم يرض لهم نقلهم الذي جعل لهم ، فإن كان قد جهل فإن الخلف أعظم
 من عجلته بالنفل أوّل سرية حين بعثها ؛ وعن أمير بعث سريتين ونقلهما
 فأصابتا غنيمة ثمّ بعث إحدى السريتين بشرها إلى الأمير فأخبرته بما أصابت

(١) ومكون (٢) كان (٣) هم (٤) للما

- من الغنيمة وأقبلت السرية الأخرى بغنيمتها فسبقت البشرية إلى الأمير وأخبروه بما غنموا قبل أن تصل إليه السرية التي أقبلت بغنيمتها أي السريتين أول مغنم (فكتب) الأولى منهما التي أتت الإمام بغنيمتها هي أول مغنم، فإن خبر البشرية ليس أول مغنم، وعن أمير بعث سرية ونفلها فمضت ثم بداله فاتبعهم فوجدتهم قد غنموا وهم مقيمون على حصن يرجون فتحه أي بطل قدومه عليهم • نفلهم (فكتب) إن لهم نفلهم مما أصابوا قبل أن يقدم عليهم أميرهم، وعن أمير بعث سرية ونفلها فأقاموا على حصن أو مطمورة (٥٧) فحاصروهم ثم إن أمير تلك السرية نفل رجلا منهم فقال من دخل الحصن أو المطمورة فله كذا وكذا من النفل الذي كان أمير الجيش نفل جميع السرية، أو بعث أمير السرية خيلا من سريته إلى غنيمة أخرى يطلبها ثم نفلها من نفل السرية حين رأى ثقلا منهم عن طلب الغنيمة كيف يصنع أمير الجيش في ذلك (فكتب) إن كان أمير الجيش نفل السرية حين بعثها الربع أو ادنى منه أمضى لهم ما نفلهم صاحب السرية فيما بين ما كان نفلهم إلى الثلث مما أصابوا . قيل له الإمام ينزل بالسكر في القرية الضخمة فيقيم فيها أياما فيأتيه الرجل منها بالمتاع أصابه فيها أو يأخذ الشاة فيأكل لحمها ويأتي بجلدها إلى المقسم أو يدخل البيت فيصيب فيه المتاع فيأتي به الإمام (قال) ليس في هذا نفل . قيل له سرية بعثت فلقوا عدوا فقاتلوهم فقاتلوهم وجاءوا بسلبهم أيكون هذا أول مغنم (قال) نعم .
- (وقال الثوري) بلغنا أن النبي صلى الله عليه كان ينفل في بداية الربع وإذا نفل نفل الثلث (حدثني بذلك علي عن زيد عنه) . (وحدثت عن معوية عن أبي اسحق قال سألت سفيان) عن الإمام أي بعث السرية وينفلهم فيخطئ بعضهم الطريق ثم لا يجتمعون إلا في العسكر وقد أصاب هؤلاء وهؤلاء (قال)

أحبّ إلى أن يكون ما أصابوا بينهم جميعاً .

(وقال الشافعي) ^(١) وذكر ^(٢) حديث ^(٣) عبد ^(٣) الله ^(٣) بن عمر أن رسول الله ^(٤) صلى الله عليه ^(٥) بعث سرية ^(٦) قبل نجد فغنموا ^(٧) إبلاً كثيرة فكانت سهمانهم اثني عشر بعيراً أو واحد عشر بعيراً ثم نفلوا بعيراً بعيراً ، وحديث ^(٨) سعيد بن المسيّب أنه قال ^(٨) كان الناس يُعطون الأ نفال ^(٩) من الخمس ؛ ثم ^(١٠) قال الشافعي وحديث عبد ^(١١) الله ^(١١) بن عمر يدلّ على أنّهم ^(١٢) أعطوا ما لهم مما أصابوا وعلى ^(١٣) أنّهم نفلوا بعيراً بعيراً ، والنفل هو شيء زيده ^(*) غير الذي كان لهم ، وقول سعيد ^(١٤) بن المسيّب « يُعطون والنفل من الخمس » كما قال إن شاء الله « وذلك من خمس النبي صلى الله عليه ^(١٥) » فإنّ له خمس الخمس من كلّ غنيمة فكان رسول الله ^(١٦) صلى الله عليه ^(١٧) يضعه حيث أراه الله كما يضع سائر ماله ، فكان الذي يريه ^(١٨) الله ^(١٩) ما فيه صلاح المسلمين . (قال) ^(٢٠) وما سوى سهم النبي صلى الله عليه ^(٢١) من جميع الخمس لمن سماه الله ^(٢٢) فلا يتوهم عالم أن يكون قوم حضروا فأخذوا ما لهم وأعطوا ما ^(٢٣) لغيرهم إلا أن يتطوع ^(٢٤) به عليهم غيرهم . (قال) ^(٢٥) والنفل في هذا الوجه من سهم رسول الله ^(٢٦) صلى الله عليه ^(٢٧) فينبغي للإمام أن يجتهد فاذا كثر العدو واشتدت شوكتهم ^(٢٨) وقلّ من بإزاره

(١) أم ٤ ، ٦٨ (٢) — (٢) القول في أم أفصل من هذا (٣) — (٣) أم : ن
(٤) — (٤) أم : النبي (٥) أم : وسلم ز (٦) أم : فيها عبد الله بن عمر ز
(٧) مضوا (٨) — (٨) القول في أم أفصل من هذا (٩) أم : النفل
(١٠) أم : ن (١١) — (١١) أم : ن (١٢) أم : إنما ز (١٣) أم : على
(١٤) أم : ن (١٥) أم : وسلم ز (١٦) — (١٦) أم : النبي (١٧) أم : وسلم ز
(١٨) برد (١٩) أم : تبارك وتعالى ز (٢٠) أم : الشافعي ز (٢١) أم : وسلم ز
(٢٢) أم : عز وجل له ز (٢٣) أم : مما (٢٤) أم : يطوع (٢٥) أم : الشافعي ز
(٢٦) — (٢٦) أم : النبي (٢٧) أم : وسلم ز (٢٨) أم : الشوكة

- من المسلمين نفل منه اتباعا لسنة رسول الله صلى الله عليه (١) وإذا لم يكن ذلك لم ينفل ؛ وذلك أنّ أكثر مغازي رسول الله (٢) صلى الله عليه (٣) وسراياه لم يكن فيها انفال من هذا الوجه . (قال) (٤) والنفل في أول مغزى والثاني وغير ذلك سواء على ما وصفت من الاجتهاد . (قال) (٥) وقد روى بعض الشّاميين في النفل في البدأة والرجعة الثلث في واحدة والرّبع في أخرى . ورواية ابن عمر أنّه نفل نصف السدس ؛ فهذا يدلّ على أنّه ليس للنفل حدّ لا يجاوزه الإمام ، وأكثر مغازي رسول الله صلى الله عليه (٦) لم يكن فيها انفال ؛ فإذا كان للإمام ألاّ ينفل فنفل فينبغي لتفيله أن يكون على الاجتهاد غير محدود . (قال) (٧)
- ولا اعلم شيئا ثبت عندنا عن النبي صلى الله عليه بهذا يعني بقول الإمام إذا (٨) بعث (٩) سرية أو جيشا قبل اللقاء « من غنم شيئا فهو له بعد الخمس » ، (قال) ولم اعلم سنة رسول الله صلى الله عليه (٧) إلا ما وصفنا من قسمه الأربعة الاخماس بين من حضر القتال وأربعة اخماس الخمس على أهله ووضعه سهمه حيث اراه (٥٨) الله (١٠) وهو خمس الخمس (١١) ، والله اعلم ؛ (قال) (١٢)
- وهذا (١٣) مذهب وذلك أن يقال إنّما قاتل هؤلاء على هذا الشرط ، والله اعلم (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

وقال ابو حنيفة واصحابه (١٤) إنّما النفل قبل الغنيمة فلا ينبغي للإمام أن ينفل شيئا من الغنيمة بعد ما تصير في أيدي المسلمين ، ولكن إذا اراد أن ينفل قال

(١) ام : وسلم ز (٢) — (٢) ام : النبي (٣) ام : وسلم ز (٤) ام : الشافعي ز (٥) ام : الشافعي ز ؛ هاهنا زيادة في ام (٦) ام : وسلم ز

(٧) — (٧) القول في ام انفال من هذا (٨) اد (٩) ن (١٠) ام : هن وجل ز (١١) ام : وهذا احب الى ز (١٢) ام : ن (١٣) ام : ولهذا (١٤) راجع ام ٧ ، ٣٢٠ ، وراجع م في أول ابواب السير ، وراجع خ ٢٢٥ ، وراجع ج ٧٦ ؛ وقد جاء بعضه في فصل ٨٧ .

قبل أن يصيبوا الغنيمة : مَنْ اصاب اسيرا فله سلبه . او يقول من قتل قتيلا فله سلبه ، او يبعث سرية فيقول ما اصبتم من شيء فلكم خمسة اولكم ربعة اولكم ثلثه ، فهذا النفل ، فما اصابوا في وجههم ذلك سلم لهم ما سمى لهم . (قالوا) فإن سمى لهم فقال ما اصبتم في وجه كذا وكذا فلكم نصفه او فلكم كله فهو أيضا جائز لهم وينبغي له أن يسلم لهم ذلك ، وقد كان يُستحب ذلك ليكون احرص لهم على القتال وعلى النكابة في العدو . (قالوا) ولا بأس أن يقول الوالي للرجل ما اصبته من المشركين فهو لك ، او ما غلبت غلبة فهو لك ، فهذا أيضا من النفل ، فما اصاب او غلبه غلبة فينبغي للإمام أن يسلم ذلك اليه . (قال) وإن لم يسم لهم شيئا فان قتل أحد منهم انسانا وأخذ سلبه فلا ينبغي للإمام أن ينقله اياه ، وكذلك إن غلب على شيء وحده فهو في له ولجماعة العسكر ولا ^(١) ينبغي ^(١) للإمام أن ينقله اياه ، (قالوا) وكذلك لو خرجت سرية او اناس فشذوا من العسكر بأمر الامام او بغير أمره فأصابوا غنيمة كانت بينهم وبين اهل العسكر ولم يكن ذلك لهم خاصة ولا ينبغي للإمام ان ينقلهم اياه (اللؤلؤى عنهم) .

١٠٠

١٥٠

(وقال أبو ثور) اذا قال الامام مَنْ اصاب شيئا فهو له فكان هذا اصلح للناس وادعى للقتال وأكسب على العدو كان ذلك جائزا وكان مَنْ اصاب شيئا فهو له ولم يُخمس ؛ ولا يُخمس الانفال والأَسلاب إلاَّ أن يشترط الإمام (*) ذلك عليهم فيقول مَنْ اصاب شيئا فهو له بعد أن يُخمس ؛ ومعنى النفل معنى السلب ، والله اعلم ؛ وقد نفل النبي صلى الله عليه في البدأة والرجوع ؛ وقد قال ابن عمر نفلنا رسول الله صلى الله عليه بعيرا بعيرا ، وإنما النفل قبل الخمس ، والله اعلم .

— ٨٩ — واختلفوا في الموضع الذي يجوز للإمام فيه قسم الغنيمة ^(٢)

٢٠

(١) وسمى . (٢) في قول مالك راجع مد ٣ ، ١٢ .

(فقال الأوزاعي) ^(١) لم يقل رسول الله صلى الله عليه ^(٢) من غزاة ^(٣) أصاب فيها منها إلا خمسة وقسمه قبل أن يقل ^(٤) ، من ذلك غزوة بني المصطلق وهوازن ^(٥) يوم ^(٦) حنين ^(٥) ^(٧) وتزوج ^(٨) رسول الله صلى الله عليه ^(٩) بخيبر حين فتحها ^(١٠) الله عليه ^(١٠) صفية ^(٨) ^(١١) ، ثم لم يزل المسلمون على ذلك حتى ^(١٢) هاجت الفتنة من بعد ما قتل الوليد بن يزيد : لم يخرج جيش منهم من أرض الروم إلا بعد ما يفرغون من قسم غنائمهم ^(١٣) (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) . (قال) وترك قسم غنائم المسلمين في دار الحرب حتى يخرجوا بها إلى دار الإسلام خلاف لهدى من مضى من المسلمين منذ بعث الله نبيه صلى الله عليه فسلم جراً . (وحدثت عن معوية عن أبي إسحق قال قلت للأوزاعي) ^(١٣) أرايت إن ابتاع إنسان من الغنيمة دابة أو سبياً أو متاعاً ثم غلب العدو عليه بعد ما قبضه أبهر عن المبتاع منه (قال) لا فما كان أكثر ما كان يابق من سبي جيوش المسلمين في أرض العدو ثم لا يهدر عنهم أثمائهم (قال) وإذا اشترى جارية فماتت كانت من ماله .

(وقال الثوري) وقيل له يجوز بيع المغنم في أرض العدو (قال) وما يمنعه من أن يجوز (حدثت بذلك عن معوية عن أبي إسحق عنه) . قال قلت : يقولون لأنهم لم ^(١٤) تحرز بعد (فسكت) .

(١) أم ٧ ، ٢٤ ، ٤ ، ١٢ (٢) أم مد : وسلم ز (٣) أم مد : غزوة
(٤) مد : قال ز (٥) — (٥) مد : وخيبر وحنين (٦) أم : ويوم
(٧) أم : وخيبر ز (٨) — (٨) مد : ن (٩) أم : وسلم ز
(١٠) — (١٠) أم : اقتضاها (١١) هاتنا زيادة في أم (١٢) — (١٢) أم مد :
بعده ووغلت (أم : وعليه) جيوشهم في أرض الروم (مد : الشرك) في خلافة عمر بن الخطاب وخلافة عثمان رضي الله عنهما في البر والبحر (وخلافة ... والبحر : مد : إلى خلافة عمر بن عبد العزيز) ثم هلم جرا وفي أرض الشرك حتى (أم : حين) هاجت الفتنة (انتهى مد) وقتل الوليد في انتهى أم (١٣) راجع أم ٧ ، ٣٠ (١٤) ن

(وقال الشافعي) ^(١) اذا ^(٢) غزا المسلمون بلاد اهل الحرب بالخييل والركاب (٥٩) فغنموا ارضهم وديارهم وأموالهم وأنفسهم او بعض ذلك دون بعض . فالسنة في قسمه أن يقسمه الإمام معجلاً على وجه النظر ، فان كان من ^(٣) معه كثيراً في ذلك الموضع آمنين لا ^(٤) يكرّ عليهم العدو فلا يؤخر قسمه اذا امكنه في موضعه الذي غنمه فيه ، وإن كانت بلاد حرب او كان يخاف كربة العدو ^(٥) او كان منزله غير راقٍ بالمسلمين تحوّل عنه الى ارفق بهم منه وآمن لهم من عدوهم . ثم قسمه وأن كان ^(٦) بلاد شرك ^(٧) ، وذلك أن رسول الله ^(٨) صلى الله عليه ^(٩) قسم اموال بني المصطلق وسبيهم في الموضع الذي غنمه فيه قبل أن ^(١٠) يتحوّل عنه وما حوله كلّ بلاد شرك ، وقسم اموال اهل بدر بسير على اميال من بدر ومن حول سير وأهله مشركون ^(١١) . (قال) ^(١٢) وأكثر ما قسم رسول الله صلى الله عليه ^(١٣) وأمراء سراياه ما غنموا ببلاد الحرب (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) ^(١٤) لا يفني للإمام والمسلمين اذا اصابوا غنائم في دار الحرب أن يقسموا شيئاً من ذلك حتى يُحرّزوه الى دار الإسلام . من قبل أنه إن ^(١٥) لحق بهم جيش من جيوش المسلمين وقد غنموا شركوهم في تلك الغنيمة ، فلا يفني لهم أن يقسموا حتى يُحرّزوها الى دار الإسلام ، وإن هم فعلوا فاقسموها في دار الحرب كماؤا قد أساءوا وجاز ^(١٦) ذلك . وإن احتاج عسكر المسلمين وهم مع الإمام في دار الحرب الى ما صار في الغنيمة من الثياب

(١) ام. ٤ ، ٦٥ (٢) ام: واذا (٣) ام : ن (٤) لان (٥) ام : عليهم ز
(٦) ام : كانت (٧) ام : قال الشافعي ز (٨) — (٨) ام : النبي
(٩) ام : وسلم ز (١٠) ن (١١) هاهنا زيادته في ام (١٢) ام : الشافعي ز
(١٣) ام : وسلم ز (١٤) راجع ام ٧ ، ٢٠٤ و ٢٠٤ ، وراجع خ ٣٣٣
(١٥) ن (١٦) حار

والمناج والدواب فلا بأس أن يقسم ذلك بينهم في دار الحرب . وأما الرقيق فلا ينبغي له أن يقسم بينهم شيئاً منه حتى يحرزوا إلى دار الإسلام ، ولا ينبغي له أن يبيع شيئاً من الغنيمة في دار الحرب حتى يخرج ذلك إلى دار الإسلام ، فإن فعل فقسم ذلك أو باعه في دار الحرب جاز (الجوزجاني عن محمد عنهم) (*)

٩ (وقال أبو ثور) إذا غنم المسلمون غنيمة وحازوها وصارت في أيديهم وهم في بلاد الحرب قسموها إن أرادوا ذلك ، وذلك أنها قد صارت ملكاً لهم ، فيخرج الإمام خمسة ويقسم الباقي بين أهل الجيش ؛ والقسمة في بلاد الحرب وبلاد الإسلام سواء ولا أعلم بين أهل العلم خلافاً أن الغنيمة إذا صارت في أيدي المسلمين في بلاد الحرب إن لم يأكلوا منها ويلبسوا ويركبوا ويستمتعوا بما يحتاجون إليه منها ، فإذا كان هذا لهم قُسمت إذا أرادوا ذلك ، وإنما يؤخر الناس قسمها حتى يخرجوا لئلا يشغلهم عن العدو .

٩٠ - واختلفوا في استئجار من يخرج الغنيمة إلى

أرض الإسلام وإلى موضع المقسم أو الدليل

ببعض ما يصاب من الغنائم وكيف سبيل

إخراج الغنيمة إلى المقسم

١٥ (فقال الأوزاعي) يجعل الإمام للراعي والدليل من جماعة المال ، ومن (١) استأجر السرية على حفظ غنيمتهم حتى تُقسم فمن أنفأهم يُعطون أجورهم (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) . (قال) وسئل عن الإمام يستأجر من الخمس من يسوق الماشية من الغنائم كل يوم (٢) بأجر معلوم : أرايت إن تبعهم العدو فاستنقذ ما في أيديهم هل يلزم الإمام إخراج القوم فيما ساقوا وغلوا . . . (٣)

٢٠

(١) وما (٢) ن (٣) بعض القول فاقض من الأصل

(وقال الشافعي) (١) اذا (٢) حوله الإمام يعني (٣) ما اصاب من الغنيمة (٤)
 عن موضعه الى موضع غيره فان كانت معه حَمولة حملة (٥) عليها (٦) ، وإن لم
 تكن معه فيذبغى للمسلمين أن يحملوه له إن كانت (٧) معهم حَمولة بلا كراء ،
 وإن امتنعوا فوجد كراء تسكاري على الغنائم واستأجر عليها ثم اخرج (٦٠)
 الكراء والإجارة من جميع المال . (قال) (٨) ولو قال قائل يجبر من (٩) معه
 فضل يحمل كان مذهباً . (قال) (١٠) وإن لم يجد حَمولة ولم يحمل الجيش قسمه
 مكانه ثم من شاء أخذ ماله . (قال) (١١) ولو قال قائل يجبرون على حمله بكراء
 مثلهم لأن هذا موضع ضرورة كان مذهباً . (قال) (١٢) وإذا خرجت سرية
 من عسكر فغنمت غنيمة فالأمر فيها كما وصفت في الجيش في بلاد العدو .
 (قال) (١٣) فإن ساق صاحب الجيش أو السرية سبياً أو خريئاً أو غير ذلك
 فأدركه العدو تخاف أن يأخذه منه أو ابطأ عليهم (١٤) بعض ذلك فالأمر الذي
 لا اشك فيه أنه إن (١٥) أراد قتل البالغين من الرجال قتلهم وليس له قتل من
 لم يبلغ ولا قتل النساء منهم ولا عقر الدواب ولا ذبحها (١٦) (حدثنا بذلك عنه
 الربيع) . (قال وقيل للشافعي) أرايت الإمام إذا أحرز ما جمع من المتاع فحرقه
 في بلاد الشرك وهو يقاتل أو (١٧) حرقه (١٨) عند ادراك المشركين له وخوفه أن
 يستنقذوه قبل أن يقسم وبعد ما قسم (فقال) كل ذلك في الحكم سواء ، إن
 أحرقه بإذن من معه لم يضمن لهم شيئاً ويعزل الخمس لأهله فإن سلم له دفعه إليهم
 خاصة وإن لم يسلم له لم يكن عليه شيء ، ومتى حرقه بغير إذنهم ضمنه لهم إن شاءوا ؛

(١) أم ٤ ، ٦٦ (٢) أم : وإذا (٣) — (٣) أم : ن
 (٤) — (٤) حملها عليه (٥) أم : كان (٦) أم : الشافعي ز (٧) مع
 (٨) أم : الشافعي ز (٩) أم : الشافعي ز (١٠) أم : الشافعي ز
 (١١) أم : الشافعي ز (١٢) أم : الشافعي ز (١٣) ن
 (١٤) أم : الشافعي ز (١٥) — (١٥) أم : الشافعي ز (١٦) أم : الشافعي ز (١٧) ن

وكذلك الرجل من المسلمين إن حرقه يضمن ما حرق منه إن أحرقه بعد أن
يُحرّزه المسلمون ، فأما إذا أحرقه قبل أن يُحرّز فلا ضمان عليه
(وقال الثوري) يستأجر على الغنيمة منها (حدثت بذلك عن معوية عن
أبي إسحق عنه)

- ٥ (وقال أبو حنيفة وأصحابه) إن أصاب المسلمون في أرض الحرب شيئاً كثيراً
وليس مع الإمام فضل من الدواب والابل تحملهم عليها بطيب أنفس أصحابها ،
وإن لم يكن معهم فضل مشى الرجل ومن (*) أطلق من الصبيان والنساء ، فإن
لم يطيقوا المشى معهم ضرب أعناق الرجال وخلى عن النساء والصبيان وإن (١)
كان فيما غنم المسلمون دواب وابل وغنم استاقوها معهم إلى دار الإسلام وإن
لم يطيقوا أن يستاقوها ذبحوا الابل والغنم والدواب وأحرقوها بالنيران لئلا ينتفع
بها أهل الحرب ، ولا ينبغي لهم أن يعرقبوها لأن ذلك مثلة ؛ وإن كان في الغنيمة
التي أصابوا سلاح ومتاع وآنية كثيرة ولم يكن معهم من الظهر ما يحملون ذلك عليه
فليحرقوا ذلك بالنار ولا يدعوه ينتفع به أهل الحرب (الجوزجاني عن محمد)

- ٩١ - واختلفوا في سنة قسم الغنائم

- ١٥ (فقال مالك) (٢) إنما يكون الخمس فيما أُوجِبَ عليه بالخيال والركاب فأما
ما افتتح منها يعني من خير بقتال فخمسه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقي
منها على الذين افتتحوها كانوا ألفاً وثمانمائة فقسم ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثمانية عشر سهماً كل مائة رجل لهم سهم ، فإتّما يكون الخمس فيما غلبه المسلمون
بقتال لأنه أُوجِبَ عليه بالخيال والركاب (حدثني بذلك يونس عن أشهب عنه) .
٢٠ (قال وسئل مالك) (٣) كان عمر بن الخطاب إذا افتتحت الفتوح يُبعث إليه

(١) راجع خ ٢٣٧ (٢) راجع مد ٣ ، ٢٦ إلى ٢٦ (٣) سيتكرر هذا القول في فصل ١٣٦

بالخمس (فقال) أما المال فلا وأما . . . (١) ففسى وأما الرقيق فلا أدرى . قيل له فكيف كان يصنع بخمسهم (فقال) إن مما افتتح ما لم يكن فيه خمس : افتتحت خيبر (٢) والشأم فلم يكن فيهما (٣) خمس . أرايت رقيق (٤) الذين ضرب عليهم عمر الجزية أخسوا : لم يُخمسوا ولكن خمس المال وترك الرقيق والأرض فلم يُخمس ؛ خمس عمر المال ولم بخمس الأرض ولا الرقيق ، أقرها لمن يأتي بعد ذلك من المسلمين ؛ (٦١) فكلّمه في ذلك فأس ونازعوه آياه فبات فلما أصبح قال إني نظرت في هذه الليلة في هذا الأمر فوجدت الله قد فرغ منه ووجدت الذين هو لهم : قال الله (٥) « للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم » والذين تبوءوا الدار والأمان من قبلهم » ثم قال (٦) « والذين جاءوا من بعدهم » فهذا المال لهؤلاء ؛ (قال ملك) ولو قسم (٧) يومئذ لأولئك من أين كان يجد من جاء بعدهم ، أنا أقول هذا إنه لو قسم لم يكن لمن يجي من بعد شيء : لم يكن لمن يغزو شيء وعطل الغزو .

(وقال الأوزاعي) (٨) كانت مكة قبل (٩) الفتح (٩) دار حرب فأظهر (١٠) الله رسوله والمؤمنين عليها سنة (١٠) وفيها رجال مسلمون فلم يقبض لهم (١١) دارا ولا أرضا ولا امرأة وآمن الناس (١٢) وعفّ عنهم (١٣) (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) . وحدثت عن موهبة عن أبي اسحق قال قلت للأوزاعي كيف يصنع الإمام بالغنائم إذا أصابها (قال) إن شاء جزأها اجراء على خمسة أسهم ثم أقرع عليها ، إن شاء باع الغنائم ثم أخرج منها الخمس : إنما عليه النظر في ذلك للعمامة .

(١) هاهنا يباخر في الأصل مكان كلمة واحدة حذفها الكاتب (٢) خمس (٣) مهم (٤) الرمي (٥) سورة الحشر [٥١] ، ٨ و ٩ (٦) سورة الحشر [٥١] ، ١٠ (٧) اسم (٨) أم ٧ ، ٣٤ (٩) — (٩) أم : ن (١٠) — (١٠) أم : ظهر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون (١١) أم : رسول الله صلى الله عليه وسلم ز (١٢) للناس (١٣) انتهى أم :

- (وقال الثوري) الغنيمة ما اصاب المسلمون عنوة ، ففيه الخمس واربعة اخماس
 لمن شهدها والخمس لمن سمي الله (حدثنا بذلك أبو كريب قال حدثنا وكيع عنه)
 (وقال الشافعي) ^(١) كل ^(٢) ما حصل مما غنم عن ^(٣) اهل دار الحرب
 من شيء قل أو أكثر من دار وأرض ^(٤) أو ^(٥) غير ^(٥) ذلك من المال والسبي ^(٦)
 • قسم كله إلا الرجال البالغين ، فالامام فيهم بالخيار بين أن يمن على من رأى
 منهم أو يقتل أو يفادي أو يسبي ، فإن ^(٧) من أو قتل فذلك له ، وإن سبي أو
 فادي فسبيل ما سبي وما أخذ مما فادي سبيل ما سواه من الغنيمة . (قال) وذلك
 إذا أخذ منهم شيئاً على إطلاقهم ، (*) فأما أن يكون أسير من المسلمين فيفاديه ^(٨)
 بأسيرين أو أكثر فذلك له ولا شيء للمسلمين على من فادي من المسلمين بأسرى ^(٩)
 ١٠ المشركين ، وإذا جاز له أن يمن عليهم فلا يعود على المسلمين منه منفعة يقبضونها
 كان أن يستخرج أسيراً من المسلمين انفع وأولى أن يجوز ^(١٠) . (قال) ^(١١)
 وفي الرجل يأسره رجل ^(١٢) فيسترق أو تؤخذ منه الفدية قولان : أحدهما ما أخذ
 منه كالمال يُغنم وإنه إن استرق فهو كالندرية وذلك يُخمس وأربعة أخماسه بين
 جماعة من حضر ولا ^(١٣) يكون ذلك لمن أسره ، وهذا قول صحيح لا أعلم خبراً
 ثابتاً يخالفه ، وقد قيل الرجل يخالف للسبي والمال لأن عليه القتل فهو لمن أخذه
 ١٥ وما أخذ منه فلمن أخذه كما يكون سلبه لمن قتله لأن أخذه أشد من قتله ، وهذا
 مذهب والله أعلم . (قال) ^(١٤) ويفني ^(١٥) للإمام أن يعزل خمس ما حصل بعد ما
 وصفنا كاملاً ^(١٦) ويقر أربعة أخماسه ويحسب من حضر القتال من الرجال من ^(١٧)

(١) ام ٤، ٦٨ و ٦٩ (٢) ام : وكل (٣) ام : من (٤) ام : أو أرض
 (٥) — (٥) ام : وغير (٦) ام : أو السبي (٧) ام : وإن (٨) معادوه
 (٩) ام : بأسارى (١٠) هاهنا زيادة في ام (١١) ام : الشافعي ز
 (١٢) ام : الرجل (١٣) ام : فلا (١٤) ام : ن (١٥) ام : فيفني
 (١٦) كلاماً (١٧) ام : ن

المسلمين البالغين ويعرف من حضر من اهل الذمة وغير البالغين من المسلمين ومن النساء فينفلهم شيئاً ، فمن رأى أن ينفلهم من الأربعة الأخماس عزل لهم نفلهم^(١) ويعرف^(٢) عدد الفرسان والرجالة من بالغى المسلمين الذين حضروا القتال فيضرب للفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهمان فيسوى بين الرجل^(٣) والراجل فيعطيان سهماً^(٤) . (قال)^(٥) ويعطى^(٦) جميع سهم ذوى^(٧) القربى حيث كانوا لا يفضل منهم احد حضر القتال على آخر^(٨) لم يحضره إلا بسهمه في الغنيمة كسهم العامة ولا فقير على غنى ويعطى الرجل سهمين^(٩) والمرأة سهماً ويعطاه^(١٠) الصغير منهم والكبير سواء ، وذلك انهم انما أعطوه^(١١) باسم القرابة وكلهم يلزمه اسم القرابة . قال^(١٢) فإن قال قائل قد أعطى رسول الله صلى الله عليه^(١٣) بعضهم مائة وسق وبعضهم أقل قيل^(١٤) انما^(١٥) حظّه وحظّ عياله^(١٦) . (قال)^(١٧) والقسم اذا لم يذكر^(١٨) بتفصيل^(١٩) يشبه قسم المواريث . (قال)^(٢٠) ويفرق ثلاثة اخماس الخمس على من سمى الله^(٢١) على اليتامى والمساكين وابن السبيل في بلاد الاسلام كلها يخصصون ثم يوزع بينهم لكل صنف منهم سهمه كاملاً^(٢٢) لا يعطى واحد من اهل السهمان سهم صاحبه . (قال)^(٢٣) ومضى^(٢٤) رسول^(٢٥) الله^(٢٦) صلى الله عليه^(٢٧) واختلف^(٢٨) اهل العلم عندنا في سهمه فمنهم من قال يردّ على اهل^(٢٩) السهمان التي ذكرها الله^(٣٠) لاني رأيت المسلمين قالوا

(١) ما هنا زيادة في ام (٢) ام : ثم يعرف (٣) ام : الرجل
(٤) انتهى ام (٥) ام : ٤ ، ١١ و ٧٢ (٦) ام : فيعطى (٧) ام : ذى
(٨) ام : احد (٩) ام : ويعطى (١٠) ام : اعطوا (١١) ام : ن
(١٢) ام : وسلم ز (١٣) — (١٣) القول في ام افضل من هذا (١٤) ما هنا
زيادة في ام (١٥) ام : ن (١٦) — (١٦) ام : يكن تفضيل (١٧) ام : الشافعي ز
(١٨) ام : من وجل ز (١٩) كما (٢٠) ام : الشافعي ز (٢١) ام :
وقد مضى (٢٢) — (٢٢) ام : النبي (٢٣) ام : وسلم ز وما هنا زيادة في ام
(٢٤) ام : فاختلف (٢٥) ام : ن (٢٦) ام : من وجل معه ز

فَيَمْنُ سَعَى لَهُ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ فَلَمْ يَجِدْ : يُرَدُّ عَلَى مَنْ سَعَى مَعَهُ ، وَهَذَا
مَذْهَبٌ يَحْسَنُ وَأَنْ كَانَ قِسْمُ الصَّدَقَاتِ مُخَالَفًا قِسْمِ النَّبِيِّ ؛ (قَالَ) ^(١) وَمِنْهُمْ مَنْ
قَالَ يَضْعُهُ الْإِمَامُ حَيْثُ رَأَى عَلَى الْاجْتِهَادِ لِلْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَضْعُهُ
فِي الْكِرَاعِ وَالسَّلَاحِ ، (قَالَ) ^(٢) وَالَّذِي اخْتَارَ أَنْ يَضْعُهُ الْإِمَامُ فِي كُلِّ أَمْرٍ
حُصْنٌ بِهِ الْإِسْلَامُ وَأَهْلُهُ مِنْ سِدَّةٍ تُغَرِّو ^(٣) أَعْدَادَ ^(٤) كِرَاعٍ أَوْ سَلَاحٍ أَوْ
أَعْطَانَهُ ^(٥) أَهْلُ الْبَلَاءِ فِي الْإِسْلَامِ تَقْلًا عِنْدَ الْحَرْبِ وَغَيْرِ الْحَرْبِ أَعْدَادًا لِلزَّيَادَةِ
فِي تَعْزِيزِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ عَلَى مَا صَنَعَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ^(٦) فَإِنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ^(٧) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ^(٨) قَدْ أَعْطَى الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبِهِمْ ^(٩) وَنَقَلَ فِي الْحَرْبِ
وَأَعْطَى عَمَّ خَيْرَ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِهِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ أَهْلَ حَاجَةٍ وَفَضْلٍ
وَأَكْثَرَهُمْ أَهْلَ فَاقَةٍ نَرَى ذَلِكَ كُلَّهُ - وَاللَّهُ ^(١٠) أَعْلَمُ - مِنْ مَسْأَلَةِ ^(١١) . (قَالَ) ^(١٢)
وَقَوْلُهُ ^(١٣) ^(١٤) فَإِنَّ ^(١٥) اللَّهُ خَمْسَةَ ^(١٦) « (*) مِفْتَاحُ كَلَامِ ^(١٧) ؛ اللَّهُ ^(١٨)
كُلُّ شَيْءٍ وَلَهُ « الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ » ^(١٩) (حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَنْهُ الرَّبِيعُ) .
(وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ) ^(٢٠) يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ وَالْمُسْلِمِينَ إِذَا أَحْرَزُوا الْغَنِيمَةَ
إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فَأَرَادَ الْإِمَامُ أَنْ يَقْسِمَهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ قِسْمَ الْخُمْسِ فَيَجْعَلُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ
أَسْهُمٍ لِلْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَقِسْمَ الْأَرْبَعَةِ الْأَخْلَاسِ بَيْنَ أَهْلِ
الْعُسْكَرِ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَيْهِ . وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ أَنْ يَبِيعَ ذَلِكَ كُلَّهُ ثُمَّ يَقْسِمَ ثَمَنَهُ
فَيُعْزِلُ الْخُمْسَ مِنْ ذَلِكَ فَيَقْسِمُهُ فِي الْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَيَقْسِمُ

(١) ام : ن (٢) ام : الشافعي ز (٣) — (٤) ام : واعداد (٥) ام : اعطاء
(٥) ام : وسلم ز (٦) — (٧) ام : النبي (٨) ام : وسلم ز (٩) ام : ن
(٩) ام : تعالى ز (١٠) انتهى ام (١١) ام : ٤ ، ٧٧ (١٢) ام : قول الله
تبارك وتعالى (١٣) سورة الانتقال [٨] ، ٤٢ (١٤) ام : ن (١٥) ام : ن
(١٦) راجع ما سيأتي من قول أبي ثور في صحيفته ١٣٨ (١٧) ام : ن
(١٨) سورة الروم [٣٠] ، ٢ (١٩) راجع خ ٢١ و ٢٥ و ٢٣٢ ، وراجع ج ١٩

اربعة^(١) اخماس^(٢) الثمن بين اهل العسكر الذين غلبوا عليه فعل ، وإن رأى
 أن يقسم لكل اهل راية من الفى على حدة فعل يقوم الفى كله الدواب والسلاح
 والعنم والبقر والسبي فيعطى كل اهل راية بحصتهم من ذلك كله فيكون اهل تلك
 الراية يقتسمون ذلك فيما بينهم ، وأصح ذلك وأجوده أن يبيعه كله ممن^(٣) يريد
 ثم يقسمه على ما وصفت فيعزل الخمس فيقسمه على ثلاثة اسهم ويقسم اربعة اخماسه
 بين الذين غلبوا عليه وبين من لحق بهم من جيوش المسلمين وهم في ارض
 الحرب قبل أن يحرزوه الى دار الاسلام بين الرجالة والفرسان . (وقالوا ايضا)
 ماغلب عليه المسلمون من ارض فلا إمام في ذلك بالخيار إن شاء أن يأخذ خمسة
 ويقسم اربعة اخماسه بين الذين اصابوه فعل ، وإن شاء أن يجعل ذلك ارض
 خراج ويترك اهلها فيها يؤدون عنها الخراج ويعمرونها كما صنع عمر بن الخطاب
 بالسواد فعل (وروى بشر عن ابي يوسف عن ابي حنيفة قال) قلت له رأيت
 أن اعطى الإمام نصف الجيش ثم ضاع او احترق (٦٣) ما بقى من المغنم (قال)
 يرد الإمام القسمة فيقسمها بين القوم ثمانية . قلت رأيت اذا قسم الإمام الغنيمة
 في دار الحرب ثم إن جيشا دخلوا قبل أن يخرجوا هل يشاركون الذين قسم
 لهم فيها اخذوا (قال) لا . قلت رأيت إن كان اعطى نصف الجيش (قال)
 فذلك اذا وضع يده في القسمة فأعطى رجلا واحداً ثم دخلت سرية لم يعطوا
 من تلك القسمة شيئاً لأن الإمام قد احدث في قسمتها .

(وقال ابو ثور) اذا باع الإمام الغنيمة وجعل ثمنها أخرج الخمس منها فقسم
 على خمسة اسهم . (قال) وقوله « الله »^(٣) ابتداء الكلام^(٤) وذلك أن الأشياء
 كلها لله ، فسهم النبي صلى الله عليه الى الإمام يشتري منه الكراع والسلاح

(١) — (١) الاربعه الاخماس (٢) خمس (٣) سورة الاقبال [٨] ، ٤٢

(٤) راجع ما جاء من قول الشافعى في صحيفه ١٢٧

- ويعطى مَنْ رأى مَمَّنْ فيه غناء للإسلام ومنفعة لأهل الإسلام وورده عليهم من أهل الحرب والعلم والفقه والقرآن ، وسهم لذوى القربى وهم قرابة رسول الله صلى الله عليه وهم بنو هاشم وبنو المطلب صلة ^(١) لهم ^(١) الغنى ^(١) منهم والفقير والذكر والأنثى فيه سواء ، وذلك أَنَّ الله جلّ ثناؤه جعل ذلك لهم ^(٢) وقسمه رسول الله صلى الله عليه فيهم ولم نعلمه فضل بعضهم على بعض ، ولا اعلم بين أهل العلم خلافاً فى رجل لو أوصى بثلث ماله لبني فلان وهم يَحْصُونَ أَنَّهُ بينهم الذكر والأنثى والصغير والكبير فيه سواء لا يفضل بعضهم على بعض ، فهكذا كلُّ شَيْءٍ حُصِرَ لِقَوْمٍ فهو بينهم بالسواء إِلَّا أَن يَبَيِّنَ ذلك الأمر به ، (وقال) لا يُعْطَى من اليتامى وأبناء السبيل إِلَّا الفقراء لأنَّ هذا إجماع ، وسهم ليتامى المسلمين ، وسهم لمساكين المسلمين ، وسهم لابن سبيل المسلمين ، وأربعة أخماس يقسمها الإمام بين مَنْ حضر القتال ^(٣) من البالغين . (قال) ويبيع الإمام جميع ما غلب عليه إِلَّا المائتة فَإِنَّ الإمام ينظر فى أمرهم فما كان صالحاً للمسلمين عمل به من فداء وقتل واسترقاق (قال) وأما الأرضون فقد اختلفوا فيها فقال بعضهم ^(٣) تُقَسَّم كما يُقَسَّم سائر الغنيمة وهذا قول أبى عبد الله وبه أقول .
- ١٥ (وقال أبو العالية الرياحى) كان رسول الله صلى الله عليه يؤتَى بالغنيمة فيقسمها على خمسة يكون أربعة أخماس لِمَنْ شهدا ثم يأخذ الخمس فيضرب بيده فيأخذ منه الذى قبض كفه فيجعله للكعبة وهو سهم الله ثم يقسم ما بقى على خمسة أسهم فيكون سهم للرسول وسهم لذوى القربى وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل (حدثنا بذلك أبو كريب قال حدثنا وكيع عن أبي جعفر الرازى عن الربيع بن أنس عن أبي العالية) .
- ٢٠

(١) — (١) مسلمهم للمعنى (٢) سورة الانفال [٨] ، ٤٢ ، وسورة الحجرات [٤٩] ، ٧ ،

(٣) لم .

(وقال ابن عباس) كانت الغنيمة تُقسَم على خمسة أخماس فأربعة منها لمن قاتل عليها وخمس واحد يُقسَم على أربعة فربع لله وللرسول ولذي القربى يعني قرابة النبي صلى الله عليه ، فما كان لله وللرسول فهو لقرابة النبي صلى الله عليه ولم يأخذ النبي صلى الله عليه من الخمس شيئاً ، والربع الثاني لليتامى والربع الثالث للمساكين والربع الرابع لابن السبيل وهو الصنف الفقير الذي ينزل بالمسلمين .
(حدثني بذلك أبو عثمان بن صلح قال حدثنا عبد الله بن صلح عن معوية بن صلح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس) .

— ٩٢ — (وأجمع) أهل السير نقلاً عن رسول الله صلى الله عليه أنه كان ينتقل لنفسه من جميع المغنم قبل أن يُقسَم صفيّاً يصطفيه لنفسه وذلك مثل سيف يأخذه منه أو جارية أو علق من الاطلاق فيكون له دون الجيش الذين غزوا (٦٤) وحاربوا ، فإن ذلك كان له شهد الواقعة أم لا .

— ٩٣ — ثم اختلفوا في ذلك الصنف بعده

(فقال أبو بكر الصديق) رحمه الله وقالت له فاطمة رضوان الله عليها انت ورثت رسول الله صلى الله عليه ام اهله (فقال) سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول إن الله اذا اطعم نبيّاً طعمه فهو لولى الامر من بعده (حدثنا بذلك أبو كريب قال حدثنا ابن فضيل عن الوليد بن جميع عن ابى الطفيل عن ابى بكر) .

(وقال الشافعى) هو مردود فى مصالح المسلمين (حدثنا بذلك عنه الربيع) (وقال أبو حنيفة واصحابه) ^(١) الغنيمة مقسومة على خمسة . أربعة أخماس للجيش وخمس مقسوم على ثلاثة بين اليتامى والمساكين وابن السبيل . (الجوزجاني عنه) .

(وقال ابو ثور) قد روى أن النبي صلى الله عليه كان له صفة من الغنيمة ،
فإن ثبت هذا عن النبي صلى الله عليه فكان بعد ما نزل الحكم في قسم الغنائم
كان للإمام اخذه على نحو ما كان يأخذ النبي صلى الله عليه ويجعله يجعل سهم
النبي صلى الله عليه من الخمس ؛ فإن لم يثبت ذلك لم يأخذ الإمام من ذلك شيئاً
والله أعلم .

— ٩٤ — (واجمعوا جميعاً) أن النساء والذرية إذا سبوا وأحرزوا إلى
دار الاسلام فقد صاروا غنيمة وأن ليس للإمام إذا كان الجيش إنما سبواهم ولا قوا
مقاتلتهم في صحراء من الارض ليست بملك لهم أن يمن عليهم .

— ٩٥ — ثم اختلفوا في جواز فدائهم وفداء رجالهم وبيعهم

من الكفار وفي حكم مقاتلتهم

(فقال ملك) (١) ذلك إلى الإمام إن شاء قتلهم وإن شاء فادى بهم
أسرى المسلمين (٢) (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (وحدثني
يونس عن ابن وهب قال سمعت ملكاً) وسئل عن الرجل يبتاع الرقيق من
العجم السودان والصقالبة فيريد بيعهم من النصارى قبل أن يدخلوا في الإسلام
(فقال) ما أعلم حراماً وما أعجبنى أن يفعله أحد . (قال) وسئل عن الرجل
يشترى الصقلبي والأسود من المجوس فيجبرهم على الإسلام (فقال ملك) ليس
هؤلاء مجوساً إنما المجوس الذين يكونون بالشرق هؤلاء الفرس ، وهؤلاء لا يعلم
ما دينهم . فقيل له أيجبر الرجل هذا العبد على الإسلام إذا اشتراه (فقال) نعم
يكرهه على الإسلام (٣) .

(وقال الاوزاعي) وسئل عن الأسير : أحب إليك أن يدعى إلى الإسلام

قبل ان يُقْتَلَ (فقال) يقتله ان شاء وإن شاء عرض عليه الإسلام فإن أسلم فهو عبد للمسلمين ، وإن شاء من عليه ، وإن شاء قاذى به أسراء المسلمين . (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) . (قال وقال الاوزاعي) ^(١) كان المسلمون لا يرون ببيع النساء ^(٢) من ^(٣) أهل الحرب ^(٣) بأسا ويكرهون ^(٤) بيع الرجال إلا أن يفادى بهم أسارى المسلمين ^(٥) . (وحدثت عن معوية عن أبي اسحق قال سألت الاوزاعي) ^(٦) عن السبي من الروم والصقالبة يصابون صفارا وكبارا (فقال) من أصبت من سبي الروم صغيرا فلا تبعه من أهل الذمة ومن أصبت من الصقالبة أو الحبش أو الترك أو غيرهم ممن ليس له دين يعرفه ولا ينصح وإنما دينه ما دعوته اليه اجابك اليه فهو مسلم وإذا ملكته فلا تبعه منهم ، ومن أصبت من الكبار فادعه الى الاسلام وعلمه فإن أبى فبعه إن شئت منهم ، وإسلامه أن يقول « لا إله إلا الله » . قلت فإن قالها بلسانه ولم يعرف ذلك بقلبه (قال) إذا قالها فهو مسلم ثم تعلمه بعد .

(وقال الثوري) الامام مخير في اسرى ^(٦٥) المشركين ان شاء قتلهم وان شاء قاذى بهم وإن شاء من عليهم وان شاء استرقهم (حدثني بذلك علي عن زيد عنه) .

(وقال الشافعي) ^(٧) اذا أسر المشركون فصاروا في يدي ^(٨) الامام ففيهم حكان أما الرجال البالغون فللامام ^(٩) ان شاء أن يقتلهم أو بعضهم أو بمن عليهم أو على بعضهم ، ولا ضمان عليه فيما صنع من ذلك أسرهم العامة أو واحد ^(١٠) أو نزلا على حكمه ^(١١) أو وال هو أسرهم . (قال) ^(١٢) ولا ينبغي له أن يقتلهم إلا

(١) ام ٧ ، ٢١٦ (٢) ام : السبايا (٣) — (٣) ام : ن (٤) ام : وكانوا يكرهون (٥) انتهى ام (٦) يتكرر هذا القول في فصل ١٠٠ (٧) ام ٤ ، ١٧٦ (٨) ام : يد (٩) فالامام (١٠) ام : احد (١١) ام : تحكمهم (١٢) ام : الشافعي

- على النظر للمسلمين من تقوية دين الله ^(١) وتوهين عدوه وغيظهم ، وقتلهم بكل حال مباح ؛ ولا ينبغي أن يمن عليهم إلا بأن يكون يرى له سبباً مما من عليه يرجو به ^(٢) اسلامه او كفه المشركين او تخذيلهم عن المسلمين او توهينهم بأى وجه ما كان ، وإن فعل على غير هذا المعنى كرهته ^(٣) ولا يضمن شيئاً ؛ وكذلك له أن يفادى بهم المسلمين : اذا كان له المن بلا مفاداة فلفاداة اولى أن تكون له . (قال) ^(٤) ومن ارق منهم او اخذ منهم او اخذ منهم فدية فهو كاللأل الذى غنمه المسلمون يقسم بينهم ويخمس . (قال) ^(٥) ودون البالغين من الرجال والنساء اذا أسروا بأى وجه ما كان الأأسار فهم ^(٦) كالمتاع المنوم ليس له ترك أحد منهم ولا قتله فان فعل كان ضامناً بقيمته ^(٧) ، وكذلك غيره من الجند إن فعل كان ضامناً ^(٨) ما استرك منهم وأتلف ^(٩) . (قال) ^(١٠)
- ومن أسر من المشركين فأسلم حقن له اسلامه دمه ولم يخرججه اسلامه من الرق إن رأى الامام استرقاقه . (قال) ^(١١) ولا ^(١٢) بأس ان يعطى المسلمون المشركين من يجرى عليه الرق وأن أسلم اذا كان من يدفعون اليهم من المسلمين لا يسترَق ^(١٣) ؛ وأعمل ^(١٤) فى ذلك بمحدث عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه ^(١٥) (*) فدى العقيل الذى أسلم برجلين من المسلمين ^(١٤)
- (وقال) ^(١٦) فدى ^(١٧) النبي صلى الله عليه ^(١٨) هذا العقيل الذى ^(١٩) أسلم برجلين ^(١٩) وردّه الى بلده وهى ارض كفر لعلمه بأنهم لا يضرّونه ولا يجترّئون

(١) ام : مزوجل ز (٢) ام : ن (٣) ام : كرهت (٤) ام : الشافى رحمه الله ز
(٥) ام : الشافى رحمه الله تعالى ز (٦) منهم (٧) ام : لقيته (٨) ام : لقيته ز
(٩) انتهى ام (١٠) راجع ما سيكرر من القول فى اسلام اسرى المشركين فى فصل ٩٦
(١١) ام ٤ ، ١٧ (١٢) ام : لا (١٣) هاهنا زيادة فى ام
(١٤) — (١٤) . هذا اختصار ما تقدم من القول فى ام (١٥) وعلى اله ز . (١٦) ام :
قال الشافى رحمه الله تعالى (١٧) ام : فداء (١٨) ام : وسلمه ز (١٩) — (١٩) ام : ن

عليه لقدره فيهم وشرفه عندهم . (قال) ^(١) ولو اسلم رجل لم يُردَّ الى قوم
يقوون ^(٢) عليه يضرونه ^(٣) إلا أن ^(٤) يكون ^(٤) في مثل حال العقيلي (حدثنا
بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٥) اذا حاصر المسلمون مدينة او حصنا او
عسكرا من العدو فظفروهم المسلمون فأسروهم وغلبوا على عسكر العدو والوالى مع
المسلمين فى ارض العدو فأتى بالأسرء فإن شاء أن يعرض عليهم الإسلام فعل ،
وإن لم يعرض فلا بأس لأن الدعوة قد بلغتهم . فإن شاء أن يضرب اعناق
الرجال كلهم من الأسراء فعل ، وإن رأى أن يمن عليهم فيصيرهم فيئا يتسمهم
بين المسلمين فعل ؛ ويفبغى للإمام أن ينظر اى ذلك خير للمسلمين ، فإن كان
قتلهم خيراً ^(٦) للمسلمين ونكى للعدو قتلهم ، وإن رأى أن يصيرهم فيئا
فيتسمهم بين المسلمين ورأى ذلك خيراً فعل ؛ وإن رأى قتلهم فلا يقتل منهم شيخا
كبيرا ولا قعدا ولا اعمى ولا مصابا ولا زمينا ولا امرأة ولا صبيا ، ويكونون
فيئا للمسلمين على كل حال اسلموا او لم يسلموا ويقسمون مع الغنيمة . (قالوا) ولا
بأس أن يباع السبي اذا كانوا رجالا او نساء من اهل الذمة ومن المسلمين ، ولا
يباعوا من اهل الحرب ؛ ولا بأس أن يباع الصغار من السبي : اذا سبوا مع الآباء
والأثمات فيباعون مع الآباء والأثمات من اهل الذمة ومن المسلمين ولا يفبغى
أن يفرق بينهم ، ولا يفبغى أن يباعوا من اهل الحرب اذا كانوا قد أدخلوا
دار الإسلام . (وقالوا) اذا (٦٦) اسر المشركون اناسا احرارا من المسلمين من
عسكر المسلمين ثم غنم المسلمون غنائم من العدو فى وجههم ذلك وفيهم رقيق
وأمتعة وأولئك الذين اسروا من المسلمين فى ايدي المشركين على حالهم فينبغى

(١) ام : ن (٢) ام : يقومون (٣) ام : ان يضروه (٤) — (٤) ام : ن
(٥) راجع ام ٧ ، ٢١٦ ، وراجع خ ٣١ الى ٣٣ . (٦) حر

- لوالى المسلمين أن يفادى أولئك الأسراء الذين فى ايدى العدو من الغنيمة التى
غنمها المسلمون فيفادى بهم من الأسراء الذين فى ايدى المسلمين ، وربما اصابوا
من الأمتعة والاموال حتى يستقذوهم من ايدى المشركين يفادونهم بذلك ما لم
تقسم الغنيمة . فاذا قُسمت الغنيمة فاداهم من بيت مال المسلمين ، فإن ابى العدو
أن يرضوا أن يفادوهم إلا بالرقيق الذين أسروا منهم اخذ الامام الرقيق من
الذين صاروا لهم ففادى بهم وعوض الذين اخذهم منهم قيمتهم يطيب انفسهم .
(وروى بشر عن ابى يوسف قال قال ابو حنيفة) لا يرّد احد من المشركين
اذا وقع عليهم السباء الى دار الحرب على حال ، لا يفادى بهم ولا يباعون . (قال
وقال ابو يوسف) اما البيع فلا يباعوا منهم ، ولكن الامام يفادى بهم المسلمين
(وقال ابو ثور) يبيع الامام جميع ما غلب عليه إلا المقاتلة ، فان الامام
ينظر فى امرهم فما كان اصلح للمسلمين عمل به من فداء او قتل او استرقاق ،
وكان^(١) ابو بكر الصديق رحمه الله لا يفادى بأسير المشركين وأن أُعطى به كذا
وكذا مُديا من دنائير (حدثنا بذلك ابو كريب قال حدثنا وكيع عن الحسن
ابن صلح عن ليث عن الحكم عنه) .
- ١٥ (وقال عطاء والحسن) الأسير يُمنّ عليه او يفادى (حدثنا بذلك ابو كريب
قال حدثنا وكيع عن سفيان عن اشعث عن عطاء والحسن) .
(وعلة) من قال « يفادى بالمشركين وأن كان امرأة » ما (حدثنا به
ابو كريب قال حدثنا وكيع عن عكرمة بن عمار عن اياس بن سلمة بن الأكوع
عن ابيه قال) غزوت (*) مع ابى بكر هوازن على عهد النبي صلى الله عليه
ففتلنى جارية من بنى فزارة من اجل العرب عليها قشع لها ما كشفت لها ثوبا
٢٠ حتى أتيت المدينة فلما قدمت المدينة على النبي صلى الله عليه بعث الى فقال الله

أيوك هبها لي فوهبتهاله (قال) فبعث بها يفادي بها اسرى من المسلمين كانوا بمكة .
(وعلة) من ابى الفداء بالمشركين أن ذلك عون للمشركين وقد اجمع
الكل على تحريم بيع السلاح والسكران منهم وهو عون لهم ، فكذلك كل
ما كان عوناً لهم .

— ٩٦ — (وقال ملك) فيما (حدثنا به يونس عن ابن وهب عنه)

(والأوزاعي) فيما (حدثني به العباس عن أبيه عنه)

(والثوري) فيما (حدثني به علي عن زيد عنه)

(والشافعي) ^(١) فيما (حدثنا به الربيع عنه)

(وأبو خنيفة وأصحابه)

(وأبو ثور) : إذا أسلم أسرى المشركين بعد أن قهرهم الإمام واسترقهم
وقسمهم بين الجيش لم يخرجهم أسلامهم ذلك من الرق .

(وقال مجاهد) إذا أسلم أهل العنوة فهم أحرار وأموالهم في المسلمين (حدثنا
بذلك عنه الربيع عن الشافعي عن سفين عن ابن أبي نجيح عنه) .

— ٩٧ — واختلفوا في حكم ما غلب المشركون عليه من

أموال المسلمين أو لحق بهم ثم ظهر

عليه ^(٢) المسلمون

(قال ملك) ^(٣) فيما يصيب العدو من أموال أهل ^(٤) الإسلام ^(٥) إنه
إن أدرك قبل أن تقع المقاسم ^(٥) فيه ^(٥) فهو رد على أهله ، وأما ما وقعت فيه

(١) راجع أم ٤ ، ١٥٩ و ١٦١ و ١٧٠ وما جاء في صحيفة ١٤٣ (٢) عليهم

(٣) م ي ، باب ما يرد قبل أن يقع التقسيم مما أصاب العدو : قال مالك الخ

(٤) — (٤) م : المسلمين (٥) — (٥) م : فيه المقاسم

- المقاسم فلا بُرْدَ على احدٍ وقد^(١) مضى في المقاسم^(١) (حدثني^(٢) بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (قال وقال ملك) في^(٣) رجل حاز المشركون غلاما^(٣) له^(٤) فغنمه^(٤) المسلمون (قال) ^(٥) صاحبه احق^(٦) به^(٦) ما لم يقسم^(٧) ، فاذا^(٨) قسمت الغنائم^(٨) فإني لا^(٩) ارى بأنا^(١٠) أن يكون له^(١١) بالثمن إن شاء . (قال^(١٢) وقال^(٦٧) ملك) في الرجل يعرف ام ولده في ارض الروم وقد خُست وأعطى اهل النفل نفلهم والقوم الذي لهم (فقال) لا ارى أن^(١٣) تُسرق وأرى أن يفتديها الإمام لسيدها . فإن لم يفعل فأرى^(١٤) على^(١٥) سيدها أن يفتديها ولا يدعها ، ولا ارى للذي صارت له أن يسترقها ولا يستحل فرجها وإنما هي بمنزلة الحرّة ؛ ولأن^(١٦) السيد^(١٧) يكاف أن يفتديها اذا جرحت فهذا مثله^(١٨) ، وليس^(١٩) له أن يسلم ام ولده فتسرق^(٢٠) ويستحل فرجها^(٢١) . (قال) فإن لم يكن عنده ما يفتديها به كان ذلك ديناً عليه يتبع^(٢٢) به . (قال وسئل ملك^(٢٣) عن العبد يأتى الى ارض العدو فيأخذه العدو ثم يُعنيه الله المسلمين اتواه مثل الذي يأمره العدو من العبيد او مثل ما يأخذون من المتاع يعطاه صاحبه قبل المقاسم ويُمنعه بعد القسم (فقال) العبد الذي يؤمر والذي يأتى سواء اذا وقع في المقاسم ، ما شبهه به أن يكون في المقاسم ، لا يدفع الى صاحبه .

(١) — (١) م : ن (٢) — (٢) م : وسئل مالك عن .. (٣) — (٣) م : غلامه
(٤) م : ثم غنمه (٥) م : مالك ز (٦) — (٦) م : اولى بغير ثمن ولا قيمة ولا برم . (٧) م : تعبه المقاسم (٨) — (٨) م : قال وقتت فيه (٩) م : ن
(١٠) م : ن (١١) م : الغلام لسيدم (١٢) — (١٢) م : قال مالك في ام ولد رجل من المسلمين حازها المشركون ثم غنمها المسلمون قسمت في المقاسم ثم صرفها سيدها بعد القسم انها لا (١٣) — (١٣) م : فلي : (١٤) م : لان (١٥) م : سيدها
(١٦) م : بمنزلة ذلك (١٧) م : فليس (١٨) م : تسرق (١٩) انتهى م
(٢٠) م : (٢١) راجع عد ٣ ، ١٤ ، ١٥

(وقال الأوزاعي) ^(١) في العبد يأتى الى ارض العدو إن أخذ قبل أن يدخل حصنا من حصونهم رُدَّ الى مولاه، وإن دخل حصنا فسي فهو بمنزلة اهل الحصن يجعل في النفي (حدثنا بذلك العباس عن ابيه عنه) . (قال وسئل) عن عبد ابق الى ارض العدو فتزوج بها وولد له فأصاب المسلمون ذريته ثم إن العبد استأن فأم من فاشترى ذريته ثم ادرك السيد العبد كيف يصنع به وبذريته أيمكن السيد من عبده وذريته ام لا (قال الأوزاعي) لا يُمكن منه ولا من ذريته فإنه دخل بأمان فهو آمن . (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق قال قلت للأوزاعي) رأيت ما احرز العدو من متاع المسلمين ثم اصابه المسلمون بمسد (قال) ما اصاب من ذلك من عبد او دابة او امة او متاع قليل هو لفلان فعلم (*) أنه كذلك لم يقسم ، وإن كان صاحبه غائبا جعل مع الخمس ، فإن كان كراء كان على صاحبه حتى يردّه اليه وما كان من ^(٢) ذلك ، فإن لم يأت احد يدّعيه ولم يُعرف له صاحب بعينه وُضع في انقسام ، فإن جاء صاحبه قبل أن يقسم اخذه . (قال وقال) ارى ان يردّ عليه عبده ما لم يقسم ثمنه ، وإن جاء بعد ما قسم اخذه بالقيمة إن شاء . قلت فإن قال صاحبه للذي ^(٣) هو في يده انا آخذه بالقيمة ولكن اجلني اياما (قال) ليس ذلك له إلا أن يشاء الذي هو في يده ، فإن اراده صاحبه فليدفع اليه ثمنه ويأخذ متاعه وإلا فلا شيء له قيل فإن اختلفا في الثمن فقال المشتري ابتعته بمائة وقال صاحبه إنما ابتعته بخمسين ولا تبلغ قيمة العبد ما قال المشتري (قال) ارى القول فيه بقول المشتري . قلت له فإن ابتاع رجل جارية كان العدو احرزها فكثت عنده زمانا ثم جاء صاحبها وقد زادت او نقصت يأخذها بالثمن الذي اشتراها هذا به او بقيمتها ^(٤) يوم يأخذها (قال) بالثمن الذي كان اشتراها به . قلت فهل يردّ معها عفوا إن كان

(١) راجع ام ٧ ، ٢١٦ (٢) (٣) الذي (٤) بصحتها

وطئها (قال) لا ، وقع عليها وهي له حلال . قلت أرأيت إن أصابها المسلمون
ومعها ولد من عدو (قال) تردّ الأئمة على سيدها ما لم تُقسم ويوضع ولدها وما كان
معها من مال وذهب لها في مقام المسلمين ، وإن أصابوها وهي حبلى فما في بطنها
عضو من أعضائها ما لم تضع : تردّ هي وما في بطنها على سيدها ما لم تُقسم . قلت
فإن أحرز العدو عبداً لمسلم فأصابه المسلمون ومعه مال اكتسبه فيهم من عمل
يده (قال) ما أرى ماله الذي اكتسب من عمل يده إلا لمولاه مع العبد ، ولو
اكتسب مالا من عمل يده ثم اشترى نفسه من العدو ثم جاء رده إلى سيده ؛
ولو مرّ العبد بمال من ملك العدو فأصابه ثم جاء به رُضخ (٦٨) له منه شيء
وبقيته للمسلمين ولو فتح المسلمون حصناً للعدو فأصابوا فيه عبيداً وإماء
كاثراً للمسلمين فتتصروا وأصابوا منهم أموالاً استفادوها فيهم عرض عليهم
الإسلام ، فمن أسلم منهم ردّ إلى مولاه إن^(١) جاء قبل أن يُقسم ، وإن أبى قُتل ،
ووضعت أموالهم التي استفادوها فيهم وأولادهم في مقام المسلمين . (قال)
وسألته عن العدو إذا أغار على بلاد المسلمين وأصابوا عبداً أو دابةً لمسلم فطلبهم
المسلمون فاستبقوه من أيديهم قبل أن يُحرزوه في بلادهم ائقسم (قال) لا .
قلت أفيجعل في بيت المال حتى يجيء صاحبه (قال) نعم . قلت فإن جاء^(٢)
وقد ائقسم (قال) يأخذه ويتبع المشتري أصحابه . قلت فإن كان الجيش
قد تفرّقوا (قال) يُردّ على صاحبه بالقيمة قيل له فإن أصابوا مسلماً أو ذمياً أو
عبداً نصرانياً فخرج إليهم أخو المسلم أو سيّد العبد بأمان وهم في البرّ أو البحر
عند المدينة ففدى أخاه أو عبده بمائة دينار أو بعبد له آخر نصراني أو رهنهم به
رهنًا حتى يأتهم بالفداء وقبض أخاه أو عبده وقبضوا ذلك منه ثم طلبهم المسلمون
فأصابوا ذلك منهم قبل أن يصلوا به إلى بلادهم ومأمنهم أو بعد ما أحرزوه في

(١) وإن (٢) — (٣) حاووا

ببلادهم (قال) ان كان ما قادوا ^(١) به ^(١) من ذلك من مال ^(٢) الناس وُضع في مقاسم المسلمين ، وإن كان ذلك من ماله رُدَّ عليه لأنَّه كان حقاً على المسلمين أن يفدوه من فيئهم دون ماله ، فإذا حملة من ^(٣) ماله دونهم فأهل أن يُردَّ عليه حين اصابه بعينه قيل له فإن اتى مسلم عدواً في بلادهم فخافه قبل أن يقاتلهم فصالحهم على أن يدفع انبيهم سلاحه ودايتيه وألا يعرضوا له ففعلوا ثم استنقذه المسلمون من ايديهم بعد (قال) هي مثل الاولى يُردَّ الى صاحبه . (*) قيل له فإن كان اسير في ايديهم اعطاهم عهداً على أن يخلوا سبيله ويبعث اليهم بفدائه ألف دينار ففعلوا وبعث بها اليهم ثم اصابها المسلمون بعينها (قال) هي مثل الاولى . قيل له فسلم اهدى الى العدو هدية او باع منهم عبداً نصرانياً او ^(٤) ابتاع ^(٤) منهم عبداً نصرانياً بداية او بمال فقبضوا ذلك وأحرزوه ثم اصابه المسلمون (قال) لا يُردَّ على صاحبه شيء من ذلك ويوضع في مقاسم المسلمين ، وإن جاء صاحبه قبل أن يُقسَّم لم يُردَّ عليه . قلت له الحصن ينزل به المسلمون او يكون المسلم في صف والعدو في صف فيرميهم المسلمون بالنبل فيقع في داخل الحصن ويقع في حائط الحصن ويصيب الحصن ثم يقع الى الأرض او يقع في صف العدو ثم يفتح الله للمسلمين (قال) ما أصيب من ذلك فيما العدو عليه اغلب فمن عرف سهمه وأخذه ، وما لم يُعرف من ذلك من شيء وُضع في مقاسم المسلمين . قلت اولاً يكون ما لا يُعرف من ذلك بمنزلة اللقطة (قال) لا ولكنه بمنزلة ما احرز العدو من متاع المسلمين لأنه ^(٥) في ^(٥) حصنهم وفي ايديهم . قلت فمن عرف سهمه وأخذه آيبيمه إن شاء او يُكره ذلك له لأنه قد تقرب به الى الله (فكره) أن يبيعه ولكن يجعله في كنفاته فيرمى به مرة اخرى . (قال) وما وجد من ذلك مما المسلمون عليه اغلب فلم يعرفه احد

(١) — (١) مل دواء (٢) مسائل (٣) و (٤) — (٤) واسام (٥) — (٥) لاه

٥

١٠

١٥

٢٠

فليتصدق به على من هو احوج اليه منه ولا يتموه (١).

- (وقال الثوري) اذا اصاب العدو شيئا من اموال المسلمين فأحرزه العدو ثم احرزه المسلمون بعد فإن ادركه صاحبه قبل أن يقسم فهو احق به ، وإن اصابه بعد ما قسم فهو احق به بالثمن الذي ابتاع به اذا اقام البينة أنه متاعه .
- وإذا اصاب العدو لرجل شيئا فاشتراه رجل من المسلمين (٦٩) من العدو فأقام البينة أنه متاعه اخذه بالثمن الذي اشتراه به من العدو ، فإن لم يأخذه بذلك الثمن فهو للذي اشتراه . (قال) وإذا اصاب العدو مملوكا مسلما لمسلم فاشتراه رجل من المسلمين فأعتقه فليس له عليه سبيل وهو استهلاك . وإن كانت جارية اشتراها رجل فوقع عليها فولدت له فليس لمولاه شيء . وإذا أسر الرجل الحر أو المكاتب أو أم الولد فاشتراهم فليس عليهم شيء : يرد المكاتب إلى سيده وأم الولد إلى سيدها والحر ليس عليه شيء إلا أن يكون الحر امره أن يشتريه أو يكون المكاتب امره أن يشتريه فيكون ديننا على المكاتب ، وأمّا أم الولد فليس عليها شيء وأن كانت امرته أن يشتريها . (وقال) اذا ابقى العبد إلى العدو فأصابه المسلمون بعد فصاحبه احق به قسم أو لم يقسم بغير ثمن (حدثني بذلك علي عن زيد عنه) . (وحدثت عن معوية عن أبي اسحق قال سألت سفيان) عما احرز العدو من متاع المسلمين ثم اصابه المسلمون فوجده صاحبه في يد رجل قد ابتاعه من العدو أو من المقسم أو وقع له في قسمه (قال) إن اقام الذي هو في يده البينة أنه ابتاعه اخذه صاحبه بالثمن ، وإن كان وقع له في قسمه اخذه بالقيمة . (قال قال الأوزاعي) مثل ذلك . (قال وسألت سفيان والأوزاعي) عن العبد يأتى إلى العدو ثم يصيبه المسلمون (قال) هو والذي احرزه العدو سواء . (وقال) اذا اختلف المشتري ورب السلعة في الثمن الذي اشتراها به فالقول قول المشتري . (وقال) إن ابتاع رجل جارية كان العدو

(١) وفي قول الأوزاعي راجع أيضا ما سيأتى من قول الثوري

أحرزها ثم جاء صاحبها وقد زادت أو نقصت فإنه يأخذها بالقيمة الأولى يوم
 اقتسمت . (*) قلت فهل يردّ معها عقرا إن كان وطئها (قال) لا ، وطؤه أياها
 استهلاك ، أرأيت لو عميت أو عورت أو مرضت إنما يقال ^(١) له إن شئت
 نخذها وإن شئت فدع . قلت أرأيت إن ابتاعها ومعه ولد من العدو أيطؤها
 إن شاء وهو يعرف صاحبها (قال) وما بأس ، إن جاء صاحبها أخذها إن شاء
 بالثمن . وإن أصابها المسلمون ومعه ولد من عدوّ وجاء صاحبها قبل أن يُقسم
 ردّها ولدها على صاحبها . (قال وسألت سفيّن) عما أحرز العدو من متاع أو
 دابة أو عبد لمسلم ثم أصابه المسلمون بعد (قال) يقتسمونه . قلت ايقسمونه وهم
 يعلمون أنّه لمسلم (قال) نعم إذا لم يجيء صاحبه . قلت وما يختلف فيه أنّه يُقسم
 (قال) لا أوليس عامة ما يصيبون من الغنيمة هكذا ، فإن جاء صاحبه ^(٢) قبل
 أن يُقسم ^(٣) وإن جاء بعد ما قسم أخذه بالثمن إن اراده . قلت فإن
 عُرِف أنّه عبد لفلان فشهد على ذلك رجلان وفلان غائب أو قال العبد أنا
 عبد لفلان (قال) يُقسم ولا يصدق . قلت أفتربص به (قال) إن كان
 صاحبه ^(٢) في العسكر أو قريبا ، وإلا قسم . قلت فإن بيع العبد في المقسم ثم
 جاء صاحبه قبل أن يُقسم الثمن (قال) يجيء بشئ فيدفعه ويأخذ عبده . قلت
 فإن أغار العدو على بلاد المسلمين فأصابوا عبدا أو دابة لمسلم فطلبهم المسلمون
 فاستنقذوه من أيديهم قبل أن يُحرزوه في بلادهم فباعوه فيما باعوا من غنائمهم
 ثم جاء صاحبه وقد قسم (قال) يأخذه بغير ثمن لأنّ العدو لم يُحرزوه .
 (وقال الشافعي وسئل) ^(٤) عن العدو يأبق اليهم العبد أو يشرد اليهم ^(٥)
 البعير أو يغيرون فينالونهما أو يملكونهما (٧٠) أي بينهما ^(٦) فرق ^(٦) (قال) لا .

(١) مول (٢) صاحبها (٣) بغير القول ناقص من الأصل (٤) ام ٤ ، ١٧٠

(٥) ام : ن (٦) — (٦) ام : اسهـ

قيل ^(١) فما تقول فيهما اذا ظهر عليهما المسلمون فجاء ^(٢) صاحبهما ^(٣) ^(٤) قيل
 أن يُقتسما ^(٥) (فقال) هما لصاحبهما . فقيل ^(٥) افرأيت ^(٦) إن وقعا في المقاسم
 (فقال) اختلف فيهما ^(٧) المفتون ^(٨) . قيل ^(٩) فما اخترت من ذلك ^(١٠)
 (فقال) ^(١١) انا استخير الله ^(١٢) فيه . قيل ^(١٣) فمع اى القولين الآثار
 والقياس (فقال) دلالة السنة فيهما ^(١٤) ارى ^(١٤) والله ^(١٥) ادلم مع ^(١٦) بن
 قال هو مالكة قبل وبعد القسم ^(١٦) ^(١٧) ، فأما ^(١٨) القياس فمعه لا شك ^(١٨) .
 (قال) ^(١٩) وعلى ^(٢٠) هذا القول ^(٢٠) إن احرز ^(٢١) جارية رجل العدو ^(٢٠)
 ووطئها ^(٢٢) المحرز لها فولدت ثم ظهر عليها المسلمون فهي ^(٢٤) وأولادها
 لملكها ^(٢٥) ، فإن اسلموا عليها ^(٢٦) دُفعت ^(٢٧) الجارية الى مالكها ويأخذ
 من ^(٢٨) واطئها ^(٢٨) عقرها وقيمة اولادها يوم سقطوا ^(٢٩) ، وأعتل ^(٣٠) في
 ذلك بحديث عمران بن حصين (حدثنا بذلك عنه الربيع) .
 (وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٣١) لو أن جارية لرجل من المسلمين اسرها
 العدو فصارت لبعضهم فأعتقها إنها حرة ولا سبيل عليها . وكذلك لو
 وطئها فجاءت منه بولد ثم ظهر عليها المسلمون وعلى ولدها كانت هي وولدها
 احرارا لا سبيل عليها . وكذلك لو كاتبها الذي صارت له من العدو ثم ظهر

(١) ام : قلت للشافى (٢) — (٢) ن (٣) ام : اصحابهما
 (٤) ام : صاحبهما ز (٥) ام : قلت (٦) ام : ارايت (٧) ام :
 (٨) هاهنا زيادة في ام (٩) ام : قلت للشافى (١٠) ام : هذا (١١) ام : قال
 (١٢) ام : عز وجل ز (١٣) ام : قلت (١٤) — (١٤) ام : ن
 (١٥) ام : تعالى ز (١٦) — (١٦) ام : ن (١٧) انتهى ام
 (١٨) — (١٨) : بقول في ام ٤ ، ١٧١ (١٩) ام ٤ ، ١٧٣
 (٢٠) — (٢٠) ام : ارايت (٢١) ام : العدو ز (٢٢) ام : ن
 (٢٣) ام : فوطئها (٢٤) ام : نقل هي (٢٥) ام : قلت ز (٢٦) ام : قال ز
 (٢٧) ام : تدفع (٢٨) — (٢٨) ام : ممن وطئ (٢٩) انتهى ام (٣٠) راجع ام ٤ ، ١٧٠
 (٣١) راجع ام ٧ ، ٢١٦ ، وراجع خ ٢٢٧ ، وراجع ج ٧٤ و ٧٥

عليها ^(١) المسلمون كانت حرة لا سبيل عليها . وإن باعها الذي صارت له من حربي فالبيع جائز ، وإن ظهر عليها المسلمون فجاء صاحبها وهي في الغنيمة قبل أن تقسم فهو الحق بها ، وإن كانت قد قُسمت كان الحق بها بالقيمة . وإن كانت في يد رجل من العدو فوهبها لرجل من تجار المسلمين دخل اليهم بأمان كان لصاحبها أن يأخذها من التاجر بالقيمة . وإن كان باعها التاجر قبل أن يبيع صاحبها من رجل من المسلمين كان لصاحبها الذي أسرت منه أن يأخذها من المشتري بالثمن الذي اشتراها به . ولو أن رجلا من المسلمين دخل دار الحرب (*) بأمان فاشتراها من يدي العدو ثم أخرجها إلى دار الإسلام فجاء صاحبها يطلبها كان الحق بها بالثمن . وإن لم يبيع صاحبها حتى يأسرها العدو مرة ثانية من يدي الذي اشتراها ثم ظهر المسلمون عليها كان الذي اشتراها آخر الحق بها بغير شيء إذا كانت في الغنيمة لم تقسم ، فإن صارت له بغير شيء ثم جاء الأول الذي أسرت من يده أولا أخذها من الذي صارت له بالثمن الذي اشتراها به أولا . وإن لم يبيع واحد منهما يطلبها وهي في الغنيمة حتى قُسمت وصارت في سهم رجل من المسلمين ثم جاء الأول والثاني يطلبانها كان الآخر منهما الحق بها بالقيمة فإن لم يطلبها لم يكن للأول عليها سبيل ، وإن أخذها الثاني بالقيمة ثم جاء الأول يطلبها كان له أن يأخذها بالقيمة والثمن الذي اشتراها به أولا ^(٢) . ولو أن جارية لرجل من المسلمين غلب عليها العدو فصارت لرجل منهم ووطئها فجاءت منه بأولاد ثم ظهر المسلمون عليها وعلى أولادها كان الذي أسرت من يديه الحق بها وبأولادها بغير شيء إذا كانت هي وأولادها في المغنم ولم يقسموا ، وإن كانوا قد قسموا كان الحق بهم بالقيمة . وكذلك إن كانت حبل فوضعت وهي في الغنيمة ، وإن كانوا قد قسموا وصارت

(١) العدو ظهر عليها ذ (٢) الأول

- في سهم رجل من المسلمين قبل أن تلد ثم ولدت ولداً في يدي الذي صارت في سهمه كان للذي أسرت من يديه أن يأخذها هي وولدها بقيمتها وحدها بما قومت عليه حيث جعلت له في سهمه . وإن لم يجيء الذي أسرت من يده يطلبها حتى عميت في يدي المشتري أو نطعت يدها أو رجلها وأخذ المشتري أرش ذلك ثم جاء الذي أسرت من يده لم يكن له ^(١) أن ^(١) يأخذها إلا بجميع الألف الذي اشتراها به ولا يحسب (٧١) له من الجناية ولا من النقصان شيء ويكون أرش الجناية للذي اشتراها (في قول أبي حنيفة وأبي يوسف) . (وقال اللؤلؤي) إذا جنى عليها في يد المشتري جناية تنقصها النصف وأخذ المشتري الأرش كان للذي أسرت من يده أن يأخذها بنصف الثمن ، وإن كانت الجناية نقصتها ^(٢) الثلث كان له أن يأخذها بثلثي الثمن ، وكذلك إن جنى عليها ^(٣) ١٠ المشتري ثم جاء الذي أسرت منه يطلبها رفع عنه من الثمن بحساب ذلك ^(٤) وأخذها ، وإن كانت ذهبت عينها من الماء ^(٥) أو مرضت لم يكن له أن يأخذها إلا بجميع الثمن أو يترك . (وقالوا جميعاً) لو أن ناقة أو بعيراً شرد إلى أرض الحرب أو دابة انقلبت إلى أرض الحرب فصارت في يدي العدو فظهر العدو على المسلمين فأخذوا منهم دواب وإبلًا كان ذلك كله سواء وقد صار ذلك ملكاً للعدو ، فإن غلب عليه المسلمون بعد ذلك فوجده صاحبه في العنينة قبل أن يقسم كان أحق به بمنير شيء ، وإن كان بعد ما قسم كان أحق به بالقيمة . وكذلك البقر والغنم والبرّ وجميع الأمتعة سوى الكيل والوزن . (قالوا) ولا يصدق الذي أخذ من يديه المتاع أو الجارية أو الغلام فجاء يطلب ذلك فلا يصدق بقوله وإن حلف لم يقبل عيّن في ذلك إلا أن يقيم شاهدين عدلين على أنه متاعه لا يملونه باع ولا وهب . وإن اختلفا في الثمن كان القول

(١) لها (٢) نصفها (٣) عليها (٤) ن (٥) السما

قول الذي اشتراه مع يمينه إلا أن يجيء الذي أخذ من يده بالبيعة أنه اشتراه بأقل من ذلك ، وإن أقام جميعا البيعة أخذ بيعة المشتري . (وقالوا) لو أن المشركين ظهروا على شيء من أنواع التجارات لمسلم مما يكال أو يوزن حنطة أو شعيراً أو تمرًا أو زبيباً أو عسلاً أو زيتاً أو أشباه ذلك ثم ظهر عليه المسلمون بعد ثم جاء صاحبه يريد أخذه فإن وجدته في الغنيمة قبل أن يقسم كان أحق به (*) بغير شيء ، وإن كان (١) من قبل أنه إنما كان يقضى له به وهو في يدي الذي صار في سهمه بكيال مثله أو يوزن مثله فإذا كان يعطى مثل ما يأخذ بطلنا ذلك ، وإن باعه الذي صار في سهمه كان للذي أخذ من ملكه أن يأخذه منه بالثمن إذا كان قائماً ، فإن كان قد استهلكه المشتري لم يكن لصاحبه على المشتري سبيل . وكذلك كل شيء ظهر عليه العدو من امتعات المسلمين ، فإن كان قد استهلك في الغنيمة أو (٢) استهلكه (٢) الذي صار في سهمه أو استهلكه الذي اشتراه أو (٣) لم (٣) يقدر عليه لم يكن لصاحبه الذي أخذ من يده على الذي استهلكه ولا على الذي باعه سبيل في جميع ذلك . (وقالوا) في الدراهم والدنانير مثل القول في الحنطة والشعير . (قالوا) ولو أن المشركين ظهروا على ثوب لرجل ثم ظهر عليه المسلمون فصار في سهم رجل قطعه قميصاً فخاطه ثم جاء صاحبه الذي أخذ من يده لم يكن له عليه سبيل ، وكذلك لو كانت غزلاً فنسجه أو حنطة فطحنها ، وكذلك لو أن المشركين هم الذين كانوا فعلوا لم يكن لصاحب الغزل عليه سبيل كان في الغنيمة قبل أن يقسم أو بعد ما قسم من قبل أنه إنما أخذ منه غزل فلا يأخذ ثوباً ، وكذلك جميع الأشياء (وقالوا) إن كان ثوباً فصبغه الذي صار في سهمه ثم جاء صاحبه كان له أن يأخذه ويغرم ما زاده الصبغ .

(١) بعض القول ناقص من الاصل ، والمعنى أنه إن وجدته بعد ما قسم فلا سبيل له عليه
(٢) - (٢) واستهلكه (٣) - (٣) ولم

- (وقالوا) لو أن مكاتباً لرجل أو أم ولد أو مدبر رجل من المسلمين أسره أهل الحرب ثم ظهر عليه المسلمون كان صاحبه أحق به بغير شيء يُقسم ذلك أو لم يُقسم إلا أنه إن كان يُقسم فأخذ من يدي الذي صار في سهمه عوض الذي أخذ منه قدر قيمته ^(١) لو كان عبداً . وكذلك (٧٢) لو كان عبداً أسره المشركون فأعتقوه أو كاتبوه أو دبروه ثم ظهر عليه المسلمون فقس . فصار في سهم رجل فلا يملكون بما أحدث فيه المشركون من العتق والتدبير والكتابة ثم علوا بعد كان حراً لا سبيل عليه وعوض الذي أخذ من يديه قدر قيمته لو كان عبداً . وإن أبق عبداً من عبيد المسلمين أو أمة فلحق بدار الحرب فصار في أيدي المشركين قاهرين له ثم إن المسلمين ظهوروا على العبد أو الأمة ثم جاء صاحب الأمة أو العبد يطلبه وهو في الغنيمة قبل أن يُقسم أو بعد ما قسم فصاحبه الذي أبق منه أحق به لأنه لجأ إليهم ولم يغلبوا عليه (في قول أبي حنيفة) . وكذلك إن كانت الأمة ولدت من رجل من أهل الحرب أولاداً كان السيد أحق بها وبأولادها قُسمت أو لم تُقسم . وكذلك إن اشتراها رجل من الغنيمة أو صارت في سهم رجل فأعتقها ثم جاء صاحبها الذي أبقت من يده كان أحق بها بغير شيء وكان عتق الذي أعتقها باطلاً لأن الآبقة لم يُحرزها المشركون . ولو كانت قد ولدت من الذي صارت له في سهمه أولاداً أو من الذي اشتراها من الغنيمة ثم جاء الذي أبقت منه قُضى له بعقرها وقيمة أولادها على الذي وطئها . ولو كانت مما أحرزه العدو بظهور عليه كان العتق ماضياً ولم يكن لسيدتها عليها سبيل . (وقال زفر وأبو يوسف والؤلؤي) الآبقة والتي أُسرت سواء ، إذا وجدها الذي أبقت من يده أو أُسرت من يده في الغنيمة قبل أن تُقسم فهو أحق بها بغير شيء ، وإن كانت صارت في سهم رجل من المسلمين ^(٢) كان أحق بها ، وإن كان الإمام باعها كان أحق

بها بالثمن الذي اشتراها به التاجر. وإن كانت ولدت من الذي صارت في سهمه (٥)؛
أو (١) من (١) التاجر الذي اشتراها لم يكن للذي ابقت من ملكه أو أسرت من
ملكه عليها ولا على ولدها سبيل. وكذلك لو دبرها الذي صارت في سهمه أو
الذي اشتراها كان التدبيز جائزا ولم يكن للذي ابقت من ملكه ولا للذي
أسرت من ملكة عليها سبيل.

(وقال ابو ثور) اذا ابق العبد الى ارض العدو ثم سباه المسلمون ردّ على
صاحبه قبل القسمة وبعدها، وكذلك لو غلب عليه العدو ثم اسره المسلمون.

— ٩٨ — واختلفوا في حكم الرجل يشتري الجارية أو المملوك

من المقسم فيصيب معها (٢) مالا

وقد تفرّق الجيش

(فقال ملك) وسئل عن الرجل يشتري الجارية في مقاسم الروم فاذا انصرف
بها وجد معها الحلّى (فقال) لا ادرى من هذا بما كان اشترى بأسا مثل القرطين
وأشباههما (٣)، فأما ما كان من ذلك كثيرا له بال فلا ارى ذلك. فقيل له إنهم
ايضا ربّما باعوا بأرض الروم الكبة (٤) الخيوط وما اشبهها بالدرهم ونحوه فاذا
انصرف الرجل الى بلده فاحتاج الى تلك الخيوط ففتحها وجد فيه الصليب الذهب
يكون فيه سبعون مثقالا (فقال) ارجو ألا يكون به بأس، كيف يصنع، قد
تفرّقوا وصار الى بلده وهؤلاء هاهنا بالشّام، ما يدرى ما يصنع (حدثني بذلك
يونس عن اشهب عنه).

وقياس (قول الاوزاعي) (والثوري) أنّه إن اصاب معها المال قبل أن
يتفرّق الجيش رده في المنعم، وإن كان الجيش قد تفرّقوا تصدّق به.

(١) — (١) ومن (٢) منها (٣) واسامها (٤) والكه (٥) ن

وقياس (قول الشافعي) أن يُردّ في المغنم إن لم تكن الغنيمة قُسمت ، وإن كانت قد قُسمت دفعه الى الإمام .

(وقال الشعبي) في رجل اشترى جارية من المغنم (٧٣) معها ذهب او فضة (قال) يُجمل في بيت المال (حدثنا بذلك ابو كريب قال حدثنا وكيع عن زكرياء عنه) .

- ٩٩ - واختلفوا في حكم اطفال المشركين اذا سبوا

ومعهم آباؤهم وأمهاتهم او احدهم

او لم يكن معهم ^(١) احد منهم

(فقال ملك) وسئل عمن ابتاع صبياً صغيراً نصرانياً ولعله ان بلغ عنده أن يسلم (فقال) كيف يفرّق بين الصغير وبين ابويه . قيل له ما قال (فقال) ما ارى بأساً أن يبيعه في رأيي . فسئل عن سبي المجوس ايباعون تمتن على غير دين الاسلام فلم ير بذلك بأساً (حدثني يونس عن اشهب عنه) .

(وقال الأوزاعي) ^(٢) وسئل عن صبي وأبوه كافر وقما في سهم رجل فمات أبوه وهو كافر ثم مات الغلام بعد ذلك هل يصلّي عليه (فقال) من اشترى وضيئفاً وأن كان معه أبوه فهو أولى به منه . ولو خرج أبوه مستأمناً يريد شراءه لم يصلح له بيعه من اجل أنه قد طارق ملته ودخل في صبغة الاسلام حين اشتراه (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق قال سألت الأوزاعي) فقلت السبي يصابون وهم صغار مع آبائهم وأمهاتهم (فقال) اذا مات صغيراً وهو في جماعة النفي او في الخمس او في ثقل قوم وهم في بلاد العدو لم يصلّ عليه بما لم يُقسّم ، فاذا أُخرج من النفي فُقسّموا وصاروا في ملك المسلمين .

(١) مه (٢) راجع ام ٣ ، ٢٩٢ و ٢٩٤ و ٧ ، ٢٢٢

او اشتراه قوم بينهم ثم اشتركوا فيه ثم مات صلى عليه وأن كان في بلاد العدو وأن^(١) كن معه ابواه لأن المسلمين أولى به من ابويه . ولو أن أحدهم اعتق نصيبه منه كلف خلاصه من شركائه .

(قال وسألت سفيان) عن السبي يصابون وهم صغار فيموت بعضهم (قال) كان يقال اذا دخلوا فئة المسلمين صلى عليهم .

(وقال الشافعي)^(٢) اذا كان مع الصبيان آبائهم او امهاتهم فحكمهم حكم (*) آبائهم في البيع والشراء . من اهل الحرب والمشركين وغيرهم وإن مات لم يصل عليه . وإن^(٣) صاروا اليينا ليس مع واحد منهم واحد^(٤) من والديه^(٤) فلا^(٥) يباعون^(٦) من المشركين^(٦) ولا يفادى بهم لأن حكمهم حكم آبائهم ما كانوا معهم . فاذا تحولوا اليينا ولا والد مع احد منهم فإن حكمه حكم ماله^(٧) (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة)^(٨) اذا سبي المسلمون نساء اهل الحرب وأولادهم فكانوا في يدي الإمام مع الغنيمة فمات بعضهم صغيراً او كبيراً لم يصل عليه ، فإن أخرجوا الى دار الإسلام فمات احد من رجالهم او نساءهم قبل أن يصف الإسلام لم يصل عليه . وإن مات احد من صبيانهم ولم يبلغ ومعه ابوه او امه لم يصل عليه اذا كان لم يصف الإسلام قسم او لم يقسم . وإن مات صبي منهم في دار الإسلام جارية او غلام لم يبلغ ولم يصف الإسلام ولم يسب ابواه ولا واحد منهما معه صلى عليه كان مات في الغنيمة او بعد ما صار في سهم من سهم المسلمين . (قال) وإن كان سبي معه ابواه او احدهما وأخرجوا الى دار الإسلام فمات ابواه

(١) فان (٢) راجع ام ٣ ، ٢٩٣ و ٤ ، ١١٨ (٣) ام ٧ ، ٢١٧ : فاما الصبيان اذا صاروا الخ (٤) — (٤) ام : احد والديه (٥) ولا (٦) — (٦) ام : تبعهم منهم (٧) ماله (٨) راجع ام ٣ ، ٢١٢ و ٢٩٣ و ٧ ، ٢١٦ و ٢٢٢

- في دار الإسلام أو مات الذي أخرج معه من أبويه في دار الإسلام ثم مات الصبي قبل أن يصف الإسلام لم يصل عليه ، وإن كان سبي الصبي أولاً فأخرج إلى دار الإسلام ثم سبي أبواه أو أحدهما ^(١) بعد ذلك كان مسلماً لأنه حيث صار في دار الإسلام قبل أن يسبي واحد من أبويه صار مسلماً وإن مات صلى عليه . وإن سبي أبواه أو أحدهما أولاً فأخرج إلى دار الإسلام ثم سبي الصبي بعد سباه الذين سبوا أبويه أو سباه غيرهم من ناحية أخرى كان على دين أبيه ولم يكن مسلماً وإن مات لم يصل عليه . وإن سبي الصبي ومعه جدته أو جدته لم يسب أحد من أبويه (٧٤) كان مسلماً إذا أخرج ^(٢) إلى دار الإسلام ولم يكن على دين أبويه وإن مات قبل أن يصف الإسلام صلى عليه . (وهو قول زفر وأبي يوسف واللؤلؤي) . وإن كانت جارية لم تحض وقد بلغت مبلغاً بوطاً مثلها ثم أخرجت إلى دار الإسلام فهي مسلمة ، فإن صارت في سهم رجل من المسلمين استبرأها بشهر ثم وطئها ، وإن أظهرت الشرك وقالت لا أسلم (فإن أبا يوسف قال) هي بمنزلة المرتدة وأكره أن يطأها ، (وقال زفر واللؤلؤي) لا يكون كفراً حتى تبلغ وله أن يطأها كانت من أهل الكتاب أو غيرهم
- ١٥ (وقال الأوزاعي) وسئل عن الرجل يشتري الطفل من أطفال المشركين ثم يموت هل يصل عليه (قال حدثني خصيف أنه قال) فدفنه ولا نصلي عليه . (قال) وكان غيره يقول يصلي عليه فإنه قد دخل في صبغة الإسلام حين اشتراه (حدثنا بذلك العباس عن أبيه عنه) .
- ٢٠ (وقال الشعبي) وقيل له أتى خراسان فابتاع منها السبي فيموت بعضهم أيسلي عليه (قال) إذا صلى فصل عليه (حدثت بذلك عن معوية عن أبي إسحق عن سفين عن سلمة بن تمام قال قلت للشعبي)

(قال ابو اسحق وسألت ابن عون) عن السبي يموتون وهم صغار وهم في ملك المسلمين (قال) حتى يصلوا .

— ١٠٠ — واختلفوا فيما يحرم به دم الحربى بعد اجماعهم

على أنه اذا قال « اشهد ألا اله إلا الله وأن

محمداً عبده ورسوله وأن كل ما جاء به حق

وبرئت من جميع ما خالف الإسلام والحنيفية

من الملل » كان بذلك محقون الدم وكذلك إن

أعطى الأمان قبل أن يُقدَّر عليه وهو ممتنع

كان به محقون الدم

(فقال الثورى) وقيل له الرجل يحمل على العليج فاذا غشيه قال لا اله إلا الله فيكف عنه ثم يُقبل اليه العليج فيحمل عليه : فاذا قال لا اله إلا الله فيكف عنه ثم يُقبل اليه (٥) يقاتله (فقال) يقاتله اذا قاتله ويكف عنه اذا قاتلها (حدثت بذلك عن معوية عن ابى اسحق عنه) .

(وقال الأوزاعى) وسئل عن رجل حمل على عليج فقال لا اله إلا الله وهو يرى إنما يريد أن يكف عنه فلما كف عنه توجه نحو بلاده ايتبعه (فقال الأوزاعى) يتبعه فيقاتله فإن كف العليج عن قتاله او قال إني على الإسلام فليات به الإمام (حدثنى بذلك العباس عن ابيه عنه) . (وحدثت عن معوية عن ابى اسحق قال سألت الأوزاعى) (١) عن السبي من الروم والصقالبة يصابون صغاراً او كباراً (فقال) من اصبحت من سبي الروم صغيراً فلا تبعه من اهل الذمة ، ومن اصبحت من الصقالبة او الحبش او (٢) الترك (٢) او غيرهم ممن

(١) قد جاء هذا القول فى فصل ٩٥ — (٢) — (٢) والبرل

ليس له دين يعرفه ولا يفصح وإنما دينه ما دعوته اليه اجابك فهو مسلم وإذا ملكته فلا تبعه منهم ، ومن ^(١) اصبحت من الكبار فادعه الى الاسلام وعلمه فان ابي فبعه إن شئت منهم ، وإسلامه أن يقول « لا اله إلا الله » . (قال) قلت فان قاتلها بلسانه ولم يعرف ذلك قلبه (قال) اذا قاتلها فهو مسلم ثم تعلمه بعد . (وقال الشافعي) إن قتل الإمام مريد التقبل فشهد ألا اله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله قبله الإمام فغيراته لورثته المسلمين وعلى قاتله الكفارة والدية (حدثنا بذلك عنه الربيع) . وهذا من قوله يدل على أن الحربى اذا قاتل ذلك حرم دمه وماله

(وقال ابو خنيفة واصحابه) إن قال « اشهد ألا اله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » ولم يقل « إني داخل في الاسلام » لم يكن بذلك مسلماً .

— ١٠١ — واختلفوا في حكم الرجل من الجيش يعتق بعض

السبي قبل القسمة

(قتال الأوزاعي) لو أن رجلاً من الجيش اعتق سبياً من الجيش الذي هو فيهم وله فيه نصيب كان عتقه باطلا (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) ^(٢) . (وقال الثوري) (٧٥) اذا اصاب المسلمون رجلاً من المشركين وبينه وبين رجل من الذين اصابوه قرابة ذات محرم لم يعتق لنصيبه فيه لأنه لا يعرف الذي له حق حتى يقسم ويصير من حصته . (قال) ولو أن رجلاً من المسلمين شهد الغنيمة فأعتق رجلاً من الغنيمة لم يعتق حتى يقسم ويصير من حصته . قيل له ارايت لو اقسّم المسلمون غنائمهم فصار محرمه ذلك بينه وبين نفر (قال) هذا يعتق ويضمن لشركائه . (قال) وإن كان معاهداً غزا معهم فكذلك (حدثت

(١) وان (٢) وراجع ايضا ما سأتى في صحيفة ١٦٤

بذلك عن معاوية عن أبي إسحق عنه .

(قال وسئل الأوزاعي) عن ذلك (فقال) لا يعتق لنصيبه فيه إذا كان في العامة ، وإن كان نفلا بينه وبين قوم لم يعتق لذلك وأن كان أباه أو أخاه حتى يصير في ملكه أو في قسم بينه وبين نفر كما أنه لو اعتق غلامك وهو معهم لم يجز حتى يصير في ملكه أو في قسم بينه وبين نفر .

(وقال الشافعي) ^(١) إذا ^(٢) أوجب المسلمون على العدو فكان فيهم ولد لمسلم مملوك للعدو ابن ^(٣) أمة منهم ^(٤) أو كان فيهم والد لمسلم لم يزل من أهل الحرب وقد شهد ابنه الحرب فصار له حظ ^(٥) في أبيه أو ابنه منهم لم يعتق واحد منهما عليه حتى يُقسموا ، فإن ^(٦) صار أحدهما أو كلاهما في حظه عتق ، ولو ^(٧) لم يكن لم يعتق ؛ فإن قال قائل فأنت تقول إذا ملك أباه أو ^(٨) ولده ^(٩) عتق عليه فإنما أقول ذلك إذا اجتلب هو ^(١٠) ملكه بأن يشتريه أو يتهبه ^(١١) ، وإنه ^(١٢) لو ^(١٣) وهب له أو أوصى له به لم اعننه عليه حتى يقبله وكان له رد الهبة والوصية ، فهو إذا أوجب عليه فله ترك حقه من الغنيمة (حدثنا بذلك عنه الربيع) .
(قال) ^(١٤) ولا يعتق عليه ^(١٥) حتى يصير في ملكه بقسم أو شراء ولا يشبه هذا الجارية يطؤها وله فيها حق من قبل أنا ندرأ ^(١٦) الحد بالشبهة ولا نُثبت الملك بالشبهة (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) ^(١٧) إذا ظهر جيش من جيوش المسلمين (*) على سبي من سبي المشركين فلم يُقسم السبي ولم يُبَّع حتى يعتق رجل من الجيش من المسلمين رأساً من النفي فإن العتق باطل . وكذلك لو اعتقهم جميعاً رجل من

(١) أم ٤ ، ١٨٤ (٢) أم : وإذا (٣) — (٣) أم : ن (٤) أم : الحظ
(٥) أم : فإذا (٦) أم : وإن (٧) — (٧) وولده (٨) أم : في ذ
(٩) ناسبه ؛ أم : ياتيه (١٠) — (١٠) أم : أو يزعم أنه (١١) أم : ن
(١٢) أم : ن (١٣) ندر (١٤) راجع أم ٧ ، ٣٦٤ و ٣١٥

- الجيش كان عتقه باطلا لأن سهمه لا يُعلم إن هو ، ولو باع لم يجز بيعه . وكذلك لو أن جميع الجيش الذين غلبوا عليهم اعتقوهم لم يجز عتقهم حتى يُقسموا . وكذلك لو أن الإمام عزل خمسهم ثم أراد أن يقسم أربعة اخماسهم بين اهل العسكر فأعتقهم او بعضهم رجل من اهل العسكر او اعتقهم جميعاً اهل العسكر لم يجز ذلك . وإن كان قسمهم الإمام فصار لكل عدة منهم رجل او رجلان من الفئ او أكثر من ذلك فإن كان عدة الذين ^(١) قسم لهم مائة او اقل فأعتق ^(٢) بعضهم واحداً منهم او اعتق جميعهم جاز ذلك وضمن شركائه قيمة حصتهم إن كان موسيراً ، وإن كان معيراً سعى في ^(٣) حصة شركائه ^(٤) ، وهذا والأول سواء في القياس ولكننا نستحسن أن نجز العتق اذا صار بين مائة او اقل ، وإن صار ^(٥) بين أكثر من مائة وليس في ذلك ريب ^(٥) ثم اعتق بعضهم لم تجزه .

- ١٠٢ - واختلفوا في حكم الرجل من الجيش يقتل اسيراً

- (فقال الأوزاعي) وسئل عن رجل امر علجاً فقتله او قتل اسيراً بعد ما يبلغ به الإمام (فقال) اذا قتله بعد ما يأمره عوقب ، وإن قتله بعد ما يبلغ به ^(٦) الإمام غرم ثمنه (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) (وقال الشافعي) ^(٧) اذا ^(٨) قتل الرجل الأسير قبل بلوغ الإمام وبعده في دار الحرب وبعد الخروج منها ^(٩) بغير امر الإمام فلقد ^(١٠) اساء ولا غرم عليه من قبل أنه لما كان للإمام أن يرسله ويقتله ويفادى به ^(١١) كان حكمه غير حكم الأموال التي ليس للإمام إلا اعطاؤها من اوجب عليها ، ^(٧٦) ولكنه لو قتل طفلاً او امرأة عوقب وغرم اثماهما ، ولو استهلك مالا غرم ثمنه

(١) الذي (٢) ماضى (٣) - (٣) و كاه (٤) صاروا (٥) وب

(٦) ن (٧) ام ٤ ، ١٩١ (٨) ام : واذا (٩) مه

(١٠) ام : فقد (١١) ن

(حدثنا بذلك عنه الربيع)

— ١٠٣ — (وأجمعوا) على أن التفريق بين الطفل الذي لم يُشغَر ولم يبلغ سبع سنين وبين أمه غير جائز .

— ١٠٤ — ثم اختلفوا في جواز التفريق بينه وبين غير أمه

والوقت الذي يجوز فيه التفريق وفي حكم

البيع إذا فُرق بينهما

(فقال مالك ^(١)) وسئل عن الحديث الذي جاء لا تولّه والدة عن ^(٢) ولدها (فقال ^(٣)) أمّا نحن فنقول لا يفرّق بين الوالدة وولدها حتى يباغ (حدثني ^(٤)) بذلك يونس عن ابن وهب عنه ^(٥) . (قال فقلت لمالك) فما حدّ ذلك (قال) إذا ائثر ^(٦) . فقلت له ^(٦) أفرأيت الوالد ^(٧) وولده ^(٧) (قال) ليس من ذلك في شيء (وقال الشافعي ^(٨)) إذا ^(٩) ملك الرجل اهل البيت لم يفرّق بين الأم وولدها وكذلك ^(١٠) الولد والوالد ^(١٠) حتى يباغ الولد سبعا أو ثمانى سنين ، فإذا بلغ ذلك جاز أن يفرّق بينهما ^(١١) . وكذلك ولد الولد من كانوا ، فأما الاخوان فيفرّق بينهما (حدثني بذلك عنه الربيع)

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ينبغي لوالى الجيش اذا اصابوا غنيمة من العدو وفيهم رقيق فأراد أن يتسمهم او يبيعهم وفيهم رجل وامرأته ومعهما ^(١٢) ولد لهما صغار اسلموا او لم يسلموا فإنه ينبغي له أن يجعل الرجل وامرأته وولدهما في سهم رجل من المسلمين ، فإن لم تبلغ عدة الرقيق ما يصير هذا الرجل وامرأته وولده في

(١) مد ١٠ ، ١١٣ : وسالت مالكاً عن النخ (٢) مد : على

(٣) مد : على مالك ز (٤) — (٤) مد : ن (٥) مد : قال ز (٦) مد : لملك

(٧) — (٧) الوالد وولده (٨) ام ٤ ، ١٨٧ و ١٨٨ (٩) ام : واذا

(١٠) — (١٠) ام : ن (١١) ما هنا زيادة في ام (١٢) ومهما

- سهم جعلهم ^(١) لعدة من المسلمين ، وإن لم يتفق ذلك باعهم جميعاً ولا يفرق بينهم ؛ وإن هو فرق بينهم في القسمة أو في البيع جاز ذلك وقد اساء (في قول أبي حنيفة وزفر) ، (وأما أبو يوسف واللؤلؤى فأنهما قالا) ينبغي له أن فرق بينهم أن يستردهم حتى يجمع بينهم جميعاً ثم يبيعهم أو يجعلهم في سهم رجل .
- وكذلك لو كان (*) في السبي امرأة وولدها الصغير ^(٢) ولم يُسب أبوه معهما أو كان رجل وولد له صغير وليس معهما أم الصبي أو كان غلامان اخوان صغيران أو أحدهما صغير والآخر كبير وليس معهما أحد من أبويهما وكذلك الأختان إن كانتا صغيرتين أو أحدهما صغيرة والآخرى كبيرة وكذلك الرجل وابن أخيه وهو صغير وكذلك الصبي أو الصبية إذا كان مع واحد منهما عمه أو خاله أو جدته أو جدته أو ابن أخيه أو ذو رحم محرم من قبل الرجال أو ^(٣) النساء فلا ينبغي للوالى أن يفرق بين أحد منهم في قسمة ولا بيع ، وإن كان مع الصبي أبواه وحمه وعمه وخاله وجلان فلا بأس أن يفرق بين العم والخال وبين الأبوين والصبي ، ولا ينبغي له أن يفرق بين الأبوين والصبي في القسمة والبيع ؛ وإن فرق بين أحد ممن مميئنا فقد اساء في ذلك وجاز (في قول أبي حنيفة وزفر) ، وينبغي له ألا يفرق وإن فرق استردهما حتى يجمع بينهما ثم يصترهما جميعاً في سهم رجل من المسلمين أو يبيعهما جميعاً (في قول أبي يوسف واللؤلؤى) . (وقالوا جميعاً) لا بأس أن يفرق بين المرأة وزوجها إذا كانا في السبي في القسمة والبيع ويصير الزوج في سهم رجل والمرأة في سهم آخر أو يبيع الرجل من انسان والمرأة من آخر وهما على النكاح . (وقالوا) في كل من ذكرنا عنهم أنه لا يفرق بينه وبين صاحبه : إنما لا يجوز التفريق بينهم ما داموا صغاراً ، فإذا كانوا كباراً قد ادركوا وليس فيهم صغير فلا بأس أن يفرق بينهم

(١) وجعلهم (٢) صغر (٣) — (٣) والنسا

في القسمة والبيع . وإن كان في السبي صبيّ ومعه اخوان له او ثلثة او اكثر من ذلك وكذلك إن كان معه اخوة له او اخوات (٧٧) او (١) عمّات (١) او خالات وهم صغار او كبار فلا ينبغي أن يفرّق بين احد منهم وبين الصبيّ في قسمة ولا بيع . (وأما بشر فروى عن أبي يوسف أنّه قال) لا اردّ البيع في شيء من التفريق إلاّ في الولد والأمّ ، فأما في ذوى الأرحام فإني اكره ذلك ولا اردّ البيع فيه .

(وعلة ملك) في أنّ التفريق جائز فيما خلا الولد والوالدة أنّ الولد والوالدة يُجمَع على منع التفريق بينهما فوجب التسليم لذلك ، وما عداها فمختلف فيه والرجل أن يُحدِّث (٢) في ملكه ما شاء ما لم يمنعه من ذلك ما يجب التسليم له . (وعلة الشافعي) قربة من هذه إلاّ أنّ الوالد عنده في معنى الوالدة في الآ غنى للطفل (٣) عن كلّ واحد منهما اذ كان يُجبر الوالد على نفقة الولد ، وليس كذلك عنده الآخر . وأما ما حذّ من سبع سنين او ثمانى (٤) سنين فتخير رسول الله صلى الله عليه غلاما بين ابويه وذلك تفريق بينهما فكذلك في السبي (وعلة من قال بقول أبي حنيفة) أنّ كلّ ذى رحم محرم قياس للوالدة اذ كانت ذات رحم محرم ولم يجز التفريق إلاّ في الوقت الذي لا خلاف فيه لإجماعهم على منع ذلك في حال من الصبيّ فأحوال الصبيّ كلّها واحدة .

— ١٠٥ — (وأجمع) اهل السير جميعاً نقلاً أنّ رسول الله صلى الله عليه اعطى سبي قريظة اذ سأله أن يُنزِلهم على حكم سعد بن معاذ ما سأله وأنّ بنى قريظة نزّلوا على حكم سعد فحكم فيهم بأن يُقتل مقاتلتهم ويُسبى فرارهم وأنّ رسول الله صلى الله عليه امضى حكم سعد على ما حكم فقتل مقاتلتهم وسبى فرارهم .

— ١٠٦ — ثم اختلف العلماء فيما اشبه ذلك من الحكم ومن

الذى يجوز النزول على حكمه (٥)

(١) (قال الشافعي) لا (٢) بأس أن يقبل الإمام من أهل الحصن (٣) ومن (٤) بعضهم أن ينزلوا على حكم الإمام وغير الإمام إذا كان النزول على حكمه مأمونا موضعاً لذلك في (٤) عقله ونظره للإسلام ، وذلك أن السنة والآثار (٥) دلت على أن قبول الإمام إنما كان لمن وصفت من أهل القناعة والثقة (٦) ، فلا يجوز للإمام عنده أن يقبل خلافتهم من غير أهل القناعة (٧) والعقل فيكون قبل خلاف ما قبلوا منه ، ولو فعل كان قد ترك النظر ولم يكن له العذر (٨) (حدثنا بذلك عنه الربيع)

(٩) (وقال أبو يوسف) لو أن أهل حصن نزولوا على أن يحكم فيهم فلان فإن لم يرضوا بحكمه ردوا إلى حصنهم فنزلوا على ذلك فحكم فيهم فلان بقتل المقاتلة نفذ عليهم برضاهم الأول وليس لهم أن يرجعوا عن ذلك بعد الحكم الذي نفذ فيهم . ولو رجعوا عن ذلك قبل أن يحكم فلان فإن ذلك لهم . وإن كانوا قد نزولوا ثم كرهوا أن يحكم فلان قبل أن يحكم فإنهم يردون إلى حصنهم . ألا ترى أن فلانا لو مات قبل أن يحكم ردوا إلى حصنهم . ولو أبى فلان الحكم ردوا إلى حصنهم . ولو تراضوا هم والمسلمون بحاكم من المسلمين غيره فحكم فيهم بالقتل والسبأ كان جائزاً ، وإن حكم بأن يصيروا ذمة يؤدون الخراج فهو جائز ، وإن حكم فيهم أن يُسبوا فيكونوا فيئاً فهو جائز لازم لهم وعليهم ، ولو حكم فيهم بأن يردوا إلى حصنهم ويُستأنف الأمر فيهم فإن ذلك جائز على

(١) أم ٤١ ، ١٦٨ (٢) أم : ولا (٣) المحرر (٤) — (٤) أم : ن (٥) أم : ن

(٦) والمعنى (٧) أم : والثقة (٨) أم : عذر (٩) راجع خ ٢٣٨ إلى ٢٤٢

المسلمين مثل قوله لا احكم وبعثلة موته . ولو حكم فيهم أن يكونوا في دار المسلمين آمنين من غير أن يؤدوا خراجاً لرؤسهم فإن هذا لا يجوز : حكمه هذا خلاف (٧٨) السنة ^(١) ، فإن رضوا أن يكونوا ذمة يؤدون الخراج فذلك لهم فإن كرهوا اداء الخراج ردوا الى حصنهم ونبتذ اليهم . ولو خرج بعضهم على أن يحكم فيهم فلان فلما انتهوا الى عسكر المسلمين افتتحت القلعة فقتل من فيها فهؤلاء الذين في ايدينا على ما نزلوا عليه . فإن كانوا شرطوا إن لم يرضوا أن يردوا الى حصنهم فلم يرضوا بما حكم عليهم وقد فتحت الحصن وهدم فإنتهم يردون الى ادنى موضع يأمنون فيه . وإن كان اهل الحصن قد اجمعوا على نزول هؤلاء لهذا الصلح فليس ينبغي للمسلمين أن يقاتلوه حتى يعلموا ما يصنع هؤلاء ، فإن فعلوا فقتلوهم فلا دية عليهم ولا ضمان إلا أنهم قد اساءوا وغدروا وأتوا ما لا يحل لهم . ولو أن جنداً من اهل الشرك او من اهل الحصن استأمنوا الى المسلمين وهم في مععة القتال فأمنوهم وصاروا في ايدي المسلمين فأرادوا أن ينصرفوا الى ما منهم من دار الحرب فليس لهم ذاك وللمسلمين أن يجبسوهم ويصبروهم ذمة يؤدون الخراج وليس هذا كالرجل المستأمن من غير قتال . ذلك له ان يرجع إن لم يكن اماناً على شرط ، فأما الذين استأمنوا في مععة القتال فهم ^(٢) على ما وصفت لك : رأيت لو نادى الإمام من انا فاهو آمن قتل من الحصن الواحد والاثنان والعشرة فهم آمنون وهم ذمة ، وكذلك اهل عسكر يقاتلون المسلمين فهم مثل ما وصفت لك . (قال) ولو كانوا نزلوا ^(٣) لحكم رجلين فمات احدهما او اختلفا في الحكم عليهم لم يلزم واحداً من الفريقين حكم واحد منهما ولم يلزمهم إلا اجتماعهما ^(٤) على حكم واحد . ولو اختلفوا على أن يحكم فيهم بحكم الله او بحكم القرآن فإن هذا وجه الحديث وقد جاء في النهي عنه ، فإن فعلوا وأجابوا الى ذلك قتل القوم عليه

(١) والسنة (٢) ن (٣) الوا (٤) ما معهما

- فإن الحكم فيهم الى الإمام يتخير (*) افضل ذلك للدين والإسلام من الأحكام من القتل والنّ والإسترقاق . ولو سألوا أن يُنزِلهم على حكم رجل من اهل الذمة فإنهم لا يجابون الى ذلك ولا يُعطونه ولا يحلّ أن يحكم اهل الكفر في حقوق الإسلام والدين . (قال) ولو نزلوا على حكم رجل لم يسموه فذلك الى الحاكم يحكم فيهم بما هو افضل للإسلام والدين . ولو كان الحاكم فيهم اعمى او محدوداً في قذف كان على ما وصفت من حكم المرأة ، ولا ينبغي للوالى أن يقبل في الحكم في مثل هذا صبيّاً ولا امرأة ولا عبداً ولا ذميّاً ولا اعمى ولا محدوداً في قذف ولا رجلاً فاسقاً ولا صاحب دنية وسوء ، إنما يتخير في هذا على الرأى والدين والموضع من الإسلام في رأيه وعقله وبصره وحيطة على الدين ، ولا ينبغي أن يضيع الحكم في هذا حتى يصير الى بعض من وصفنا ممن لا يجوز شهادته ولا حكمه بين اثنين لو اختصا . ولو آثمهم نزلوا على حكم رجل يختارونه لأنفسهم من اهل العسكر قبلت ذلك منهم ، فإن اختاروا رجلاً موضعاً لذلك قبلت ذلك منهم ، وإن اختاروا بعض من وصفنا ممن لا يجوز حكمه لم اقبل ذلك وردتهم الى أن يختاروا رجلاً موضعاً ليحكم او ردّهم الى الحصن الذى كانوا فيه ولا تردّهم الى حصن هو احصن من ذلك ولا الى جند منهم يمتنعون بهم ، إنما تردّهم الى الموضع الذى منه خرجوا اليّنا . ولو سألوا أن ينزلوا على حكم رجل من المسلمين (١) ورجل منهم فلا ينبغي للوالى أن يقبل ذلك منهم ولا يحكم كافرّاً في الدين ، ولو فعل فحكم لم ينفذ حكمهما في شيء إلا أن يسلّموا او يصيروا ذمة فإن هذا مقبول منهم بغير حكم . ولو سألوا أن ينزلوا على حكم اسير في ايديهم من المسلمين فلا ينبغي للوالى أن يجيبهم الى ذلك ، ولو فعل لم يجز حكمه لأنّه لو آمنهم لم اجز امانه ولم أنفذه ، وكذلك تاجر مسلم (٧٩) معهم في دارهم ، وكذلك رجل

منهم اسلم وهو في دارهم معهم، وكذلك لو كان في عسكر المسلمين غير أنه منهم وأن كان مسلماً فلا ينبغي للوالي أن يقبله حكماً من قبل عظم هذا الحكم وما يتخوف من حمله على الإسلام والدين والتبعة والريبة .

— ١٠٧ — واختلفوا في بما على الرجل من المسلمين يُطلع عليه

أنه يدلّ العدو على عورة المسلمين

(قتال ملك) وسئل عن الجاسوس من المسلمين يوجد وقد كاتب الروم وأخبرهم خبر المسلمين ماذا ترى فيه (فقال) ما سمعت فيه بشئ وأرى فيه اجتهاد الإمام (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه)

(وقال الأوزاعي) وسئل عن الجاسوس من المسلمين ما عقوبته (فقال) يستتاب فإن تاب قبلت توبته وإن أبى عاقبه الإمام عقوبة موجعة ثم غرّبه إلى بعض الآفاق وضمن الحبس (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه)

(وقال الشافعي)^(١) وقيل^(٢) له^(٣) أرايت المسلم يكتب إلى المشركين من اهل الحرب بأن المسلمين يريدون غزوهم او العودة^(٤) من عوراتهم هل يحلّ ذلك حرمة^(٥) ويكون في ذلك دلالة على ممالأة المشركين على^(٦) المسلمين^(٦)

(فقال)^(٧) لا يحلّ دم من ثبتت له حرمة الإسلام إلا أن يقتل او يزنى بعد احصان او يكفر كفراً بيناً بعد ايمان ثم يثبت على الكفر . وليس الدلالة على عورة مسلم ولا تأييد كافر بأن يحذر أن المسلمين يريدون منه غرة ليحذروها^(٨) او يتقدم في نكاح^(٩) المسلمين^(٩) بكفر بين^(١٠) . قيل^(١١) له^(١١) افتأمر

(١) ام ٤ ، ١٦٦ و ١٦٧ (٢) ام : قيل (٣) ام : لشافعي (٤) ام : بالعودة (٥) حرمة : ام : دمه (٦) — (٦) ام : ن (٧) ام : قال الشافعي رحمه الله تعالى (٨) ليحذروها (٩) — (٩) كراهه (١٠) ما هنا زيادة في ام (١١) — (١١) ام : قلت لشافعي

الإمام اذا وجد مثل هذا بعقوبة من فعله ام تركه كما ترك النبي صلى الله عليه^(١) (فقال)^(٢) العقوبات غير الحدود فأما الحدود فلا تعطل بحال وأما العقوبات فلا إمام تركها على الاجتهاد ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه^(٣) أنه قال يتجافوا لذوى^(٤) الهيئات ، وقال^(٥) في الحديث « ما لم يكن حد^(٦) » فإذا كان^(٧) (*) من الرجل ذى الهيئة بجهالة كما كان هذا من حاطب بجهالة وكان غير متهم احببت أن يتجافى له ، وإذا كان من غير ذى الهيئة كان للإمام والله^(٨) أعلم تعزيره (حدثني بذلك عنه الربيع)
(وقال ابو حنيفة وأصحابه)^(٩) لو أن والى المسلمين ظفر بعين^(١٠) للمشركين^(١١) في دار الإسلام وهو مسلم اوجعه عقوبة وأطال حبسه حتى يحدث توبة

— ١٠٨ — واختلفوا فيما يجب على الغال من العقوبات
(فقال ملك) وسئل عن الرجل يغل من الغنائم ما عقوبته (فقال) أما شيء معلوم يؤخذ به فلا نعلمه ، وأما قول من يقول إن متاعه يحرق فلا . (ثم قال) ولو عاقبه السلطان كان لذلك اهلا (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) .
(قال) وسئل عن الرجل يغل في ارض العدو ثم يتوب من ذلك بعد أن يرجع (فقال) إن كان قد تفرق الناس في بلدان شتى فأرى ان يتصدق بما غل ويتوب إلى الله ويتنصل .

(وقال الاوزاعي) وسئل عن الغلول فقبل له اسواء العقوبة في^(١٢) صغيره وكبيره (قال) سواء (حدثت بذلك عن معوية عن ابي اسحق عنه) . (قال) قلت له ايجز ما غل (قال) لا . قلت افيحرق متاعه (قال) نعم . قلت ايجز سهمه

(١) ام : وسلم ز (٢) ام : الشافعي ان ز (٣) ام : وسلم ز (٤) لدى
(٥) ام : وقد قيل (٦) حدا (٧) ام : هذا ز (٨) ام : تعالى ز (٩) راجع خ
٢٣٦ وقد جاء هذا القول في فصل ٤٩ (١٠) سر (١١) المشركون (١٢) مه

(قال) نعم . قلت وسهم فرسه (قال) نعم لا يُعطى شيئا في غزاته ، ورأى الإمام في عقوبته . قلت أرأيت إن كانت قد استهلك ما غلّ (قال) يُغرمه الإمام . ويُحرق متاعه . قلت وما الذي يُحرق من متاعه (قال) كلّ متاعه الذي غزا به . وسرجه وإكافه . قلت ودابته ونفقته إن كانت في خرجه (قال) لا . قلت أفيُحرق سلاحه (قال) لا ولا ثيابه التي عليه . قلت أرأيت إن بقي من متاعه الذي أُحرق شيء لم تُحرقه النار من حديد أو غيره هل لأحد أن يأخذه (قال) لا قد مضت فيه العقوبة (٨٠) فما أبقت النار منه فصاحبه أحقّ بأن يأخذه . قلت له لو ^(١) أن رجلا غلّ فلم يعلم به حتى رجع إلى أهله ووُجد الغلول في منزله أيجوز متاعه الذي في منزله أو متاعه الذي غزا به (قال) متاعه الذي كان غزا به . قلت فإن وُجد في متاع رجل قد مات غلول ^(٢) أيجوز متاعه (قال) لا لأنّ رسول الله صلى الله عليه لم يُحرق متاع الرجل الذي وجدوا في متاعه الغلول وقد مات . قلت أفيُحرّم سهمه (قال) نعم إن كانوا لم يمتسموا ، وإن كان قد أخذ سهمه لم يؤخذ منه . قلت وإن كان قد استهلك الغلول يغرم ويؤخذ بقيمته من ميراثه (قال) نعم . قلت أيصلى على الغنائم إذا مات وقد وُجد الغلول في متاعه (قال) أمّا رسول الله صلى الله عليه فقد ترك الصلاة عليه وقال « شأنكم بصاحبكم » . قلت أفتصلى عليه العامة (قال) نعم . قلت الغلام الذي لم يحتلم إذا غلّ أيجوز متاعه ويُحرّم سهمه (قال) لا يُحرق متاعه ولكن يُحرّم سهمه . قلت أفيغرم إن كان استهلكه (قال) نعم إن كان له شيء . قلت والمرأة إذا غلّت أيجوز متاعها (قال) نعم . قلت فالعقوبة (قال) حسبها ذاك . قلت والعبد إذا غلّ (قال) رأى الإمام في عقوبته ولا يُحرق متاعه لأنّه لسيّده . قلت أفيغرم سيّده إن كان العبد استهلك الغلول (قال) هو في رقبة العبد ، إن

شاء . ولأه افتكه وإن شاء دفعه مجنأته . قلت فالمعاهد إذا غلَّ أبحرق متاعه
(قال) ما أرى بذلك بأسا إذا كان استعين به على العدو ^(١) . قلت فالأجير
يسرق من المغنم (قال) يقطع بقول لأنه ليس له فيه نصيب . قلت فالرجل
يوجد معه الغلول فيقول ابتعته أو أخطأت به (قال) يخفف عنه العقوبة . قلت
ولا (*) يحرق متاعه إذا دخل ^(٢) سهمه (قال) لا . قلت فرجل ابتاع شيئا من
صاحب المنسم فلم يدفع اليه ثمنه حتى تفرق الجيش ثم تقاضاه إياه أيدفعه اليه
(قال) إن فعل فليجعله ^(٣) في عنقه ، وإن لم يتقاضه فليته صدق به عن ذلك
الجيش . قلت فإن علم أن صاحب المنسم لا يقدر أن أخذه منه أن يدفعه إلى
أهله الذين هو لهم أيدفعه اليه أو إلى أمير ذلك الجيش (قال) إن أنهم فليته صدق
به عنهم . قيل له أسواء الغلول إن وجد مع رجل وقد كان رفع إلى المنسم فأخذ
منه أو غلّه قبل أن يأتي به المنسم (قال) هو سواء هو غلول ، وإن كان سرقة
من المغنم فهو أخبث ، لأنه غلول ما ^(٤) لم ^(٥) يقسم .

(قال وسألت سفين والاوزاعي) عن الرجل يغل ^(٦) ثم يندم وقد تفرق
الجيش (قال) يتصدق به عن ذلك الجيش ، فإن كان قد استملك ما غلَّ
غرمه . (قال سفين) إن لم يقدر عليهم ولا على ورثتهم .

(وقال الشافعي) ^(٦) وقيل ^(٧) له ^(٧) رأي ^(٨) المسلم الحر أو العبد الغازي
أو الذمي أو المستأمن يغفلون من الغنائم شيئا قبل أن يقسم (فقال) لا يقطع ويغرم
كل واحد من هؤلاء قيمة ما سرق إن ^(٩) هلك ^(١٠) قبل أن يؤدّيه ، وإن كان
القوم جهلة علموا ولم يعاقبوا ، فإن عادوا عوقبوا . فقيل ^(١١) له ^(١١) فبرجل عن

(١) هول لا يلى ليس له منه نصيب ز (٢) دخل (٣) من صعه ولجعله ز
(٤) - (٤) ولم (٥) ألم (٦) أم ٤ ، ١٦٧ (٧) - (٧) أم : قلت للشافعي (٨) أم : أفرايت
(٩) وان (١٠) أم : الذي أخذه ز (١١) - (١١) أم : قلت للشافعي

دَابَّتْهُ أَوْ ^(١) يُحْرَقُ ^(١) سِرْجُهُ أَوْ يُحْرَقُ مَتَاعُهُ (قَالَ) ^(٢) لَا يِعَاقَبُ رَجُلٌ فِي مَالِهِ إِلَّا مَا ^(٣) يِعَاقَبُ فِي بَدَنِهِ وَإِنَّمَا جَعَلَ اللَّهُ الْحُدُودَ عَلَى الْإِبْدَانِ وَكَذَلِكَ الْعُقُوبَاتُ فَأَمَّا عَلَى الْأَمْوَالِ فَلَا عِقَابَ عَلَيْهَا ^(٤) ؛ وَقَلِيلُ الْغُلُولِ وَكَثِيرُهُ مُحْرَّمٌ ^(٥) (حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَنْهُ الرِّبِيعُ) . (وَعَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ) إِنْ نَسِمَ الْغَالُ وَقَدْ تَفَرَّقَ الْجَيْشُ دَفَعَهُ إِلَى الْإِمَامِ (حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَنْهُ الرِّبِيعُ)

(وَقَالَ أَبُو يُونُسَ) ^(٦) فِي رَجُلٍ اخْتَدَ مِنَ الْغَنِيمَةِ شَيْئًا وَهُوَ يَرِيدُ الْغُلُولَ فَهَلْكَ مِنْهُ فِي (٨١) دَارِ الْحَرْبِ أَوْ اسْتَهْلَكَهُ فَهُوَ سَوَاءٌ وَهُوَ آثِمٌ مُسِيٌّ وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْغَنِيمَةَ لَمْ تُحَرِّزْ وَلَمْ تُقَسِّمْ وَأَنْ جُنْدًا لَوْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ شُرَكَوهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ ؛ وَلَوْ لَمْ يَسْتَهْلِكْهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَلَمْ يَهْلِكْ مِنْهُ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فَهَلْكَ مِنْهُ أَوْ اسْتَهْلَكَهُ فَهُوَ ضَامِنٌ لِذَلِكَ ^(٧) حَتَّى يَرُدَّ ذَلِكَ فِي الْغَنِيمَةِ ، فَإِنْ كَانَتِ الْغَنِيمَةُ قَدْ قُسِّمَتْ تَصَدَّقَ بِقِيَمَتِهِ ^(٨) ؛ وَإِنْ عَلِمَ السُّلْطَانُ بِهَذَيْنِ جَمِيعًا فَعَلَيْهِمَا التَّعْزِيرُ ؛ وَإِنْ اخْتَدَ مِنَ الْغَنِيمَةِ شَيْئًا وَهُوَ ^(٩) يَرِيدُ أَنْ يَضَعَهُ فِي النَّفْسِ وَيَرْفَعَهُ إِلَى السُّلْطَانِ نَمَّ بَدَالَهُ فِي أَمْسَاكِهِ وَفِي الْغُلُولِ نَمَّ اسْتَهْلَكَهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ هَلَكَ مِنْهُ أَوْ اسْتَوْدَعَهُ رَجُلًا هُنَاكَ وَضَاعَ مِنْهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ وَإِنْ خَرَجَ بِهِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ أَصَلَ اخْتَدَهُ كَانَ حَلَالًا إِلَّا مَا اخْتَدَهُ لِيَضَعَهُ فِي الْغَنِيمَةِ فَنِيَّتُهُ أَنْ يَغْلَهُ لَيْسَتْ بِخِلَافٍ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ بِهَا ضَمَانٌ : الْآتِي أَنَّ رَجُلًا لَوْ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ فَأَجْعَلَ أَنْ يَخُونَهَا لَمْ يَضْمَنْ حَتَّى يَسْتَهْلِكَهَا ؛ وَإِنْ خَرَجَ هَذَا بِهَذَا الْغُلُولِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَاسْتَهْلَكَهُ ^(١٠) فَهُوَ ضَامِنٌ كَرَجُلٍ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ فَأَوْدَعَهَا غَيْرَهُ بَغَيْرِ أَمْرٍ صَاحِبِهَا أَوْ اسْتَهْلَكَهَا فَهُوَ ضَامِنٌ . وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا

(١) — (١) ام : ويحرق (٢) نام : قتال (٣) ام : وإنما (٤) ام : قال الشافعي
سرجه الله تعالى ز (٥) انتهى ام (٦) راجع خ ٢٠٥ (٧) في الصفة ز
(٨) ممها (٩) لا ز (١٠) او استهلكه

صاحب مغنا في دار الحرب فأمر الإمام الناس أن يردّوا المغنم فلم يفعل وأجمع على الغلول فيها فهو مثل الأول سواء لأنّه لم يُحدّث فيها حدثاً بالعمل . ولو أنّ الإمام قال له أدّ ما عندك من الغنيمة فقال ما عندي شيء فهذا مثل الذي أخذها وهو يريد الغلول ، والجواب فيه ^(١) كالجواب في ذلك ؛ فلا ينبغي له أن يحرق متاع صاحب الغلول إنّما عليه التعزير .

— ١٠٩ — (وأجمعوا) أنّ ما كان جائراً يبيعه فحائز قسمه في المغنم (٥)

— ١١٠ — ثم اختلفوا في جواز قسم أشياء مما اختلف في

جواز بيعه ومما يحرم بيعه بكلّ حال

(فقال الأوزاعي) وسئل قليل له مصحف من مصاحف الروم أصبناه في

١٠ بلادهم ايباع أو يحرق (قال) يُدفن أحبّ إلى . قلت ولا ترى أن يباع (قال) كيف وفيه شركهم ^(٢) .

(قال وسألت الثوري والأوزاعي وغيرهما) عن مصحف من مصاحف

المسلمين أصبناه في بلاد العدو (فقالوا) ^(٣) إن لم يوجد صاحبه جعل في المقسم وبيع .

١٠ قلت (للأوزاعي) فأصابوا الحرير والقلادة فيها الصليب والأصنام والدراهم

والدنانير فيها الصليب والشرك والصليب يكون من الفضة والذهب (قال)

قد كانوا يصيبون هذا فيأتون به المقسم فيبيعونه ؛ وأمّا الصليب فيكسرتهم

يباع أحبّ إلى ؛ وإنّما كانت الدنانير قبل اليوم على هذا فيتبايعون بها بينهم .

قلت فأصابوا كلباً (قال) لا يصلح من الكلب وأن كان كلب الصيد ،

٢٠ لا يقسم ولا يحتبس . قلت أصابوا فهذا (قال) هو بمنزلة الكلب . قلت فإن

(١) بها (٢) وراجع أيضاً ما سيأتي من قول الأوزاعي (٣) قال

أصابوا هراً (قال) لا يباع لأن ثمنه مكروه ، ولا ارى لأحد أن يأخذه
 لنفسه . (قال) فإن أصابوا بازيا أو عقابا أو صقراً مما أحرزوا في بيوتهم يبيع
 في النقي ، وإن لم يكن مما أحرزوا في بيوتهم فهو لمن أخذه . قيل له فجلود السباع
 (قال) لا تباع ولا يأخذها أحد لنفسه . قيل فإن أصاب رجل بازيا فأرسله على
 صيد فأخذ صيده وذهب ^(١) البازي (قال) إن شاء الإمام ضمنه ثمنه وإن
 شاء تركه ، وقد أساء حين أرسله وأما ما أصاب فبئس كل (حدثت بذلك عن
 معوية عن أبي إسحق عنه)

(وقال الشافعي) ما وجد من كتبهم فهو مغنم كله وينبغي للإمام أن يدعو
 من يترجمه فإن كان علما من طب أو غيره لا مكروه فيه بآله (٨٢) كما يبيع
 ما سواه من المغنم ، وإن كان ^(٢) كتاب شرك شقق الكتاب وانتفع بأوعيته
 وأداته فباعه ، ولا وجه لتحريقه ولا دفنه قبل أن يعلم ما هو . (قال) وإذا ظهر
 المسلمون على بلاد الحرب حتى تصير دار الإسلام أو ذمة يجرى عليها الحكم
 فأصابوا فيها خيراً في إخوان أو زقاق أهرقوا الخمر وانتفعوا بالزقاق والخواني
 وطهروها ولم يكسروها لأن كسرها فساد ، وإذا لم يظهروا عليها وكان ظفرهم
 ظفر غارة لا ظفر أن يجرى بها الحكم أهرقوا الخمر من الزقاق والخواني فإن
 استطاعوا حملها أو حمل ما خف منها حملوه مغنا وما لم يستطيعوا حرقوه وكسروه
 إذا ساروا إن ^(٣) شاءوا . (قال) وما وجد من أموال العدو من كل شيء له
 ثمن من هرة أو صقر فهو مغنم ، وما أصيب من الكلاب فهو مغنم إن اراده أحد
 لصيد أو ما أشبه أو زرع ، وإن لم يكن من الجيش أحد يريده لذلك لم يكن له حبسه
 لأن من اقتناه لغير هذا كان آثماً ، ورأيت لصاحب الجيش أن يخرج
 فيعطيه أهل الأخصاس من الفقراء والمساكين ومن ذكر معهم : إن اراده أحد

(١) أو ذهب . (٢) كان ز (٣) أو

منهم لزرع او ما اشبه ^(١) او صيد ، فإن لم يرده قتله او خلّاه ، ولا يكون له بيعه .
(حدثنا بذلك عنه الريح)

— ١١١ — واختلفوا في حكم اموال الرهبان

(قال ملك) ^(٢) وسئل عن اموال الرهبان في ارض العدو اتؤخذ (قال)
أما قدر ما يصلحه فإنه يُترك له وأما غير ذلك فلا وهو يدعى . (وقال) تكفيه
بقرتان في رأي ^(٣) ، ولو قبل قوله لا دغى الشئ الكثير (حدثني بذلك يونس
عن ابن وهب عنه) . (وحدثني يونس عن اشهب أن ملكا) سئل عن الراهب
ينكون له في ارض الروم الغنم ^(٤) والزرع ايمس (قال) لا وذلك يسير ، في ارض
الروم الزرع ^(٥) . (*) والغنم ^(٦) . قيل له ولا ترى أن يُعرض لبقره ولا لغنمه
(فقال) نعم لا يُعرض لبقره ولا لغنمه اذا عرف أنّهما له ولذلك وجه يُعرف
وما ادرى كيف يُعرف . قيل له ولا يُنزّل الراهب من صومعته ولا يهاج (فقال)
نعم لا يُنزّل منها ولا يهاج .

(وقال الأوزاعي) ^(٧) وقيل له العليج يوجد في ارض الروم في بيت قد طبّق
عليه له كوة ينظر منها ليس في صومعة (قال) هذا راهب قد حبس نفسه . قيل
لا يُقتل ولا يُسبى (قال) لا يُقتل ولا يُسبى (حدثت بذلك عن معوية عن أبي
اسحق عنه) . (قال) قلت فإن وُجد في صومعته او في بيته ذلك متاع او مال
(قال) ما كانوا يعرضون لما في بيوتهم فيؤخذ المال . قلت فإن وجدوا له بقرا او غنا
او متاعا او شيئا كان خارجا من بيته او صومعته او وجدوه وقد مات في صومعته
(قال) يؤخذ ذلك كله فيجعل في المقسم . قلت وإن وجدوا راهبا قد نزل من
صومعته فأدرك فأخذ فقال إنما نزلت ففررت حين جئتم تحفتكم (قال) لا يُعرض

(١) سه (٢) راجع مد ٣ ، ٦ (٣) رأى (٤) العسه (٥) الررع .

(٦) والعسه (٧) قد جاء هذا القول في فصل ٨

له . قلت اِستخبرونه عن الشئ من امر عدوهم (قال) لا اِنهم اِن استخبروه
فأخبرهم فما استخبره العدو عنكم فأخبرهم استحلتم بذلك دمه . قلت فإن
وجدوا في صومعته طعاماً فاحتاجوا اليه (قال) يأخذون منه ويتركون له قوته .
(وقال الشافعي) ^(١) اذا ^(٢) لم يكن في ترك قتل الراهب حجة إلا ما وصفنا
غنمنا كل مال للراهب ^(٣) في صومعته وغير صومعته ولم ندع له شيئاً لأنه
لا خبر في أن يُترك ذلك له فيُتبع ، ويُسبى اولاد الرهبان ونساؤهم ^(٤) اِن كن
غير مترهبات ^(٥) ، واصل ^(٦) ذلك أن الله ^(٧) اباح اموال المشركين ؛ فإن
قيل لم ^(٨) لا تمنع ماله قيل كما لا اُمنع مال المرأة ^(٩) والمولود ^(١٠) وامنع دماءها
(قال) ^(١١) وأحب لو ترهب النساء تركهن كما اترك الرجال ؛ فإن ترهب عبد
من ^(١٢) المشركين او امة سبيتهما من قبل أن السيد لو اسلم قضيت ^(١٣) له أن
يسترقهما ويمنعهما الترهّب لأن الممالك ^(١٤) ما يملكون من انفسهم ما يملك
الأحرار ^(١٥) (حدثنا بذلك عنه الربيع) . (وقد قال في كتاب سير
الواقدي) ^(١٦) جائز قتل الرهبان ، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى ^(١٧) .
(وقال ابو حنيفة) في ذلك مثل قول الشافعي (وقال) جائز قتل الرهبان
ما لم تُفتح البلاد وتُظفر .

— ١١٢ — واختلفوا في حكم ما يصاب من الكنوز واللقطة

في ارض العدو

(فقال ملك) وسئل عن الرجل يجد الركا في دار الحرب (فقال) يجعله

(١) ام ٤ ، ١٥٧ (٢) ام : واذا (٣) ام : له (٤) وسا (٥) ام : مترهين

(٦) ام : والاصل في (٧) ام : عز وجل د (٨) ام : فلم

(٩) — (٩) ام : المولود والمرأة (١٠) ام : ن : قد جاء هذا القول في فصل ٨

(١١) ن (١٢) ن (١٣) انتهى ام (١٤) راجع ام ٤ ، ١٧

(١٥) راجع صحيفة ١١ سطر ١٧

في غنائم المسلمين (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (وقال في موضع آخر سئل ملك) عن الرجل يجد السكتر مدفوناً في ارض العدو فيأخذه ايكون له (فقال ملك) لا بل يكون للمسلمين جميعاً لأنه لم يكن يستطيع أن يبلغ ذلك المكان وحده . (وقال ملك) هو لجماعة المسلمين .

- (وقال الأوزاعي) وسئل عن الرجل يصيب في الخربة فيما بيننا وبين العدو النحاس والفصوص ما منزلته عندهك وهل ترى فيه الخمس (فقال) إن كانت الخربة فيما المسلمون عليه من الأرض اغلب فهو لكم من بعد الخمس ، وإن كان العدو هم اغلب على تلك الخربة فذلك الى رأى الإمام ينقله من بعد الخمس ما بدا له (حدثنا بذلك العباس عن ابيه عنه) . (وحدثت عن معوية عن ابي اسحق قال سألت الأوزاعي) عما اصيب من ذهب او فضة في بلاد العدو في القبور اذا نبشت وهو مع جيش (قال) هو مغمم بمنزلة اموال العدو وفيه الخمس والذي اصابه والجيش شركاء لأنه إنما اصابه بقوة الجيش ، وإن شاء الإمام نقله منه وفيه الخمس . قلت ارأيت ما وُجد في البحر في ارض العدو من جوهر او لؤلؤ (قال) هو لمن اصابه دون الجيش بعد الخمس وليس بمنزلة الركاز . قلت فما وُجد فيه من حلى مصوغ (قال) هو بمنزلة اموال العدو . (قال) وسألته عما وُجد في القبور اذا نبشت من ذهب او فضة فيما المسلمون (هـ) عليه اغلب (قال) هو لمن وجده وهو ركاز وفيه الخمس . قلت ارأيت الركاز ما هو (قال) ما وُجد تحت الأرض من شيء مما لم يكن لهذه الأمة فهو ركاز وفيه الخمس . (قال) وإنما مضت السنة أن الركاز في الذهب والفضة ثم اخذوا بعد من الحديد والنحاس والرصاص . قلت افترى أن يؤخذ منه (قال) ما اري بأساً . قلت والنفخار والزجاج الفيرعوني ونحو ما يوجد من ذلك (قال) ما أعده
- ١٠
- ١٥
- ٢٠

هذا ركازاً . قلت فما وجد على ظهر الأرض وفي التلول فجرت عليه السيول او
 حسرت عنه الرياح ويظهر (قال) هوركاز . (قال) وما كان ظاهراً للناس
 قترك على حاله نحو الأصنام المذهبة والعمد من الرصاص الظاهر هذا كله ليس
 بركاز ، وإنما هو شيء لعامة المسلمين وفيهم يجعل وفي بيت مالهم ليس لأحد
 أن يأخذ منه إلا لأمر المؤمنين بمنزلة الأرض ليس لأحد أن يأخذ منها شيئاً
 إلا بإذنه فإذا اذن فيه لأحد فهو له ولا خمس عليه فيه . قلت ما كان من
 العمد من الرصاص ونحوه قد ظهر بعضه (قال) ما كان منه يدركه البصر فليس
 بركاز . (قال) وسألته عن نبش القبور اذا دُتوا فيها على شيء (قال) هذا عمل
 سوء . (قال) وسألته عن الرجل تعتل دابته فيدعها او يُثقله سلاحه او متاعه
 فيلقيه هل لأحد أن يأخذ من ذلك شيئاً (قال) لا إلا أن يأخذه ويرده عليه
 إلا أن يعلم أن صاحبه القاه ليأخذه من شاء ، فإذا كان كذلك فهو لمن اخذه .
 قلت فإن اخذه رجل ثم جاء صاحبه فقال إنما تركته رجاء أن يُحبل لي (قال)
 القول له . وإن قال تركته ليأخذه من شاء فليس له أن يرجع فيه . قلت فإن
 كان رجل في الساقة فوجد متاعاً مطروحاً لا يدري القاه صاحبه او سقط منه (قال)
 فإن اخذه فليعرفه .

(وسألت سفين الثوري) عن نبش القبور يُدكُون فيها على الشيء (٨٤)
 (قال) اكرهه . قلت وما تكره منه (قال) هل بلغك أن احداً فعله ممن
 مضى . قلت لا (قال) فلا يُعجبني . قلت فما حال ما اصيب في الحرب او غيره
 من ذلك (قال) ما اصيب في ارض المسلمين مما احرزوا من بلاد العدو فمن اصابه
 وهو وحده او مع جيش فعلم أنه ركاز فهو له خاصة بعد الخمس . وما اصابوا من
 ذلك في بلاد العدو تحت الأرض او فوقها من ركاز او غيره فهو مغنم بين من
 اصابه وبين الجيش : هم فيه شركاء بعد الخمس . وما وجد من شيء في بلاد العدو

لَا يُدْرَى لِلْمُسْلِمِينَ هُوَ أَوْ لِلْعَدُوِّ فَلْيَعْرِفْهُ فَإِنْ هُوَ عُرِفَ وَإِلَّا جُعِلَ فِي الْمَقْسَمِ .
وَمَا وُجِدَ فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ فَعُرِفَ أَنَّهُ ^(١) مُسْلِمٌ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْقِطْعَةِ فَلْيَعْرِفْ فَإِنْ وُجِدَ
صَاحِبُهُ وَإِلَّا فَلْيَتَصَدَّقْ بِهِ عَنْهُ .

(وَقَالَ الشَّافِعِيُّ) إِذَا وَجِدَ رَجُلٌ رَكَازًا فِي أَرْضِ مَوَاتٍ فِي بِلَادِ الْحَرْبِ كَمَوَاتِ
العرب فهو لمن وجده وعليه فيه الخمس ، وإن وجده في أرض عاصمة يملكها من
العدو فهو كالغنيمة ، وما اخذ من بيوتهم فليس ^(٢) بأحق به من الجيش
(حدثنا بذلك عنه الربيع)

(وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ) كُلُّ شَيْءٍ أَصَابَهُ الْمُسْلِمُونَ فِي ^(٣) دَارِ الْحَرْبِ لَهُ
ثَمَنٌ مِمَّا فِي عَسْكَرِ أَهْلِ الْحَرْبِ أَوْ مِمَّا فِي الصَّحَارَى وَالْغَيْطَانِ وَالْغِيَاضِ فَهُوَ فِي
الْغَنِيمَةِ لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ ^(٤) يَكْتُمَهُ وَلَا يَغْلَهُ وَلَا يَخُونَهُ ^(٥) مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ
عَلَى اخْذِهِ إِلَّا بِالْجُنْدِ وَلَا عَلَى مَبْلَغِهِ حَيْثُ بَلَغَ إِلَّا بِجَمَاعَةِ أَصْحَابِهِ (رَوَايَةٌ بِشَرِّ ^(٦)
عَنْ أَبِي يُونُسَ) .

— ١١٣ — (وَاجْمَعُوا) أَنْ لِلْأَسِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ^(٧) أَنْ يَقْدِيَ نَفْسَهُ مِنَ الْعَدُوِّ

— ١١٤ — تَمَّ اخْتِلَافُوا فِي وَجُوبِ إِدَاءِ مَا ضَمِنَ لَهُمْ مُكْرَاهًا

١٥ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى تَرْكِ الْأَدَاءِ

بعد الضمان (*)

(قَالِ الْأَوْزَاعِيُّ) وَسُئِلَ عَنْ الرَّجُلِ يُؤَيِّرُ فَيُعْطِيهِمْ عَهْدًا عَلَى أَنْ يَبْعَثُوهُ
إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فَإِنْ وَجَدَ فِدَاءَهُ وَإِلَّا رَجَعَ إِلَيْهِمْ فَيَقْدِرُ عَلَى فِدَائِهِ
فَقَرَى لَهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ (قَالِ) نَعَمْ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ (حَدَّثَنِي بِذَلِكَ الْعَبَّاسُ عَنْ
أَبِيهِ عَنْهُ) . (قَالِ) وَسُئِلَ عَنِ الْإِمَامِ هَلْ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَرَعَ الْمُسْلِمَ مِنَ الْعُلُجِ

(١) هَاهُ (٢) لَيْسَ (٣) مِمَّنْ (٤) نَحْوُ (٥) مَخْرُوفٌ (٦) فَسَّرَ (٧) الْمُسَرَّ

الذي جاء به ولا يبعث بفدائه او يؤخذ سلاح إن كان معه (فقال) إن كان مع العليج سلاح او متاع فلا يحل لمسلم أن يعرض فيه ولا ينزع منه اسيره المسلم امام ولا غيره .

(وقال الثوري) وسئل عن ذلك (فقال) إن قدر على فدائه بعث اليهم وإن لم يقدر على فدائه فلا يرجع ، وإن كان صالحهم على سلاح أو كراع فلا يبعث به اليهم ويبعث اليهم بقيمته (حدثت بذلك عن معوية عن أبي اسحق عنه) (وقال الشافعي) ^(١) إذا ^(٢) أسر المشركون المسلم فخلوه على فداء يدفعه اليهم ^(٣) إلى وقت ^(٤) وأخذوا عليه إن لم يدفع اليهم ^(٥) الفداء أن يعود في أسارهم فلا ينبغي له أن يعود في أسارهم ولا ينبغي للإمام ^(٦) إن أراد العودة أن ^(٧) يدفعه والعودة ^(٧) . فإن كانوا امتنعوا من تخليته إلا على مال يعطيهم ^(٨) فلا يعطيهم منه شيئاً لأنه مال أكرهوه على أخذه منه بغير حق . وإن كان أعطاهموه على شيء يأخذه منهم لم يحل له إلا أداؤه اليهم ^(٩) بكل حال (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) لو أن ناساً من العدو استأمنوا إلى المسلمين على أن يدخلوا اليهم بالأسارى فيفادوهم فآمنهم المسلمون على ذلك فدخلوا بأسراء المسلمين دار الإسلام فاشتطوا عليهم في الفداء وقالوا إنا أن تفادوا كل رجل ممن معنا من المسلمين (٨٥) بمائة ألف او أكثر او اقل وإنا أن ردوهم معنا إلى دار الحرب فلا ينبغي للإمام أن يرد أسراء المسلمين إلى دار الحرب ولكن يفادونهم بما يفادى به مثلهم ، فإن أبوا أن يرضوا منهم أن يخرجوا بهم إلى دار الحرب وقال لهم خذوا متاً فداء مثلهم وإلا فأنتم اعلم . إلا

(١) أم ٤ ، ١٦٤ (٢) أم : فاذا (٣) أم : ن (٤) واف (٥) أم : ن
(٦) أم : إن يبعث (٧) — (٧) أم : ن (٨) أم : يعطيهم (٩) أم : ن

أَنَّ (ابا يوسف قال) اذا اشتطوا في الفداء فادى الإمام كل واحد منهم بديته وإن كانوا مكاتبين أو مدبرين أو أمهات أولاد أو عبيداً مسلمين فادعهم بقيمتهم، فإن أبو أن يرضوا لم يردّهم على ذلك ولم يدعهم أن يخرجوا بهم إلى دار الحرب . (وقالوا جميعاً) إن ضمن لهم الفداء بطيب نفس منه فخلّوه على ذلك من غير أن يُكرهوه على الاقتداء فإنّ عليه أن يفي بما ضمن لهم ولا يحلّ له منعهم ما ضمن .

— ١١٥ — (وأجمعوا) أن لإمام المسلمين أن يفدى أسرى المسلمين من العدو بالمروض من النبات وغيره غير السلاح والكراع .

— ١١٦ — ثم اختلفوا في غير ذلك مما يجوز أن يفدوا به

(فقال الأوزاعي) وسئل أيفادى الأسير من المسلمين في أيدي العدو بالصغير ممن أصيب منهم ^(١) وقد ملكه المسلمون (فقال) لا لأنه قد دخل في صبغة الإسلام (حدثت بذلك عن معاوية بن عمرو عن أبي اسحق الفزاري عنه) . قلت فبالرجل ^(٢) من أهل الذمة (فقال) إن رضى الذمي بذلك فلا بأس وإلا فلا . قلت فالعلاج يصيبهم المسلمون فيشتريهم المسلمون فالتمس العدو أن يفادوا أسارى ^(٣) من المسلمين بأولئك العلاج الذين أسرا يجبر الإمام ساداتهم على أن يفادى بهم (قال) اذا اعطاهم الثمن وكان العلاج على دينهم لم يسلوا فلا أرى بذلك بأساً . (*) قلت الإمام يؤتى بالأمراء فيتخذ منهم الدليل أو يقول لرجل منهم دلّنى على كذا وكذا وأخفى سبيلك أو يبعث السرية وينقلهم نفلاً فيصيرون الغنائم ويصيرون العلاج أيفادى بأولئك العلاج أمراء من المسلمين . إن شاء (قال) نعم . قلت وذاك إليه (قال) نعم إن ذلك في أرض العدو وقد كان له أن يقتلهم إن شاء .

(قال أبو اسحق وقال سفيان) ليس ذلك له ما سمعنا بأحد فعل هذا وليس

له أن يفادى بأسراء السرية إلا بإذنتهم .

(وقال الشافعي) ^(١) يفادى أسراء المسلمين بكل من سبي منهم إلا بالأطفال إذا سبوا وليس معهم أحد من آبائهم وأمهاتهم ، فإن الطفل إذا لم يكن معه أبواه أو أحدهما فحكمه حكم أهل الإسلام ، ولا يفادون بذنبي ولا معااهد (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) يفادونهم إلا إمام بكل ما غلب عليه لم من امتعة ورقيق ^(٢) ما لم تقسم الغنيمة ، فإذا قسمت الغنيمة فاداهم من بيت مال المسلمين ؛ فإن أبى العدو أن يرضوا أن يفادوهم إلا بالرقيق الذين أسروا منهم أخذ الإمام الرقيق من الذين صاروا لهم ففادى بهم وعوض الذين أخذهم منهم قيمتهم بطيب أنفسهم ؛ وإن أبوا أن يرضوا إلا أن يفادوهم بأنفس من أهل الذمة فلا ينبغي للإمام أن يفادهم بهم . وإن كان للمسلمين رقيق قد سبوا قبل ذلك بحين من أهل الحرب أو كان لأهل الذمة رقيق قد سبوا من أهل الحرب فأراد العدو أن يفادوا ^(٣) ما ^(٤) في أيديهم من أسارى المسلمين برقيق المسلمين وبرقيق أهل الذمة إذا كانوا لم يسلوا فيفادونهم بهم بطيبة أنفس ^(٥) مواليتهم من المسلمين وأهل الذمة ويعوضون الموالى قيمتهم .

— ١١٧ — (٨٦) (وأجمعوا) أن للأسير من المسلمين إذا كان في أيدي العدو وقدر أن يتخلص منهم بقتلهم وأخذ أموالهم وسبي ذراريهم أن له أن يفعل ذلك ويتخلص منهم ، وكذلك إن كان في قيد فله أن يكسر قيده ويهرب منهم ؛ وإن قدر أن يأخذ من أموالهم ونسائهم وذراريهم ويقتل من رجالهم ففعل فخلال له ذلك جائز .

(١) داخ أم ٣ ، ١٩٣ و ٤ ، ١٩٨ و ٧ ، ٢٢٢ (٢) راجع خ ٢٢٦ و ٢٢٢

(٣) — (٣) هادوم عا (٤) امهم .

— ١١٨ — ثم اختلفوا في ذلك ان كانوا هم اطلقوا قيده وآمنوه

(فقال ملك) وسئل عن الرجل المسلم يؤسر بأرض الروم يأسره الروم فيوثقونه ثم يحلونه بعد فيهرب منهم حتى يأتي المسلمين (فقال) لا ارى بذلك بأساً لا اراه اعظام عهداً ولا ميثاقاً فلا ارى ألا^(١) يهرب منهم (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه).

(وقال الأوزاعي) وسئل عن الرجل يؤسر فيؤخذ عليه العهد ألا يهرب^٥ ولا يقاتل ولا يبيعهم سوءاً فيختلون سبيله على هذا هل له ان يهرب (قال) ان كان جعل لهم عهداً فليف^(٢) بعده ، وإن كانوا لم يأخذوا عليه فقد ر على أن يهرب فليفعل (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه). (وقال الأوزاعي) ان حلوا الأسير فيهم وآمنوه فلا يخنهم ولا يغير بهم ولا يقاتلهم (حدثت بذلك عن معوية عن ابي اسحق عنه). قلت للأوزاعي اسير كان عندهم في حصن نزل به^(٣)

المسلمون او سمع بهم في بلاد العدو وقد كانوا آمنوه فيهم وخلوا عنه ايدل المسلمين على عورة لهم وهو عندهم (قال) لا بأس. قلت افيدلى اليهم من سلاح العدو او حبلا يصعدون به (قال) لا لانه لا يصلح أن يخونهم ولا يغتالهم قلت افيرب منهم وياتي المسلمين ثم يقاتلهم معهم (قال) نعم. قلت افياخذ منهم دابة او سلاحا حتى يقاتلهم به او ثوبا يلبسه (قال) لا إلا من ضرورة ثم يدعه في بلادهم^{١٥}

(*) قلت افيعطيهم العهد على ألا يغزوهم ان سألوه ذلك (قال) نعم اذا خافهم ، ثم يغزوهم ويكفر بمينه. قيل ارايت ان كان في وثاق او حبس فاستأجره رجل منهم يعمل له عملاً يقتله ان قدر او يفسد عمله ويخونه فيه (قال) لا يعجبني.

(وقال الثوري) وسئل عن الأسير يكون في وثاق فيحلونه ويأخذونه عليه العهد لا يقاتلهم ابداً ولا يغزوهم ولا يهرب منهم ولا يخونهم ولا يغتالهم (قال)^{٢٠} فليهرب منهم ان استطاع ويغزوهم ويكفر بمينه ولا يغتالهم ولا يخونهم ، وإن اخذ

منهم شيئاً ردّه اليهم ، وإن ادركوه قاتلهم ؛ وإن كان في وثاق عندهم فلا بأس .
 أن يخونهم ويغتالهم (حدثت بذلك عن معوية عن أبي اسحق عنه) . (قال
 وقال) إن حلّوا الأسير فيهم فأمنوه فلا يخونهم ولا يغدر بهم ولا يقاتلهم .
 (وقال) إن كفل بالأسير مسلم أو معاهد على ألا يهرب فلا يهرب إن خاف
 على كفيله منهم إن هرب ، وإن كفل به رجل من العدو فليهرب إن قدر .

(قال الشافعي) ^(١) إذا أسر المسلم فكان في بلاد الحرب أسيراً ^(٢) موثقاً
 أو محبوساً أو مخلي في موضع يرى أنّه لا يقدر على البراح منه أو في ^(٣) موضع
 غيره ولم يؤمنوه ولم يأخذوا عليه أنّهم آمنون ^(٤) منه فله اخذ ما قدر عليه من ^(٥)
 أموالهم وإفساده والحرب منهم والذهب بما قدر عليه ^(٥) من ولدانهم ونسائهم ^(٦) ؛
 وإن ^(٧) آمنوه أو بعضهم وأدخلوه في بلادهم فمعروف ^(٨) عندهم في أمانهم أيّاه .
 وهم قادرون ^(٩) أنّه ^(١٠) يلزمه لهم أن يكونوا منه آمنين وأن لم يقل ذلك إلا أن
 يقولوا قد آمنّاك ولا أمان لنا عليك لأنّا لا نطلب منك أماناً ؛ فإذا قالوا هذا
 هكذا كان القول فيه كالقول في المسئلة الأولى محلّ له اغتيالهم والذهب بأموالهم
 وإفسادها والذهب بنفسه . فإن آمنوه وحلّوه وشرطوا عليه ^(٨٧) ألا يبرح
 بلادهم ^(١١) أو بلادهم وأخذوا عليه أماناً ^(١٢) أو ^(١٣) لم ^(١٣) يأخذوها ^(١٤) .
 فقال ^(١٥) بعض أهل العلم يهرب وقال بعضهم لا ^(١٦) يهرب ^(١٧) . وإذا أسر
 العدو الرجل من المسلمين فخأوا سبيله ^(١٨) وآمنوه وولّوه من ضياعهم أو لم يولّوه
 فأمانهم أيّاه ^(١٩) أمان ^(٢٠) لهم منه فليس له أن يغتالهم ولا يخونهم ؛ فأما ^(٢٠)

(١) أم ٤ ، ١٦٤ (٢) أسرا (٣) أم ٤ ن (٤) أم : امنوا

(٥) — (٥) أم : ن (٦) أم : قال الشافعي رحمه الله تعالى ز (٧) أم : فان

(٨) أم : معروف (٩) أم : عليه ز (١٠) أم : فاته (١١) أم : بلادهم

(١٢) أم : أمانا (١٣) — (١٣) ولم (١٤) أم : يأخذوا (١٥) أم : قال

الشافعي رحمه الله تعالى قال (١٦) أم : ليس له أن (١٧) أم : قال ز

(١٨) سبلوه (١٩) — (١٩) أمانا (٢٠) أم : وأما

الحرب بنفسه فله الحرب ، فإن أدرك ليؤخذ فله أن يدفع عن نفسه وأن قتل الذي أدركه لأن طلبه ليؤخذ^(١) أحداث من الطالب^(٢) غير الأمان فيقتله إن شاء ويأخذ ماله ما لم يرجع عن طلبه (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

— ١١٩ — واختلفوا في حكم الرجل من المسلمين يشتري

أسيراً من أسرى المسلمين

- (٣) (قتال ملك) في الرجل خرج إلى العدو في المفاداة أو التجارة فيشتري^(٣) العبد^(٤) أو الحر^(٤) أو يوهب^(٤) له (قال) ^(٥) أمّا العبد فإن سيده الأول أحق^(٦) به إذا دفع ثمنه^(٦) ، وإن كان وهب له فأرى^(٧) سيده^(٧) أحق^(٧) به بغير^(٨) شيء^(٨) إلا أن يكون^(٩) ^(١٠) أعطاه^(٩) ^(١١) مكافأة^(١١) ، وأمّا الحر^(١٢) فإن ما اشترى^(١٢) به يكون^(١٣) ديناً^(١٣) عليه يتبع^(١٤) به^(١٤) ولا^(١٥) يُسرق^(١٥) ، وإن كان وهب له فهو حرّ وليس عليه شيء إلا أن يكون^(١٥) أعطاه^(١٦) مكافأة فهو^(١٧) بمنزلة ما اشتراه^(١٨) به (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) (وقال الأوزاعي) وقيل له إذا اشترى الرجل من أسارى^(١٩) المسلمين^(١٩) العبد والحرّ ما يكون عليه (قال) يدفع إليه الحرّ ثمنه ولا يُسرق (حدثني بذلك عن معوية عن أبي إسحق عنه) . (قال) قلت فإن اختلف الأسير

(١) — (١) أم : ن (٢) م : ي ، باب ما يرد قبل أن يقع القسم مما أصاب العدو : وسئل مالك عن الرجل الخ (٣) م : يشتري (٤) — (٤) م : الحر أو العبد (٥) م : قتال أو ثم قدم الحر وآخر العبد (٦) — (٦) م : بخير فيه إن شاء أن يأخذه ويدفع إلى الذي اشتراه ثمنه فذلك له وإن أحب أن يسلمه أسلمه (٧) — (٧) م : فسيده الأول (٨) — (٨) م : ولا شيء عليه (٩) — (٩) م : نكوهوا عطاه فكذا في الأصل (١٠) م : الرجل ز (١١) م : أعطى فيه شيئاً (١٢) م : اشتراه (١٣) — (١٣) م : دين (١٤) — (١٤) م : ن (١٥) م : الرجل ز (١٦) م : أعطى فيه شيئاً (١٧) م : دين على الحر ز (١٨) م : اشترى (١٩) — (١٩) ن

والمشترى فقال المشتري ابتعتك بكذا وقال الأسير ابتعتني بكذا (قال) القول قول المشتري . (قال وقال) إن أهدى صاحب الروم لمسلم أو ذمي أسيراً كان حراً ولم يكن له على الأسير شيء

(وقال الثوري) وسئل عن المسلم والمعاهد يأمره العدو ثم يشتريه رجل منهم (قال) لا يكون عليهما شيء للمشتري إلا أن (*) يكونا أمراه أن يشتريهما^(١) وضمننا له الثمن (حدثت بذلك عن معوية عن أبي إسحاق عنه) . قلت له فإن اختلفا في الثمن إذا أقر الأسير أنه قد أمره أن يشتريه ولم يوقت له الثمن (قال) فalcول قول المشتري ، وإذا قال الأسير امرتك أن تشتريني بكذا وقال المشتري امرتني بكذا فalcول قول الأسير ،

(وقال ابن أبي ليلى) قول المشتري .

(وقال الشافعي)^(٢) إذا^(٣) دخل الرجل بلاد الحرب فوجد في أيديهم أسيراً أو أسرى^(٤) رجالاً ونساء من المسلمين فاشتراهم فأخرجهم^(٥) من بلاد الحرب فأراد أن يرجع عليهم^(٦) لم يكن ذلك له وكان متطوعاً بالشرى وزابداً إن اشترى ما ليس يباع من الأحرار ؛ فإن كان بأمرهم اشتراهم رجع عليهم بما أعطى فيهم من قبل أنه أعطى بأمرهم (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال أبو حنيفة وأصحابه)^(٧) إذا أسر العدو ناساً أحراراً من المسلمين ثم دخل بعض تجار المسلمين دار الحرب فاشتراهم من العدو بأمر الأسراء ثم أخرجهم إلى دار الإسلام رجع عليهم التاجر بالثمن الذي اشتراهم به من العدو ؛ وإن كان اشتراهم من العدو بغير أمر الأسراء ثم أخرجهم إلى دار الإسلام فهم أحرار لا سبيل عليهم للتاجر في الثمن وهو متطوع عليهم حيث اشتراهم بغير أمرهم ؛

(١) مسند - (٢) أم ٤ ، ١٦٥ ، ويتكرر في أم ٤ ، ٢٠٠ (٣) أم : وإذا

(٤) أم : أسارى (٥) أم : وأخرجهم (٦) أم : بما أعطى فيهم في

(٧) راجع خ ٢٢٧ و ٢٢٨

- وإن كانوا أسروا مكاتباً أو مدبراً أو أم ولد للمسلمين ثم دخل تاجر^(١) أرض الروم فاشتراهم بأمرهم من العدو ثم أخرجهم إلى دار الإسلام ردت أم الولد إلى سيدها ورجع عليها التاجر بالثمن الذي اشتراها به إذا عتقت يوماً ما وردت أيضاً المدبر إلى سيده ورجع التاجر على المدبر بالثمن الذي اشتراه به إذا عتق يوماً ما ؛ وأما المكاتب فلا سبيل له عليه وهو على مكاتبته يؤدي إلى مولاه فإن أدى الكتابة صار حراً ورجع عليه التاجر بالثمن الذي اشتراه (٨٨) به ، وإن هو عجز كان مملوكاً ولا سبيل للتاجر عليه ولا على مولاه حتى يعتق يوماً ما فيرجع عليه التاجر بالثمن الذي اشتراه به . وإن كان اشترى التاجر المدبر أو أم الولد بأمر مولاه في دار الإسلام رجع بالثمن الذي اشترى به المدبر على مولاه وزجج بالثمن الذي اشترى به أم الولد على مولاه ؛ وأما الثمن الذي اشترى به المكاتب فإنه لا يرجع على المكاتب ولا على مولاه حتى يعتق المكاتب يوماً ما^(٢) فيرجع به عليه . وإن كان اشتراهم التاجر بغير أذنهم و بغير إذن المولى لم يرجع على مولى أحدهم بشيء ولم يرجع على المكاتب ولا على المدبر ولا^(٣) على أم الولد^(٤) بشيء إذا عتقوا ولا قبل أن يعتقوا . وأما^(٥) إذا أسر العدو مملوكاً فاشتراه تاجر صار للذي اشتراه والمولى أن يأخذه إن شاء بالثمن . وإن وهب العدو المكاتب والمدبر وأم الولد والعبد لبعض^(٥) تجار المسلمين ثم أخرجهم التاجر إلى دار الإسلام لم يكن للتاجر سبيل على المدبر ولا على أم الولد ولا على المكاتب قبل أن يعتقوا ولا بعد ما يعتقون ولا سبيل له على مواليتهم ، وأما العبد فهو مملوك للتاجر الذي وهب له ولمولاه إن شاء أن يأخذه بقيمته . وإن أسر المشركون بعض صبيان المسلمين ولم يبلغوا فدخل بعض تجار المسلمين فاشتراهم بأذنهم أو بغير أذنهم لم يرجع عليهم بشيء بعد ما يدركون ولا قبل أن يدركوا إذا كانوا أحراراً أو مكاتبين

(١) أحراً (٢) ن (٣) - (٣) ن (٤) راجع ما قد جاء في صحيفة ١٥٤ (٥) أم

أو مدبرين ، وإن اشتراهم بأمر أبيهم رجع بالثمن على أبيهم . وكذلك أهل
الذمة إذا أسروهم العدو فهم في الفداء ، وإذا أسروا فهم في ذلك كله بمنزلة أسراء
المسلمين في جميع ما وصفنا .

- ١٢٠ - واختلقوا في وطء الأسير أو المستأمن أمة له

أو امرأة له أسيرة في بلاد العدو وما (*) يحل

له وطؤه من النساء في دار الحرب

(فقال الأوزاعي) وسئل عن مدبرة سباهها العدو ثم دخل عليها سيدها^(١)
بأمان أو كانت أم ولد أو امرأة حرة (فقال) إذا أحرزهن^(٢) عدو كانوا أقدر
على فروجهن سرا وجها منه : لا^(٣)^(٤) يصلح^(٥) له أن يطأ فرجا يتعاوره^(٦)
رجلان^(٦) يطؤها هو^(٧) في^(٨) السر^(٨) وزوجها^(٩) الكافر في^(١٠) العلانية^(١٠) :
ولو لغيرها وليست^(١١) بذات^(١١) زوج فيهم^(١٢) . ما كان^(١٣) له أن يطأها حتى
يخلوا^(١٤) بينه^(١٥) وبينها^(١٥) فيخرج^(١٦) بها إلى^(١٧) بلاد^(١٨) الإسلام^(١٧) ،
لأنه^(١٩) لو^(٢٠) كان له منها^(٢١) ولد^(٢١) كانوا أملك به منه^(٢٢) يجعلونه
على صبغة الكفر (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) . (قال وقال
الأوزاعي) في رجل أسر وبعه أمته إن تزعوها منه لم يصلح له أن يطأها على
وجه الفاحشة فيهم ويطؤونها على وجه النكاح عندهم يتداولان فرجها بينهما .
(وحدثت عن معوية عن أبي إسحق قال سألت سفيان والأوزاعي وغيرهما)

(١) سده (٢) أحرزهم (٣) أم ٧ ، ٣٣٣ (٤) لم (٥) أم : يحل
(٦) - (٦) أم : ن (٧) أم : المولى (٨) - (٨) أم : سرا (٩) أم : والزوج
(١٠) - (١٠) أم : علانية (١١) - (١١) أم : وليس لها (١٢) أم : ن
(١٣) ن (١٤) محلو (١٥) - (١٥) أم : بينها وبينه (١٦) أم : وبخروج
(١٧) - (١٧) أم : ن (١٨) بلد (١٩) ولاته (٢٠) - (٢٠) أم : ولو
(٢١) - (٢١) أ : ولد منها (٢٢) انتهى أم

- عن الأسير المسلم يكون في أهل الحرب من أهل الكتاب يتزوج فيهم (قالوا) لا إلا أن يخاف العنت على نفسه . قلت (للأوزاعي) فإن فعل قدم بها ههنا معه ايفرق بينهما (قال) لا إنما هو شيء يُكره له فإذا فعلا كأنما على نكاحهما . قلت له فإذا خشي على نفسه العنت يتزوج منهم أحب إليك أم ^(١) أو من نساء المسلمين (قال) من نساء المسلمين . قلت بغير ولي (قال) المسلمون أولياؤها . قلت فإن كانت معه امرأة له سبيت معه يطؤها (قال) يُكره ذلك له ، فإن فعل فلم يأت حراما ، وإن صبر فهو أفضل . (قال أبو اسحق قال سفين) إن تزوج مسلم ثم ^(٢) امرأة منهم فليخطبها إلى وليها منهم . (قال) قلت له فإن أسر رجل وامرأته يطؤها (قال) يُكره ذلك له (٨٩) من أجل الولد ، فإن شاء فعل وينفى الولد . قلت فإن تزوج امرأته رجل منهم فقدر هو على أن يطأها ١٠ اله ذلك (فقال) لا يطؤها . (قال وسألت الأوزاعي وسفين) عن الرجل يؤسر هو وأمته يطؤها إن شاء (قال) لا لأنها في ملكهم ولا أنهم قد أحرزوها . (قال قلت لسفين) فإن اشترى منهم أمة يطؤها (قال) نعم وينفى الولد ، (قال وقال الأوزاعي) ^(٣) يُكره ذلك له من أجل الولد . قلت فإن تزوج منهم ثم قدم بها معه ههنا فاختلعا في الصداق (قال) يسأل الإمام عن مهر مثلها فإن علم ذلك جاز عليه ، وإلا كان القول قول الزوج . (قال وقال سفين) إذا اختلفا كان لها مهر مثلها .

- (وقال الشافعي) ^(٤) للرجل أن يطأ أم ولده وأمته في بلاد العدو وليس يملك العدو على المسلمين شيئا ^(٥) (وقال) ^(٦) إذا ^(٧) اشترى الرجل أمته من المشركين بعد ما يُجزونها فأحب إلى ألا يطأها حتى يستبرئها وقد ^(٨) صار ^(٨) ٢٠

(١) أو (٢) أو ز (٣) راجع أم ٧ ، ٢٢٣ (٤) أم ٧ ، ٢٢٣ (٥) انتهى أم

(٦) أم ٧ ، ٢٢٣ (٧) أم : وإذا (٨) — (٨) أم : كما

لا^(١) يطؤها لو نكحت نكاحاً فاسداً أو أصيبت حتى يستبرئها^(٢) وقد صارت
الى من كان يستحبها^(٣)؛ وكذلك أم الولد والمديرة (حدثنا بذلك عنه الربيع)
(وقال ابو حنيفة وأصحابه)^(٤)؛ لو أن العدو سبوا جارية لبعض المسلمين.
ثم إن سيده الجارية دخل ارض العدو بأمان لم يسعه أن يغصبهم جاريته ولا
يطأها لأن ملكها حيث غلبوا عليها قد صح لهم. ولو أن العدو اسروا امرأة
لرجل من المسلمين حرة أو اسروا أم ولد له أو مديرة أو مكاتبة ثم دخل ذلك
المسلم ارض الحرب بأمان وسعه إن ظفر بامراته أن يطأها، وإن ظفر بأم ولده
أو مديرته أن يطأها، وإن ظفر بمكاتبته أن يخرجها الى دار الإسلام (*) من
قبل أن العدو لو اسلموا عليهن^(٥) أخذن^(٦) منهم ولم يصلح لهم ملك عليهن.
ولو أن مولى الأمة التي اسرها العدو أسر هو ايضاً وسعه أن يأخذها وأن
يسرقها منهم، ولكن لا يسعه أن يطأها حتى يدخلها دار الإسلام؛ وكذلك^(٧)
لو دخل مولاها دار الحرب بغير امام وسعه^(٨) أن يسرقها منهم وأن يغلبهم
عليها، ولكن لا يسعه أن يطأها حتى يدخلها دار الإسلام؛ وإن دخل
بأمان لم يسعه أن يعرض لها.

— ١٢١ — واختلّفوا في جواز قتال امراء المسلمين

ومستأمنهم مع العدو في دارهم التي لا يجرى

عليها حكم المسلمين عدواً غيرهم

(فقال ملك)^(٩) وسئل عن الأسارى يكونون بأرض العدو فيقول لهم
الذين هم بأيديهم^(١٠) قاتلوا معنا عدوتنا فإن فُتِح لنا عليهم خَلِينَا سَبِيلَكُمْ

(١) ن (٢) ام : بحيفه ز (٣) فسعه (٤) راجع ام ٧ ، ٢٢٢ و ٢٢٣
(٥) عليهم (٦) احدوا (٧) ان ز (٨) وسببه (٩) راجع مد ٣ ، ٢٢ و ٢٣
(١٠) مدبه

(فقال ملك) لا ينبغي لهم ذلك (قال) وكيف يقاتل رجل على مثل هذا وإنما يقاتل المسلمون الذين يدعون الى الاسلام فهؤلاء الى ما ^(١) يدعون ، لا ينبغي لمسلم أن يهريق دمه إلا في حق ولا يهريق دماً إلا بحق (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب قال سأله عنه)

- (وقال الأوزاعي) وقيل له الأمر من المسلمين يريدون العدو على أن يقاتلوا معهم عدواً آخر (قال) ربما أرادوهم على ذلك وشرطوا لهم أن فتح لهم أن يخلوا سبيلهم فيرجعوا الى دار الاسلام . فإذا شرطوا لهم فلا ارى بقتالهم معهم بأساً إنما نيتهم أن يرجعوا الى دار الاسلام ، فإن لم يشرطوا لهم ذلك فلا يقاتلوا معهم إلا أن يخافوا على دمائهم . قلت وما يكره من قتالهم معهم (قال) ^(٢) لأنهم حينئذ يقوون بهؤلاء ، فإن كانت غنيمة كانت لهم ولا خير فيه . قلت (٩٠) فإن أخرجوا كرها ايقاتلون اذا لقوا (قال) لا ولكن يفرون ^(٣) . قلت ارأيت إن شرطوا لهم ما ذكرت ثم أصابوا غنيمة وقد قاتلوا معهم أيأتونهم بما أصابوا أو يمسكونها (قال) بل يمسكونها إلا أن يكونوا اشترطوا عليهم أن يأتوهم بما أصابوا من الغنيمة أو يدعوهم بها فيأتوهم بها (حدثت بذلك عن معوية عن أبي اسحق عنه)

١٥

(قال وسألت سفين الثوري) عن ذلك (فقال) لا بأس أن يقاتلوا معهم . قلت فإلى ما يدعونهم وإن كانت غنيمة كانت لهم قوة على المسلمين (قال) لا بأس بهم هم عدو كلهم ، ثم شك فيه بعد .

(وقال الشافعي) ^(٤) لو ^(٥) أسرج جماعة من المسلمين فاستعان بهم المشركون

٢٠

على مشركين مثلهم ليقاتلوهم فقد قيل يقاتلونهم وقد ^(٦) قيل ^(٦) قد ^(٧) قاتل ^(٨)

(١) من (٢) بعض القول ناقص من الاصل (٣) يرون (٤) ام ٤ ، ١٥١

(٥) ام : ولو (٦) — (٦) ام : وقيل (٧) ام : ن (٨) اس ز

الزبير وأصحاب له ببلاد الحبشة مشركين عن (١) مشركين ، ومن قال هذا القول قال : وما يحرم من القتال معهم ودماء الذين يقاتلونهم وأموالهم مباحة بالشرك . ولو قال قائل « قتالهم حرام » لمعان (٢) منها أن واجباً على من ظهر من المسلمين على المشركين فغنم الخمس (٤) لأهل الخمس ، وهم مقترون في البلدان وهذا لا يجد السبيل الى أن يجزئ (٥) الخمس متى (٦) غنم (٧) ليؤديه الى الإمام فيفرقه ، وواجب عليهم إن قاتلوا أهل الكتاب فأعطوا الجزية أن يحقنوا دماءهم ، وهذا إن أعطوا الجزية لم يقدر (٨) أن يمنعهم حتى يحقنوا دماءهم « كان مذهباً . وإن لم يستكروهم (٩) على قتالهم كان أحب الى ألا يقاتلوا (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

٥

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) لو أن قوماً من المسلمين دخلوا دار الحرب بأمان ثم إن أهل تلك الدار اغار عليهم قوم من أهل الحرب آخرون فلا ينبغي للمسلمين المستأمنين أن يقاتلوا معهم إلا أن يخافوا على أنفسهم من قبل أن يحكم أهل الحرب (*) هو الغالب . ولو أن أهل الحرب الذين فيهم المسلمون المستأمنون اغاروا على طائفة من المسلمين فسيبوه وأخذوا أموالهم فقتلوا بها على المستأمنين وسع المستأمنين أن ينقضوا الأمان الذي أعطاهم أهل الحرب ويستنقذوا أمراء المسلمين وأموالهم من الذين اغاروا عليهم إذا كانوا يقوون على ذلك ، فلا يسعونهم إلا أن يفعلوا

١٠

١٥

- ١٢٢ - واختلفوا فيما يجوز للأسير فعليه

(فقال الأوزاعي) وقيل له المرأة المسلمة تؤسر فيرادونها على نفسها (قال) تصبر على الضرب (ثم قال) وكم تصبر (حدثت بذلك عن معاوية عن أبي اسحق عنه) . (قال) قلت فإذا خافت القتل ذلت لهم (قال) فما تصنع ،

٢٥

(١) على (٢) ن (٣) طمان (٤) ام : فالتس (٥) ام : يكون (٦) ام : مما (٧) ام : لأهل الخمس ز (٨) ام : على ز (٩) سكرهوسهم

- أما هي فلا تأثمهم إلا وهي كارهة غير منشرة الصدر . (قال وقال سفين)
 لا رخصة لها في أن تطلاوهم إلا أن تُكره على ذلك . (قال وقال الأوزاعي
 وسفين) لا رخصة للأسير في أن يدل على عورة وأن قتل . قلت (للأوزاعي)
 الرجل يؤسر فيختر بين القتل والكفر (فقال حدثني من سمع خصيفاً يذكر
 عن ابن عباس قال) إنما الرخصة في القول وليست الرخصة في ترك العمل من ^(١)
 شرب الخمر وأكل لحم الخنزير أو أن يصلي لغير القبلة . قلت (لسفين) المسلم
 يؤسر فيردون قتله فيقال له مده عنقك إيمده عنقه وهو يخاف إن لم يفعل أن
 يُمَثَّلَ به (قال) ما يُعْجِبُنِي أَنْ يَعْنِي عَلَى نَفْسِهِ . وسألت (الأوزاعي) عن ذلك
 (فقال) ما أرى بذلك بأساً وما أراه أعان على نفسه إذا خاف إن لم يفعل أن
 يُمَثَّلَ به أو يذوّف ^(٢) في الموت . قلت فرجل أسره هو وابنه فأرادوا قتلها فقال
 قدّموا ابني قبلي إرادة أن يحتسبه قبله أراد أنث على قتله (قال) لا وكروه
 (سفين) . قلت (٩١) (للأوزاعي) فنفر أسروا جميعاً فأرادوا قتلهم ففرع
 أحدهم من القتل فقال ابدءوا بهم قبلي لبعض أصحابه (قال) بئسما قال ولم يبلغ
 أن يكون أعان على قتله . قلت فلو ^(٣) قال ^(٤) للذي يقتله خذ سيفي هذا فإنه
 أقطع من سيفك ليقتله به ورجا أن يكون أجهز عليه (قال) لا يُعْجِبُنِي هذا .
 قلت له فإن اراده على أن يشرب الخمر أو يقبل الصلب (قال) لا يفعل .
 (وقال الشافعي) ^(٥) في أسير أكره ^(٥) على الشرك ^(٦) وقلبه مطمئن
 بالإيمان لا تبين منه امرأته وأن تكلم بالشرك ولا يُحرّم ميراثه من المسلمين
 ولا يُحرّمون ميراثهم ^(٧) منه إذا علم أنه إنما قال ذلك مُكرهاً ، وعليهم ^(٨) أن
 يقول ذلك ^(٩) قبل قوله أو مع قوله أو بعد قوله أي ^(١٠) إنما قلت ذلك مُكرهاً ،

(١) و (٢) مدق (٣) — (٣) (٤) إم ٤٤ ١١٨ (٥) إم : يكره
 (٦) إم : الكفر (٧) مرأه (٨) إم : ذلك (٩) إم : ن (١٠) إم : أني

وكذلك ما اكرهوه^(١) عليه من غير ضرر احد من اكل لحم خنزير^(٢) او دخول
كنيسة ففعل وسعه ذلك ، وأكره له أن يشرب الخمر لأنه^(٣) يمنعه^(٤) من
الصلاة ومعرفة الله اذا سكر ، ولا يبين أن ذلك محرم عليه : اذا^(٥) وُضع عنه
الشرك بالكرد وُضع عنه ما دونه مما لا يضر^(٦) احدا ، ولوا كرهوه على أن
يقتل مسلما لم يكن له أن يقتله . (وقال)^(٦) في رجل أسرف فنصر وله امرأة
فمرّ به قوم من المسلمين فأشرف عليهم وهو في الحصن فقال إنما تنصرت بلساني
وأنا أصلي اذا خلوت فهذا مكره لا تبين منه امرأته (حدثنا بذلك عنه الربيع)



(١) ام : اكرهوا (٢) ام : الخنزير (٣) — (٣) ام : لأنها ممنوعة
(٤) ام : واذا (٥) نص (٦) ام : قال الامام الشافعي رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الجزية

— ١٢٣ —

(قال الله) تبارك وتعالى ^(١) « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اتوا بالكتاب حتى يعطوا الجزية (*) عن يدهم صاغرون » .

— ١٢٤ — (فأجمع) جميع اهل العلم لا خلاف بينهم فيه ولا تنازع أن من اعطى الجزية من كفار اهل الكتابين التوراة والانجيل من بنى اسرائيل قبل أن يُقدَّر عليه وهو ممتنع بنفسه او بمن معه من اصحابه المشركين في دار الحرب وسأل الإقرار على دينه على اخذ الجزية الجائز اخذها منه على أن احكام المسلمين جارية عليهم أن للإمام اخذ ذلك منه وإقراره على دينه يهوديا كان او نصرانياً . (وأجمعت) الحجة القاطعة العذر أن رسول الله صلى الله عليه أخذ الجزية من المجوس .

— ١٢٥ — ثم اختلفوا في معنى اخذ النبي صلى الله عليه من

المجوس الجزية ابائهم اهل كتاب اخذ

ام بمعنى غيره

(فقال ملك) ^(١) أخذت منهم الجزية لأنهم من العجم وذلك أن
(يونس بن عبد الأعلى حدثني عن ابن وهب قال سئل مالك) عن المجوس
امن اهل الكتاب هم (قال) لا . (وحدثني قال) وسئل عن اخذ الجزية من
الفرازة ^(٢) ومن لا دين له من اجناس الترك والهند (فقال) تؤخذ منهم الجزية
وحكمهم حكم المجوس .

٥

(وقال الشافعي) ^(٣) أخذت من المجوس الجزية لأنهم اهل كتاب
(حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٤) مثل قول مالك .

(وقال ابو ثور) مثل قول الشافعي .

— ١٢٦ — وقلت الحجة التي تقطع العذر أن رسول الله صلى الله عليه اخذ
الجزية من اهل نجران ومن كان باليمن من اهل الكتاب من العرب .

١٠

— ١٢٧ — (وأجمعوا) أن رسول الله صلى الله عليه ابي اخذ الجزية من
عبدة الأوثان من العرب ولم يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف .

— ١٢٨ — ثم اختلفوا في قبولها من عبدة الأوثان من غير

العرب والمعنى الذي به تقبل الجزية

١٥

(فقال ملك) ^(٥) تقبل الجزية من العرب اذا كانوا اهل كتاب وتقبل من
جميع العجم (٩٢) كانوا اهل كتاب او لم يكن لهم كتاب وكانوا عبدة اوثان
(حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) .

(وقال الأوزاعي) من كان من الأثم كلها سوى اهل الكتاب فهو مجوسي
(حدثت بذلك عن معوية عن ابي اسحق عنه) . (قال) قلت فانلزر (قال) هم

٢٠

(١) راجع مد ٣ ، ٤٦ (٢) المراد (٣) راجع ام ٤ ، ٩٦ و ١٥٨

(٤) راجع خ ٧١ و ١٥٣ و ١٥٤ (٥) راجع مد ٣ ، ٤٦

مجنوس وفيهم نصارى . قلت فأهل ارمينية (قال) هم نصارى . (قال) فأما
اهل اذربيجان والخمس ^(١) فهم مجنوس . (وقال) تقبل الجزية ممن كان من
العرب من اهل الكتاب .

وهو (قول الثوري) (حدثني بذلك علي عن زيد عنه)

- (وقال الشافعي) ^(٢) كل ^(٣) من دان ودان ^(٤) آباؤه او دان بنفسه ولم
يدن آباؤه دين اهل الكتاب اي كتاب كان قبل نزول الفرقان وخالف دين
اهل الأوثان قبل نزول الفرقان فهو خارج من اهل الأوثان ، وعلى الإمام اذا
اعطاه الجزية وهو صاغر أن يقبلها منه عربيا كان او عجميا ^(٥) ؛ وكل من
دخل عليه الإسلام ولا يدين دين اهل الكتاب ممن ^(٦) كان عربيا او عجميا
فأراد ان تؤخذ منه الجزية ويُقرَّ على دينه او يُحدث أن يدين دين اهل
الكتاب فليس للإمام أن يأخذ منه الجزية وعليه أن يقاتله حتى يسلم كما
يقاتل اهل الأوثان حتى يسلموا ، وأى مشرك ما كان اذا لم يدين ^(٧) اهله ^(٧) دين
اهل الكتاب فهو كأهل الأوثان وذلك مثل من يعبد الصنم وما استحسن من
شيء ومن يعطل ومن في معنهم . (قال) ^(٨) ومن غزا المسلمون ممن يجهلون
دينه فذكروا لهم أنهم اهل كتاب ^(٩) سألوا متى دانوا به وآباؤهم ، فإن
ذكروا أن ذلك قبل نزول الوحي على رسول الله صلى الله عليه ^(١٠) قبلوا قولهم
إلا أن يعلموا غير ما قالوا ، فإن علموا بيينة تقوم عليهم لم يأخذوا منهم الجزية
ولم يدعهم حتى يسلموا أو يقتلوا ، فإن ^(١١) علموه بأقرارهم ^(١٢) فكذلك ^(١٢) ؛

(١) كذا في الاصل ، والغالب على الظن ان المراد «الجبال» ؛ ولعله «الحبش» لما مر

من ذكر لمجنوس في صحيفة ١٤١ سطر ١٧ و ١٨ وفي صحيفة ٢٠٠ سطر ٤ وه، فتأمل

(٢) ام ٤ ، ١٧ (٣) ام : فكل (٤) ن (٥) اعحسا (٦) من .

(٧) — (٧) ام : يدع اهل دينه (٨) ام : ن (٩) ام : فهم اهل كتاب ز

(١٠) ام : وسلم ز (١١) ام : وان (١٢) ام : بأقرار (١٣) كذلك .

وإن اقرّ بعضهم أن^(١) لم يدين آباؤه دين اهل الكتاب إلا في وقت يذكرونه
فلم^(٢) أنه قبل أن ينزل الوحي^(٣) على رسول الله صلى الله عليه^(٤) اقرّناهم
على دينهم وأخذنا منهم الجزية ؛ (*) ولا يكون للإمام أخذها إلا أن يقول أخذها
منكم حتى اعلم أن لم تدينوا وآباؤكم هذا الدين إلا بعد رسول الله صلى الله
وعليه^(٥) فإذا علمته لم أخذها منكم فيما استقبل ونبتت اليكم فأما أن تسلموا
إما أن تقتلوا ؛ فإذا اخترنا^(٦) من الذين اسلموا منهم قوما عدولا فأثبتوا لنا
على هؤلاء الذين أخذت منهم الجزية بقولهم بأن^(٧) لم يدينوا دين اهل الكتاب
بمحال إلا بعد نزول الفرقان نبت^(٨) اليهم^(٩) . (قال)^(١٠) ولا أقبل
الشهادة على احد منهم إلا بأن يثبتوا عليه أن الفرقان نزل ولا يدين دين اهل
الكتاب ، فإذا فعلوا لم أقبل منهم^(١١) الجزية ولو كان آباؤه^(١٢) من اهل
الكتاب لأنه لا يكون دينه دين آباؤه اذا بلغ إنما يكون مقرّا على دين آباؤه
مالم يبلغ ؛ ولو^(١٣) شهدوا أن ابا رجلين مات على دين اهل الكتاب يهوديا او
نصرانيا وله ابن بالغ مخالف دين اهل الكتاب وابن صغير ونزل الفرقان وهما
بتلك^(١٤) الحال^(١٥) فبلغ الصغير ودان دين اهل الكتاب وعاد البالغ الى دينهم
أخذت الجزية من الصغير لأنه كان يقرّ على دين ابيه ولم يدين بعد البلوغ
دينا^(١٦) غيره ولم^(١٧) أخذها من الكبير الذي نزل الفرقان وهو على^(١٨) غير
دين اهل الكتاب (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه)^(١٩) في ذلك مثل قول مالك .

(١) ام : انه (٢) ام : يعلم (٣) ام : ن (٤) ام : وسلم ز
(٥) ام : وسلم ز (٦) ام : اخبرنا (٧) امام (٨) — (٨) ام : ن
(٩) هاهنا زيادة في ام (١٠) ام : ن (١١) ام : منه (١٢) ام : آباؤهم
(١٣) ام : قلو (١٤) ن ، وفي الاصل يياض (١٥) محال (١٦) دس
(١٧) ام : ولا (١٨) ام : دين في الاصل يياض (١٩) راجع خ ٧١

(وقال ابو ثور) لا تؤخذ الجزية إلا من كتابي كما امر الله . ولا تؤخذ من غير كتابي عربيا كان او عجميا ^(١) .

(وقال الحسن) قاتل رسول الله صلى الله عليه اهل هذه الجزيرة من العرب على الاسلام ولم يقبل منهم غير الاسلام وكان افضل الجهاد بعد وكان جهاده احرا ^(٢) تنلى هذه الطعمة في شأن اهل الكتاب : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر » ^(٣) حتى فرغ من الآية ، وما سواها ^(٤) يدعه وضلاله (حدثنا بذلك ابو كريب قال حدثنا وكيع عن ابى الأشهب عن الحسن) .

(وعلة) من قال بقول ملك أن الكل مجعون على اخذ الجزية من المجوس ولم يثبت لهم (٩٣) كتاب ، فلو كان لا يجوز اخذ الجزية إلا من اهل الكتاب لم يجوز اخذها من المجوس ، وفي جواز اخذها من المجوس صحة جواز ^(٥) اخذها ^(٥) من جميع المعجم كانوا اهل كتاب او مشركين من غير اهل الكتاب ؛ وأن اخذها غير جائز من مشركي العرب لا لجماع الكل على ذلك .

(وعلة) الشافعي أن الله جل ثناؤه إنما اباح اخذها من اهل الكتاب فليس لأحد اخذها إلا ممن اباح الله اخذها منه لأن فرض القتل واجب بقوله ^(٦) « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » وأخذ النبي صلى الله عليه الجزية من مجوس دلالة على أنه لم يأخذها منهم إلا بأنهم اهل كتاب .

(وعلة) من قال بقول الحسن أن الجزية مأخوذة بالأنسب : لولا ذلك لم تؤخذ من المجوس ويمتنع من اخذها من مشركي العرب وكلاهما لا كتاب له .

— ١٢٩ — واختلفوا فيمن لا تؤخذ منه الجزية من اهل

الكتاب بعد اجماعهم على انها تؤخذ من الرجل

(١) اصحما (٢) كذا في الاصل ، ولعله « آخر » ، ولعله « اجراً » او « اخرى »
او ما اشبه هذا ، فأمل (٣) سورة التوبة [١] ، ٢٩ (٤) سواها (٥) — (٥) حوارها
(٦) سورة الانفال [٨] ، ٤٠ .

البالغ العاقل الصحيح البدن الموسر إذا كان حرًا
(فقال ملك) ليس على نساء أهل الذمة جزية مضت بذلك السنة . (قال)
ولا تؤخذ الجزية إلا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم (حدثني بذلك يونس عن
ابن وهب عنه) .

(وقال الشافعي) ^(١) لا ^(٢) جزية على من لم يبلغ من الرجال ولا على
المرأة ^(٣) ، وكذلك لا جزية على مغلوب على عقله من قبل أنه لا دين له تمسك
به وترك ^(٤) له الإسلام ، وكذلك لا ^(٥) جزية على مملوك لأنه لا مال له يُعطى
منه الجزية ؛ فأما من غلب على عقله ^(٦) ثم أفق أو جن فافق ^(٧) فتؤخذ منه
الجزية لأنه يجرى عليه القلم في حال أفاقته ^(٨) ، وليس يخلو بعض الناس من العلة
يعزب بها عقله ثم يفيق ^(٩) . وإذا ^(١٠) أخذت من صحيح ثم غلب على عقله
حُساب له من يوم غلب على عقله فإن أفق ^(١١) لم تُرفع عنه الجزية (*) وإن لم
يفيق رُفعت عنه من يوم غلب على عقله ^(١٢) . وإذا صالح ^(١٣) قوم ^(١٤) على أن
يؤدوا عن ابنائهم ونسائهم سوى ما يؤدّون عن أنفسهم فإن كان ذلك من أموال
الرجال فذلك جائز وهو كما زيد ^(١٥) عليهم من أقل الجزية ^(١٦) إذا شرطوه ^(١٧) ،
وإن كانوا صالحوا ^(١٨) على أن يؤدّوها من أموال نسائهم أو ابنائهم الصغار لم
يكن ذلك عليهم ولا لنا أن نأخذ من أموال ^(١٩) ابنائهم ولا نسائهم بثولهم ^(٢٠) .
ولو ^(٢١) قالت امرأة ^(٢٢) منهم ^(٢٣) أنا ^(٢٤) أودى بعد علمها قبل ^(٢٥) منها ومتى

(١) أم ٤ ، ١٨ و ٩٩ (٢) أم : ولا (٣) أم : امرأة (٤) أم : ترك
(٥) أم : لا (٦) أم : إنما (٧) أم : ثم أفق (٨) أم : فافق (٩) أم :
(١٠) أم : فإذا (١١) أم : ثم (١٢) أم : قال (١٣) أم : صالحوا
(١٤) أم : ن (١٥) أم : أزيد (١٦) أم : ما هنا زيادة في أم (١٧) أم : لنا
(١٨) أم : ن (١٩) أم : ن (٢٠) أم : فلا شيئاً عليك ز ، كذا في الطبع
(٢١) أم : فإن (٢٢) — (٢٣) أم : ن (٢٤) أم : فانا (٢٥) أم : ذلك ز

- امتنت وقد شرطت أن تؤدى لم يلزمها الشرط ما اقامت في بلادها وكذلك لو
تجرت بمالها في ^(١) غير الحجاز ^(١) لم يكن عليها أن تؤدى إلا أن تشاء ولكنها
تمنع الحجاز، فإن قالت ادخلها على شئ يؤخذ متى فالزمته نفسها جاز عليها
لأنه ليس لها دخول الحجاز، وإن ^(٢) صالت على أن يؤخذ من مالها شئ في
بلاد ^(٣) غير ^(٢) الحجاز فإن أدته قبل منها ^(٤) ومتى ^(٥) منعت بعد شرطه فلها منعه
لأنه لا يبين ^(٦) أن على أهل الذمة أن يمنعوا من غير الحجاز. (قال) ^(٧) ولو
شرط هذا صبي أو مغلوب على عقله لم يجز الشرط عليه ولا ^(٨) يؤخذ من ماله،
وكذلك لو شرط أبو الصبي والمعتوه ^(٩) أو وليهما ^(١٠) ذلك عليهما لم ^(١١) يكن
ذلك لنا ولنا أن نمنعهما ^(١٢) من أن يختلفا في بلاد الحجاز، وكذلك نمنع مالهما
من ^(١٣) الذمى ^(١٤) الذى لا يؤدى شيئا عن نفسه ولا يكون لنا منعه ^(١٥) من مسلم
ولا ذمى أدنى ^(١٦) عن نفسه وماله لأن مالهما غيرها، فلا نمنع مالهما من ^(١٧)
مسلم ولا ذمى ^(١٦) يؤدى عن ماله ونمنع أنفسهما. (قال) ولو أن أهل دار
من أهل الكتاب امتنع رجالهم من أن يصلحوا على جزية أو أن ^(١٨) يجزى
عليهم الحكم واطاعوا بالجزية ولنا قوة عليهم وليس في صلحهم نظر فسألوا أن
يؤدوا الجزية عن نساءهم وأبنائهم وذرائعهم ^(١٩) لم يكن ذلك لنا، ^(٢٠) وإن
صلحهم ^(٢٠) على ذلك فالصلح منتقض ولا نأخذ منهم شيئا إن سموا على
النساء والأبناء لأنهم قد منعوا أموالهم بالأمان وليس على أموالهم جزية ^(٢١).
(قال) ^(٢٢) ولو ^(٢٣) دعا إلى هذا النساء والأبناء لم يؤخذ هذا منهم.

(١) — (١) ام : ن (٢) ام : وادا (٣) — (٣) ام : غير بلاد (٤) ام : ن

(٥) ام : وان (٦) ام : لى ز (٧) ام : ن (٨) ان ز (٩) ام : او المعتوه

(١٠) ولها (١١) ن (١٢) عنهم (١٣) مع ، وكذا في ام ايضا (١٤) ام : ن

(١٥) مه (١٦) — (١٦) ام : ن (١٧) مع (١٨) ام : ن (١٩) ام : دونهم

(٢٠) ام : صالحوهم (٢١) هاهنا زيادة في ام (٢٢) ام : ن (٢٣) ام :

وكذلك لو كان النساء والأبناء اخلياء من رجالهم ففيها قولان : أحدهما أن ^(١) ليس لنا أن نأخذ منهم الجزية ولنا أن نسيبهم لأن الله ^(٢) إنما اذن بالجزية مع قطع حرب الرجال وأن يجري عليهم الحكم ، ولا حرب في النساء والصبيان فإنما ^(٣) هي غنيمة وليسوا في المعنى الذي اذن الله ^(٤) بأخذ الجزية به ، والقول الثاني أن ^(٥) ليس لنا سبأؤهم وعلينا الكف عنهم إذا اقرؤا بأن يجري عليهم الحكم وليس ^(٦) لنا أن نأخذ من أموالهم شيئاً ^(٦) فإن ^(٧) اخذناه فعلينا رده . (قال) وتؤخذ الجزية من الرهبان والشيخ الفاني والزمن وغيره ممن عاينه الحكم من رجال المشركين الذين اذن الله ^(٨) بأخذ الجزية منهم . (قال) ^(٩) وإذا صالح القوم من اهل الذمة على جزية ^(١٠) ثم بلغ منهم مولود قبل حولهم يوم ^(١١) او اكثر فرضى بالصلح سئل فأت طابت نفسه بالأداء لحول قومه أخذت منه ، وإن لم تطب ^(١٢) فحوله حول نفسه لأنه إنما وجبت ^(١٣) عليه الجزية بالبلوغ والرضى (قال) ^(١٤) ويأخذ منه الإمام من حين رضى على حول اصحابه وفضلاً ^(١٥) إن كان عليه من سنة قبلها لثلاث مختلف احوالهم ^(١٦) ، كآفته ^(١٧) بلغ قبل الحول بشهر فصالحه على دينار كل حول فيأخذ منه اذا حال حول اصحابه نصف سدس دينار وفي حول مستقبل معهم ديناراً ، فإن ^(١٨) اخره اخذه ^(١٩) منه في حول اصحابه ^(٢٠) (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٢١) لا يؤخذ من نساء اهل الذمة ولا من

(١) ام : ن (٢) ام : عز وجل ز (٣) ام : انما (٤) ام : عز وجل ز (٥) ام : ن (٦) — (٦) ولا حرب في النساء والصبيان وانما هي غنمة وليسوا في المعنى ، كذلك في الاصل (٧) ام : وان (٨) ام : عز وجل ز (٩) ام : ن (١٠) ام : الجزية (١١) ام : او اقل ز (١٢) نطلب : ام : نفسه ز (١٣) ام : وجب (١٤) ام : ن (١٥) ام : وفضل (١٦) احوالها (١٧) ام : كان (١٨) ام : فاذا (١٩) ام : اخذ (٢٠) ام : دينار ونصف سدس دينار ز (٢١) راجع خ ١٤٥ الى ١٤٨ ، وراجع ج ٢٢

- صبيانهم جزية رؤوسهم ولا تؤخذ من الأعمى من اهل الذمة ولا من المقعد ولا من المجنون المغلوب على عقله (*) ولا من الزمن ولا من الشيخ الكبير القانى الذى لا يستطيع أن يعمل ولا من المحتاج الذى لا يقدر على شئ : لا يؤخذ من احد منهم ^(١) جزية رأسه . (قال) ويؤخذ من قسيسهم ورهبانهم وأصحاب الصوامع منهم اذا كان لهم ^(٢) مال . أخذ منهم جزية رؤوسهم . (قالوا) ولا يؤخذ من عبد ولا من مدبر ولا مكاتب ولا من ام ولد جزية رأسه . وإن احتلم غلام من اهل الذمة فى اول السنة قبل أن توضع الجزية على رؤس الرجال وهو موسر وضع عليه الجزية وأخذت ^(٣) منه لتلك السنة ، وإن احتلم فى آخر السنة بعد ما وضعت الجزية على رؤوس الرجال لم يؤخذ منه الجزية لتلك السنة وأخذت ^(٤) منه للسنة المقبلة . وكذلك لو أن مملوكاً ذمياً اعتق فى اول السنة وهو يحترف قبل أن توضع الجزية على رؤوس الرجال وضعت عليه الجزية ، وإن اعتق فى آخر السنة بعد ما وضعت الجزية على رؤوس الرجال لم توضع عليه الجزية لتلك السنة وضعت عليه فى السنة المقبلة . ولو أن فقيراً من اهل الذمة غير محترف اصاب مالا فى اول السنة او فى آخرها وضعت عليه الجزية لتلك السنة . ولو أن قوماً من اهل الحرب صاروا ذمة فى اول السنة قبل أن توضع الجزية على رؤوس الرجال وهم محترفون وضع عليهم الجزية ، وإن صاروا ذمة فى آخر السنة لم توضع عليهم الجزية لتلك السنة وضعت عليهم فى السنة المقبلة وما بعدها . وأما الأعمى والمقعّد والزمن والمعتوه فإن كان موسراً او معسراً فلا توضع عليه الجزية فى رأسه ، وأما المصاب فإن مكث سنين مصاباً لا يعقل لم يجعل عليه الجزية ، فإن افاق فى اول السنة قبل أن توضع الجزية على رؤوس الرجال وهو موسر وضعت عليه ، وإن كان إنما افاق فى آخر السنة (٩٥) لم

(١) من ز (٢) له (٣) واحد (٤) واحد

يوضع عليه الجزية ، وإن تم على افاقته وُضعت عليه في السنة المستقبلية وما بعدها
(وقال ابو ثور) تؤخذ الجزية من الغنى والفقير والشيخ الكبير والراهب
والأجير^(١) وكل مدرك منهم ، وذلك أن النبي صلى الله عليه امر معاذاً أن يأخذ
من كل حالم ديناراً او عدله مغافر ولم يقل من غنى دون فقير او من شاب دون
شيخ ولا من تاجر دون راهب . (قال) ولا تؤخذ من النساء ولا من الصبيان
ولا من العبيد ، وهذا ما لا اعلم فيه اختلافاً بين اهل العلم ، وتؤخذ منهم في
كل سنة في وقت من الأوقات ويكتب لهم برأت الى مثله من الحول ويُرفق
بهم في الاستثناء .

(وعلة) من قال ليس على من كان ذا زمانة منهم جزية القياس على الصبيان ،
لأن الصبيان لا احتراف فيهم فكل من لا احتراف فيه ففي معناه ، وأما
من اوجبها عليهم فظاهر خبر معاذ .

— ١٣٠ — (وأجمع) الكل أن من حل قبول الجزية منه اذا اعطى جزيته
اربعة دنانير فصاعداً او خمسين درهماً مع ارزاق المسلمين وضيافة ثلاثة ايام وسأل
أن يُعطى الزمة على ذلك وهو^(٢) ممتنع غير مقهور أنه ليس للإمام أن يمتنع
من اخذ ذلك منه ومن تصديره على ذلك من اهل الزمة .

— ١٣١ — ثم اختلفوا فيما كان اقل من ذلك
(فقال مالك) لا ارى أن يزداد عليهم ولا يؤخذ منهم إلا ما فرض عمر بن
الخطّاب ، لأن عمر رحمة الله عليه خطب الناس فقال قد فرضت لكم الفرائض
وسنت لكم السنن وتركتكم على الواضحة (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب
عنه) . والذي اخذ عمر منهم عنده (ما حدثني به يونس بن عبد الأعلى عن ابن

(١) لعله « التاجر » لما سيأتي من ذكره (٢) هو

- وهب قال اخبرني ملك عن قافع عن سالم^(١) مولى عمر بن الخطاب ان عمر ضرب الجزية (*) على اهل الذهب اربعة دنانير وعلى اهل الورق اربعين درهما ، مع ذلك ارزاق المسلمين وضيافة ثلثة ايام . (قال وقال ملك) إنما يُعطى اهل الكتاب الجزية من ثمن الخمر والخنزير فذلك حلال للمسلمين ان يأخذه من اهل الكتاب في الجزية ، ولا يحمل لهم ان يأخذوا في جزيتهم الخنزير حياً ولا الخمر بعينها .
- (وقال الشافعي) ^(٢) اخذ ^(٣) رسول الله صلى الله عليه ^(٤) جزية اهل اليمن ديناراً في كل سنة او قيمته من المعافر ^(٥) وهي الثياب ، وكذلك روى أنه اخذ من اهل ايلة ومن نصارى بمكة ^(٦) ديناراً عن كل انسان ، (قال) وأخذ الجزية من اهل نجران فيها كسوة وما ^(٧) ادري ما غاية ما اخذ منهم ^(٨) ؛ (قال) ^(٩) ولم اعلم احداً حكى عنه قط ^(١٠) أنه اخذ من احد اقل من دينار ^(١١) .
- (قال) ^(١٢) فاذا دعا من يجوز ان تؤخذ منه الجزية الى الجزية على ما يجوز وبذل ديناراً عن نفسه كل سنة لم يجوز للإمام الا قبوله منه ؛ وإن زاده على دينار ما بلغت الزيادة كثرت ^(١٣) او قلت ^(١٣) جاز للإمام اخذها منه لأن اشتراط النبي صلى الله عليه ^(١٤) على نصارى ايلة ديناراً ^(١٥) كل سنة ^(١٦) على كل واحد وضيافة ^(١٧) زيادة على الدينار . (قال) ^(١٨) وسواء مُعسر
- البالغين من اهل الذمة وموسرهم بالغاً يسره ^(١٩) ما بلغ ^(١٩) لأننا نعلم أنه اذا صالح اهل اليمن وهم عدد كثير على دينار على المحتلم في كل سنة أن منهم المعسر فلم يضع عنه وأن فيهم الموسر فلم يزد عليه ؛ فمن عرض ديناراً موسراً كان

(١) اسلم (٢) ام ٤ ، ١٠١ (٣) ام : فاخذ (٤) ام : وسلم ز (٥) ام : المعافى
(٦) ام : مكة (٧) ام : ولا (٨) هاهنا زيادة في ام (٩) ام : ن (١٠) ام : ن
(١١) انتهى ام (١٢) ام ٤ ، ١٠١ و ١٠٢ (١٣) — (١٣) ام : قلت او كثرت
(١٤) ام : وسلم ز (١٥) ام : ن (١٦) ام : ديناراً ز (١٧) ام : والضيافة
(١٨) ام : ن (١٩) — (١٩) ام : ما بلغ يسره

او معسرا قبل منه ، ومن ^(١) عرض اقل منه لم يقبل منه لأن من صالح رسول الله صلى الله عليه ^(٢) لم ^(٣) نعلمه صالح على اقل من دينار ^(٤) ؛ فالدينار اقل ما يقبل من اهل الجزية ^(٥) ، وعليه اذا ^(٦) بذلوه قبول ^(٧) ذلك ^(٧) منهم ^(٨) عن كل واحد منهم وأن لم يزد ^(٩) ضيافة ولا شيئاً يعطيه من ماله . (٩٦) (قال) ^(١٠) .
 فان صالح السلطان احدا ممن يجوز اخذ الجزية منه وهو يقوى عليه على الأبد على اقل من دينار او على أن يضع عن اعسر من اهل دينه الجزية او على أن ينفق عليهم من بيت المال فالصلح فاسد ، وليس له أن يأخذ من احد منهم إلا ما صالحه عليه ان مضت مدة بعد الصلح توجب ^(١١) عليه بشرطه شيئاً ، وعليه أن يفند اليهم حتى يصلحوه صلحا جائزاً . وإن ^(١٢) صلحوه صلحا جائزاً على دينار او اكثر فأعسر احد منهم بجزية فالسلطان غريم من الغرماء ليس بأحق بماله من غرمائه ولا غرمائه منه . (قال) ^(١٣) وإن فله لأجل ^(١٤) دينه قبل أن ^(١٥) يحول الحول عليه ضرب مع غرمائه بحصة جزية لما مضى عليه من الحول ^(١٦) . (قال) ^(١٧) وإن ^(١٨) بذل اهل الذمة اكثر من دينار بالغ ما بلغ كان الازدياد للمسلمين ^(١٨) احب الى . ولم يحرم على الإمام مما زادوه شئ (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(يقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٢٠) توضع على جميع اهل السواد وغيرهم من اهل الذمة على الرجال خاصة دون النساء سوى نصارى تغلب ، فتوضع الجزية

(١) ام : وان (٢) ام : وسلم ز (٣) فله (٤) ام : قال ز (٥) ام : الذمة
 (٦) ام : ان (٧) — (٧) ام : قبوله (٨) ام : منه (٩) دونه ز
 (١٠) ام : ن (١١) موح (١٢) سيتكرر هذا القول في فصل ١٤٣
 (١٣) ام : الشافعي رحمه الله تعالى ز (١٤) لاهل ، وكذلك في ام ايضا (١٥) ن
 (١٦) انتهى ام (١٧) ام ١٠٢٤٤ (١٨) ام : قال (١٩) ام : ن
 (٢٠) راجع خ ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٨ ، وراجع ج ٢٢

على رموس الرجال يؤدونها كل سنة ، يوضع على الموسر منهم ثمانية وأربعون درهما وعلى الوسط أربعة وعشرون درهما وعلى المحتاج الذى يجترى اثني عشر درهما ، يؤخذ ذلك منهم كل سنة . وإن جاءوا بعرض قبله منهم اذا لم يقدروا على غيره يأخذه ^(١) منهم بما يساوى ولا يأخذ منهم خنزيراً ولا مينة ولا خمرأ في جزيتهم . فإن لم ^(٢) يأخذ ^(٢) من احد منهم من جزيته شيئاً حتى تحول السنة لم يؤخذ بالماضى ^(٣) الذى بقى عليه من السنة الماضية (فى قول ابى حنيفة) ؛ (وقال ابو يوسف) يؤخذ بماضى ^(٤) السنة الماضية .

(وقال ابو ثور) اذا اجاب قوم الى اعطاء الجزية لم يؤخذ منهم إلا ما امر رسول الله صلى الله عليه معاذاً أن يأخذ منهم ، وذلك أن من كان باليمن من اهل الكتاب (*) اجابوا الى اعطاء الجزية من غير غلبة ولا قتال ، فإذا اجاب قوم كذلك أخذ من كل حالم دينار ^(٥) او قيمته اذا كان اهون على اهل الجزية .

— ١٣٢ — واختلفوا فى حكم الذمى يسلم بعد ما تجب عليه

الجزية وقبل ^(٦) حؤول الحول من يوم أخذت جزيته (فقال ملك) الصواب عندى أن يوضع عمن اسلم الجزية حين يسلم ولو لم يبق عليه من السنة إلا يوم واحد يقول الله ^(٧) : « قل للذين كفروا ان يفتنوا يُغفر لهم ما قد سلف » يعنى ما قد مضى قبل الاسلام من دم او مال او شئ (حدثنى بذلك يونس عن اشهب عنه) .

(وقال الشافعى) ^(٨) متى ^(٩) مات منهم ميت أخذت من ماله الجزية بقدر ما مر عليه من سنته كأنه مر عليه نصفها ^(١٠) لم يؤد ^(١١) فيأخذ ^(١٢) نصف

(١) واحد (٢) — (٢) ن (٣) مالمسند (٤) عامد (٥) دسارا
(٦) او قبل (٧) سورة الانتقال [٨] ، ٣٩ (٨) ام ٤ ، ١٣٢ (٩) ام : ومق
(١٠) معها (١١) ام : يؤدها (١٢) ام : يؤخذ

جزيته ؛ وإن عتته رفع عنه الجزية ما كان معتوها ، فإذا افاق اخذها ^(١) منه من يوم افاق ؛ (قال) ^(٢) فإن جن فـكان يُجنّ ويفيق لم تُرفع عنه ^(٣) وإنما ^(٤) تُرفع عنه الجزية إذا ذهب عقله فلم يعد ؛ وأتيهم اسلم رُفعت عنه الجزية فيما يستقبل وأخذت لما مضى ^(٥) . (وقال في كتاب سير الواقدي) ^(٦) إذا اسلم الذمي قبل حلول وقت الجزية سقطت عنه الجزية ، وإن اسلم بعد حلولها فهي عليه ^(٧) . وإن غاب ^(٨) فأسلم فقال اسلمت في وقت كذا فالقول قوله مع يمينه إلا أن تقوم بينة ^(٩) بخلاف ما قال . (قال) وإن صالح احدهم وهو صحيح فمرت به نصف سنة ثم عتته الى آخر السنة ثم افاق او لم يفق ^(١٠) أخذت منه جزية نصف السنة التي كان فيها صحيحا ، ومتى افاق استقبل به من يوم افاق سنة ثم أخذت (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

١٠

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(١١) إن مات احد منهم وقد بقي عليه شيء من جزية رأسه لم يؤخذ بذلك ورثته ولم يؤخذ ذلك من تركته لأن ذلك ليس بدين عليه . فإن اسلم احد منهم ^(٩٧) وقد بقي عليه شيء من جزية رأسه لم يؤخذ بذلك وسقط عنه ولم يؤخذ بشيء فيما يستقبل وهو مسلم . وكذلك إن عمى بعضهم او صار مُقعدا او زَمِنا او صار شيخا كبيرا لا يستطيع أن يعمل او صار فقيرا لا يقدر على شيء وقد بقي عليه شيء من جزية رأسه لم يؤخذ بذلك وسقط عنه . (وقال ابو ثور) إذا كان الذمي قد لزمته جزية فهرب او توارى حتى مضت عليه سنتان ثم ظهر أخذ منه لما مضى وهذا شيء قد وجب عليه للمسلمين فليس للإمام تركه ؛ وإن اسلم بعد ما وجبت عليه الجزية أخذت منه ولم يكن اسلامه

١٥

(١) ام : أخذتها (٢) ام : ن (٣) ام : الجزية ؛ ما هنا زيادة في ام
(٤) ام : إنما (٥) انتهى ام (٦) ام ٤ ، ١١٨ (٧) انتهى ام (٨) طاد
(٩) سه (١٠) هو (١١) راجع خ ١٤٦ و ١٤٧

يُبطّل عنه ما وجب عليه .

— ١٢٣ — واختلفوا في وجوب الجزية على عبد يُعتقه سيده

وهو من أهل الكتاب

- (فقال ملك فيما حدثني يونس عن ابن وهب عنه) تؤخذ منه الجزية .
 (وقال الشافعي) ^(١) إذا ^(٢) أعتق ^(٣) العبد البالغ من أهل الذمة أخذت
 منه الجزية أو نبذ إليه ، وسواء اعتقه مسلم أو كافر (حدثنا بذلك عنه الربيع)
 (وهو قول أبي حنيفة وأصحابه) ^(٤) (وأبي ثور)
 (وقال الشعبي) وسئل عن عبد كان نصرانيا فأعتق (قال) لا جزية عليه
 ذمته ذمة مواليه (حدثنا بذلك أبو كريب قال حدثنا وكيع عن اسمعيل بن أبي
 خالد عن عامر) .

١٠

— ١٢٤ — (وأجمع) الكل على جواز أخذ الجزية من رموس أهل الذمة

— ١٢٥ — واختلفوا في جواز أخذ ذلك من أرضيهم ومواشيهم

- (فقال ملك) ليس على أهل الذمة في نخلهم وكرمهم وزروعهم ومواشيهم
 صدقة ، إنما وضعت الصدقة على المسلمين تطهيراً لهم ورداً على فقرائهم وأرامهم
 وإنما وضعت الجزية على أهل الكتاب صغاراً لهم ، فما كانوا يبلادهم التي
 صولحوا عليها فإنما عليهم الجزية التي صالحوا عليها ولا شيء عليهم في شيء من
 أموالهم إلا أن يتجروا (*) في بلاد المسلمين ويختلفوا فيها فيؤخذ منهم العشر
 فيما يدبرون ^(٥) من تجاراتهم ؛ وذلك أنهم إنما ^(٦) وضعت عليهم الجزية وصالحوا
 عليها على أن يقرّوا ببلادهم وتقاتل عنهم عدوّهم ويقرّوا على دينهم ويكونوا على

١٥

(١) أم ٤ ، ١٢٣ (٢) أم : وإذا (٣) المص د (٤) راجع ما جاء في فصل ١٢٩

(٥) يردون (٦) سيتكرر هذا القول في فصل ١٤٥

ما كانوا عليه ، وأما أن يختلفوا في بلاد المسلمين فليس ذلك مما صولحوا عليه ولا شرط لهم . فهذا الذي سمعت والذي كان عليه أهل العلم بأرضنا (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) .

(وقال الشافعي) ^(١) لست أثبت من جعل عليه ^(٢) عمر ^(٣) الضيافة ثلثا ولا من جعل عليه يوما وليلة ولا من جعل عليه جزية ^(٤) ولم يسم عليه ضيافة بخبر عامة ولا خاصة يثبت (قال) ^(٥) ولا أجد الذين وصلوا ^(٦) الصلح عليها ^(٧) بأعيانهم لأنهم قد ماتوا كلهم . فأى ^(٨) قوم من أهل الذمة اليوم اقرّوا أو قامت على أسلافهم بيّنة بأن صلحهم كان على ضيافة مملومة وأنهم وضوها بأعيانهم ألزموها ، ولا يكون رضام الذي ^(٩) ألزموه إلا بأن يقولوا صالحنا أن نعطي كذا ونضيف كذا ، وإن قالوا أضفنا ^(١٠) تطوعا بلا صلح لم ألزمهموه وأحلفهم ما صنعوا ^(١١) على اقرار بصلح . وكذلك إن أعطوا كثيرا أحلفتهم ^(١٢) ما أعطوه على اقرار بصلح ، فإذا حلفوا جعلتهم كقوم ابتدأت أمرهم الآن . فإن أعطوا أقل الجزية وهو دينار قبلته ، وإن أبوا نبذت اليهم وحررتهم . وأيّهم اقرّ بشيء في صلحه فأنكره ^(١٣) منهم غيره لزمه ^(١٤) ما اقرّ به ولم أجعل اقراره لازما لغيره إلا بأن يقولوا صالحنا ^(١٥) على أن نعطي كذا ونضيف كذا ^(١٦) ، ولا نجهز شهادة بعضهم على بعض ^(١٧) . (قال) ^(١٨) وإذا اقرّ قوم منهم بشيء يجوز للوالى أخذه ألزمهموه ما حيوا وأقاموا في دار الاسلام . فإذا ^(١٩) صالحوا على شيء أكثر من دينار ثم أرادوا أن يمتنعوا إلا من أداء دينار ألزمهم ما صالحوا عليه كاملا ^(٢٠) ، وإن ^(٢١)

(١) أم ٤ ، ١٢٣ و ١٢٣ (٢) — (٢) أم : مر عليه (٣) أم : الحزبية
(٤) أم : د (٥) أم : ولو (٦) أم : (٧) أم : وای (٨) الدس
(٩) صما (١٠) أم : ضيفوا (١١) حلفهم (١٢) أم : وانكره
(١٣) أم : ألزمته (١٤) أم : صلحنا (١٥) و (١٦) أم : زيادة في أم
(١٧) أم : د (١٨) أم : وإذا (١٩) كلاما (٢٠) أم : فان

- امتنعوا^(١) حاربهم ؛ فإن دعوا قبل أن يُظْهَر على أموالهم أو^(٢) تُسبى^(٣) فزارهم إلى أن يعطوا الإمام الجزية (٩٨) ديناراً لم يكن للإمام أن يمتنع منهم وجعلهم كقوم ابتداءً محاربتهم فدعوا^(٤) إلى الجزية أو قوم دعوه إلى الجزية بلا حرب . (قال)^(٥) فإذا أقر منهم قوم^(٦) بشئ صالحوا عليه ألزموه^(٧) ، فإن كان فيهم غائب لم يحضر لم يلزمه فإذا^(٨) حضر ألزم ما أقر به مما يجوز الصلح عليه . وإذا نشأ أبناؤهم فبلغوا الحلم واستكملوا^(٩) خمس عشرة^(١٠) فلم يُقرّوا بما أقرّ به آبؤهم قيل إن أدّيتهم الجزية وإلاّ حاربناكم ، فإن عرضوا أقلّ الجزية وقد أعطى آبؤهم أكثر منها لم يكن لنا أن نقاتلهم إذا عرضوا^(١١) أقلّ الجزية^(١٢) . (قال)^(١٣) ولا يكون صلح الآباء صلحاً على الأبناء إلاّ^(١٤) ما كانوا صغاراً لا جزية عليهم أو نساء لا جزية عليهن^(١٥) أو معنوهين لا جزية^(١٦) عليهم ؛ فأما من لم يجز لنا اقراره في بلاد الإسلام إلاّ على أخذ الجزية^(١٧) فلا يكون صلح أبيه ولا غيره صلحاً عنه إلاّ أن^(١٨) يرضى به^(١٩) بعد البلوغ . (قال)^(٢٠) ومن كان سفيهاً بالغاً محجوراً عليه منهم صالح عن نفسه بأمر وليّه فإن لم يفعل وليّه وهو معنا^(٢١) حارب ؛ فإن غاب^(٢٢) وليّه جعل له السلطان وليّاً يصلح عنه ؛ فإن أبى المحجور عليه الصلح حاربه ؛ وإن أبى وليّه وقبل المحجور عليه أجبر^(٢٣) وليّه أن يدفع الجزية عنه لأنّها لازمة له^(٢٤) إذا أقرّ بها لأنّها من معنى النظر له لئلا يُقتل ويؤخذ ماله فيثأ^(٢٥) . (قال)^(٢٦) وإن اتهم^(٢٧)

(١) ام : من ز (٢) — (٣) ام : وتسبى (٤) ام : فدعوه (٥) ام : قرّن (٦) ام : ألزموه . ١٧ : وإذا (٨) ام : أو استكملوا (٩) ام : سنة ز (١٠) ام : أعطوا ١١ : هاهنا زيادة في ام (١٢) ام : ن (١٣) ن (١٤) — (١٥) ن (١٥) ام : منه ز (١٦) — (١٧) ام : نرضاه (١٨) ام : ن (١٩) ام : وكنتك في ام ايضاً (٢٠) ام : جبر (٢١) ام : ن (٢٢) هاهنا زيادة في ام (٢٣) ام : ن (٢٤) ام : فإن

أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ ^(١) أَحَدٌ ^(١) بَلَغَ وَلَمْ يَقَرَّ عِنْدَهُ بِأَنْ قَدْ اسْتَكْمَلَ خَمْسَ عَشْرَةَ ^(٢) أَوْ ^(٣) احْتَلَمَ وَلَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ ^(٤) بِذَلِكَ ^(٤) بَيْنَهُ مُسْلِمُونَ ^(٥) كَشَفَهُ كَمَا كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ^(٦) بَنِي قَرِيطَةَ فَمَنْ أَنْبَتَ قَتْلَهُ ^(٧) ؛ فَإِذَا أَنْبَتَ قَالَ لَهُ إِنْ أَدَّيْتَ الْجَزِيَّةَ وَإِلَّا حَارِبْنَاكَ ؛ (قَالَ) ^(٨) فَإِنْ قَالَ أَنْبَتَ مِنْ أَنِّي تَعَالَجْتُ بِشَيْءٍ يَعَجَلُ نَبَاتٍ ^(٩) الشَّعْرُ لَمْ يُقْبَلْ ذَلِكَ ^(١٠) مِنْهُ ^(١٠) إِلَّا أَنْ يَقُومَ شَاهِدَانِ عَدْلَانِ ^(١١) عَلَى مِيلَادِهِ فَيَكُونُ لَمْ يَسْتَكْمَلَ خَمْسَ عَشْرَةَ ^(١٢) . (قَالَ) ^(١٣) وَيَكْتُبُ أَسْمَاءَهُمْ وَحُلَاهُمْ فِي دِيْوَانٍ ^(١٤) وَيَعْرِفُ عَلَيْهِمْ وَيُحْلِفُ عُرَفَاءَهُمْ لَا يَبْلُغُ مِنْهُمْ مَوْلُودٌ إِلَّا رَفَعَهُ إِلَى وَالِيهِ عَلَيْهِمْ وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِهِمْ إِلَّا رَفَعُوا إِلَيْهِ ، فَكَلَّمَا دَخَلَ فِيهِمْ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِهِمْ (*) مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ صَلَاحٌ وَكَانَ مِمَّنْ تَوَخَّذَ مِنْهُ الْجَزِيَّةُ فَعَلَّ بِهِ كَمَا فَعَلَ ^(١٥) بِمَنْ ^(١٥) وَصَفَتْ فِيهِ ^(١٦) فَعَلَهُ ^(١٧) ، وَكَلَّمَا بَلَغَ مِنْهُمْ بِالْغُلُوعِ فَعَلُ بِهِمْ ^(١٨) مَا وَصَفَتْ . (قَالَ) ^(١٩) وَإِنْ دَخَلَ مَنْ لَهُ صَلَاحٌ الزَّمَهُ ^(٢٠) صَلَاحَهُ ، وَمَتَى أَخَذَ مِنْهُ صَلَاحَهُ رَفَعَهُ عَنْهُ أَنْ يَتَوَخَّذَ مِنْهُ فِي بِلَادِهِ ^(٢١) غَيْرَهُ ^(٢١) ؛ فَإِنْ كَانَ صَالِحًا عَلَى دِينَارٍ وَقَدْ كَانَ لَهُ صَلَاحٌ قَبْلَهُ عَلَى أَكْثَرِ أَخْذٍ مِنْهُ مَا بَقِيَ مِنَ الْفَضْلِ عَلَى الدِّينَارِ لَا تَهْ صَالِحًا عَلَيْهِ ؛ وَإِنْ كَانَ صَلَاحَهُ الْأَوَّلَ عَلَى دِينَارٍ يَبْلُدُ ^(٢٢) ثُمَّ صَوَّحَ ^(٢٣) يَبْلُدُ غَيْرَهُ عَلَى دِينَارَيْنِ ^(٢٤) أَوْ أَكْثَرَ قِيلَ لَهُ إِنْ شِئْتَ رَدَدْنَا عَلَيْكَ الْفَضْلَ عَمَّا صَالَحْتَ ^(٢٥) أَوْ لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَقْضُ الْعَهْدِ ثُمَّ أَحْدَثَ

٥

١٠

١٥

- (١) — (١) ام : احد منهم (٢) ام : سنة ز (٣) ام : قد ز
(٤) — (٤) ام : بذلك عليه (٥) هاهنا زيادة في ام (٦) ام : وحله ز
(٧) ومن لم يمس ز (٨) ام : ن (٩) ام : ابنت ، كذا في الطبع
(١٠) — (١٠) ام : منه ذلك (١١) ام : مسلمان (١٢) ام : فيده ز ؛ هاهنا
زيادة في ام (١٣) ام : ن (١٤) ام : الديوان (١٥) — (١٥) ام : ن
(١٦) مس ؛ ام : فيمن (١٧) ام : فعل (١٨) ام : به (١٩) ام : الشافعي
وجه الله تعالى ز (٢٠) ام : الزمه (٢١) — (٢١) ام : غير بلده
(٢٢) ام : يبلده (٢٣) ام : صالح (٢٤) ام : دينار (٢٥) ام : عليه ز

واحد منهم ليكون ذلك معلوماً ، وإذا ^(١) نزلت ^(٢) بهم الجمع ومن ^(٣) من ^(٤) الجيوش فيؤخذون به ؛ ويجعل ذلك كله مدونة مشهوداً عليه ^(٥) مشهوراً ^(٦) ليأخذهم ^(٧) من ولاتهم بعده ؛ ويكتب في كتابهم أن ^(٨) من كان موسراً فرجع إلى أن نقص ماله حتى يكون وسطاً رجع إلى ضيافة الأوسط ، ومن كان وسطاً فكثر ماله حتى يكون موسراً نقل إلى ضيافة المياسير ^(٩) (حدثنا بذلك عنه الربيع) (وروى أبو ثور عنه أنه قال) ليس عليهم في أموالهم شيء إلا أن يختلفوا بها في بلاد المسلمين فيؤخذ منهم بالأثر .

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) إذا صار أهل الحرب ذمة وضعت عليهم جزية رءوسهم وصارت أرضهم أرض خراج يؤدون عنها الخراج . (قالوا) وليس على أهل الذمة سوى بني تغلب في مواشيهم صدقة ، وعليهم ^(١٠) في أموالهم إذا مروا بها على العاشر أو امتعت لهم إذا كانت للتجارة نصف العشر .

(وقال أبو ثور) إنما الجزية على الرؤوس فإذا أدوها فلا شيء عليهم غيرها إلا أن يكون رجلاً تاجراً يدير ماله في الأثمار فعليه في ذلك نصف العشر .

— ١٣٦ — واختلفوا في حكم أرض الخراج وحكم أهلها وعلى

أي وجه يؤخذ الخراج منها

(فتال مالك) ما باع أهل الصلح من أرضهم فهو جائز لهم ، وأما ما افتتح عنوة فإن أولئك لا يشتري منهم أحد ولا يجوز لهم بيع شيء مما تحت أيديهم من الأرض ، لأن أهل الصلح من أسلم منهم كان أحق بأرضه وماله ، وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة فمن أسلم منهم أحرز له إسلامه نفسه وأرضه للمسلمين لأن أهل

(١) أم : إذا (٢) أم : نزل (٣) — (٣) أم : ومرت (٤) أم : به ز (٥) أم : ن (٦) أم : ليأخذ (٧) أم : كل ز (٨) — (٨) هذا القول أفضل عما في أم ؛ انتهى أم (٩) راجع خ ١٤٧ و ١٥٨ وما بعدها ، وراجع ج ٢٠

واحد منهم ليكون ذلك معلوماً ، وإذا ^(١) نزلت ^(٢) بهم الجموع ومن ^(٣) من ^(٤) الجيوش فيؤخذون به ؛ ويجعل ذلك كله مدونة مشهوداً عليه ^(٥) مشهوراً ^(٦) ليأخذهم ^(٧) من ولاتهم بعده ؛ ويكتب في كتابهم أن ^(٨) من ^(٩) كان موسراً فرجع الى أن نقص ماله حتى يكون وسطاً رجع الى ضيافة الأوسط ، ومن كان وسطاً فكثرت ماله حتى يكون موسراً نقل الى ضيافة المياسير ^(١٠) (حدثنا بذلك عنه الربيع) (وروى ابو ثور عنه أنه قال) ليس عليهم في اموالهم شيء إلا أن يختلفوا بها في بلاد المسلمين فيؤخذ منهم بالأثر .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) اذا صار اهل الحرب ذمة وضمت عليهم جزية رءوسهم وصارت ارضهم ارض خراج يؤدون عنها الخراج . (قالوا) وليس على اهل الذمة سوى بنى تغلب في مواشيهم صدقة ، وعليهم ^(١١) في اموالهم اذا مروا بها على العاشر او امتعت لهم اذا كانت للتجارة نصف العشر .

(وقال ابو ثور) إنما الجزية على الرؤوس فاذا ادوها فلا شيء عليهم غيرها إلا أن يكون رجلاً تاجراً يدير ماله في الأثمار فعليه في ذلك نصف العشر .

— ١٣٦ — واختلفوا في حكم ارض الخراج وحكم اهلها وعلى

أي وجه يؤخذ الخراج منها

(فتال مالك) ما باع اهل الصلح من ارضهم فهو جائز لهم ، وأما ما افتتح عنوة فإن أولئك لا يشتري منهم احد ولا يجوز لهم بيع شيء مما تحت ايديهم من الارض ، لأن اهل الصلح من اسلم منهم كان أحق بأرضه وماله ، وأما اهل العنوة الذين أخذوا عنوة فمن اسلم منهم احرز له اسلامه نفسه وارضه للمسلمين لأن اهل

(١) ام : اذا (٢) ام : نزل (٣) — (٣) ام : ومرت (٤) ام : به ز (٥) ام : ن (٦) ام : ليأخذ (٧) ام : كل ز (٨) — (٨) هذا القول افضل عما في ام ؛ انتهى ام (٩) راجع خ ١٤٧ و ١٥٨ وما بعدها ، وراجع ج ٢٠

- الغنوة (*) قد غلبوا على بلادهم وصارت فينا للمسلمين، ولأن أهل الصلح إنما هم قوم امتنعوا ومنعوا بلادهم حتى صالحوا^(١) فليس عليهم إلا ما^(٢) صالحوا عليه (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه). (قال) وسئل عن القوم من المسلمين يحاصرون عدوا فيصالحونهم على أن يؤدوا إليهم شيئا قد سمّوه لهم في كل سنة فيكونون يؤدّون ذلك إليهم ثم يسلمون فيريد المسلمون أخذ ذلك منهم وثباته عليهم (فقال) إذا أسلموا فلا شيء عليهم في رأيي. (قال وسئل ملك) عن مصر افتتحت غنوة (فقال) لا أدري إلا أن الشام قد كان بعضها صلحا وبعضها غنوة. فقلت (الملك) بخير افتتحت غنوة (فقال) نعم وبعضها بغير غنوة وقد قسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم. (حدثني يونس عن أشهب قال قال ملك) قسمت خيبر ثمانية عشر سهما على ألف وثمان مائة رجل لكل رأس سهمه. (قال) وخمس رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه قريظة لأنها كانت بقتال. (قال) وصدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها من أموال بني النضير ولم تخمس لأنها كانت صافية. (قال) فأما أهل فدك فصالحوا على النصف لهم والنصف للمسلمين فلما كان عمر بن الخطاب أجلاهم عنها^(٣) وأقام لهم النصف الذي لهم فأعطاهم به خيلا وأقتابا وما فضل لهم أعطاهم به ذهباً اشترى ذلك عمر منهم. (قال) ^(٤) وسئل أكان عمر بن الخطاب إذا افتتحت الفتوح يبعث إليه بالخمسة (فقال) أما المال^(٥) فعسى وأما الرقيق فلا أدري. قيل له فكيف كان يصنع بخمسة (فقال) إن مما افتتح ما لم يكن فيه خمس: افتتحت خيبر والشام فلم يكن فيهما^(٦) خمس؛ وأريت الرقيق الذين ضرب عليهم عمر الجزية الخمسوا: لم يخمسوا ولكن خمس المال وترك الرقيق والأرض فلم يخمس؛

(١) قوله ز (٢) ز (٣) منها (٤) قد جاء هذا القول في فصل ٩١ (٥) بعض القول

ناقص من الأصل، راجع صحيفة ١٢٤ سطر ١ (٦) بهم

خمس عمر المال ولم ي خمس الرقيق ولا الأرض ، اقرّها لمن يأتي بعد ذلك من المسلمين . (قال ملك) لو قسم يومئذ لأولئك من اين كان يجد من جاء من بعد . (١٠٠) (وقال الأوزاعي) لم يزل أئمة المسلمين يكرهون شراء الأرض الخراج (اخبرني بذلك العباس عن أبيه عنه) .

(وقال الشافعي) ^(١) لا ^(٢) اعرف ما اقول في ارض السواد إلا ظننا مقرونا الى علم ، وذلك أني وجدت اصحّ حديث يرويه الكوفيون عندهم في السواد ليس فيه بيان ، ووجدنا ^(٣) احاديث من احاديثهم تخالفه ، منها أنهم يقولون السواد صلح ويقولون السواد عنوة ويقولون بعض السواد صلح وبعضه عنوة ^(٤) .

(وقال) ^(٥) اذا ^(٦) غزا الامام قوما فلم يظهر عليهم حتى عرضوا عليه الصلح على شئ من ارضهم او شئ يؤدّونه عن ارضهم فيه ما هو اكثر من الجزية او مثل الجزية فإن كانوا ممن تؤخذ منه الجزية فأعطوه ^(٧) ذلك على أن يجري عليهم الحكم فعليه أن يقبله منهم ، وليس له قبوله منهم إلا أن يجري عليهم الحكم ؛ فعليه ^(٨) اذا ^(٩) قبله كتب بينه وبينهم كتابا بالشروط ^(١٠) واضحا فعمل ^(١١)

به من جاء من ^(١٢) بعده . (قال) ^(١٣) وهذه الارض مملوكة لأهلها الذين صالحوا عليها على ما صالحوا عليه ^(١٤) : إن صالحوا ^(١٥) على أن يؤدّوا عنها شيئا فهي مملوكة لهم على ذلك ، وإن هم صالحوا ^(١٦) على أن للمسلمين من رقبة الأرض شيئا فإن المسلمين شركاء ^(١٧) لهم ^(١٨) في رقاب ارضهم بما ^(١٩) صالحوا عليه ؛ وإن صالحوهم ^(٢٠) على أن الأرض لهم وعليهم أن يؤدّوا كذا من الخنطة او ^(٢١)

(١) ام ٤ ، ١١٢ (٢) ام : است (٣) ام : وجدت (٤) انتهى ام
(٥) ام ٤ ، ١٠٣ و ١٠٤ (٦) ام : فاذا (٧) ام : واعطوه (٨) — (٨) ام : واذا .
(٩) ام : بالشروط بينهم (١٠) ام : يعمل (١١) ام : ن (١٢) ام : ن
(١٣) — (١٣) ام : ن (١٤) ام : صالحوه (١٥) — (١٥) ام : شركائهم .
(١٦) — (١٦) ام : صالحوا (١٧) — (١٨) وودوا (١٩) ام : في

- يؤدّوا^(١٨) من كلّ ما زرعوا من^(١٩) الأرض من^(١) الخنطة كذا^(١) لم يجر
حتى يستثنى^(٢) فيه ما وصفت^(٣) فيمن صالح على صدقة من^(٤) ماله؛ وإذا صالحهم
على أن الأرض كلّها للمشرّكين فلا بأس أن يصلحهم على ذلك ويجعلها^(٥)
عليهم خرجا^(١) معلوما إمّا شيئا^(٧) مسعى يضمّنونه في أموالهم كالجزية وإمّا
شيئا^(٨) مسعى يؤدّونه^(٩) عن كلّ اذرع^(١٠) من الأرض كذا^(١١) من خنطة^(١٢)
أو غيرها إذا كان ذلك إذا جمع مثل الجزية أو أكثر؛ ولا خير في أن يصلحهم^(١٣)
على أن^(١٤) الأرض كلّها للمشرّكين وأنهم إن زرعوا شيئا من الأرض فالمسلمين
من كلّ جريب أو من^(١٥) كلّ^(١٥) قدّان زرعوه مكيّلة معلومة^(*) أو جزء معلوم
لأنهم ما^(١٦) يزرعون فلا يثبت^(١٧) وتقلّ الزكاة وتكثر ولا^(١٧) يزرعون
ولا يكونون^(١٨) حينئذ صالحوا^(١٩) على جزية معلومة ولا امر يحيط العلم أنّه^(٢٠)
كأقلّ^(٢١) الجزية أو يجاوز ذلك. (قال)^(٢٢) وأهل الصلح احرار إن لم يُظهِر
عليهم ولهم بلادهم إلّا ما أعطوا^(٢٣) منها، وعلى الإمام أن بخمس ما صالحوا
عليه فيدفع خمسة إلى أهله وأربعة أخماسه إلى أهل النقي. فإن لم يفعل ضمن في ماله
ما استهلك عليهم منه^(٢٤) (قال)^(٢٥) وإذا ظهر الإمام على بلاد من^(٢٦) بلاد^(٢٦)
أهل الحرب ونفى عنها أهلها أو ظهر على البلاد وقهر أهلها ولم يكن بين بلاد الحرب
التي ظهر عليها وبين بلاد الإسلام مشرك أو كان بينه وبينهم مشركون لا يمنعون
عن^(٢٧) أهل الحرب الذين ظهروا على بلادهم وكان قاهرا لمن نقي محصورا أو

(١) — (١) أم : كذا من الخنطة (٢) أم : يستين (٣) راجع ما سيأتي في
فصل ١٤١ (٤) أم : ن (٥) أم : ويجعلوا (٦) أم : خراجا (٧) أم : شيء
(٨) أم : شيء (٩) أم : يؤدى (١٠) أم : زرع (١١) كرا (١٢) أم : الخنطة
(١٣) أم : يصلحهم (١٤) ن (١٥) — (١٥) أم : ن (١٦) أم : قد
(١٧) — (١٧) أم : يثبت أو يقل أو يكثر أو لا (١٨) يكون (١٩) أم : يصلحهم
(٢٠) أم : يأتي ن (٢١) كامل (٢٢) أم : ن (٢٣) أم : أعطوه (٢٤) انتهى أم
(٢٥) أم ١٠٣٠٤ — (٢٦) — (٢٦) أم : ن (٢٧) ناقص من الأصل ومن أم أيضا

مناظرا له وأن لم يكن محصورا فسأله أولئك من العدو أن يدع لهم اموالهم على شيء يأخذه منهم فيها ^(١) او منها ^(٢) قل او كثر لم يكن ذلك له لأنها قد صارت بلاد الامين وملكاهم ولم يجوز ^(٣) له إلا قسمها بين اظهرهم كما صنع رسول الله صلى الله عليه ^(٤) بخير ^(٥) . (قال) ^(٦) وكل ما وعفت أنه يجب على ^(٧) الامام ^(٨) قسمه فان تركه الامام ولم يقسمه فوقه ^(٩) على المسلمين ^(١٠) او تركه لأهله رد حكم الامام لأنه مخالف لا لكتاب ثم السنة معا ^(١١) ، وإن تركها لأهلها اتبع أهلها بجميع ما صار ^(١٢) في ايديهم من غلتها فاستخرج من ايديهم وجعل لهم ^(١٣) اجر مثلهم فيما قاموا عليه فيها ، وكان لأهلها أن يتبعوا الامام بكل ما فات فيها ^(١٤) لأنها اموالهم اقاتها . فان ظهر الامام على بلاد عنوة فحسبها ثم سأل اهل الأربعة الأخماس ترك حقوقهم منها فاعطوه ذلك طيبة به انفسهم فله قبوله إن اعطوه اياه وقفا ^(١٥) على المسلمين او ^(١٦) على اى وجه اعطوه اياه وكان كال من اموالهم اعطوه اياه ^(١٧) يضعه حيث رأى ، فان تركه ^(١٨) كالوقوف على المسلمين فلا بأس أن يقبله من اهله وغير اهله بما يجوز ^(١٩) للرجل أن يقبل ^(٢٠) ارضه ؛ وأحسب عمر بن الخطاب إن كان صنع هذا في شيء من بلاد العنوة إنما استطاب انفس أهلها عنها فصنع ما وصفت ^(٢١) كما استطاب النبي صلى الله عليه ^(٢٢) انفس من صار في يديه سبي هو زان بخنين فمن طاب نفسا رده ومن لم يطب نفسا لم يكرهه على اخذ ^(٢٣) ما ^(٢٤) في يديه (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(١) مها (٢) مها (٣) محمد (٤) ام : وسلم ز (٥) انتهى ام
(٦) ام ٤ ، ١٠٣ (٧) — (٧) ام : ن (٨) مومه (٩) — (٩) ام : المسلمون
(١٠) هاهنا زيادة في ام (١١) ام : كان (١٢) ام : ن (١٣) مها
(١٤) ام : قال ن (١٥) — (١٥) ام : ن (١٦) ام : كذا في الاصل
(١٧) ام : تركوه (١٨) ام : به ز (١٩) ام : فيها ز (٢٠) ام : وسلم ز
(٢١) — (٢١) احدها

- (وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(١) ارض السواد كلها وأرض الجبل وما سقت
دجلة والفرات فذلك كله أرض غلب عليها المسلمون فهي أرض خراج كما كانت ^(٢)
من أرض الخراج من عامر أو غامر مما يناله الماء مما يصلح للزراعة ، ففي كل جريب
أرض قفيز ودرهم كل سنة زرع ذلك مرة في السنة أو مراراً كله سواء وفيه كل
سنة قفيز ودرهم في كل جريب أرض ، والقفيز القفيز ^(٣) الحجاجي وهو رُبع
الهاشمي الأول وهو مثل الصاع الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه
ثمانية ارطال ويكون مكوكا غير خمس بمكوك الحنطة الذي تكال به الحنطة
يبنفاد ، ففي كل جريب قفيز حنطة ودرهم كل سنة زُرعت الأرض حنطة أو
شعيراً أو شيئاً من أنواع الحبوب والأرز والسمسم والبقول والرياحين وغير
ذلك مما يُزرع سوى الرطاب ، ففي كل جريب من ذلك قفيز حنطة ودرهم ؛ وما
زرعه صاحبه فأصابته آفة من برد أو حر أو غرق أو دود ^(٤) أو جراد أو غيره
فليس على الأرض التي أصابته الآفة خراج تلك السنة ؛ وليس في النخل
والشجر شيء ، وفي الكروم في كل جريب كرم عشرة دراهم ^(٥) وفي كل جريب
رطبة خمسة دراهم ^(٦) ؛ فإن أصاب ذلك آفة فلم ينتفع به صاحبه فليس فيه شيء ؛
وما كان من أرض نخل أو شجر ملتفت مجتمع متقارب لا يستطيع أن يُزرع تحتها
جعل على كل جريب منه بقدر ما يطبق ، ويجعل عليه مثل ما يطبق على جريب
الكروم يجعل على كل جريب منه عشرة دراهم ^(٧) ؛ وإذا مضت السنة وقد بقي
على صاحب الأرض ماض ^(٨) من الخراج لم يؤخذ بالماضي ^(٩) . وإن كانت
أرض الخراج لمسلم أو ذمي أو صبي أو عبد أو مكاتب (*) أو مدبر أو أم ولد أو
مجنون فعليه الخراج كان على صاحبها دين أو لم يكن . فإن رأى الإمام أن يجعل

٢٠

(١) راجع خ ٥٦ الى ٥٩ و ١٠٠ الى ١٠٢ (٢) كان (٣) صر (٤) دود

(٥) درهم (٦) درهم (٧) درهم (٨) ماسد (٩) بالماضي

ارض الخراج مقاسمة في ايدي اصحابها فيزرعها اصحابها ببذرهم ونفقتهم وأعوانهم
 فما اخرج الله منها من الحنطة والشعير والأرز والسمسم وأنواع الحبوب قاسمهم
 ذلك فإن للإمام والمسلمين من ذلك النصف بمنزلة الخراج وكان لهم منه النصف:
 فإن فعل ذلك فهو حسن مستقيم ؛ وكذلك إن رأى أن يدفع اليهم النخل
 والشجر والكروم فيقومون على ذلك ويسقونه ويحفظونه ويلقحون النخل فما
 اخرج الله من ذلك من شيء كان للإمام منه النصف بمنزلة الخراج وكان لهم منه
 النصف ؛ وكذلك جميع الزروع من الرياحين والبقول وغير ذلك ، فإن رأى
 الإمام أن يتركها في ايديهم بزرعوتها ببذرهم وبقرهم ونفقتهم وأعوانهم يقومون
 عليها ويحفظونها ^(١) فما اخرج الله من ذلك من شيء كان للإمام والمسلمين منه
 النصف بمنزلة الخراج وكان لهم منه النصف : فإن فعل ذلك الإمام فهو حسن
 مستقيم ؛ وإن كانت الأرض لا تقوى على أن يقاسموا لعزة الماء او كانت
 لا تسقى إلا بدالية قاسمهم الإمام على قدر ما تحمل الأرض ويقوون عليه ^(٢) ،
 وإذا بلغت الثمار بعث عليها من يحفظها ويحرصها حتى يقاسمهم ذلك على
 ما جعله عليه . فكذلك صنع رسول الله صلى الله عليه بخير : حيث افتتحها
 دفعها الى اهلها . (وقال) ^(٣) لا بأس أن يشتري المسلم أرضا من أرض الخراج ،
 وإن اشترى المسلم من الذمي أرضا من أرض ^(٤) الخراج كان عليه الخراج .
 وكذلك لو أن تغلبيا ^(٥) اشترى من ذمي أرضا من أرض الخراج كان عليه
 الخراج . وكذلك ^(٦) لو اشترى الذمي من التغلبي أرضا من أرضهم وعليه
 العشر مضاعفاً كان عليه الخراج (١٠٢) إذا اشتراها ذمي ؛ فإن اشتراها
 مسلم كان عليه العشر مضاعفاً . (وقالوا) لو أسلم بنو تغلب كان عليهم في

(١) ومحمطوه (٢) عليها (٣) راجع ما سيأتي في فصل ١٣٨ (٤) اهل

(٥) راجع ما سيأتي في فصل ١٤١ (٦) راجع ج ٢٢

ثارضهم العُشر مضاعفاً وعليهم في مواشيهم عُشر واحد وعليهم في اموالهم اذا حروا بها للتجارة نصف العُشر^(١) .

(وقال شريك) اهل السواد ارقاء . (وكان يقول) الجزية التي تؤخذ منهم إنما هي^(٢) خراج مثل ما يؤخذ من العبد الخراج ، ولا يُسقط ذلك عنهم اسلامهم

— ١٣٧ — واختلفوا في جواز استئجار ارض الخراج للمسلم

ومن عليه الخراج ان استأجرها فزرعها

(فقال ملك) وسئل عن الذمي تكون له الأرض يزرعها فيعجز عن زراعة^(٣) بعضها فيكثرى ذلك منه رجل من المسلمين بذهب او فضة جزيتها على

الذمي ليس المسلم من السلطان في شيء وليس على المسلم من الجزية شيء اترى بذلك

١٠ بأساً وهل هو عندك بمنزلة الذي يتكاري ارض اهل الجزية من السلطان (فقال)

هو مثل الذي يتكاري ارض اهل^(٤) الجزية من السلطان وقد دخل في الذل

والصغار . فلا ارى ذلك له ولم ازل اسمع أن ارض^(٥) اهل الجزية تُكره (حدثني

بذلك يونس عن اشهب عنه) . (قال) وسئل ايتكاري من بعض الأنباط

ارضه فقال له اخاف أن تؤخذ منك الجزية فقال نعم تؤخذ مني (فقال) لا وكرهه

١٠ (وقال الأوزاعي) وسئل اتكره للمسلم أن يؤدى الجزية من خراج الأرض

(فقال)^(٦) بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه^(٧) أن^(٨) من أقر^(٩) بذل

طائفاً فليس منا ، وكان^(١٠) عبد الله بن عمر يقول^(١١) هو^(١٢) المرتد على عقبيه ،

واجتمعت^(١٣) العامة من اهل العلم على الكراهية لها (حدثني بذلك العباس

عن ابيه عنه) .

(١) وهو ما كان عليهم قبل اسلامهم ؛ راجع خ ١٥٨ وما بعدها ، وراجع ج ٢٠

(٢) هو (٣) دراع (٤) ن (٥) ن (٦) ام ٧ ، ٢٣٥ (٧) ام : وسلم ز

(٨) ام : انه قال (٩) ام : ن (١٠) ام : وقال (١١) ام : ن

(١٢) ام : وهو (١٣) ام : وأجبت

(وقال الشافعي) ^(١) أما الصغار الذي لا شك فيه فجزية الرقبة التي يُحقن بها الدم وهذه (*) لا تكون على مسلم ، وأما خراج الأرض فلا يبين أنه صغار من قبل أنه ^(٢) لا يُحقن به الدم : الدم محقون بالإسلام ، وهو يشبه ان يكون ككراء الأرض بالذهب والورق ، وقد اتخذ أرض الخراج قوم من أهل الورع والدين ، وكرهه قوم احتياطا (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) ^(٣) لو أن ذميا أو مسلما آجر أرضا له من أرض الخراج كان الخراج على رب الأرض ، وكذلك لو أعارها أو منحها رجلا كان الخراج على رب الأرض ، وكذلك لو أعطى نخلها وكرهها معاملة أو أرضها من زراعة كان الخراج في ذلك كله على رب الأرض . ولو أن ذميا هدم دارا في أرضه ثم جعلها بستانا جعل عليها الخراج .

— ١٣٨ — واختلفوا فيما على الذمي إذا أسلم وفي يده أرض

خراج فزروعها أو زرع أرض الخراج عربي مسلم
(فقال مالك) ^(٤) إذا زرع المسلم أرض الخراج فعليه العُشر فيها والخراج
(حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) ،

(وقول الثوري . حدثنا بذلك علي عن زيد عنه) ،
(وقول الأوزاعي . حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) ،
(وقول الشافعي) ^(٥) . حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) لا يجتمع ^(٦) خراج وعُشر في أرض ، فإن ^(٧)
زرع مسلم في أرض الخراج فعليه خراج الأرض ولا عُشر عليه في ^(٨) الزرع ^(٨) .

(١) أم ٧ ، ٢٢٥ (٢) أم : انظر (٣) راجع أم ٧ ، ٢٢٥ (٤) راجع م ي ، باب آخر اذ من أسلم من أهل ذمة أرضه ، وراجع مد ١٠ ، ١٠٤ (٥) راجع أم ٤ ، ١٩١ و ١٩٣ (٦) لكن راجع خ ٧٨ (٧) راجع ما جاء في فصل ١٣٦ ، وراجع خ ١٠٣ (٨) — (٨) والزروع

(وقال ابو ثور) مثل قول ملك .

— ١٣٩ — واختلفوا فيما على الذمي يشتري ارضا

من ارض العُشر ^(١)

- (فقال ملك) لا شيء عليه فيها لأن الصدقة إنما هي على المسلمين زكاة .
 • لأموالهم وطهرة لهم ولا صدقة على المشركين في ارضيهم ولا مواشيهم ، إنما الجزية على رؤسهم صغاراً لهم وفي اموالهم اذا مروا بها في تجارتهم (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (وحدثني يونس عن اشهب عن ملك) أنه سئل عن الذمي (١٠٣) يشتري ارضا من ارض العُشر (فقال) لا عُشر عليه ولكنه يؤمر ببيعها لأن في ذلك ابطالا للصدقة .

- ١٠ (وقال الثوري) عليه اذا اشترى ارض العُشر العُشر على حاله (حدثني بذلك محمد بن عمار قال حدثنا عبيد الله بن موسى عنه) .
 (وقال الشافعي) لا عُشر عليه في ذلك ولا خراج والشراء جائز (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

- (وقال ابو حنيفة) اذا اشترى ذمي ارضا من ارض العُشر كان عليه الخراج (وهو قول زفر بن الهذيل) . (وقال ابو يوسف) عليه العُشر مضاعفاً . (وقال ابو حنيفة وأبو يوسف) ان اشترى التغلبي ارضا من ارض العُشر كان عليه العُشر مضاعفاً ، وإن اشتراها بعد ذلك منه مسلم كان عليه العُشر مضاعفاً (في قول أبي حنيفة وزفر) ، وإن اشتراها منه ذمي كان عليه الخراج (في قولهما) .
 (وقال ابو ثور) يُجبر على بيعها لأن في ذلك ابطال حق المسلمين .

- ١٤٠ — (وأجمعوا) أن ليس على الذمي سوى التغلبي في مواشيه ونعمه .

(١) في قول أبي حنيفة وأبي يوسف راجع خ ١٤٤ و ١٤٥

جزية . (وأجمعوا) أَنَّ كلَّ ارض اسلم اهلها عليها قبل أَن يصيروا ذمة وقبل أَن يُقهرُوا وهم ممتنعون أَنَّها ارض عُشر وَأَنَّ في زرعها اذا زُرعت فيما سقت السماء او كان سيحا او بعلا العُشر وما سُقي منها بالقرب ^(١) واللواالى والسواني فنصف العُشر على ما بينناه في كتاب الزكاة . وقد ذكرنا اختلاف العلماء فيما يجب فيها وفي زروعها وثمارها في كتاب الزكاة وبيننا ما اجمعوا عليه من ذلك فيه ، فكرهنا تطويل الكتاب بإعادة . ونواترت الأخبار أَنَّ عمر بن الخطاب صالح نصارى بنى تغلب على أَن تؤخذ جزيتهم من ارضيهم ومواشيهم وصامتهم .

— ١٤١ — ثم اختلف في كيفية صلحه ايتام وقد

ما صولحوا عليه

(٥) (فقال زياد بن جرير) امرني عمر أَن آخذ من نصارى بنى تغلب العُشر ومن نصارى اهل الكتاب نصف العُشر (حدثنا بذلك ابو كريب قال حدثنا وكيع عن شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن زياد بن جرير) (وروى غيره وهو داود بن كردوس وزرعة بن النعمن) أَنَّ عمر صالحهم على أَن يضعف عليهم الصدقة ولا ينصروا اولادهم .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٢) على بنى تغلب في ارضيهم ^(٣) العُشر مضاعفا وذلك الخمس مما اخرجت ارضهم من شئ وليس عليهم في رؤوسهم جزية ، وإن اسلموا كان عليهم ايضا الخمس في ارضيهم ضعف العُشر وذلك الخمس ، وإن ^(٤) كانت ارض من ارضيهم لصبي منهم او امرأة او عبد او مدبر او مكاتب او ام ولد او حر عليه دين فإنه يؤخذ مما اخرجت الأرض لمن كانت ممن مميينا العُشر

(١) بالعرب (٢) راجع ما جاء في فصل ١٣٦ ، وراجع خ ٧٩ و ١٤٢ و ١٤٤

(٣) ارضهم (٤) راجع ج ٢٢

مضاعفاً ؛ ويؤخذ من مواشيهم ضعف ما يؤخذ من مواشى المسلمين من الغنم والبقر والابل إن كانت لأمراة^(١) أو رجل منهم ، فإن^(٢) كانت لصبي أو لمكاتب فليس فيها شيء ، وإن كانت^(٣) لعبد أو مدبر أو أم ولد أخذ^(٤) منهم ضعف ما يؤخذ من المسلم ، وإن كان على رجل منهم أو امرأة دين وله ماشية فلا شيء عليه في ماشيته من^(٥) ابله ولا بقره ولا غنمه . (وقالوا) موالى^(٥) بنى تغلب إذا كانوا نصارى أو يهوداً أو مجوساً فعليهم الخراج في أراضيهم وليس عليهم في مواشيهم صدقة ولا يكونون احسن حالا من موالى المسلمين وهم ذمة ؛ وعلى بنى تغلب في اموالهم وفي انواع التجارات اذا مروا بها على الناس ضعف ما على المسلم .

- ١٠ (وقال الشافعى) لا^(٦) يجوز والله^(٨) اعلم أن تؤخذ الجزية من قوم من اموالهم على معنى تضعيف الصدقة بثلاثيا^(٩) عليهم فيها وذلك أن ذلك لو جاز كان منهم من لا مال له يجب فيه الصدقة وأن كان له مال كثير من عروض ودور^(١٠) كفلة^(١١) وغيرها (١٠٤) فيكونون بين اظهرنا مقرين على دينهم بلا جزية ولم يباح هذا لنا ولا أن يكون احد من رجالهم خلياً من الجزية . ويجوز أن يؤخذ من الجزية مما^(١٢) صالحوا عليه من اموالهم تضعيف صدقة أو^(١٣) عشر أو ربع^(١٤) أو نصف اموالهم أو ثلثاها^(١٥) وثنيا^(١٦) ؛ والثنيا^(١٧) أن يقال : من كان له منكم مال أخذ منه ما شرط على نفسه ، وشرط^(١٨) له في ماله ما كان يؤخذ منه في السنة مما^(١٩) يكون قيمته قيمة^(٢٠)

(١) راجع ج ٢٠ (٢) كان (٣) اخر (٤) و (٥) راجع ج ٢٢ (٦) أم ٤ ، ١٢٠ (٧) أم : فلا (٨) أم : تعالى (٩) ثنى (١٠) ودور (١١) كفلة (١٢) ما (١٣) من (١٤) عرض (١٥) أم : ثلثاها (١٦) أم : أو ثنى (١٧) أم : ن (١٨) أم : وشرطوا (١٩) ما : أم : ن (٢٠) ما : أم : ن

دينار^(١) او اكثر، فاذا لم يكن له مال^(٢) يجب فيه ما شرط او كان^(٣) له
فكان يجب فيه ما شرط وهو^(٣) اقل من قيمة^(٤) دينار فعليها دينار او تمام
دينار، وإنما اخترت هذا لأنها^(٥) جزية معلومة الأقل وأن ليس منهم خلى
منها. (قال) ولا يفسد هذا لأنه شرط يتراضيان به لا يبيع بينهما فيفسد بما
تفسد به البيوع كما لا^(٦) يفسد أن يشترط عليهم الضيافة وقد تتابع عليهم
فتأزمهم وتغيب فلا يلزمهم بإغياها شيء. (قال) ولعل عمر أن يكون صالح من^(٧)
صالح^(٧) من نصارى العرب على تضعيف الصدقة وادخل^(٨) هذا الشرط وأن لم
يُحك عنه^(٩) (حدثنا بذلك عنه الربيع). (وقال)^(١٠) حينما زرع النصراني
من نصارى العرب ضعف عليه الصدقة كما وصفت وحينما زرع النصراني الإبرائيلي
لم يكن عليه في زرعه شيء، وإنما الخراج كراء^(١١) الأرض^(١٢). (قال)^(١٣)
والنصراني من نصارى العرب اذا زرع في^(١٤) ارض^(١٤) الخراج ضعف^(١٥)
عليه العشر وأخذ^(١٦) منه الخراج.

(وقال ابو ثور) إن كان قوم من العرب يهود أو نصارى صالحهم امام
عدل على أن تؤخذ الصدقة منهم مضاعفة من ارضهم ومواشيهم ولا تؤخذ الجزية
من رؤوسهم وتكون جزيتهم هكذا وكان لهم بذلك كتاب أخذت منه كذلك؛
وإن لم يصح ذلك ولم يُثبتوا على ذلك كان حكمهم كحكم غيرهم من اهل الذمة
تؤخذ الجزية من رؤوسهم.

(وقال عمر بن الخطاب رحمه الله) (*) ما نصارى العرب بأهل كتاب وما

(١) ام : دينار (٢) ام : ما (٣) — (٣) ام : هو (٤) منه

(٥) ام : انها (٦) لم ؛ وكذا في ام ايضا (٧) — (٧) ام : ن

(٨) ان ادخل (٩) انتهى ام (١٠) ام : ١١٥ ، ٤ (١١) كذا

(١٢) هاهنا زيادة في ام (١٣) ام : ن (١٤) — (١٤) ام : ن

(١٥) ام : ضعفت (١٦) ام : واخذت

يحلّ لنا ذبائهم ، وما انا بتاركهم حتى يسلّموا او اضرب اعناقهم (حدثنا بذلك الربيع عن الشافعي قال حدثنا ابراهيم بن ابي يحيى عن عبد الله بن دينار عن سعد الفلحة او ابن سعد عن عمر) ، وعلى هذا القول لا يجوز اخذ الجزية من نصارى تغلب .

١٤٢ — (وأجمعوا) على أنّه ليس على اهل الذمة خراج في دورهم ورقيقهم وكذلك كلّ ما كان من المساكن .

١٤٣ — واختلفوا في كيفية استثناء الخراج

(قال الشافعي) ^(١) اذا ^(٢) اخذ الإمام ^(٣) منهم الجزية اخذها باجمال ولم يضرب منهم احداً ولم ينله بقول قبيح ، والصغار أن يجري الحكم ^(٤) عليهم لا ^(٥) أن ^(٥) يُضربوا ولا أن يؤذوا ^(٦) (حدثنا بذلك عنه الربيع) .
١٠ (وقال) ^(٧) إن ^(٨) اعسر بعضهم ^(٨) فالسلطان غريم من الغرماء ليس بأحقّ بماله من غرمائه ولا غرماؤه منه ^(٩) ؛ فإن ^(١٠) فلسه لأجل ^(١١) دينه قبل أن ^(١٢) يحول الحول عليه ضرب مع غرمائه بحصة جزيته لما مضى عليه من الحول ؛ وإن قضاه الجزية دون غرمائه كان له بما لم يستعدّ عليه غرماؤه او بغضهم ، فاذا استعدى عليه غرماؤه ^(١٣) او ^(١٣) بعضهم فليس له أن يأخذ جزيته دونهم لأنّ عليه حين يُستعدى ^(١٤) عليه أن يقف ماله اذا اقرّ به ^(١٥) او ثبتت ^(١٦) عليه يئنة ، وإن ^(١٧) لم يكن ^(١٨) عليه يئنة ولم يقرّ واستعدى ^(١٨) عليه كان له اخذ

(١) ام ٤ ، ١٢٧ (٢) ام : واذا (٣) ام : ن (٤) — (٤) ام : طهيم الحكم (٥) — (٥) للا (٦) انتهى ام (٧) ام ٤ ، ١٥٣ ، وقد جاء بعضه في فصل ١٣١ (٨) — (٨) ام : وان صالحوه صلحا جائزا على دينار او اكثر فاعسروا احد منهم بخزيته (٩) ام : قال الشافعي رحمه الله تعالى ز (١٠) ام : وان (١١) لاهل ؛ وكذا في ام ايضا (١٢) ن (١٣) — (١٣) ام : ن (١٤) ام : استعدى (١٥) عليه (١٦) ام : ثبت (١٧) ام : فان (١٨) — (١٨) ام : يستعد

الجزية ^(١) منه دونهم لأنه لم يثبت عليه حقّ عنده حتى اخذ جزيته .
(قال) ^(٢) وإن صالح أحداً ^(٣) من اهل الذمة على ما يجوز فغاب الذمّ فله اخذ.
حقه من ماله ؛ وإن كان غائباً اذا علم حياته ، وإن ^(٤) لم يعلم حياته ^(٥) سأل وكيله .
ومن يقوم بماله عن حياته ، فإن قالوا مات وقف ماله وأخذ ما استحقّ فيه الى
يوم يقولون مات ، وإن ^(٥) قالوا حتى وقف ماله إلاّ أن يعطوه متطوعين عنه ^(٦) .
الجزية ^(٧) . (قال) ^(٨) وإذا ^(٩) اخذ ^(١٠) الإمام ^(١٠) الجزية من احد من اهلها .
(١٠٥) فافتقر كان الامام غريباً من الغرماء ولم يكن له أن ينفيق من مال الله ^(١١) .
على فقير من اهل الذمة .

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(١٢) ينبغي للوالي أن يولي الخراج رجلاً يرفق
بهم ويعدل عليهم في خراجهم ولا يعذبهم وإن قصر ^(١٣) عن ^(١٤) خراجهم
شيئاً لم يبيع لهم عرضاً ولم يغمّهم فيه ولم يعذبهم ، وله أن يحول بينهم وبين غلاتهم
حتى يستوفي الخراج ؛ فإن صار على احد منهم ماض ^(١٥) بعد ما مضت السنة
فلا يؤخذ بالماضي ^(١٦) (في قول أبي حنيفة) ، ويؤخذ به (في قول أبي يوسف) .
(وقال ابو ثور) تؤخذ منهم الجزية في كلّ سنة في وقت من الأوقات
وتكتب لهم برآآت الى مثله من الحول ، ويرفق بهم في الاستئداء ولا يضربون
ولا يحبسون إلاّ أن يكون رجل منهم عنده عتوّ ^(١٧) فلا يؤدّي فيكون للإمام
عقوبته بحبس او ادب ؛ ولا يؤخذ منهم إلاّ نقد البلد الذي هم فيه ولا يكلفون
نقد بيت المال إن كان اجود من نقد البلد ؛ وإن كان رجل منهم صانعاً بيده
آجره الإمام على قدر ما يمكنه الأداء ما بينه وبين مجيئ الحول المستقبل .

(١) ام : جزية (٢) ام : ن (٣) احد (٤) — (٤) ن (٥) ام : فان
(٦) ام : ن (٧) انتهى ام (٨) ام ٤ ، ١٠٢ (٩) ام : وان
(١٠) — (١٠) ام : اخذنا (١١) ام : عز وجل ز (١٢) راجع خ ٥٩ و ١٢٦
الي ١٢٩ و ١٣١ (١٣) كسروا (١٤) من (١٥) ماسد (١٦) بالاسد (١٧) عنده

— ١٤٤ — (وأجمعوا) على أنه ليس للإمام منع أهل الذمة من شرب الخمر وأكل لحوم الخنازير واتخاذ المساكن في أمصارهم التي صالحوا عليها إذا كان مصراً لهم ليس فيه أهل اسلام .

— ١٤٥ — ثم اختلفوا في اتخاذ الدور والمنازل وفيها ^(١)

يجوز لهم من سكنى غير بلادهم الذي صالحوا

عليه أو دخوله

(فقال ملك) ^(٢) إنما وضعت الجزية عليهم وصالحوا عليها على أن يقرّوا ببلادهم وتقاتل عنهم عدوهم ويقرّوا على دينهم ويكونوا على ما كانوا عليه ؛ وأما أن يختلفوا في بلاد المسلمين فليس ذلك مما صالحوا عليه ولا شرط لهم (حدثني) ^(٣) بذلك يونس عن ابن وهب عنه . وهذا من قوله يدلّ على أنهم بمنعون سكنى غير أمصارهم ^(٤) .

(وقال الشافعي) لا يبين لي أن نمنعهم بلاداً غير الحجاز . (قال) ^(٥) وإن سأل من تؤخذ منه الجزية أن يعطيها ويمجرى عليه الحكم على أن يسكن الحجاز لم يكن ذلك له . (قال) ^(٦) والحجاز مكة والمدينة واليمامة ومخاليقها كلها ؛ لأنّ تركهم وسكنى ^(٧) الحجاز منسوخ وقد كان النبي صلى الله عليه ^(٨) استثنى على أهل خيبر حين عاملهم فقال « أقرّكم ما أقرّكم الله » ثم أمر ^(٩) بإجلالهم من الحجاز . (قال) ^(١٠) فلا يجوز صلح ذمّي على أن يسكن الحجاز بحال . (قال) ^(١١) وأحبّ إلىّ ألا يدخل الحجاز مشرك بحال لما وصفت من أمر النبي صلى الله

(١) وما (٢) قد جاء هذا القول في فصل ١٢٥ (٣) وراجع أيضاً م ، باب تزول أهل الذمة مكة والمدينة (٤) م ٤ ، ١٠٠ (٥) م : ن (٦) سكنى م : بسكنى (٧) م : وسلم ز (٨) رسول الله صلى الله عليه وسلم ز (٩) م : ن (١٠) م : ولا (١١) م : الشافعي رحمه الله تعالى ز

عليه ^(١) . (قال) ولا يبين لي أن يحرم أن يمرّ ذمي بالحجاز ماراً لا يقيم ببلد منها أكثر من ثلث ليلٍ وذلك مُقام مسافر ^(٢) . (قال) ^(٣) وإن صالح الإمام أحداً من أهل الذمة على شيء يأخذه في السنة ^(٤) مما قلت لا يجوز الصلح عليه على أن يدفعوا إليه شيئاً يقبض ^(٥) ما حلّ عليهم فلا يردّ منه شيئاً لأنّه قد وفى له بما كان بينه وبينه ، وإن علم وقد ^(٦) مضى نصف السنة نبذ ^(٧) إليهم مكانه وأعلمهم ^(٨) أن صلحه ^(٩) لا يجوز . وقال إن رضيت صلحاً يجوز جدّته لكم وإن لم ترضوه آخذ ^(١٠) منكم ما وجب عليكم وهو نصف ما صالحتكم عليه في السنة لأنّه قد تمّ لكم ونبتت اليكم ^(١١) . (قال) ^(١٢) ^(١٣) وإن ^(١٤) سأل ^(١٥) أحد من تؤخذ منه الجزية أن يعطيها ويجرى عليه الحكم على أن يُترك يدخل ^(١٦) الحرم بحال فليس للإمام أن يقبل منه على ذلك شيئاً ولا يدع مشركاً يطأ الحرم بحال من الحالات طبيياً كان أو صانعاً ^(١٧) أو غيره لنحرّم الله ^(١٨) دخول المشركين المسجد الحرام مع ^(١٩) تحرّم رسول ^(٢٠) الله صلى الله عليه ^(٢٠) ذلك ^(٢١) . (قال) ^(٢٢) ^(٢٣) وإن مات منهم ميت في هذه الحالة ^(٢٤) بمكة أخرج ^(٢٥) من الحرم فدُفن في الحلّ ولا يُدفن في الحرم بحال ^(٢٦) ، ولو اتن أخرج من الحرم ، ولو دُفن بها ^(٢٦) نُدش ما لم يتقطع ، وإن مات بالحجاز دُفن بها ، وإن مرض في الحرم أخرج ، وإن ^(٢٧) مرض في ^(٢٨) الحجاز ^(٢٨) .

(١) أم : وسلم ز (٢) انتهى أم (٣) أم ٤ ، ١٠٠ (٤) أم : منهم ز (٥) أم : فقبض (٦) أم : بد (٧) أم : نبذ (٨) أم : وأعلم (٩) أم : صلحهم (١٠) أم : اخلت (١١) انتهى أم (١٢) أم ٤ ، ١٠٠ (١٣) أم : ن (١٤) أم : قال (١٥) قال (١٦) فدخل (١٧) أم : بنياناً ز (١٨) أم : عز وجل ز (١٩) أم : وبه (٢٠) — (٢٠) أم : رسول (٢١) انتهى أم (٢٢) أم ٤ ، ١٠٠ و ١٠١ (٢٣) أم : ن (٢٤) أم : الحال (٢٥) أم : منها وأخرج ز (٢٦) ماها زيادة في أم (٢٧) أم : قال (٢٨) — (٢٨) أم : بالحجاز

لم (١) يعجل (١) بالإخراج حتى يكون محتملاً للسفر فإذا (٢) احتمله
أخرج (٣) . (قال) (٤) وإذا (٥) وقع لدمي حق بالحجاز وكل به ولم أحب أن
يدخلها (٦) ، ولا يدخلها بحال (٧) لمنفعة أهلها (٨) والا غير ذلك من أسباب
الدخول لنجازه (٩) منها شيئاً ولا كراء يكرهه مسلم (١٠) ولا غيره (١١) ، وهذا
إذا فعل فليس في النفس منه (١٢) . (قال) (١٣) وإذا كانت هكذا فلا
يبين (١٤) أن يمنعوا ركوب بحر الحجاز ويمنعون (١٥) المقام في سواحله ، وكذلك
إن كانت في بحر الحجاز جزائر أو (١٦) جبال (١٦) تسكن منعوا سكناها لأنها
من أرض الحجاز . (قال) (١٧) وإذا دخل الحجاز منهم داخل (١٨) في هذه
الحال (١٩) فإن كان يقدم (٢٠) إليه أخرج (٢٠) وإن عاد أدب (٢١) . (قال) (٢٢)
وإن (٢٣) اذن لهم الإمام في اتیان الحجاز فلا يأذن لهم إلا أن يأخذ منهم ما
أخذ منهم عمر (٢٤) وإن زادوه عليه (٢٤) شيئاً لم يحرم (٢٥) ، وإن عرضوا (٢٦) أقل
منه لم أحب أن يقبله وإن قبله لخلة بالمسلمين رجوت أن (٢٧) يسعه ذلك (٢٨) ،
فإن (٢٩) قالوا فأتيناها بغير شيء لم يكن ذلك للوالى ولا لهم ، ويجهد (٣٠) أن يجعل
هذا عليهم في كل بلد انتابوه ، فإن امتنعوا (٣١) منه في البلدان فلا يبين لي أن

- (١) — (١) ام : يعجل (٢) ام : فإن (٣) انتهى ام (٤) ام ٤ ، ١٠٠
(٥) ام : فإذا (٦) ام : بحال ز (٧) ام : ن (٨) ام : لأهلها
(٩) ام : كتنجارية بهطى (١٠) ام : ما (١١) ام : هنا زيادة في ام
(١٢) ام : نى ز (١٣) ام : ن (١٤) ام : يتبين (١٥) ام : ومعها
(١٦) — (١٦) ام : وجبال (١٧) ام : ن (١٨) ام : رجل
(١٩) ام : الحالة (٢٠) — (٢٠) ام : تقدم إليه ادب واخرج وان لم يكن تقدم
تأليه لم يؤدب واخرج (٢١) انتهى ام (٢٢) ام ٤ ، ١٢٤
(٢٣) — (٢٣) القول في ام افصل من هنا (٢٤) ام : عليها
(٢٥) ام : عليه فكان أحب الى ز (٢٦) ام : عليه ز (٢٧) ن
(٢٨) ام : هنا زيادة في ام (٢٩) ام : وإذا (٣٠) ام : ويجتهد
(٣١) ام : منعوا

يَمْنَعُوا^(١) بِلَدًا^(٢) غَيْرَ الْحِجَازِ^(٣) ، وَإِنْ تَجَرُّوا^(٤) فِي بِلَدٍ غَيْرِ الْحِجَازِ
فَلَا^(٥) يَأْخُذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ^(٥) شَيْئًا وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُمْ فِي مَكَّةَ بِحَالٍ ، وَإِنْ
اتَّوَّعُوا عَلَى صَلَاحٍ^(٦) الْحِجَازِ أَخَذَ مِنْهُمْ ذَلِكَ (حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَنْهُ الرِّبِيعُ) .
(وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ)^(٧) يُتْرَكُ أَهْلُ الذِّمَّةِ أَنْ يَسْكُنُوا فِي أَمْصَارِ
الْمُسْلِمِينَ وَيُتْرَكَ كُنْ فِي أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ يَبِيعُونَ فِيهَا وَيَشْتَرُونَ . (وَقَالَ اللَّوْثِيُّ)
لَا يَنْبَغِي أَنْ يُتْرَكَ كَوَا أَنْ يَسْكُنُوا فِي مِصْرَ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَجْلَاهُمْ عَنْ^(٨) الْمَدِينَةِ^(٩) وَجَاءَ عَنْ عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ أَجْلَاهُمْ
عَنْ^(١٠) الْكُوفَةِ ، وَإِنْ كَانَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ دَارٌ فِي (*) مِصْرَ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ
أُجْبِرَ عَلَى بَيْعِهَا ، وَإِنْ اشْتَرَى دَارًا فِي مِصْرَ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ كَانَ الشِّرَاءُ جَائِزًا
وَأُجْبِرَ عَلَى بَيْعِهَا . (قَالَ) وَلَا بَأْسَ إِذَا سَكَنُوا خَارِجًا مِنْ الْمِصْرِ أَنْ يَغْدُوا إِلَى
الْمِصْرِ فَيَتَسَوَّقُوا فِيهِ ثُمَّ يَرْوَحُوا إِلَى مَسَاكِنِهِمْ .

— ١٤٦ — (وَأَجْمَعُوا) أَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَبْتَدِئُوا أَحْدَاثَ بَيْعَةٍ وَلَا كُنَيْسَةٍ فِي
أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ الَّتِي مِصْرُهَا وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ ، وَأَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ مَا
كَانَ خَطَطًا أَوْ عَنُودًا مَقْسُومَةً أَوْ صَلَاحًا اسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا مِثْلُ الطَّائِفِ وَالْمَدِينَةِ .

— ١٤٧ — وَاخْتَلَفُوا فِيهَا سِوَى ذَلِكَ

(فَقَالَ مُلْكٌ) وَسُئِلَ عَنِ النَّصَارَى هَلْ لَهُمْ أَنْ يُحْدِثُوا فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ
الْكُنَائِسَ (فَقَالَ) لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ أَمْرٌ أَعْطَوْهُ عَلَى ذَلِكَ (حَدَّثَنِي بِذَلِكَ
يُونُسُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْهُ) . (وَحَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ أَشْهَبَ قَالَ سَأَلْتُ مُلْكًَا) عَنْ
أَحْدَاثِ الْكُنَائِسِ (فَقَالَ) إِنْ لَمْ يَكُنْ مَضَى فِي ذَلِكَ شَيْءٌ لَمْ أَرَ أَنْ يُتْرَكَ كَوَا وَذَلِكَ .

(١) ام : له ان يمنعه (٢) بدا (٣) ام : ولا ياخذ من اموالهم ز (٤) ام : اتجروا

(٥) — (٥) ام : ن (٦) ام : ن (٧) راجع خ ١٥٢ (٨) ام : ن

(٩) راجع م م ، باب نزول اهل الذمة مكة والمدينة (١٠) ام : ن

- قيل له اترى ان يهدم عليهم ما احدثوا (فقال) ينظر الى امرهم كيف كان (وقال الشافعي) ان كانوا في قرية يملكونها منفردين لم نمنعهم احداث كنيسة او بناء طائل لبناء المسلمين ، لم يكن للإمام هدمها ولا هدم بنائهم ؛ وترك كلاً على ما وجده عليه ومنع من احداث الكنيسة ؛ وقد قيل يمنع من البناء الذي يطاول^(١) به بناء المسلمين ، وقيل اذا ملك دارا لم يمنع ما لا يمنع منه المسلم . (قال) وأحب الى أن يجعلوا بناءهم دون بناء المسلمين بشئ ، وكذلك ان اظهروا الخمر والجماعات . (قال) وهذا اذا كان المصير للمسلمين احيوه او فتحوه عنوة وشرط على اهل الذمة ، فان كانوا فتحوه على صلح بينهم وبين اهل الذمة من ترك اظهار الخمازير (١٠٧) والخمر واحداث الكنائس فيما ملكوا لم يكن لهم منعهم من ذلك وإظهار الشرك اكبر منه . (قال) ولا يجوز للإمام أن يبالغ احدا من اهل الذمة على أن ينزله من بلاد المسلمين منزلاً يظهر فيه جماعة ولا كنيسة ولا ناقوساً ، إنما يبالغهم على ذلك في بلادهم التي وجدوا فيها ففتحها عنوة او صلحاً ، فأما بلاد لم تكن لهم فلا يجوز هذا فيها^(٢) ، وإن فعل ذلك احد^(٣) في بلد تملكه منعه الإمام منه ؛ ويجوز أن يدعهم أن ينزلوا ببلد لا يظهر فيه هذا فيه ويصلون في منازلهم بلا جماعات ترتفع اصواتهم ولا نواقيس ، ولا يكفهم اذا لم يكن ذلك ظاهراً عما اعتادوا^(٤) عليه اذا لم يكن فيه فساد لمسلم ولا مظلمة لأحد ؛ فان اخذ احدا منهم فعل شيئاً مما نهاه عنه مثل الغش لمسلم او أن يبيعه حراماً او أن يسقيه محرماً عاقبه في ذلك بقدر ذنبه ولا يبلغ به حداً . وإن اظهروا^(٥) ناقوساً او اجتمعت لهم جماعة او نهبوا نهباً نهام الإمام عنها^(٦) ان تقدم في ذلك اليهم ، فان عادوا عاقبهم ؛ وإن فعل هذا منهم فاعل فقال ما علمت تقدم اليه الوالي وأحلفه وأقاله فان عادوا عاقبهم (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(١) يطاول (٢) منه (٣) اخر (٤) ماوا (٥) اظهر (٦) او

(وقال ابو حنيفة وابو يوسف) ^(١) لا ينبغي أن يُتركوا أن يُحدّثوا بيعة ولا كنيسة إلا ^(٢) ما كانوا صلحوا عليه وصاروا ذمة وهي بيعة لهم او كنيسة، فما كان كذلك ^(٣) تركت لهم ولم تهدم، وإن صار في موضع كنائسهم ويعلمهم مصر للمسلمين ^(٤) تركت كنائسهم ويعلمهم التي كانوا صلحوا عليها ولم يتركوا أن يُحدّثوا غيرها (وقال اللؤلؤي) لا ينبغي أن يُتركوا أن يبنوا بيعة ولا كنيسة ولا بيت نار في مصر من أمصار المسلمين ولا في غير مصر في دار المسلمين، وإن كانت لهم كنيسة او بيعة او بيت نار قد صلحوا عليه وكان ^(٥) ذلك في غير مصر ترك ^(٦) ذلك لهم. وإن اتهم ذلك تركوا أن يعيدوه، وإن اتخذ المسلمون في ذلك الموضع مصرا أخذوا بهم بيعهم وكنائسهم من ذلك الموضع وتركوا أن يبنوا مثلها في غير مصر.

— ١٤٨ — (قال ابو جعفر) وإذا صالح الإمام قوما من أهل الحرب على اخذ الجزية منهم وأن احكام المسلمين جارية عليهم وكانوا اهل كتاب (فإن الشافعي كان يقول) ^(٧) ينبغي ^(٨) للإمام أن يبين ^(٩) لهم ^(١٠) جميع ما يعطيهم ويأخذ منهم ويرى أنه ينوبه وينوب الناس ^(١١) فيسقى الجزية وأن يؤدوها ^(١٢) على ما وصفت ^(١٣) ويسقى شهرا تؤخذ منهم فيه وعلى أن يجرى عليهم حكم الإسلام اذا طلبهم به طالب او اظهروا ظلما لأحد وعلى ألا يذكروا رسول الله صلى الله عليه ^(١٤) إلا بما هو اهله وألأ ^(١٥) يطعنوا في دين الإسلام ولا يعيبوا من حكمه شيئا، فإن فعلوا فلا ذمة لهم، ويأخذ ^(١٦) عليهم ألا يُسمعوا المسلمين. شركهم وقولهم في عزيز وعيسى ^(١٧). فإن ^(١٨) وجدهم ^(١٩) فعلوا بعد التقدم في.

(١) راجع خ ١٥٢ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٧١ (٢) — (٣) (٤) ن، وهو موجود في خ ١٥٢
(٣) المسلمين (٤) فكان (٥) ام ٤، ١٢٥ و ١٢٦ (٦) ام : وينبغي (٧) — (٨) ام :
يحدد بينه وبين اهل الذمة (٨) ام : منهم ز (٩) ام : يؤديها (١٠) راجع ما جاء
في فصل ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣١ (١١) ام : وسلم ز (١٢) ام : ولا (١٣) ام : ويأخذوه
(١٤) ام : عليها السلام ز (١٥) ام : وان (١٦) ام : وجدوهم

غزير وعيسى^(١) اليهم عاقبتهم على ذلك عقوبة لا تبلغ^(٢) حدًّا لأَنَّهُ^(٣) قد اذن بإقرارهم على دينهم على^(٤) ما يقولون ، ولا يشتمون^(٥) المسلمين ، وعلى ألا يغشوا مسلماً ولا^(٦) يكونوا عيناً للعدو^(٧) ولا يضرّوا بأحد من الناس^(٨) في حال وعلى أن يقرّهم على دينهم وألا يُكرّها أحداً على دينهم إذا لم يُرده من ابنائهم ولا رقيقهم ولا غيرهم وعلى ألا يُحدّثوا^(٩) في مصر من أمصار المسلمين كنيسة ولا مجتمعا لصلاتهم^(١٠) ولا صوت ناقوس ولا حمل خر ولا ادخال خنزير ولا يعذبوا بهيمة ولا يقتلوا صبراً^(١١) لذبح^(١١) ولا يُحدّثوا بناء يطيلون^(١٢) به^(١٢) بناء المسلمين وأن يفرّقوا بين هياتهم في اللبس^(١٣) والمركب وبين هيات المسلمين وأن يعقدوا الزناير في اوساطهم فإنها من ابين^(١٤) فرق^(١٤) بينهم وبين هيات المسلمين (١٠٨) ولا يدخلوا مسجداً ولا يبائعوا مسلماً بيعاً يحرم في الإسلام ولا^(١٥) يزوجوا مسلماً محجوراً إلا بإذن وليه ولا يمنّوا^(١٦) من أن يزوجوا^(١٧) حرّة إذا كان حراً مالمسا^(١٨) لنفسه^(١٩) او محجوراً بإذن وليه بشهود مسلمين^(٢٠) ولا يسقوا مسلماً خراً ولا يطعموه محرماً من لحم الخنزير ولا غيره ولا يقاتلوا مسلماً مع مسلم ولا غيره وألا^(٢١) يُظهروا الصلب^(٢٢) ولا الجماعات^(٢٣) في أمصار المسلمين^(٢٤) ، وإن^(٢٥) فعلوا شيئاً من ذلك عوقبوا ولم يكن ذلك نقضاً للعهد ما ادّوا الجزية على أن يجري عليهم الحكم^(٢٥) (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(١) ام : عليهم السلام ز (٢) ام : يبلغ بها (٣) ام : لانهم (٤) ام : مع طه
(٥) ام : يشتموا (٦) ام : وعلى ان لا (٧) ام : لعدوهم (٨) ام : المسلمين
(٩) ام : يحدوا (١٠) ام : لصلاتهم (١١) — (١١) ام : بغير الذبح
(١٢) — (١٢) ام : يطيلونه على (١٣) ام : اللباس (١٤) — (١٤) ام : سرق ، كذا في الأصل
(١٥) ام : وان لا (١٦) ام : يمنّون (١٧) ام : يزوجوه (١٨) ام : ما كان
(١٩) ام : بنفسه (٢٠) ام : المسلمين (٢١) ام : ولا (٢٢) ام : الصلب
(٢٣) ام : الجماعة (٢٤) ما هنا زيادة في ام : (٢٥) — (٢٥) القول في ام : الفصل من هذا

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(١) ينبغي ألا يُترك أحد من اهل الذمة يتشبه في لباسه ولا مركبه ولا في هيئته بالمسلمين وينبغي ان يؤخذوا حتى يجعل كل انسان منهم في وسطه كستيخا مثل الخيط الغليظ يعقده على وسطه وأن يؤخذوا بأن يلبسوا قلانس مضرية وأن يركبوا بسروج على قربوس السرج مثل الرمانة وأن يجعلوا شرك نعالم مثنية وألا يحذوها على حذو المسلمين وألا يلبسوا طيالة مثل طيالة المسلمين ولا اردية مثل اردية المسلمين .

— ١٤٩ — (وأجمعوا) أن على الإمام اذا اخذ من قوم جزية على أن حكم المسلمين جار عليهم وهم في بلاد الاسلام أن يدفع عنهم من ارادهم بظلم وأراد حربهم من الأعداء ، فإن اخذ منهم وهم متباعدون عن دار الاسلام بموضع ليس فيه مسلمون على ^(٢) أن يمنعهم فلم يمنعهم إِمّا بغلبة عدوّ له حتى هرب عن بلادهم وأسلمهم وإمّا بتحصن ^(٣) منه حتى نالهم العدو فإن كان تسلف جزية سنة اصابهم فيها ما وصفت ردّ عليهم جزية ما بقي من السنة (في ^(٤) قول الشافعي ^(٤)) ونظر ، فإن كان ما مضى من السنة نصفها اخذ منهم ^(٥) ما صالحهم عليه (*) لأن الصلح كان تاماً بينه وبينهم حتى اسلمهم فيومئذ يُنقض ^(٦) صلحه ، وإن كان لم يستسلف ^(٧) منهم شيئاً وأخذ ^(٨) منهم جزية سنة قد مضت وأسلمهم في غيرها لم ردّ عليهم شيئاً ، ولا يسعه اسلامهم ؛ فإن غلب عليه ^(٩) فعل ^(١٠) ما وصفت ، فإن ^(١١) اسلمهم بلا غلبة ^(١٢) فهو آثم في اسلامهم . (قال) ^(١٣) وعليه أن يمنع من آذاهم ^(١٤) . (قال) وأؤدّب لهم من ظلمهم من المسلمين وآخذهم

(١) راجع خ ١٥١ و ١٥٢ (٢) ام ٤ ، ١٢٧ (٣) ام : تحصن

(٤) — (٤) ام : ن (٥) ام : منه (٦) ام : انتقض (٧) ام : يستسلف

(٨) ام : واتما اخذ (٩) ام : غلبة (١٠) ام : فعل (١١) ام : وان

(١٢) ام : (١٣) ام : ن (١٤) انتهى ام

جميع ما يجب لهم مما يحلّ أخذه وأنهاه عن العرض لهم ، فإذا عرض لهم بما لا يوجب ذلك عليه زجرته عنه ، فإن عاد حبسته وعاقبته عليه ، وذلك مثل أن يهريق خمرهم أو يقتل خنازيرهم أو ما أشبه هذا (حدثنا بذلك عنه الربيع) ^(١). (١٠٩)



(*) بسم الله الرحمن الرحيم

— ١٥٠ — احكام المحاربين

(قال ابو جعفر محمد بن جرير) قال الله جل ثناؤه ^(١) : « إِنَّمَا جُزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ؛ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ، فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » . فأحكم الله جل ثناؤه حكم المحاربين له ورسوله الساعين في الأرض فساداً في كتابه مجملاً وأبان ذلك اجمع على لسان رسوله صلى الله عليه مفسراً نقل بعض ذلك عنه مجمعا عليه وبعضه ^(٢) مختلنا فيه .

— ١٥١ — (فَمَا تَقُولُوا لِمَنْ جَاءَكُمْ مِنْهُمْ أَنْ لَا يُحَارِبُوا) لا خلاف بينهم أن المشرك الكافر إذا حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً أن الحكم الذي ذكره الله له لازم

— ١٥٢ — ثم اختلفوا في الساعي بالفساد المحارب

إذا كان مسلماً

(فقال مالك بن انس فيما اخبرني به يونس عن ابن وهب عنه) ،

(والأوزاعي فيما حدثني به علي عن زيد عنه) ،

(وأبو حنيفة وأصحابه) ،

(وأبو ثور) ذلك على المسلمين وأهل التوحيد وغيرهم .

(وقال الحسن البصري) ذلك على الكفار وحكم المحارب المسلم^(١) حكم غيره ممن عدا على رجل فقتله أن يُقتل به قوداً أو جرحه فيقتص منه أو اخذ ماله فيغرم^(٢) (وعلة) من قال الآية على كل واحد^(٣) من المؤمنين وغيرهم أن الله جل

- ثناؤه قال « ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ، إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم » فجعل جل ثناؤه توبته قبل القدرة (١١٠) عليه مزية عنه ما كان يلزمه لو أخذ وقدر عليه قبل التوبة ؛ وقد اجمع المسلمون كلهم أن الحرب إذا أخذ قبل اسلامه ثم أسلم بعد القدرة عليه أن ما كان للمسلمين فيه قبل اسلامه من قتل وغير ذلك ساقط عنه ؛ فلو كان المراد بالآية الكفار لم يكن للآية معنى لأن حكم الكافر قبل القدرة عليه وبعدها سواء ؛ فعمل أن المراد بذلك هو الذي حكمه في توبته بعد القدرة عليه خلاف حكمه فيها قبل القدرة عليه ، وذلك هو الموحّد المسلم ؛ وقالوا الحرب لله ورسوله صلى الله عليه المعصية لهما والخروج من امرهما .

- (وعلة) من قال ذلك على الكفار اجماع الكل أن الواجب على القاتل القود إذا اختير ذلك ، وعلى الجارح الاقتصاص منه ، ولا يحال حكم يجمع عليه الى تأويل مختلف فيه .

— ١٥٣ — ثم اختلفوا في الحكم الواجب على الساعى

في الأرض فساداً .

- (فقال ملك) (٤) المحارب المعلن لمحاربه ومن (٥) كان (٥) مستخفياً بذلك وهو يظهر في الناس . (قال) المعلن والمستخفى في ذلك سواء اذا كان إنما يريد

(١) ذ (٢) مدم (٣) احد (٤) راجع مد ١٦ ، ١٨ الى ١٠١ و ١٠٤ (٥) — (٥) او

الأموال ؛ فإنه إن اخاف قطع السبيل او قتل فذلك الى السلطان يقيم عليه اى هذه الخصال رأى بالاجتهاد فى قدر جرمه وفساده ، وليس ذلك الى هوى الإمام ولكن الى اجتهاده ؛ والنفى الى ارض غربة من بلاد المسلمين (حدثنى بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (قال وسمعت ملكا يقول) فى المحارب الذى يقطع السبيل وينفر بالناس فى كل مكان ويُعْظِمُ فسادَه فى الأرض أنه اذا ظهر عليه قُتل وأن لم يقتل احداً وقد كان اعظم الفساد وأخاف السبيل وذهب بأموال الناس . (قال) وإن قدر عليه الإمام قبل أن يأتى تائباً فإن السلطان يرى فيه رأيه (*) فى القتل والصلب والقطع ^(١) والنفى . (قال ملك) ويستشير فى ذلك . (قال وقال ملك) فى اللصوص يقتلون القليل من الناس او القتل ثم يؤخذون فلا ندرى من الذى يقتل منهم إن الإمام مخير فيهم إن شاء قتلهم وإن شاء صلبهم .

(وقال الأوزاعى) وسئل كيف ترى فى نفر ينجفون ابناء السبيل قد تقلدوا السلاح يؤخذون قبل شهر وإصابة المال (قال) عقوبتهم وتضمنهم الحبس الى رأى الإمام . وكيف إن شروا السلاح على اهل الطريق ارادة أن يزيروهم ما معهم فأخذوا بعد شهرهم السلاح ولم يصيبوا مالا ولم يقتلوا احدا القضاء فيهم ^(٢) (قال) عقوبتهم والتشريد بهم وتضمنهم الحبس إلى رأى الإمام . وكيف إن شروا السلاح وأصابوا مالا ثم أخذوا على ذلك ولم يقتلوا (قال) يقطع اللص المحارب من خلاف اذا شرب السلاح وأخذ المال . وكيف إن قتلوا وأصابوا المال (قال) لا يستبقى الإمام اللص العادى اذا قتل وأخذ المال من الصلب . وكيف إن قتلوا ولم يصيبوا المال (قال) عليهم القتل . وكيف إن أصابوا المال وقد تقلدوا السلاح ولم يشهروه (قال) تُقطع ايديهم . وهل ترى حملهم السلاح شهرا له (قال)

مَنْ حَمَلَ سِلَاحًا فَلَمْ يَسْلُ سَيْفًا وَلَمْ يَرْمِ بِسَهْمٍ وَلَمْ يُشِرْ بِعَمُودٍ وَلَا خَوْذٍ ^(١) وَلَمْ يَضَعْ سَهْمًا عَلَى كَبِدِ قَوْسٍ لِيَرْمِيَ بِهِ وَلَمْ يَشْهَرِ سِلَاحًا وَأَخَافَ السَّبِيلَ كَانَتْ عَقُوبَتُهُ وَتَضْمِينُهُ الْحَبْسَ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ . وَكَيْفَ نَرَى فِيمَنْ أَخَافَ السَّبِيلَ إِذَا حَمَلُوا الْعَصَى وَالْحِجَارَةَ فَضَرَبُوا وَرَمَوْا بِهَا هَلْ تُعَذِّبُ ذَلِكَ سِلَاحًا يُحَكِّمُ عَلَيْهِمْ بِهِ كَالْحَكْمِ عَلَى الْمُتَقَلِّدِينَ سَيُوفَهُمْ وَقَسِيَتِهِمْ وَالْحَامِلِينَ لِلْخَوْذَةِ ^(٢) وَالْعَمَدَ بِأَيْدِيهِمْ فِي أَصَابَتِهِمُ الْمَالَ وَقَتْلِهِمْ إِذَا قَتَلُوا وَلَمْ يَصِيبُوا الْمَالَ : الْقَضَاءُ عَلَيْهِمْ وَاحِدٌ أَمْ ^(٣) مُخْتَلَفٌ ؟ (قَالَ) إِذَا خَرَجُوا بِغَيْرِ سِلَاحٍ وَمَعَهُمُ ^(٤) الْعَصَى وَالْحِجَارَةُ إِلَى الطَّرِيقِ (١١١) قَطَعُوا وَأَخَافُوا السَّبِيلَ قُتِلَ مَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ وَقُطِعَتْ يَدُ مَنْ أَصَابَ الْمَالَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا أَصَابُوا دَمًا وَلَا مَالًا حَتَّى أُخْذُوا فَعَقُوبَتُهُمْ وَتَضْمِينُهُمُ الْحَبْسَ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ . وَكَيْفَ إِنْ كَانُوا أَخَافُوا السَّبِيلَ وَهُمْ عَزَلُوا فَأَصَابُوا الْمَالَ ثُمَّ أُخْذُوا عَلَى ذَلِكَ الْقَضَاءُ فِيهِمْ (قَالَ) تُقَطَّعُ أَيْدِيهِمْ . وَكَيْفَ إِنْ أَخَافُوا السَّبِيلَ وَهُمْ عَزَلُوا لَمْ يَتَقَلَّدُوا السِّلَاحَ وَلَمْ يَحْمَلُوهُ وَلَمْ يَصِيبُوا الْمَالَ فَأُخْذُوا عَلَى ذَلِكَ (قَالَ) عَقُوبَتُهُمْ وَتَضْمِينُهُمُ الْحَبْسَ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ عَلَى قَدَرِ جُرْمِهِمْ (أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ الْعَبَّاسُ عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ أَنَّ الْفَضْلَ بْنَ صَالِحٍ بْنَ عَلِيٍّ سَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ) .

(وَقَالَ الشَّافِعِيُّ) ^(٥) إِذَا ^(٦) عَرَضَ اللَّصُوصُ لْجَمَاعَةٍ أَوْ وَاحِدٍ مَكَايِرَ بِسِلَاحٍ فَاخْتَلَفَتْ ^(٧) أَعْمَالُ الْعَارِضِينَ فَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ قَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ وَمِنْهُمْ مَنْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذْ مَالًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَ مَالًا وَلَمْ يَقْتُلْ وَمِنْهُمْ مَنْ كَثُرَ الْجَمَاعَةُ وَهَيَّبَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ رِذَاءًا لِلصُّوَصِ يَتَّقُونَ بِمَكَانِهِ أَقِيمَتْ عَلَيْهِمُ الْحُدُودُ بِاخْتِلَافِ أَعْمَالِهِمْ ^(٨) يَنْظُرُ ^(٩) إِلَى مَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ وَأَخَذَ مَالًا فَيَقْتُلُهُ وَيُصْلِبُهُ ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَبْدَأَ بِقَتْلِهِ قَبْلَ صُلْبِهِ لِأَنَّ فِي صُلْبِهِ وَقْتْلَهُ عَلَى الْخَشْبَةِ تَعْذِيرًا لَهُ يَشْبَهُ الْمَثَلَةَ ، وَقَدْ قَالَ

(١) حور (٢) للعود (٣) أو (٤) سهم (٥) أم ٦ ، ١٤٠٠ (٦) أم : فإذا (٧) أم : فاختلف (٨) أم : على ما وصفت (٩) أم : وينظر

غيرى يصلبه^(١) ثم يُطعن فيقتل ؛ وإذا قتل ولم يأخذ مالا قُتل ودُفع الى اوليائه
يدفنونه^(٢) ودفنه^(٣) غيرهم ؛ ومن اخذ مالا ولم يقتل قطعت يده اليمنى ثم حُسمت
ثم رجلاه اليسرى ثم حُسمت في مكان واحد وخُلّي ؛ ومن حضر وكثر وهيب
او كان ردءا يدفع عنهم عزّروا وحُبِس ؛ وسواء افرقت أفعالهم كما وصفت في مقام
واحد او كانت جماعة كارت ففعلت فعلا واحدا مثل قتل وحده او قتل وأخذ مال
او اخذ مال بلا قتل حدّ^(٤) كل واحد منهم بمحدّ^(٥) مثله بقدر فعله . (قال)^(٦)
ولو هيبوا ولم يبلغوا قتلا ولا اخذ مال عزّروا ؛ ولو هيبوا وجرحوا^(٧) اقتص^(٨)
منهم بما^(٩) فيه القصاص (*) وعزّروا وحُبِسوا (حدثنا بذلك عنه الربيع) .
(وقال ابو حنيفة وأصحابه)^(٩) اذا قطع الطريق وأخذ المال وقتل فذلك
الى الإمام : إن شاء قطع يده ورجله من خلاف وقتله او صلبه ، وإن شاء صلبه
وقتله ، وإن اخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ، وإن قتل ولم
يأخذ الأموال قتل ولم تُقطع يده ورجله ، وإن لم يفعل شيئا^(١٠) من ذلك وأخاف
المسلمين عوقب وحُبِس حتى يُحدّث خيرا (الجوزجاني عن محمد) (وروى
ابو يوسف عن ابي حنيفة قال) اذا اخذ المال قطعت يده ورجله من خلاف ولم
يُقتل ولم يُصلب ؛ فإن قتل مع اخذ المال فالإمام فيه بالخيار : إن شاء قتله ولم
يقطعه ، وإن شاء صلبه ولم يقطعه . وإن شاء قطع يده ورجله ثم صلبه او قتله .
(قال) وإذا قتل ولم يأخذ مالا قُتل .

(وقال ابو ثور) اذا خرج قوم ليقطعوا الطريق ويخيفوا السبيل واعترضوا
الناس في طرقهم فهؤلاء محاربون يلزمهم الاسم ، وذلك أنّ الله قد وصفهم قتال^(١١)
« إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، فسأهم بهذا الفعل محاربين ؛ فاذا

(١) ام : يصلب (٢) ام : يدفنونه (٣) ام : او يدفنه (٤) احد (٥) ام : حد

(٦) ام : ن (٧) - (٧) واحرجوا امس (٨) مم (٩) راجع خ ٢١٠ و ٢١١

و ٢٥٦ ، وراجع ج ٢٢ (١٠) ن (١١) سورة المائدة [٥] ، ٢٧

خرجوا ثم ظهر عليهم قتلوا وأخذوا المال أو لم يقتلوا ولم يأخذوا المال إلا أنهم قد اخافوا السبيل لزمهم الحكم والإمام مخير فيهم على ظاهر الآية لأنهم بخروجهم قد سعوا في الأرض فسادا .

(وعلة) من قال بقول ملك ظاهر الآية وأن اسم المحاربة قد يلزم المخالف أمر الله والسعي يكون بالخروج وإظهار السلاح وأن لم يقتل ؛ فإذا كان ذلك كذلك كان داخلا في جملة الآية .

(وعلة) من قال بقول الأوزاعي أن ذلك على قدر الجرم أن الآية محتملة ذلك ، وذلك أن كلاً محارب : الخيف وأخذ المال والقاتل ، فقير مستحقين أن ^(١) يقال إنما جزاؤه هذا أو هذا ، أي إن فعل كذا فعل به هذا وإن فعل كذا فعل به ^(١١٢) كذا لفعل آخر ، وإذا احتمل ذلك لم يجوز أن يجعل التأويل بأحد المعنيين بأولى منه بالآخر ، وإذا كان ذلك ^(٢) كذلك لم يجوز قتل نفس تجمع على تحريم قتلها إلا بحجة يجب التسليم لها . وكذلك القطع وغيره .

— ١٥٤ — واختلفوا فيما يجب على المحارب إذا أخذ من

المال ما لا يجب في مثله القطع على السارق

(١٠) (قياس قول ملك) ^(٣) أنه إذا ظهر عليه وقد أخاف السبيل ولم يأخذ أنه يحكم عليه بحكم المحارب لأنه (قال) يقتل وأن لم يكن قتل إذا أخاف السبيل (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) .

(وقال الشافعي) ^(٤) لا يقطع من قطاع الطريق إلا من أخذ قيمة ربع دينار فصاعدا قياسا على السنة في السارق (حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(٢٠) (وقال أبو حنيفة وأصحابه) إذا أخدم الإمام ولم يتوبوا وقد أخذوا من المال

(١) أعا (٢) ن (٣) واجع مد ١٦ ، ١٨ إلى ١٠٠ (٤) راجع ام ٤ ، ٢٠٣

مائة درهم فإذا لم يكن ما أخذوا يساوي ما يجب فيه القطع على كل واحد منهم على
الانفراد بمثل ما يصيبه القطع له اقطعهم .

(وقال أبو ثور) إذا اظهروا السلاح وأخافوا السبيل وحاربوا ثم ظهر عليهم
قبل التوبة فالحكم لهم لازم بالآية ولست انظر فيما أخذوا ولا من قتلوا .

— ١٥٥ — واختلّفوا فيما عليه إذا قتل عبداً أو ذمياً أو من

لا يعادله (١) في حرية

(فقال ملك) (٢) أمّا المحارب فرجل حمل على قوم بالسلاح فضرب رجلاً
على غير نائرة (٣) ولا دخل ولا عداوة أو قطع طريقاً وأخاف المسلمين ؛ فهذا إذا
أخذ فإن (٤) الإمام يلي قتله ولا ينتظر به ولا يجوز له فيه عفو (حدثني بذلك
يونس عن ابن وهب عنه)

(قال أبو جعفر) فهذا القول يدل على أنه من نال (٥) من الناس بحرب أن
حكمه إلى الإمام ؛ وكذلك (قياس قول الأوزاعي) وذلك (أن العباس بن الوليد
أخبرني عن أبيه أنه قال) (٦) (٧) المحارب من خرج من الجماعة وآذن بالحرب
مستعلناً واعترض الناس بالقتل وأخذ الأموال ، فإن ظفر به فأمره إلى الإمام :
إن شاء صلبه ، وإن شاء قتله ، وإن شاء قطعه من خلاف ثم لم يحسمه .

(وقال الشافعي) (٧) احفظ (٨) عن بعض أهل العلم قبلنا أنه قال يُقتلون
وأن قتلوا عبداً أو ذمياً على مال يأخذونه ، وهذا مخالف للقتل على غير الغيلة .
(قال) ولقوله هذا وجه لأن الله جل (٩) ثناؤه (٩) ذكر القتل والصلب فيمن
حارب وسعى في الأرض فساداً فيحتمل أن يكون ، إذا نيل هذا من عبد أو ذمي ،
من المحاربة أو الفساد ويحتمل أن يكون (١٠) ، إذا فعلوا ، ما في مثله القصاص ؛

(١) يعادله (٢) راجع مد ١٦ ، ١١ إلى ١٠١ (٣) في الاصل « ماره » ما هنا وفيما
سيأتي ، ولعله « نائرة » (٤) مل (٥) قال (٦) سيتكرر هذا القول في فصل ١٦٧
(٧) ام ٦ ، ١٤٠ (٨) ام : واحفظ (٩) — (٩) ام : عز وجل (١٠) ام : يكونوا

فإن (١) كنت اراه قد خالف سبيل القصاص في غيره لأن دم القاتل فيه لا يُحقن بعفو الولي (٢) ولا يصلحه لو صالح فيه وكان (٣) الصلح مردوداً وفعل المصالح لأنه حدة من الحدود (٤) وليس (٥) فيه خبر يلزم فيتبع ولا اجماع اتبعه ولا قياس يفرق (٦) فيصح وأنا (٧) استخير الله فيه (٨). (وقال) ببغداد: يُقطع من قطع على مسلمين (٩) او ذميين ان قتلوا ذميين او مسلمين او اخذوا المال (حكي (١٠) علنها ابو ثور عنه).

(وقال ابو حنيفة وأصحابه) مثل قول الشافعي: يُحكم عليهم ان اصابوا ملة او ذمة. (وقالوا) ان قطع على رجلين وأخذ ائمال وأحد الرجلين ابوه وها شريكان قتل ولم تُقطع يده ورجله؛ وكذلك لو كان احدهما ذا رحم محرم منه او شريكاً مقاضاً كان الحكم كذلك.

(وقال ابو ثور) في ذلك كله يُحكم عليه بحكم المحارب. — ١٥٦ — (وأجمعوا) أنهم بما حاربوا به من شيء فهم محاربون يُحكم عليهم بحكم المحارب بمجاعة حاربوا او خشب او حديد او ما كان مما يقع عليه اسم سلاح يقاتل به.

— ١٥٧ — (١١٣) (وأجمعوا) أنه يُحكم على المرأة ان حاربت كما يُحكم على الرجل.

— ١٥٨ — واختلفوا فيما على من حارب في الأمصا والمداين (فقال مالك) (١١) أما المعتال فرجل عرض لرجل او صبي نخذه حتى ادخله بيتاً فقتله وأخذ متاعه فهذه الغيلة، او رجل سدد على قوم عرض لهم

(١) ام : وان (٢) ام : منه ز (٣) كان (٤) ام : حدود الله عز وجل (٥) ام : ليس (٦) ام : بفرق ، كذا في الطبع (٧) ام : وأنا (٨) انتهى ام (٩) المسلمين (١٠) حكم (١١) راجع مد ١٦ ، ١٠٢

في طريق فسدت عليهم فقتل وأخذ متاعاً فتلكت الغيلة أيضاً ، وهي عندي تشبه المحاربة ، فإذا ظهر على هذا قُتل ولم يكن للإمام أن يعفو عنه وإنما قاتل الغيلة يُعتد من المحاربة (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) . (قال) ^(١) وأما رجل دخل على رجل في حريمه مكابرة حتى ضربه أو جرحه أو قتله وخرج ^(٢) مكابراً ولم يذهب متاعاً وإنما ضربه آياه لنائرة كانت بينهما وعداوة فهذه النائرة لا يشك فيها أحد أنه إذا أخذ فعليه القصاص . (قال) والعفو يجوز فيه لأولياء المقتول إن هم عفوا وعليه العقوبة جلد مائة وحبس عام .

(وقال الأوزاعي) وسئل هل ترى الذي يقطع الطريق إذا حمل السلاح في أرباض المدائن وفي داخلها في طرقها بمنزلة الذي يخيف السبيل ويقطع الطريق في الفلاة من الأرض وما بين القرى ، وهل لذلك حد ينتهي إليه أو يُعرف به المحارب الذي يُحكم عليه بقطع اليد والرجل أو القتل أو الصلب (قال) ^(٣) من كان مأواه في سواد العامة فأخاف السبيل وشهر السلاح فقتل وأخذ ^(٤) المال أو بيت الناس فقتل وأخذ المال فهو اللص المحارب العادي الذي لا ينبغي للإمام استبقاؤه ولا يجوز لأحد عليه فيه أمان دون أن يصلبه إن كان قتل وأخذ المال وأن يقتله إن كان قتل ولم يأخذ المال وأن ^(٥) يقطعه من خلاف (*) إذا أخذ المال وأمسك عن القتل (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) . قال وسئل كيف القضاء في قوم يطرقون القوم في دورهم شاهرين سيوفهم فيصيبون متاعهم وأموالهم فيؤخذون على ذلك ولم يخرجوا شيئاً مما أصابوا منهم من ^(٦) الدار حتى أخذوا ، وكيف إن أخذوا بعد خروجهم بما أصابوا من الدار (قال) إذا بيتوا الناس شاهرين سيوفهم فأصابوا المال وأخذوا قبل ^(٧) أن يخرجوا به فهم لصوص عداة عوقبوا وضمنوا الحبس ثم لم يخرجوا منه ما يخافهم ^(٨) الناس على أموالهم

(١) راجع مد ١٦ ، ١٠٤ (٢) أو خرج (٣) راجع ما سيأتي في فصل ١٦٢

(٤) أو أحد (٥) أو - (٦) و (٧) ن (٨) محموم

ودمائهم ؛ وإن كانوا أخذوا بعد ما خرجوا به قطعوا من خلاف ؛ وإن دخلوا
شاهرين سيوفهم فقتلوا وأخذوا المال ثم أخذوا بعد خروجهم فعليهم الصلب
(حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) .

(وقال الشافعي) ^(١) المحاربون ^(٢) هم ^(٣) القوم يعرضون بالسلاح للقوم

حتى يغصبوهم مجاهرة في الصحاري والطرق ^(٤) ، وأرى ذلك في ديار أهل البادية
وفي القرى سواء إن لم يكن ^(٥) في المصر أعظم ذنبا ، فحدودهم واحدة (حدثنا
بذلك عنه الربيع) .

(وقال أبو حنيفة وأصحابه) ^(٦) إذا قطعوا الطريق في مصر من الأمصار

أو مدينة من المدائن فأخذوا الأموال وقتلوا لم يُحكم عليهم حكم المحاربين ،
ولكن من قتل قتل به ومن جرح اقتص منه فإن لم يكن قصاص ضمن
الأرض ، ومن لم يفعل شيئا من ذلك عوقب وحُبس ، ومن أخذ مالا ضمن .

(قالوا) وكذلك إن كانوا قوما مسافرين قتلوا قرية فصار بعضهم على بعض
غكابروهم وأخذوا أموالهم وقتلوهم فحكمهم كحكم من فعل ذلك في المصر .

(قالوا) وإن قطعوا على قوم بين الكوفة والحيرة فالحكم عليهم كالحكم على
من قطع بالكوفة . (١١٤) (وقالوا) وإذا كان القوم مسافرين فبيئتهم فقتلوا
وأخذوا الأموال وكابروهم حكم عليهم حكم المحاربين .

(وقال أبو ثور) مثل قول الشافعي .

واختلفوا فيما على المحارب إذا جاء

- ١٥٩ -

تأبى قبل أن يُقدّر عليه

(١) أم ٦ ، ١٤٠ (٢) أم : والمحاربون (٣) أم : الذين هذه حدودهم

(٤) أم : قال ز (٥) أم : من كان ز (٦) راجع ج ٧٢

(فقال ملك)^(١) في المحارب اذا جاء نائباً قبل أن يُقدَّر عليه وُضع عنه الحد الذي^(٢) ذكر الله وأخذ بتباعات الناس من قتله هذا وأخذه مال هذا (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه) . (وقال ملك) في المحارب اذا جاء نائباً إن كان قتل قُتل إن شاء اولياء المقتول والعفو يجوز فيه اذا جاء نائباً . (وحدثني يونس عن ابن وهب قال وقال ملك) في النص المحارب الذي يقطع الطريق أنه اذا جاء نائباً فإن الإمام يقبل ذلك منه ولا يعاقبه في شيء اتاه ويضع عنه القتل والصلب والقطع^(٣) والنفي إلا أن يأتي احد يطلبه بشيء ، فإن السلطان يأخذه حقه^(٤) منه لا يضع السلطان لتوبته حقوق الناس قبله .

(وقال الأوزاعي) إن رجع نائباً قبل أن يُظفر به قبلت توبته وأومن على احدائه كلها في حربه (اخبرني بذلك العباس عن ابيه عنه) . (قال) وسئل كيف ترى في الذي يخيف السبيل فيشهر السلاح ويصيب المال ويقتل ثم يستأمن فيؤمن (قال) إن اتخاف السبيل وشهر السلاح وآذن بالحرب وقتل وأصاب المال ثم استأمن فأومن فهو آمن ، وإن جاء نائباً قبلت توبته ولم يتبّع بشيء كان منه في حربه . وإن كان لم يؤذن بالحرب وكان في احدائه في عمار آمنة ينتقل فيهم مستخفياً فلا يجوز لأحد فيه امان ، فإن أخذ قتل إن كان قتل ويُقطع إن كان سرق من خلاف .

(وقال الشافعي)^(٥) ذكر الله^(٦) استتابة المحارب فقال^(٧) : « إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم » ، فمن اخاف^(٨) (*) في^(٩) المحاربة الطريق

(١) راجع مد ٣ ، ٤٨ ، ١٦ ، ١٠٠ ، ١٠١ (٢) الى (٣) في العطف (٤) محمـ

(٥) ام ٦ ، ١٤٣ (٦) ام : تبارك وتعالى حد ز (٧) سورة المائدة [٥] ، ٢٨ ، ٢٩

ام : عز وجل ز (٨) — (٨) اصاب من

وفعل فيها ما وصفت ^(١) من قتل او جرح وأخذ مال او بعضه فاختلف اصحابنا فيه : فقال بعضهم كل ما كان لله ^(٢) من حد يسقط فلا يقام ^(٣) وكل ما كان للآدميين لم يبطل : يُجرح ^(٤) بالجرح ويؤخذ منه ارشه ان لم يكن فيه قصاص وتؤخذ منه قيمة ما أخذ وإن قتل دفع الى اولياء القتيل فإن شاءوا قتلوا وإن شاءوا عفووا ولا يُصلب ^(٥) وإن عفا جاز العفو لأنه إنما يصير قصاصاً لا حداً . وهذا اقول ؛ وقال بعضهم يسقط عنه ما لله ^(٦) والناس كله إلا أن يوجد عنده متاع رجل بعينه فيدفعه اليه (حدثنا بذلك عنه الربيع) .
(وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٧) في ذلك مثل قول الشافعي اذا جاء نائباً .
وهو (قول ابى ثور)

— ١٦٠ — واختلفوا فيما على الإمام ان يبدأ به من الاحكام

اذا أخذ قبل التوبة

(فقال ملك بن انس) ^(٨) الغيلة والمحارب سواء ليس لأحد في ذلك عفو من ^(٩) السلطان ^(٩) ولا غيره (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه) . (وحدثني يونس عن ابن وهب عنه أنه قال) إنما قتل الغيلة من المحاربة ، وما كان من قتل غيلة من غير ظنة ولا عداوة ولا نأرة إلا محارباً ^(١٠) للمسلمين بلصوصية ، فإنما ولي ذلك الإمام .

(وقال الأوزاعي) وذلك الى الإمام (حدثني بذلك العباس عن ابيه عنه) .
(وقال الشافعي) ^(١١) لو ^(١٢) كان القاتل منهم ^(١٣) يعني من المحاربين قتل ^(١٤)

(١) راجع ما جاء في فصل ١٥٣ ام : عز وجل ز (٣) ام : يقطع
(٤) جرح (٥) صلهم (٦) ام : عز وجل ز (٧) راجع ج ٧٢
(٨) راجع مد ١٦ ، ٩١ ، ١٠٠ (٩) — (٩) ولا سلطان (١٠) محاربه
(١١) ام ٦ ، ١٤٠ (١٢) ام : ولو (١٣) — (١٣) ام . قتل منهم

رجلا وجرح آخر أقصّ صاحب الجرح منه ثم قُتل ، وكذلك لو ^(١) اخذ المال وجرح أقصّ صاحب الجرح منه ^(٢) ثم قُطع : لا تمنع حقوق الله حقوق الآدميين في الجراح وغيره ^(٣) ، وإن ^(٤) كانت الجراحة ^(٥) مما لا قصاص فيه وهي عمد فأرشها كلها في مال الجراح يؤخذ دينا من ماله وأن قُتل وقُطع ^(٦) : (قال) ^(٧) وإذا اراد ^(٧) اهل الجراح (١١٥) عفو الجراح فذلك لهم ، وإن اراد اولياء المقتول ^(٨) عفو دماء من قتلوا لم يكن ذلك يحقن دماء من عفوا عنه وكان على الإمام أن يقتلهم اذا بلغت جناتهم القتل (حدثنا بذلك عنه الربيع) . (وقال ابو حنيفة وأصحابه) ^(٩) اذا اصابوا مالا وقتلا وجراحات وقدر عليهم قُطعت ايديهم وأرجلهم من خلاف وقتلوا وصلبوا .

(وقال ابو ثور) مثل قول الشافعي : يُبدأ بمقوق الآدميين حتى يُقتص ممن جنى ويغرم ما اتلف من المال ، فإن عفا اصحاب الحقوق حقوقهم اقام الإمام عليهم الحد .

— ١٦١ — واختلفوا في قطع المحارب اذا كانت يده اليسرى

عليلة او شلاء . أو رجلاه اليمنى اختلفوا في قطع

السارق اذا كان كذلك ، وقد ذكرناه ^(١٠) فيما

مضى ^(١١)

— ١٦٢ — واختلفوا في معنى النفي الذي حكم

(١) ام : كان ز (٢) ام : ن (٣) ام : وغيرهما (٤) ام : ولو

(٥) المراح ؛ ام : الجراح (٦) ام : او قطع (٧) — (٧) ام : قاراد

(٨) ام : المقتولين (٩) راجع ج ٧٢ (١٠) ذكرناها

(١١) في قول مالك راجع مد ١٦ ، ١٠٢ و ١٠٣ وفي قول الشافعي راجع ام ٤ ، ٢٠٣

و ٢٠٤ وفي قول أبي يوسف راجع خ ٢٠٧

الله عز وجل عليه به

(فقال ملك)^(١) في قول الله^(٢) « او يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ » النفي في ذلك :
أن ينفيه السلطان من بلده الى بلد آخر ثم لا يتركه يرجع الى بلده حتى يعرف
منه التوبة وحسن الحال (حدثني بذلك يونس عن ابن وهب عنه) .

(وقال الأوزاعي)^(٣) إِنْ قُتِلَ وَاخْتُلِفَ الْمَالُ وَبَيَّتَ النَّاسُ فَلَا يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ
اسْتِبْقَاؤُهُ وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ^(٤) عَلَيْهِ فِيهِ أَمَانٌ دُونَ أَنْ يَصْلِبَهُ ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَصِبْ
دِمَاؤُهُ وَلَا مَالُهُ وَكَانَ مَعَهُمْ كَانَتْ عَقُوبَتُهُ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ وَتَضَمُّنُهُ الْحَبْسِ فَلَمْ يُخْرَجْ
مِنْهُ وَالنَّاسُ يَخَافُونَهُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ (حدثني بذلك العباس عن أبيه عنه) .
(وقال الشافعي)^(٥) النفي^(٦) أَنْ يُطْلَبَ^(٧) حَتَّى يَنْتَفِي^(٧) مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ
فَإِذَا قُدِرَ^(٨) عَلَيْهِ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ^(٨) (حدثني بذلك عنه الربيع) .

وهو (قول أبي ثور)

(وقال أبو حنيفة وأصحابه)^(٩) إِذَا لَمْ يُقْدَرْ عَلَيْهِ طُلِبَ فَذَلِكَ نَفْيُهُ
مِنَ الْأَرْضِ .

(*) واختلفوا في كيفية الصلب

— ١٦٣ —

(فقال ملك)^(١٠) أَرَى أَنْ يُقْتَلَ مَصْلُوبًا عَلَى الْخَشَبَةِ وَهُوَ حَيٌّ (حدثني
بذلك يونس عن ابن وهب عنه) .

(وقال الشافعي)^(١١) أَرَى أَنْ يُقْتَلَ ثُمَّ يُسَلَبَ ثَلَاثًا ثُمَّ يُتْرَكَ بِهِ فَيُدْفَنُ
(حدثنا بذلك عنه الربيع) .

(١) راجع مد ١٦ ، ١٨ ، ١٩ (٢) سورة المائدة [٥] ، ٢٧ (٣) راجع ما قد جاء
في فصل ١٥٨ (٤) لآخر (٥) ام ٤ ، ٢٠٣ (٦) ام : وتقيهم (٧) — (٧) ام :
يطلبوا فينفوا (٨) — (٨) ام : ظفر بهم اتيت عليهم أي هذه اليهود كان حدهم
(٩) راجع خ ٢١٠ و ٢٥٦ (١٠) راجع مد ١٦ ، ١٩ (١١) راجع ٦ ، ١٤٠

(وقياس قول ابى حنيفة وأصحابه) أَنَّ يُقْتَلُ ثُمَّ يُصَلَّبُ لِأَنَّ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِيمَنْ يُصَلَّبُ مِمَّنْ رَأَى الْإِمَامَ صَلَبَهُ .

— ١٦٤ — واختلفوا في كيفية الشهادة على المحارب والسارق

بعد اجماعهم ألاّ يقام عليه الحدّ بالسمع

(فقال مالك) ^(١) وقيل له اقام عليه بالسمع بغير بينة قاطعة (قال) لا (حدثني بذلك يونس عن اشهب عنه) . (وحدثني يونس عن ابن وهب عنه قال سمعته) وسئل عن القوم يخرجون سفرا فيلقاهم اللصوص فيقاتلونهم ويقطعون عليهم فيشهد على اللصوص بعض من كان يقاتلهم (قال) ارى انّ تقبل شهادتهم عليهم اذا كانوا عدولا .

(وقال الأوزاعي) وقيل له كيف ترى في الرجل يقتل الرجل على ظهر الطريق ويشهد رفاقه أنّه قطع عليه الطريق وحمل السلاح ا ترى شهادتهم له جائزة ويُطْلَمُ دمه ام لا شهادة لهم عليه (قال) ان كانوا عدولا فشهادتهم جائزة عليه وأهدر دم القتيل، وإن لم يكونوا عدولا فأمر القاتل الى اولياء القتيل : إن شاءوا قتلوه به وإن شاءوا قبلوا منه العقل (أخبرني بذلك العباس عن ابيه عنه) .

(وقال الشافعي) ^(٢) لا ^(٣) يقام على سارق ولا محارب حدّ إلاّ بواحد من وجهين : إما شاهدين ^(٤) عدلين ^(٤) يشهدان عليه بما في مثله الحدّ وإما باعتراف يثبت عليه حتى يقام عليه الحدّ ، وعلى الإمام أن يقف الشاهدين في السرقة (١١٦) حتى يقولوا مرق فلان، ويثبتاه بعينه وأن لم يثبتاه باسمه ونسبه، متاعا لهذا يسوى ربع دينار ^(٥) ، وكذلك يشهد ان ^(٦) على قطاع الطريق بأعيانهم وأن لم يسموا اسماءهم وأنسابهم أنّهم عرضوا بالسيف ^(٧) لهؤلاء اول هذا بعينه

(١) راجع مد ١٦، ١٠٣ (٢) ام ٦، ١٤١ (٣) ام : ولا (٤) — (٤) ام : شاهدان عدلان (٥) ما هنا زيادة في ام (٦) ام : يشهد الشاهدان (٧) ام : بالسلاح

- وأخافوه بالسلاح أو ^(١) نالوه ^(١) به ثم فعلوا ما فيه حدة ، وإن ^(٢) شهدوا على
أخذ المتاع شهدوا كما يشهد شهود السارق على متاع بعينه أو بقيمته ^(٣) أو بصفته ^(٤) ،
ويحضر أهل المتاع وأولياء المقتول ؛ فإن ^(٥) شهد شاهدان من أهل رفقته إن
هؤلاء عرضوا لنا فنألونا ^(٦) وأخذوا منا أو من بعضنا لم تجز شهادتهما لأنهما
خصمان ، ويسعهما أن يشهدا إن هؤلاء عرضوا لهؤلاء ففعلوا وفعلوا ونحن ننظر ؛
وليس على الإمام عندى أن يقفهم فيسألهم هل كنتم فيهم لأن أكثر الشهادة
عليهم هكذا ؛ فإن شهدوا أن هؤلاء عرضوا ففعل بعضهم لا يثبت أى ^(٧) فعل
من أيهم ^(٨) لم يُحدّثوا بهذه الشهادة حتى يثبت الفعل على فاعله ^(٩) بعينه ، وكذلك
السرقه ^(١٠) ؛ ولا يقبل فيهما ^(١١) أقل من شاهدين ^(١٢) . (قال) ^(١٣) وكذلك
حتى يثبتوا ^(١٤) الجراح والقاتل وأخذ المتاع بأعيانهم (حدثني بذلك عنه الربيع) .
(وقال أبو حنيفة وأصحابه) إن شهد عدلان فعلا لا تشهد أن هؤلاء قطعوا
علينا وعلى أصحابنا وأخذوا المال وقتلوا لم تجز شهادتهما ، وكذلك لا تجوز
شهادتهما إن كان في المشهود لهم ذورحم محرم لهما أو لأحدهما . (وقالوا) ^(١٥) إن
شهدا أنه قطع على رجل من عرض الناس وله ولي أو ليس له ولي يُعرف قتل
وأخذ الأموال لم تجز أيضا شهادتهما ، وكذلك (*) لا تجوز شهادتهما إلا أن
يكون خصم معروف ، فإن كان خصم معروف فإما يقطع يده ورجله ويقتله أو
يصلبه ولا ينظر إلى عفو الولي ^(١٦) وإنما هو إلى الإمام .
(وقال أبو ثور) إذا كان الشاهدان مسلمين فقالا تشهد أنهم قطعوا علينا

(١) — (١) أم : ونالوه (٢) أم : فإن (٣) مضمه (٤) أم : كما وصفت في
شهادة السارق ز (٥) أم : وإن (٦) مبالوا (٧) اسم : أم : أيهم
(٨) أم : لم يفعل ز (٩) أم : فاعل (١٠) هاهنا زيادة في أم (١١) ههنا : أم :
في السرقه ولا قطع الطريق (١٢) هاهنا زيادة في أم (١٣) أم : ن
(١٤) أم : يبينوا ، كذا في الطبع (١٥) ومال (١٦) الوالى

وعلى أصحابنا وأخذوا المال وقتلوا ففيهما قولان : أحدهما أن شهادتهما جائزة وكان هذا شيئاً يقوم به بعض الناس وأن كانوا فيه مشتركين . وذلك أن هذا لا يمكن فيه شهادة قوم لم يكونوا في الواقعة ، وقد جوز المسلمون شهادة رجلين لو شهدا على مسجد أن أنساها أخذ منه شيئاً أو من طريق وهذا شيء الناس فيه شركاء ، فإذا شهد بعضهم على ذلك جازت شهادتهم ؛ والاخر أن الشاهدين^(١) يدينان لأنفسهما فلا تجوز شهادتهما إذا شهدا بشيء هم فيه شركاء . (قال) وإن شهدا^(٢) وفيهم ذورحم محرم لهما فشهادتهما جائزة إلا أن يكون قتل ولي لهما أو لأحدهما وهو ولي الدم فلا تجوز شهادتهما لأنفسهما ، وإن كان الولي غيرهما جازت شهادتهما .

١٠ — ١٦٥ — (وأجمعوا) جميعاً أن الصبي إذا سرق أو قطع الطريق فقتل وأخذ المال أنه يُحكم عليه بما كان منه من جناية في مال ويعاقب وأنه لا يُقطع ولا يُقتل .

— ١٦٦ — واختلفوا فيما على الذمي إذا قطع الطريق^(٣)
(قال الشافعي)^(٤) يُحكم عليه بحكم المحاربين وهم على الذمة ما اذوا الجزية (حدثنا بذلك عنه الربيع) .
(وقال أبو حنيفة وأصحابه) مثل ذلك .

(وقال أبو ثور) يُحكم عليه بما يُحكم على المحاربين وذلك نقض للعهد .

— ١٦٧ — واختلفوا في حكم النبي صلى الله عليه على

المرتين (١١٧) هل كان ذلك قبل نزول

الآية أم بعد

(١) السامدان (٢) شهدوا (٣) في قول مالك راجع مد ٣ ، ٢٠ و ٢١ و ١٦ و ١٨ ،

(٤) ارجع ام ٤ ، ١٠٩ و ٢٠٥ ، وما قد جاء في صحيفة ٢٤ سطر ٣ الى ٧

- (فقال الأوزاعي)^(١) المحارب من خرج من الجماعة وآذن بالحرب مستعلنا واعترض الناس بالقتل وأخذ الأموال ، فإن ظفر به فأمره إلى الإمام إن شاء صلبه وإن شاء قتله وإن شاء قطعه من خلاف ثم لم يحسمه كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله بالنفر من عكل حين أتى بهم وقد حاربوا فسفكوا الدماء وأخذوا المال ، فإنه قطعهم من خلاف ثم لم يحسمهم (أخبرني بذلك العباس عن أبيه عنه) .
- (وقال الشافعي) إنما نزلت هذه الآية بعد ما صنع النبي صلى الله عليه وآله بأهل اللقاح ما صنع (حدثنا بذلك عنه الربيع)
- (وقال أبو ثور) الحديث في أهل اللقاح^(٢) ثبت وليس هذا مما يدفع إذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، وذلك أن القوم قد ارتدوا وقتلوا وسرقوا فكان في عقوبتهم بذلك نكال لهم فيما صنعوا وأخرى ألا يجترئ أحد بعدهم على مثل هذا الفعل ، وليس لأحد أن يعرض في فعل فعله رسول الله صلى الله عليه وآله إذا ثبت عنه وعلى الناس التسليم لأمره^(٣) .



(١) قد جاء بعض هذا القول في فصل ١٥٥ (٢) المداح .
 (٣) أحر كتاب المحاربين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين الأحرار وحسبنا الله ونعم الوكيل ز

فهرست الاسماء

﴿تفصيه﴾ تشير الأعداد الكبيرة الى الصحائف والأعداد الصغيرة الى السطور ؛ وقد تركنا ذكر الصحائف والسطور للأسماء المتكررة في أكثر الفصول

- نهر آلس ٧٢ تعلية ^١ و ^٣
ابراهيم النخعي ٢٢٨ ^{١٢}
ابراهيم بن ابي يحيى ٢٣١ ^٢
احمد بن حنبل ابو عبد الله ١٣٩ ^{١٤}
اذرييجان ٢٠١ ^٢
ارمينية ٢٠١ ^١
ابو اسحق الفزارى
بنو اسرائيل ١٩٩ ^٧ ٢٣٠ ^٩
اسلم مولى عمر بن الخطاب ٢٠٩ ^١
اسماعيل بن ابي خالد ٢١٣ ^٩
اشعث الخداني ١٤٥ ^{١٦}
ابو الأشهب جعفر العطاردي ٢٠٣ ^٧
اشهب بن عبد العزيز
الأنباط ٢٢٥ ^{١٣}
الإنجيل ١٩٩ ^٧
انس بن ملك ١١٧ ^{١٢}
الاوزاعي

اباس بن سلمة بن الأ كوع ١٨ ١٤٥

أيلة ٢٠٩ ٨ ١٤

بدر ٤ ٧ ١٢ ١١ ١٣ ٢ ١٣٠ ١

البراء بن ملك ١١٧ ١٠ ١٢

بشر بن الوليد ١٣٨ ١١ ١٤٥ ٧ ١٦٨ ٤ ١٨٣ ١١

أبو بصير ٤٧ ١

بغداد ٢٢٣ ٨ ٢٤٩ ٤

أبو بكر الصديق ١١ ٦ ٩ ١٢ ٥ ١٠٣ ٩ ١١ ١٠٧ ١ ١٠٨ ١٧

١٠٩ ٣ ١١٢ ١٦ ١٤٠ ١٣ ١٦ ١٤٥ ١٢ ١١

بيروت ٣٢ ٦

الترك ٣ ١١ ١٤٢ ٨ ١٦٢ ٢٠ ٢٠٠ ٤

بنو تغلب ٢١٠ ١٧ ٢١٨ ١٠ ٢٢٤ ١٧ ١٨ ٢٠ ٢٢٧ ١٦ ٢٠

٢٢٨ ٧ ١٠ ١٥ ٢٢٩ ٦ ٨ ٢٣١ ٤

التوراة ١٩٩ ٧

أبو ثور ٣ ٢٠ ٨ ١٠ ٢١ ١٤ ٣٠ ٧ ٤٤ ٤ ٥١ ١٣ ٦٣ ٢١

٦٧ ٢ ٧١ ١ ٧٦ ٩ ٧٧ ١٨ ٨٠ ٢ ٨١ ٦ ٨٣

١ ٨٤ ١ ٩٤ ٤ ١٠٢ ٦ ١٠٧ ١٦ ١١٧ ٥ ١٢٨ ١٤

١٣١ ٥ ١٣٨ ١٨ ١٤١ ١ ١٤٥ ١٠ ١٤٦ ١٠ ١٥٨

٦ ٢٠٠ ٩ ٢٠٣ ١ ٢٠٨ ٢ ٢١١ ٨ ٢١٢ ١٧ ٢٤٣

٧ ٢١٨ ٦ ١٢ ٢٢٧ ١ ٢٣٠ ١٣ ٢٣٢ ١٤ ٢٤٣

١ ٢٤٦ ١٨ ٢٤٨ ٣ ٢٤٩ ٦ ١١ ٢٥١ ١٧ ٢٥٣ ٩

٢٥٤ ١٠ ٢٥٥ ١١ ٢٥٧ ١٨ ٢٥٨ ١٦ ٢٥٩ ٨

الجبيل ٢٠١ تعلية^١

ابن جريج وهو عبد الملك بن عبد العزيز^٤ ٤٨

ابو جعفر الرازي ١٣٩^{٢٠}

ابو جعفر: راجع محمد بن جبر الطبري

ابو جنيد بن سهيل بن عمرو^{٢٠} ٤٦

الجوزجاني وهو ابو شليمن موسى بن محمد^{١٦} ٨٢ ١٣١ ٤ ١٣٣ ١٣

١٤٠^{٢٠} ٢٤٦ ١٣

حاطب ١٧٣^٥

الحبش ١٤٢^٨ ١٦٢^{٢٠} ١٩٤^١ ٢٠١ تعلية^١

الحجاز ٦٦^{٢٠} ٢٠٥ مراراً ٢٣٣ مراراً ٢٣٤ ١ ١٥ ١٦ ٢٣٥

مراراً ٢٢٦ ١ ٣ ١٣

الحديبية ١٥ ١ ٦ ١٣

الحرم ٤١ مراراً ٤٢ مراراً ٢٣٤ مراراً

الحسن البصري ٢ ٦ ١٢^٨ ٨٠^٦ ٨ ١٤٥ ١٥ ١٦ ٢٠٣ ٣

٧ ١٧ ٣٤٣ ٢

الحسن بن صالح ١٤٥^{١٣}

الحسن بن يحيى ٨٤^٤

الحكم بن عتيبة ١٤٥^{١٤} ٢٢٨^{١٢}

خمزة بن عبد المطلب ١٣^٢ ٧^٢ ١٤^٣

ابو حنيفة

حنين ١١٢^{١٤} ١٦^{١٦} ١١٥^{١٨} ١٢٩^٣ ٢٢٢^{١٧}

الحيرة ٢٥١^{١٤}

خُبَيْب بن عدي ٤١ ١٤

خراسان ١٦١ ١٩

الخزر ٣ ١٢ ٢٠٠ ٢٠

خصيف بن عبد الرحمن الجزري ١٦١ ١٦ ١٩٧ ٤

خير ١٦ ٢ ٧٧ ٤ ١٤٦ ٤ ١٣٣ ١٦ ١٣٤ ٣ ١٣٧ ٩ ٢١٩

٨ ١٠ ١٩ ٢٢٢ ٤ ٢٢٤ ١٤ ٢٣٣ ١٦

داود بن كردوس ٢٢٨ ١٣

دجلة ٢٢٣ ٢

نهر الذئب ٧٢ ٧ ١١

الربيع بن انس ١٣٩ ٢٠

الربيع بن سليمان

الربيع بن صبيح ٢ ٧

الروم ٣ ١١ ١٥ ٢ ٢٦ ٣ ٣١ ١٥ ٣٣ ١٠ ٦٩ ٦ ١٤ ١٧٠

٧٠ ٣ ٧١ ١٦ ٢٠ ٧٢ ١ ٨٤ ٨ ١١ ٨٧ ١١ ١٧ ٨٩

٣ ٩٠ ١٤ ١١ ٩٤ ١٦ ١٩ ٩٥ ١٣ ١١ ٩٦ ١٧ ١٠٣

٥ ١١١ ١٣ ١٢٩ ٦ ١٤٢ ٦ ١٤٧ ٥ ١٥٨ ١١ ١٤ ١٤

١٦٢ ١٨ ١٦ ١٧٢ ٦ ١٧٧ ٩ ١٧٩ ٨ ١٣ ١٨٧

٢ ٩٠ ٢ ١٩١ ٢

الزارة ١١٧ ١٢

الزبير بن العوام ١٩٦ ١

عين زربي ٧٣ ١٣

زرعة بن النعمن ٢٢٨ ١٣

زفر بن الهذيل أبو الهذيل ٣٠ ١ ٤٠ ١٧ ٤٢ ٤ ٩ ١٤ ٥١ ١٢
 ٦٢ ٢٠ ٦٣ ٩ ٦٨ ٨ ٨١ ٤ ٨٣ ١٥ ٨٥ ٧ ١٥٧
 ١٨ ١٦١ ١٠ ١٣ ١٦٧ ٣ ١٥ ٢٢٧ ١٥ ١٨

زكرياء بن أبي زائدة ١٥٩ °

الزهري وهو ابن شهاب ١١٧ ١٥

زياد بن حدير ٢٢٨ ١٠ ١٢

زيد بن أبي الزرقاء ٩ ° ١٢ ٢٠ ٧١ ٧ ٨٢ ٦ ١٢٥ ١١ ١٤٢

١٥ ١٤٦ ٧ ١٥١ ١٥ ٣٠١ ٤ ٢٢٦ ١٥ ٢٤٢ ١٥

سعد الفلحة أو ابن سعد ٢٣١ ٣

سعد بن معاذ ١٦٨ ١٨ ١٩ ٢٠

سعيد بن المسيب ١٢٦ ٥ ٨

سفيان الثوري

سلمة بن الأَكوع أبو إياس ١٤٥ ١٩

سلمة بن تمام ١٦١ ٢١

سليمان بن موسى ٨٤ ٣

أبو سفيان ٤١ ١٤

السواد ٢١٠ ١٦ ٢٢٠ ٥ ٦ ٨ ٢٢٣ ١ ٢٢٥ ٢

السودان ١٤١ ١٤ ١٦

سَير ١٣٠ ٩ ١٠

ابن سيرين ١١٧ ١١

الشافعي

الشَّام ٦٤ ١١ ٢٠ ٦٩ ٥ ١٢ ١٥ ٧٩ ١٢ ١٣٤ ٢ ١٥٨

١٧ ٢١٩ ٧ ١٩

الشأميون ١٢٧ ٤

شريك بن عبد الله النخعي ٢٢٥ ٣

شعبة بن الحجاج ٢٢٨ ١٢

الشعبي وهو عامر بن شراحيل ١٥٩ ٣ ١٦١ ١٩ ٢١ ٢١٣ ٨ ١٠

ابن شهاب : راجع الزهري

صفوان بن أمية ١٧ ٢

صفية ١٢٩ ٤

الصقالبة ١٤١ ١٤ ١٦ ١٤٢ ٦ ٨ ١٦٢ ١٨ ٢٠

الطائف ١٠٧ ١ ٢٣٦ ١٤

طرسوس ٧٣ ١٣

ابو الطفيل ١٤٠ ١٦

عاصم بن ثابت ٤١ ١٣

ابو العالية الرياحي ١٣٩ ١٥ ٢٠

عامر بن شراحيل : راجع الشعبي

العباس بن الوليد بن مزيد

ابو عبد الله : راجع احمد بن حنبل

عبد الله بن دينار ٢٣٩ ٢

عبد الله بن صلح ١٤٠ ٦

عبد الله بن عباس ١١٧ ١٤ ١٤٠ ١ ٧ ١٩٧ ٥

عبد الله بن عمر ١٢٦ ٢ ٦ ١٢٧ ٥ ١٢٨ ١٨ ٢٢٥ ١٧

عبد الله بن عمرو بن العاص ١١٢ ٧

- عبد الرزاق بن همام بن نافع ٨٤ ٤
عبيد الله بن موسى العباسي ٢٢٧ ١١
عبدة بن الحرث بن عبد المطلب ١٣ ٢ ٦ ١٤ ٤
عتبة بن ربيعة ١٣ ٦ ٨ ١٤ ٣ ٤
ابن عثمان وهو يحيى بن عثمان بن صلح السهمي ١٤٠ ٦
العجم ١٤١ ١٤ ٢٠٠ ١ ١٧ ٢٠١ ٨ ١ ٢٠٣ ٢ ١١
العراق ٦٤ ١١ ٢٠
العرب ٢٠٠ مراراً ٢٠١ ٣ ٨ ٩ ٢٠٣ مراراً ٢٢٦ ١٢ ٢٣٠ مراراً
المرنيون ٢٥٨ ١٨
عزير ٢٣٨ ١٨ ٢٣٩ ١
عطاء بن أبي رباح ١٤٥ ١٥ ١٦
العقيلي ١٤٣ ١٥ ١٦ ١٤٤ ٢
عكرمة بن عمار ١٤٥ ١٨
عكل ٢٥٩ ٤
علي بن سهل وهو إمام الحرشي الرملي وإمام المدائني ٩ ٥ ١٢ ٢٠ ٧٩ ٧ ٨٢ ٦
١٢٥ ١٩ ١٤٢ ١٤ ١٤٦ ٧ ١٥١ ١٥ ٢٠١ ٤ ٢٢٦ ١٥
٢٤٢ ١٥
علي بن أبي طالب ١٣ ٢ ٧ ١٤ ٣ ٢٣٦ ٧
علي بن أبي طلحة ١٤٠ ٧
عمر بن الخطاب ٢٢ ٧ ١٠٩ ٢ ١١٢ ١٧ ١١٣ ٦ ١١٧ ١٠ ١٢
١٣٣ ٢١ ١٣٤ ٤ ٥ ١٣٨ ١٠ ٢٠٨ ١٧ ١٨ ٢٠
٢٠٩ ١ ٢١٤ ٤ ٢١٩ مراراً ٢٢٠ ١ ٢٢٢ ١٤ ٢٢٨

٦ ١٠ ١٣ ٢٣٠ ٦ ١٨ ٢٣١ ٣ ٢٣٥ ١١

عمر بن عبد العزيز ٧٨ ١٣

عمران بن حصين ١٤٣ ١٤ ١٥٣ ١١

ابن عون وهو عبد الله البصري ١٦٢ ١

عيسى عليه السلام ٢٣٨ ١٨ ٢٣٩ ١

فاطمة ١٤٠ ١٣

فدك ٢١٩ ١٣

الفرات ٢٢٣ ٢

الفرس ١٤١ ١٧

بنو فزارة ١٤٥ ٢٠

الفزازنة ٢٠٠ ٤

الفضل بن صلح بن علي ٢٤٥ ١٤

ابن فضيل وهو محمد بن فضيل بن غزوان ١٤٠ ١٦

قبرس ٦٩ ١٤

قريش ١٤ ٨ ١١

بنو قريظة ٥٠ ١٦ ١٦٨ ١٨ ١٦ ٢١٦ ٣ ٢١٩ ١١

القسطنطينية ٣٥ ٤ ٨٩ ١٨

القسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ١١٧ ١٦

القفيز الحجاجي ٢٢٣ ٥

القفيز الهاشمي الاول ٢٢٣ ٦

كتاب سير الواقدي للشافعي ١١ ١٥ ٣٧ ١٦ ١٨٠ ١٣ ٢١٢ ٤

كتاب قتال المشركين للشافعي ١١ ١٥

ابو كريب محمد بن العلاء ٢ ٧ ٨٠ ٨ ١٨ ٨٠ ٦ ١٠١ ١٦ ١١٧

١١ ١٣٥ ٢ ١٣٩ ١٩ ١٤٠ ١٥ ١٤٥ ١٣ ١٥ ١٨

١٥٩ ٤ ٢٠٣ ٧ ٢١٣ ٩ ٢٢٨ ١١

الكعبة ١٧ ١٣٩

الكوفة ٢٣٦ ٨ ٢٥١ ١٤ ١٥

الكوفيون ٢٢٠ ٦

نهر اللامس ٧٢ تعلية ١ و ٣

اللولؤى وهو الحسن بن زياد

ليث بن ابي سليم ١٤٥ ١٤

ابن ابي ليلى وهو محمد بن عبد الرحمن ١٩٠ ١٠

مجاهد بن جبر ١٤٦ ١٢

المجوس ٣ ١٤ ١٤١ ١٦ ١٧ ١٥٩ ١١ ١٩٩ ١٢ ١٤ ٢٠٠

مراراً ٢٠١ ١ ٢٠٣ ٢٢٩ ٦

محمد بن جرير الطبري ابو جعفر ٦٨ ١٢ ١١٧ ١٠ ٢٣٨ ١٠ ٢٤٢

٢ ٢٤٨ ١٩

محمد بن الحسن الشيباني

محمد بن عمار ٢٢٧ ١١

المدينة ٤٧ ١ ٢٣٣ ١٤ ٢٣٦ ٧ ١٤٠

مصر ٦٤ ١٠ ٦٩ ٥ ١٠

بنو المصطلق ١٢٩ ٣ ١٣٠ ٨

المصيصية ٧١ ١٩ ٧٢ ١ ٧٣ ٢ ١٢٢ ١٢

بنو المطلب ١٣٩ ٣

معاذ بن جبل ٢٠٨ ٣ ١١ ٢١١ ٩

معوية بن عمرو

معوية بن صلح الحضرمي ١٤٠ ٦

مكة ٤١ ١١ ١٤ ٤٦ ١٩ ٤٨ ١٢ ١٦ ١٣٤ ١٣ ١٤٦ ١

٢٠٩ ٨ ٢٢٣ ١٤ ٢٣٤ ١٣ ٢٣٦ ٢

ملطية ٢٦ مراراً ٧٣ ٢

ملك بن انس

نافع مولى عبد الله بن عمر ٢٠٩ ١

نجد ١٢٦ ٣

نجران ٢٠٠ ١١ ٢٠٩ ١

ابن ابي نجيح وهو عبد الله ١٤٦ ١٣

النصارى ٣ ١٣ ٣٩ ٥ ١٤١ ١٤ ١٤٩ ١٨ ١٩ ١٥٠ ٩ ١٠

١٥٩ ٩ ١٩٩ ١١ ٢٠١ ١ ٢٠٢ ١٣ ٢٠٩ ٨ ١٤

٢١٠ ١٧ ٢١٣ ٨ ٢٢٨ ٧ ١٠ ١١ ٢٢٩ ٦ ٢٣٠

مراراً ٢٣١ ٤ ٢٣٦ ١٦

بنو النضير ١٠٧ ١ ٢١٩ ١٢

بنو هاشم ١٣٩ ٣

هشام بن عروة ٨٠ ٨ ١١٧ ١١

الهند ٢٠٠ ٤

هوازن ١٢٩ ٣ ١٤٥ ١٩ ٢٢٢ ١٧

الواقدي : راجع كتاب سير الواقدي للشافعي

وكيع بن الجراح ٢ ٧ ٨٠ ٨ ٨١ ١ ٨٢ ٦ ١٠١ ١٦ ١١٧

١١ ١٣٥ ٢ ١٣٩ ١٦ ١٤٥ ١٣ ١٦ ١٨ ١٥٩ ٤ ٢٠٣

٧ ٢١٣ ٩ ٢٢٨ ١٢

الوليد بن جميع ١٤٠ ١٦

الوليد بن مزيد ابو العباس

الوليد بن يزيد ٨٢ ١ ١٢٩ ٥

ابن وهب وهو عبد الله

اليمامة ٢٣٣ ١٤

اليمين ٢٠٠ ١١ ٢٠٩ ٦ ١٧ ٢١١ ٩

اليهود ٣ ١٢ ١٩٩ ١٠ ٢٠٢ ١٢ ٢٢٩ ٦ ٢٣٠ ١٣

ابو يوسف يعقوب

يونس بن ابي عبد الأعلى



تصحیحات وزیادات

٦	٢	المسلمین؛ وفي الاصل: مسلمین	٤٧	١٠	١	اکبر
١٩		يُغَيِّرُوا	٤٩	٣		ليحذف « من » مع تعلیقة ٧
٧	١	تعلیقة ١ : لعله « حين »	٥٠	٢		لعله : لو أن
٨	٨	فيشير		١٧		وقال
١٣		ضرورة		١٩ و ٢٠		ام ٧ ، ٣١٧ : فأما ...
١٠	١	حدثني				بيعهما وهو لا يجوز أن يبيعهما
١٣	١٠	يكفّ (على صيغة الفاعل)				(يعني الأوزاعي)
٢٠	١٠	إني قد اخذت	٥٥	٢		ليحذف الفاصل
	١١	أخذت	٥٩			تعلیقة ٢ : راجع ام ٤ ، ١٠٩ و ١٦٧ ؛
٢٥	٤	ليحذف الفاصل				وراجع ما جاء في فصل ٢١
	٤	عنهم ؛ وفي الاصل : عنه	٦١	٨		بأن ؛ وفي الاصل : ان
٣٣	٣	يُمتنع مثلها ؛ ولتحذف تعلیقة ٣		١٧		واحد من الفريقين
٣٧	٦	إذا ؛ ولتحذف تعلیقة ١٢	٦٢	٨		اقتص
	١٧	عقد عقد ؛ ولتحذف تعلیقة ٢٨		١٦		او استنقذهم ؛ وفي الاصل :
٣٩	٣	لعله : الأمان				واستنقذهم
	٣	إني اسحق		١٨		في اول السطر : فإ ؛ وفي
٤٠	١٥	لعله : دار الإسلام				الاصل : ما
٤٢	١٢	يؤخذ	٦٦	١٣		لعله : علانية او نجوى
	١٦	يُخْرِجُه	٦٧	١٢		إذا ؛ ولتحذف تعلیقة ٢
٤٦	١٩	ردّه ؛ وفي الاصل : ردوه	٦٨	١٣		فأن

٦٩	٧	استيقن ؛ ولتحذف تعليقة ^٢ ٩٤	٦	الحرب ثم اختلفوا فيه اذا ؛
	٨	قسم (على صيغة الفاعل)		ولتحذف تعليقة ^١ و ^٢
	١٥	عليهم	٩٥	٢ احبه
٧١	٩	ترد		تعليقة ^٣ : لتحذف
٧٢	١١	وسلبوا ؛ ولتحذف تعليقة ^٤ ٩٦	٣	الجيش
	١٦	سلبوا ؛ ولتحذف تعليقة ^٧	٢١	فهذا
٧٣	١	استعانوا اعانهم	٩٧	١ انخرق
	١٢	زربى (١٠) (١١)	٣	فبزور
٧٤		تعليقة ^٨ : ٣١٢	١٩	١٩ ثم يحمله
٧٦	٢٠	لعله الأشهب بدلا من ابن	١٠٤	١ (قال) لا
		وهب في واحد من الموضعين	١٠٧	١٠ شجراً
٧٨	١٣	حدثني	١٠٩	١٠ يطبقوا ؛ وفي الاصل : لطعا
	١٥	ويسلبون ؛ وفي الاصل :	١١٣	٧ فرس . . . فرسه . . . فرسه
		ولسلبون	١١٤	تعليقة ^٣ : لعله
٧٩	٩	نفير	١١٥	٨ ايسلب
٨٠	١٣	للفرس	١١٧	١٠ جعفر
	١٣	والرجل ؛ ولتحذف تعليقة ^٣	١٥	١٥ ابن شهاب
٨٤	٤	اخبرني ؛ وفي الاصل : احبر	١١٨	١٦ أن يزيدم
	١٧	لعل بعض القول ناقص	١٢١	١٨ فيه (٥٥) ؛ وفي الاصل : مهبي
٨٩	١٧	لعله : عنه ولم يبدله وهذا	٢٠	٢٠ في سرية او في تلف ؛
٩٠	١٢	يخرز		ولتحذف تعليقة ^٢ و ^٣
٩١	٧	يظهر أن « من حصته » زائد	١٢٢	١٩ طيب (على صيغة الفاعل)

٦	١٢٤	فَنَقَلَهَا	٦	١٤٣	أَرْقَ مِنْهُمْ أَوْ أَخَذَ مِنْهُمْ فِدْيَةً
٧		كَانَ أَصْحَابُ	١١	١٤٤	قَتَلَهُمْ
١٠		الْمُسْلِمِينَ	٦	١٤٥	بَطِيبَ (بِمَحْذُفِ التَّشْدِيدِ)
١٢		نَقَلَ	٦	١٤٨	يُمْكِنُ (فِي الْمَوْضِعِينَ)
١٨	١٢٥	بِدَاةٌ : فِي الْأَصْلِ « مِدَاهُ »	١٤		أَخَذَهُ
٣	١٢٦	فَغَنَمُوا	٢١		عَقَرَا
٩		النَّقْلَ	١٧	١٤٩	أَصَابُوا
٧	٢٨	عَلَيْهِ	٢١	١٥٠	فِيهَا ؛ وَفِي الْأَصْلِ : مِمَّا
٨		غَلَبَ عَلَيْهِ ؛ وَفِي الْأَصْلِ : ١٥١	١٢		لَعَلَهُ : عَلَى الْحَرْفِ وَعَلَى
		عَلَيْهِ عَلَيْهِ	١١		(قَالَ وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ)
١١		فَشَدَّوْا	١	١٥٣	فَمَا : فِي الْأَصْلِ « مَا »
٦	١٢٣	لَعَلَّ بَعْضَ الْقَوْلِ نَاقِصٌ مِثْلُ	١٥		لَعَلَهُ : عَلَيْهِمَا
		« وَكَانَ مَعَ الْجَيْشِ فَضْلٌ »	١٤	١٥٥	الْعَدُوَّ
١٨	١٣٤	وَإِنْ	١٦		الْغَنِيمَةَ
	١٣٦	تَعْلِيْقَةٌ ٣ : الرَّاجِلُ	١	١٥٦	بِالْبَيْتَةِ
١١	١٣٧	فَإِنْ	٢	١٥٧	أَخَذَ مِنْهُ
١٦	١٣٨	فَكَذَلِكَ	٥		فَقَسَمَ
٦	١٤٠	ابْنُ عَثْمُنَ ؛ وَفِي الْأَصْلِ :	٢١		لَعَلَهُ : بِهَا بِالْغَنِيمَةِ
		أَوْ عَمَسَ	٥	١٥٨	مَلِكُهُ
١٥		فَهِيَ ؛ وَفِي الْأَصْلِ : هُوَ	١١		لَعَلَهُ : مِنْ مَقَانِمَ
١٢ و ١٣	١٤١	لَعَلَهُ الْأَشْهَبُ بَدَلًا مِنْ ١٦١	١٩		آتَى
		ابْنُ وَهَبٍ فِي وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْضِعِينَ ١٦٨	١٨		بَنَى قَرْيَةً

٢١٩	١٩ رقيق ، وفي الاصل : الرقيق	١٧١	٢ رجل
٢٢٤	٣ ارض ، وفي الاصل : الارض	١٧٢	٤ فيما
٢٢٢	١٧ هوازن	١٧٥	١٤ في اول السطر : الجيش
٢٢٦	١٩٣ و ١٩٤ تعليقة ٥	١٧٦	١٧ تقسيم
٢٢٨	١٠ و ١٢ جدير ، وفي الاصل : حرس	١٧٧	١ اصاب
٢٢٩	١ تعليقة ١ : راجع ج	١٨٠	٢ فما : لعله « ثم » كما في ١٠ ١٢
٢٣٠	١٥ منهم ، وفي الاصل : منه	١٨١	١١ لا يعلكون
٢٣٢	١٤ و ١٥ : قد جاء بعضها في فصل ٢٩	١٨٣	٥ ليحذف « من » وهو موجود
٢٣٣	٣ ولا غير	١٨٤	في الاصل
٢٣٤	٩ تقدم	١٨٥	٣ ابوا
٢٣٧	٣ يظهر أن بعض القول ناقص	١٨٦	٧ الثياب
٢٣٨	١٩ لعله : وتقدم	١٨٧	٨ اخذ
٢٣٩	١ عزيز	١٩٣	٤ ليحذف « أم » مع تعليقة ١
٢٤٥	٤ تعد	١٩٤	٢ يستحلها
٢٤٦	٧ اقتص	١٩٧	١٨ تبين
٢٤٨	٢ لعله : نصيب	٢٠٢	٥ عليه
٢٤٩	٢ لم	٢٠٣	٦ وإما
٢٥٠	٩ قتل	٢٠٧	٧ رموس
٢٥١	١٩ أخذ	٢٠٨	١٨ فانه إن
٢٥٣	١٤ من	٢٠٩	٤ معافر
٢٥٤	١٥ محاربة ، ولتحذف تعليقة ١٤	٢١٠	٦ الى ١ : سيتكرر في فصل ١٤٣
٢٥٥	١٥ تعليقة ١ : راجع أم	٢١١	١ اسلم ، ولتحذف تعليقة ١

al-Auzā'ī und im *Kitāb al-ḥarāğ*, dass die nicht kämpfende, aber beim Kampfe mithelfende Frau nach Abū Ḥanīfa und Abū Jūsuf keinen Beuteanteil, wohl aber eine Belohnung erhält, während sie nach der im *Iḥtilāf*-Werk vorliegenden Ansicht der Ḥanafiten überhaupt nichts bekommt (dass es sich dabei um die Meinung eines Teiles der Genossen handeln könne, wird durch das unmittelbar vorhergehende *وقالوا جميعا* ausgeschlossen); die Parallele des *Kitāb al-ḥarāğ* zu S. 59 Anm. 3 vertritt eine andere Behandlung des *Dimmī* als Spion als at-Ṭabarīs Exzerpt; S. 83 Anm. 5 ist es die Ansicht Abū Jūsufs nach dem *Kitāb al-iḥtilāf*, dass, wer mit mehreren Pferden am *Ġihād* teilnimmt, den Anteil für zwei (aber nicht mehr) Pferde erhält (wie al-Auzā'ī lehrt), nach dem *Kitāb sijar al-Auzā'ī* dagegen, dass er den Anteil nur für ein Pferd erhält (wie Abū Ḥanīfa lehrt); und zu S. 224 Anm. 6 bleibt das mit dem doppelten *ʿuṣr* belastete Land, das ein *Dimmī* von einem *Taglibī* kauft, nach dem *al-Ġāmiʿ* steuerlich unverändert, während es nach at-Ṭabarīs Angabe *ḥarāğ*-Land wird (für den Fall, dass ein Muslim der Käufer ist oder dass der *Taglibī* den Islām annimmt, stimmen beide Angaben überein).

Zusammenfassung. Zusammenfassend ist festzustellen, dass at-Ṭabarī seine Quellen, soweit wir es nachprüfen können, mit grosser Sorgfalt und Vollständigkeit benutzt hat ¹⁾. Die festgestellten Differenzen beruhen nicht auf ungenauem Exzerpieren seinerseits, sondern auf Verschiedenheiten der *Riwājas*. Wenn wir auch Parallelnachrichten haben, die bei ihm fehlen, so bietet er uns dafür viel mehr Neues über die Ansichten der alten Autoritäten und daneben eine einzigartige Vergleichsmöglichkeit.

¹⁾ Das zeigt sich auch darin, dass er genau angibt, wann er einen Schluss aus seinen Quellen zieht (z. B. S. 31, 5; 247, 15; 248, 11 f.).

und der Entstehung von *ard al-ḥarāğ* hervorheben möchte. Sieht man von ihnen und auch von den für die Darstellungsform des *al-Ğāmiʿ aṣ-ṣağīr* bezeichnenden kasuistischen Spezialfällen ¹⁾ ab, die auch ihrerseits bei weitem nicht alle bei at-Ṭabarī wiederkehren, so finden sich doch noch inhaltliche Überschüsse gegenüber folgenden Stellen des *Iḥtilāf*-Werkes: S. 34 Anm. 2 (die Ḥanafiten fehlen bei at-Ṭabarī, das *Kitāb al-ḥarāğ* und der *al-Ğāmiʿ* bringen ihre Ansicht); S. 157₁₈ f. (neben den anderen Genossen Abū Ḥanīfas wird aš-Šaibānī, der nach dem *al-Ğāmiʿ* S. 75 dasselbe lehrte, von at-Ṭabarī nicht erwähnt); S. 227 Anm. 1 (die Ḥanafiten fehlen bei at-Ṭabarī, das *Kitāb al-ḥarāğ* bringt ihre Ansicht); S. 246 Anm. 9 (zwei einzelne Fälle, über die sich der *al-Ğāmiʿ* äussert, fehlen in dem Exzerpt des at-Ṭabarī).

Entgegen dem ersten Anschein liegt S. 3 Anm. 6 keine sachliche Differenz zwischen at-Ṭabarī und dem *Kitāb al-ḥarāğ* vor, ebensowenig S. 202 Anm. 19 (im *Kitāb al-ḥarāğ* S. 79 wird die erste allgemeine Aussage العرب... لا تقبل منهم الجزية eingeschränkt). Auch an folgenden Stellen braucht es sich nicht gerade um einen sachlichen Widerspruch zu handeln: S. 226 Anm. 6 (die allgemeine Formulierung bei at-Ṭabarī berücksichtigt nicht den im *Kitāb al-ḥarāğ* behandelten Sonderfall), S. 246 Anm. 9 (hier wird eine von der allgemeinen Angabe über die Ḥanafiten etwas abweichende Sonderansicht des Abū Jūsuf — nach dem *Kitāb al-ḥarāğ* S. 256 — und des aš-Šaibānī — nach dem *al-Ğāmiʿ* — von at-Ṭabarī nicht angeführt) und S. 255 Anm. 9 (der Text des at-Ṭabarī und die zweimalige Angabe im *Kitāb al-ḥarāğ* lassen sich streng genommen miteinander vereinbaren, vielleicht liegt aber doch eine alte Verwechslung von طلب und صلب vor).

Ein Widerspruch liegt aber zweifellos an folgenden vier Stellen vor: zu S. 21 Anm. 2 lehren die Parallelen im *Kitāb sijar*

¹⁾ Vergl. Dimitroff, *Asch-Schaibānī*, MS OS, Bd. XI, Abt. 2, S. 86 f. und Bergsträsser, *Islamica*, Bd. 4, S. 291.

und der Text des *Kitāb al-umm* wegen ihrer inhaltlichen Verschiedenheiten als zwei besondere Rezensionen betrachtet werden; zahlreich sind die Exzerpte im *Iḥtilāf*-Werk, zu denen das *Kitāb al-umm* keine Parallelen bietet; seltener finden sich hier zur Sache gehörige Stellen, die bei at-Ṭabarī fehlen, so S. 20 Anm. 1, wo at-Ṭabarī über aš-Šāfiʿi schweigt, während das *Kitāb al-umm* eine naheliegende Parallelstelle aufweist. Weitere Einzelspuren der Verschiedenheit beider Rezensionen finden sich S. 70 Anm. 3 (die Parallele im *Kitāb al-umm* 470 ist zwar anders formuliert, aber sachlich nicht abweichend), S. 127 Anm. 7 (hier scheint der kürzenden Formulierung des at-Ṭabarī — vergl. den zweiten Absatz dieses Paragraphen — ein von dem des *Kitāb al-umm* etwas abweichender Text zugrundezuliegen) und ebd. Anm. 11 (hier bringt das *Kitāb al-umm* eine Stellungnahme aš-Šāfiʿis, die im *Iḥtilāf*-Werk fehlt). Während diese Beispiele sich leicht vermehren liessen, fehlen Belege für sachliche Differenzen zwischen beiden Überlieferungszweigen, wie bei der Einheitlichkeit der *Riwāja* zu erwarten ist.

Abū Ḥanīfa und seine Genossen. Ihre Ansichten bringt at-Ṭabarī meist ohne *Isnād*; der Hauptüberlieferer ist al-Luʿluʾī, daneben al-Ġūzaġānī, mit denen at-Ṭabarī aber in keiner direkten Beziehung steht. Eine kollationierte Parallele wird man in den ḥanafitischen Texten nur S. 117 Anm. 1 finden (aus dem *Kitāb sijar al-Auzāʿi*); ausserdem liegen zu S. 169 ff., 210 f., 212, 236, 240 und 246 im *Kitāb al-ḥarāġ* im Wortlaut sehr ähnliche Parallelfassungen vor, die sich nur wegen der zahlreichen Abweichungen im einzelnen nicht zur Kollation eignen. Im allgemeinen ist die Formulierung der Parallelen, die das *Kitāb sijar al-Auzāʿi*, das *Kitāb al-ḥarāġ* und der *al-Ġāmiʿ aṣ-ṣaġīr* zu der Mehrzahl der Exzerpte im *Kitāb al-iḥtilāf* bieten, wesentlich kürzer als bei at-Ṭabarī, wenn auch mit wörtlichen Anklängen — mit Ausnahme der das Spezialthema des *Kitāb al-ḥarāġ* bildenden Fragen, von denen sogar viele bei at-Ṭabarī nicht auftreten und unter denen ich die öfters wiederkehrende Erörterung der möglichen Doppelbehandlung der *bilād al-ʿanwa*

kaufen; nach dem *Kitāb al-umm* lehrt er dagegen, dass der Verkauf an seinen Vater in diesem Falle zulässig ist. In beiden Überlieferungszweigen ist ein einfacher Textfehler ausgeschlossen: die Angabe bei at-Ṭabarī wird durch die ausdrückliche Begründung gestützt, die im *Kitāb al-umm* durch die folgende Polemik des abū Jūsuf (aus der man im übrigen keinen Schluss auf die wirkliche Lehre al-Auzāʿī in der generellen Frage der Rückgabe von Gefangenen in das *Dār al-ḥarb* ziehen darf; vergl. darüber vielmehr S. 142₃ ff. = 162₁₈ ff. und 185₁₃ ff.). Eine weitere sachliche Differenz scheint zwischen S. 193₁₄ ff. und der Parallele im *Kitāb al-umm* (7₃₃₃) zu bestehen; doch sind beide Texte zu knapp, um das mit Sicherheit annehmen zu können ¹⁾.

Sufjān at-Taurī führt at-Ṭabarī in zwei *Riwājas* an, der des Muʿāwija ʿan Abī Ishāq al-Fazārī (bisweilen mit ihrer Überlieferung von al-Auzāʿī zusammengearbeitet) und der des ʿAlī ʿan Zaid, manchmal auch in beiden nebeneinander. Dabei ergibt sich S. 151₁₃ f. bzw. ebd. 20 f. ein Widerspruch zwischen beiden Überlieferungen.

aš-Šāfiʿī. Für das Korpus der Schriften aš-Šāfiʿīs kannte at-Ṭabarī noch nicht den Titel *Kitāb al-umm* (vergl. Heffening, *Das islamische Fremdenrecht*, S. 145); er zitiert aus ihm einmal das *Kitāb qitāl al-mušrikīn* (das dem *Kitāb al-ḡihād* des *Kitāb al-umm* entspricht) und verschiedentlich das *Kitāb sijar al-Wāqidī* (vergl. die Stellen im Index der Eigennamen) und benutzt ausserdem das *Kitāb sijar al-Auzāʿī*, sämtlich von seinem Lehrer ar-Rabīʿ überliefert, wodurch die Identität der *Riwāja* mit den im *Kitāb al-umm* vorliegenden Texten gesichert ist (vergl. auch die oben § 2 besprochenen gemeinsamen Fehler beider Überlieferungszweige). Über das formale Verhältnis at-Ṭabarīs zu seiner Quelle vergl. den Anfang dieses Paragraphen. Trotz dieser engen Beziehung zueinander müssen die Quelle at-Ṭabarīs

¹⁾ Anhangsweise sei erwähnt, dass al-Auzāʿī S. 189, 14 nur einen der beiden ihm vorgelegten Fälle entscheidet; ein Überlieferungsfehler scheint nicht vorzuliegen, vielleicht ein zu kurzes Zitat at-Ṭabarīs.

und S. 108 auf die Parallelstellen im *Muwatta'* des Jahja neues Licht fallen und bringt S. 84₈₋₁₀ und S. 255₁₅ die Ansicht Māliks zu zwei Fragen, über die die *Mudawwana* ausdrücklich ihre Unkenntnis bezeugt. Dass im übrigen at-Ṭabarī's Exzerpte dort schweigen, wo die *Mudawwana* das Fehlen einer Äußerung von Mālik feststellt, kann nicht verwundern.

Während einige dieser Fälle (besonders S. 226 Anm. 4) schon nahe an sachliche Differenzen heranzuführen, liegen solche geradezu vor S. 84 Anm. 3 und S. 250 Anm. 1 zwischen at-Ṭabarī und der *Mudawwana*.

al-Auzā'ī. Von al-Auzā'ī berichtet at-Ṭabarī nach zwei, bisweilen nebeneinander hergehenden *Riwājas*, der des al-ʿAbbās ʿan al-Walīd ibn Mazjad und der des Muʿāwija ʿan Abī Iṣḥāq al-Fazārī. Jene ist auch in der Kairiner Handschrift vertreten, diese tritt hier an die Stelle der dort herrschenden des al-Walīd ibn Muslim. Die *Riwāja* des al-ʿAbbās steht der Gestalt, die die Zitate im *Kitāb sijar al-Auzā'ī* des *Kitāb al-umm* haben, nahe; dass es sich aber doch um einen anderen Überlieferungszweig handelt, wird zwar weder durch die Verschiedenheiten des Umfanges noch durch die abweichende Filiation dieses Textes (al-Auzā'ī–Abū Jūsuf–aš-Šāfi'ī–ar-Rabīʿ), wohl aber durch eine gewichtige sachliche Differenz (vergl. unten) bewiesen. at-Ṭabarī hat jedenfalls auch das *Kitāb sijar al-Auzā'ī* für die Ansichten aš-Šāfi'īs benutzt; Ansichten des al-Auzā'ī selbst aber scheint er ihm nicht entnommen zu haben; wenigstens nennt er ar-Rabīʿ nie als seinen Gewährsmann für al-Auzā'ī. Der von at-Ṭabarī gebrachte Stoff überwiegt den Inhalt des *Kitāb sijar al-Auzā'ī* beträchtlich; die Überschüsse dieses über jenen sind unbedeutend.

Beachtung verdient die sachliche Differenz zwischen S. 159₁₅ ff. (vergl. 142₇ = 162₁₉ f. und 185₉ ff.) und der Parallele im *Kitāb al-umm* (3₂₉₃ f. = 7₃₃₂): nach at-Ṭabarī lehrt al-Auzā'ī, dass ein ohne seinen Vater gefangener *Ṣabī* der *Ahl al-ḥarb* als Muslim gilt und daher auch nicht an seinen Vater verkauft werden darf, wenn dieser als *Musta'min* erscheint, um ihn zurückzu-

stalt des Jahjā etwas ferner steht, ist als solche nicht bekannt, scheint aber doch nichts anderes vorzustellen; die Listen der verschiedenen Ausgaben des *Muwatṭaʿ* variieren vielfach, und nichts veranlasst anzunehmen, dass die, aus den literarischen Quellen zusammengestellte, ausführlichste Aufzählung des al-Laknawī in seiner Einleitung zur *Riwāja* des Muḥammad ibn al-Ḥasan aš-Šaibānī vollständig sei. Von der *Mudawwana* verrät aṭ-Ṭabarī keine Kenntnis.

Wie es nach dem, was wir über das Verhältnis der verschiedenen *Muwatṭaʿ*-Ausgaben zueinander wissen (vergl. Goldziher, *Muhammedanische Studien*, Bd. II, S. 222 f.), nur zu erwarten ist, findet sich in den Exzerpten bei aṭ-Ṭabarī vieles, was in den *Riwājas* des Jahjā und Muḥammad (und auch in der *Mudawwana*) fehlt, und fehlt umgekehrt manches zur Sache gehörige, das jene Quellen bieten. Für die Fälle erster Art genügt der Hinweis auf den Text, wo sie durch das Fehlen von Parallelen auffallen; als wichtigere Fälle zweiter Art seien hier kurz angeführt: S. 20 Anm. 1 (Ansicht Māliks nur in der *Mudawwana*); S. 25 Anm. 9 (Ansicht Māliks über den *amān* der Frau nur in der *Mudawwana*); S. 48 Anm. 1 (aṭ-Ṭabarī bringt nichts von Mālik, eine entferntere Parallele in der *Mudawwana*); S. 50 Anm. 5 (desgl.); S. 99 Anm. 6 (Ansicht Māliks nur in der *Mudawwana*); S. 128 Anm. 2 (desgl.); S. 233 Anm. 3 (der *Muwatṭaʿ* des Muḥammad bringt eine bedeutsame Ergänzung zu aṭ-Ṭabarīs Exzerpt, die eine Parallele zu den entsprechenden Ansichten aš-Šafiʿīs und der Ḥanafiten darstellt). Es seien einige Stellen angeschlossen, an denen der eine Überlieferungszweig trotz Vorliegens paralleler Nachrichten wesentlich mehr bietet als der andere: zu S. 226 Anm. 4 bietet der *Muwatṭaʿ* des Jahjā¹⁾, zu S. 243 Anm. 4 und S. 253 Anm. 8 die *Mudawwana* inhaltlich reichere Parallelen; umgekehrt lässt aṭ-Ṭabarī durch die beiden Stücke S. 102 f.

¹⁾ Sein Zeugnis ist für das Verständnis der Angaben bei aṭ-Ṭabarī und in der *Mudawwana*, die nur je einen anderen Spezialfall behandeln, sogar wesentlich; der Wortlaut bei aṭ-Ṭabarī ist zu allgemein.

(S. 218 Anm. 8); auch der Wortlaut spricht bisweilen für eine Kürzung durch at-Ṭabarī, mit Sicherheit an der Stelle S. 127 Anm. 7 (hier muss der sonst entstehenden Unklarheit durch Einschub einer mit *يعني* eingeleiteten Zusammenfassung vorgebeugt werden). Die zahlreichen stilistischen Differenzen zwischen beiden Texten sind inhaltlich gleichgültig; recht viele unter ihnen erweisen sich als sekundäre Änderungen oder Korruptelen im *Kitāb al-umm* (z. B. S. 15 Anm. 9; 169 Anm. 4; 253 Anm. 3; eines der selteneren Beispiele für das Gegenteil: S. 205 Anm. 19)¹⁾.

Zur Verarbeitung schriftlicher Quellen stimmt es, dass at-Ṭabarī sehr geringen Wert auf die Isnāde legt; für die Ḥanafiten nennt er meistens, und für den seltener berücksichtigten Abū Ṭaur überhaupt keine Gewährsleute; auch bei Mālik, al-Auzāʿī und aš-Šāfiʿī führt er den *Rāwī* nicht immer zu jedem einzelnen Abschnitt an; seine *ṭuruq* in den hier vorliegenden Teilen sind im wesentlichen dieselben wie in den Kairiner Fragmenten (vergl. Kern l. c. S. 67 f. sowie hier den Index der Eigennamen). Im folgenden stelle ich das wichtigste über das sachliche Verhältnis at-Ṭabarīs zu den einzelnen Autoritäten zusammen.

Mālik. Die Ansichten Māliks bringt at-Ṭabarī in zwei auf Ibn Wahb bzw. Ašhab zurückgehenden und durch seinen Lehrer Jūnus vermittelten *Riwājas*, die häufig parallel zueinander angeführt werden. Die erste, die die Hauptmasse der Zitate stellt, wird unter den dem Namen nach bekannten 15 *Riwājas* des *Muwatṭaʿ* angeführt und als eine der verbreiteteren bezeugt; die Exzerpte hier und in der Kairiner Handschrift sind alles, was von ihr erhalten ist (vergl. Schacht, El s.v. Mālik ibn Anas); trotz der zu erwähnenden Unterschiede erscheint sie der *Riwāja* des Jahjā ziemlich ähnlich, da hier ja die charakteristischen Abweichungen in der Anordnung wegfallen — sicher viel ähnlicher als die *Riwāja* des Muḥammad. Die zweite, die der Textge-

¹⁾ Anhangsweise sei erwähnt, dass S. 80 Anm. 9 eine sachlich belanglose Abweichung auf verschiedener Lesung des Wortes *واحد* in unpunktiertem Texte beruht, die im *Kitāb al-umm* eine stärkere stilistische Umformung zur Folge gehabt hat.

hier überhaupt fehlen, wie S. 127₁₁; 171₆; 233₁₈; 234₃, oder unzutreffend, weil die Stelle erst später folgt, wie S. 221₂, wo der Verweis auf S. 229 geht (ein Zufall will es, dass im *Kitāb al-umm*, das zu beiden Stellen die Parallelen bietet, der Verweis in derselben Weise unzutreffend ist)¹⁾. Zutreffend ist ein solcher Verweis nur dann, wenn die Stelle auch bei at-Ṭabarī vorhergeht, wie S. 36₁₀ (Verweis auf S. 15 f.), S. 180₄ (Verweis auf S. 11), S. 238₁₄ (Verweis auf S. 201 f., 204 ff., 209 f.) und S. 253₁ (Verweis auf S. 245 f.), oder wenn der Verweis auf eine frühere Stelle innerhalb desselben Exzerptes geht, wie S. 127_{4, 11}, S. 135₁₈ und oft. Bisweilen aber tilgt at-Ṭabarī unzutreffende Verweise auf Stellen, die bei ihm nicht vorkommen, so S. 136 Anm. 1 und S. 245 Anm. 8, oder stilisiert sie um, wie S. 3 Anm. 2. Im Falle von S. 257 Anm. 4 steht das, worauf der ausgelassene Verweis bezug nimmt, im *Kitāb al-umm* in demselben Passus, fehlt aber im *Ihtilāf*-Werk; damit ist zugleich diese Textkürzung als von at-Ṭabarī selbst stammend nachgewiesen.

In anderen Fällen ist eine Kürzung des Quellentextes durch at-Ṭabarī nicht weniger sicher. An etwa 40 Stellen bietet das *Ihtilāf*-Werk einen inhaltlich kürzeren Text als die Parallelen im *Kitāb al-umm*; an den meisten unter ihnen ist in der Weglassung von Begründungen, Auseinandersetzungen mit Gegnern und Exkursen die Hand at-Ṭabarīs deutlich erkennbar; besonders charakteristisch ist S. 33 Anm. 4 (der hier weggelassene Passus kehrt S. 37₁₈ ff. in anderem Zusammenhange wieder) und S. 98 Anm. 6 (eine Spezialfrage, die Kriegsbeute betreffend, hat aš-Šāfi'ī zu einem Exkurs über die *aḥkām al-kilāb* veranlasst, den at-Ṭabarī, weil nicht zum Thema gehörig, weglässt). Daneben gibt es mehr als 15 weitere Stellen, an denen im *Ihtilāf*-Werk eine wesentlich kürzere Formulierung desselben Inhalts vorliegt als im *Kitāb al-umm*, denen wohl nur eine Stelle mit der umgekehrten Sachlage gegenübersteht

¹⁾ Ein ohne den weiteren Zusammenhang unverständlicher Verweis auf al-Auzā'ī ist S. 50, 20 in einem wörtlichen Zitat stehen geblieben.

der *Ṣabī* und der *Dimnī* als Wegelagerer aber erst S. 258. So kann auch der Inhalt der bis auf ein Blatt verlorenen zweiten Lage (vergl. oben § 1) nicht näher vermutet werden, so leicht man auch geneigt sein könnte, neben der Behandlung der weiteren, mit *Ṣulḥ* und *Dimma* zusammenhängenden Fragen eine nähere Besprechung des Beutefünftels, das S. 133 ff. nur nebenbei berücksichtigt wird, dorthin zu versetzen. Dem *Faiʿ*, das im *Kitāb al-ḡizja* nur eben berührt wird (Abschnitt 136), kann sehr wohl ein eigenes "Buch" gewidmet gewesen sein. Über wiederholte Abschnitte vergl. oben § 2.

Auf das *Kitāb al-muḥāribīn* wird im *Kitāb al-ḡaṣb* der Kairiner Handschrift verwiesen (Teil I S. 146); gemeint ist Abschnitt 158 unseres Textes, wodurch seine ohnehin unbezweifelbare Echtheit noch von aussen bestätigt wird. In unserem Texte selbst verweist at-Ṭabarī S. 228₄ f. auf das *Kitāb az-zakāt* und S. 254₁₆ auf die Behandlung des *qaṭʿ as-sāriq*, die beide den hier vorliegenden Teilen im Gesamtplan des *Iḥtilāf*-Werkes vorausgingen, während das *Kitāb al-ḡaṣb* ihnen umgekehrt folgte. Literarische Erwähnungen anderer Teile bei Kern, l. c. S. 65, wozu noch die Anführung des *Kitāb al-ḡanāʿiz* bei Jaqūt, *Iršād al-arīb*, Bd. 6, S. 435₁₂ kommt. Zum *Qitāl ahl al-baḡj* vergl. oben § 1.

§ 4. Die Quellen at-Ṭabarīs.

Dass at-Ṭabarī für sein Werk, wie zu erwarten, schriftliche Quellen benutzt hat, ergibt sich für Mālik aus der interessanten Notiz S. 181, f., wo es zwischen zwei einzelnen Äusserungen Māliks von dem Überlieferer heisst: وقال في موضع آخر, und für aš-Šāfiʿī aus dem oben § 2 besprochenen Auftreten von gemeinsamen Textfehlern hier und im *Kitāb al-umm*. In dieselbe Richtung weist at-Ṭabarīs Behandlung seiner Quellentexte. Weil er sie meist unverändert in der ihm vorliegenden Form übernahm, sind einige Verweise auf das Vorhergehende stehen geblieben, die nunmehr sinnlos sind, weil die zitierten Stellen

mehreren Stellen. Der Kreis der Gelehrten, deren *Ihtilāf* er berücksichtigt, ist derselbe wie in der Kairiner Handschrift: Mālik, al-Auzāʿī, Sufjān at-Taurī, aš-Šāfiʿī, Abū Ḥanīfa mit seinen Genossen (Abū Jūsuf, Muḥammad ibn al-Ḥaṣan aš-Šaibānī, al-Luʿluʿī und Zufar) sowie Abū Taur (fast durchweg in dieser Reihenfolge); Abū Taur fehlt meistens, die anderen bisweilen; vereinzelt werden auch ältere Autoritäten herangezogen, darunter wiederholt al-Ḥaṣan al-Baṣrī; nicht näher bezeichnet werden die aš-Šaʿmījūn (vergl. den Index der Eigennamen). Aḥmad ibn Ḥanbal kommt nur einmal vor, aber bezeichnenderweise nicht von at-Ṭabarī selbst genannt, sondern in einem Zitat aus abū Taur (S. 139₁₄; vergl. Kern l. c. S. 66).

Das Konstantinopler Fragment umfasst drei selbständige "Bücher" des Gesamtwerkes: das *Kitāb al-ğihād* (S. 1—198), das *Kitāb al-ğizja* (S. 199—241) und die *Aḥkām al-muḥāribīn* (S. 242—259; in der Unterschrift am Ende als *Kitāb al-muḥāribīn* bezeichnet). Aus dem *Kitāb al-ğizja*, dem weitaus grössten Teile des Ganzen, sind durch die Überschriften ذكر السيرة في (S. 68) und القتال اهل الشرك (S. 2) zwei Unterabschnitte herausgehoben, die aber keineswegs das ganze "Buch" aufteilen, sondern nur die folgenden, sachlich verwandten Fragen zusammenfassen sollen. Die Darstellung schreitet zwar meist ungefähr nach inhaltlichen Zusammenhängen und vom allgemeinen zum besonderen fort, doch ist Zusammengehöriges nicht selten getrennt; so werden, abgesehen von kleineren Mängeln der Anordnung, die Verträge mit den *Harbīs* S. 14 ff. behandelt, die Vertragsgrundlage des *Dimmī*-Verhältnisses aber erst, durch ganz anderes getrennt, S. 23 ff.; eine Spezialfrage der Verteilung der Kriegsbeute S. 20 f., während ihre ausführliche Behandlung in einem eigenen Unterabschnitt erst S. 68 ff. folgt; der *Mustaʿmin* und der *Dimmī* als Spion S. 24 f. und 58 f., der Muslim als Spion S. 172 f.; die Bestrafung des *Ġāll* S. 173 ff., ganz isoliert von der Abgrenzung des *Ġuḥūl* S. 94 ff.; die Frau als Wegelagerin S. 249,

Ṭabarī der betreffenden Autorität gewidmete Abschnitt. Orthographische Abweichungen sind im Apparat nicht berücksichtigt, ebensowenig die in der Handschrift fast regelmässig auftretende Schreibung *الر* für *ل* und die bisweilen vorkommenden Ditto- graphien beim Übergang auf eine neue Seite und Zeile, endlich nicht die Überschriften in den gedruckten Texten. Die im Apparat gebrauchten Siglen sind auf S. ب des arabischen Teiles erklärt.

§ 3. *Die Anlage des Werkes.*

Die Anlage des Konstantinopler Fragments entspricht der des ersten Teiles der Kairiner Handschrift, über die Kern ZDMG 1901, S. 61 ff. ausführlich berichtet hat. Ebenso wie dort pflegt auf einen Übereinstimmungspunkt eine Reihe von Differenzpunkten (oder auch nur ein einziger) zu folgen; nicht ganz selten stehen auch zwei (S. 110 f. sogar drei) Übereinstimmungspunkte unmittelbar hintereinander. In Abweichung von dem festen Schema ist S. 71 die Anführung einzelner Meinungen zu einem Übereinstimmungspunkte zusammengearbeitet, S. 52 f. eine einzelne abweichende Meinung in die Behandlung des Übereinstimmungspunktes hereingezogen; S. 238 ff. werden eine längere Ausführung von aš-Šāfi' und eine kürzere von Abū Ḥanīfa einfach nebeneinander wiedergegeben, S. 240 ein Übereinstimmungspunkt durch eine näher erläuternde Ausführung aš-Šāfi's fortgesetzt. Wo es sich um Berichte aus dem Leben des Propheten handelt, heisst es S. 140 *وأجمع أهل السير نقلاً*, S. 168 *ونقلت الحجة التي تقطع العذر*, S. 200 *وأجمع أهل السير جميعاً نقلاً*, aber doch auch S. 2 *أجمعت الحجة*. Die Überschriften, die at-Ṭabarī den einzelnen Differenzpunkten gibt, sind nicht immer ganz korrekt. Eine Begründung der verschiedenen Ansichten bringt er nur ganz selten im *Kitāb al-ğizja* und den *Aḥkām al-muḥāribīn*, seine eigene Lehrmeinung legt er in dem ganzen Fragment überhaupt nicht dar, doch nennt er sich selbst an

sich bei den Zitaten aus Mālik, al-Auzā'ī und Abū Ḥanīfa und seinen Genossen auf beiden Seiten um verschiedene *Riwājas*, sowie bei denen aus aš-Šāfi'ī, die beiderseits auf denselben Hauptüberlieferer zurückgehen, um verschiedene Rezensionen handelt (vergl. unten § 4). Dies konservative Verfahren kommt dem von at-Ṭabarī beabsichtigten Texte sicher auch am nächsten. Natürlich ist, für sich allein und nicht im Zusammenhange des *Ihtilāf*-Werkes betrachtet, keine Textgestalt der anderen in allem überlegen; aber auch von diesem Gesichtspunkte aus stehen die von at-Ṭabarī exzerpierten *Riwājas* des *Muwatṭa'* den anderen nicht nach und ist seine Rezension der Schriften aš-Šāfi'īs, die er von dem ersten Überlieferer ar-Rabī' direkt übernommen hat, der im *Kitāb al-umm* gedruckten entschieden vorzuziehen (vergl. unten § 4). Bemerkenswert ist eine ganze Reihe gemeinsamer Fehler zwischen dem Texte at-Ṭabarīs und dem *Kitāb al-umm*, die demnach schon in die früheste Textgeschichte der Korpus der Schriften aš-Šāfi'īs zurückgehen müssen¹⁾; es sind, unter Ausscheidung von Fällen, in denen ein unabhängiges Zusammentreffen wahrscheinlich oder leicht möglich ist, die folgenden: S. 9 Anm. 5, S. 13 Anm. 15, S. 16 Anm. 19, ebd. Anm. 20, S. 23 Anm. 10, S. 109 Anm. 12, S. 110 Anm. 1, S. 164 Anm. 9, S. 172 Anm. 5 (?), S. 205 Anm. 13, S. 215 Anm. 18, S. 216 Anm. 16 (im *Kitāb al-umm* danach umstilisiert?), S. 230 Anm. 5, ebd. Anm. 6, S. 233 Anm. 6 (?), S. 254 Anm. 5, S. 257 Anm. 7, sowie ein bei at-Ṭabarī wiederholter Fehler: S. 210 Anm. 14 = S. 231 Anm. 11.

Im Apparat beziehen sich die Anmerkungen ohne nähere Angaben auf die Handschrift, die auf die Paralleltexte bezüglichen werden durch die entsprechende Sigle eingeleitet. Der Beginn der Parallelen ist jeweils bezeichnet, das Ende nur dann, wenn sie nicht so weit reichen wie der von at-

¹⁾ Zu einer ähnlichen Erscheinung in der ältesten Textgeschichte des Korpus der Schriften des aš-Šaibānī vergl. Schacht, *Das kitāb al-maḥarīḡ fil-ḥijal des aš-Šaibānī*, S. 23.

Namen (S. 72_{7,11} und S. 201₂) musste ich dem Leser die verschiedenen Möglichkeiten zur Wahl stellen und für das von S. 211 ab in den ḥanafitischen Exzerpten vorkommende Wort المضى die sachlich zutreffende Verlegenheitslösung المضى in den Text setzen ¹⁾ (zu den Textlücken vergl. § 1). Die Zuverlässigkeit der Überlieferung zeigt sich auch darin, dass die von at-Ṭabarī wiederholt aufgenommenen Abschnitte (S. 10 = 179; 11 = 180; 23 f. = 30 f.; 34 = 40; 59 = 173; 116 f. = 127 f.; 133 f. = 219 f.; 142 = 162 f.; 208₈ ff. = 233₁₄ f.; 210 = 231; 213 f. = 233; 248 = 259) gegeneinander nur ganz unbedeutende Differenzen aufweisen ²⁾. Eine erwünschte Kontrolle liefern die Paralleltexte im *Kitāb al-umm*, den beiden Rezensionen des *Muwaṭṭaʿ*, der *Mudawwana*, dem *Kitāb al-ḥarāğ* des Abū Jūsuf ³⁾ und dem *al-Ğāmiʿ aṣ-ṣağīr* des aš-Šaibānī, die ich, wo es zugänglich war, im Apparat zur Erleichterung des Vergleichs durchkollationiert, andernfalls kurz zitiert habe; doch sind neben einer im Wortlaut vergleichbaren Parallele andere mehr oder weniger ähnliche Stellen nicht erst angeführt. Boten die genannten Werke Abschnitte, die direkt unter eine der von at-Ṭabarī behandelten Fragen fallen, so wurde auf sie auch dann verwiesen, wenn er selbst dazu keine entsprechende Äusserung der betreffenden Autorität anführt; die wichtigeren Fälle derart sind unten § 4 kurz besprochen. Ich hoffe, dass mir keine wichtigere Parallelstelle entgangen ist, doch erhebe ich in keiner Weise den Anspruch, aus der schwer übersehbaren Masse des *Kitāb al-umm* und der *Mudawwana* alle Einzelheiten erschöpfend zusammengetragen zu haben.

Die von der Handschrift gebotene Textgestalt war, soweit nicht offenbare Überlieferungsfehler vorlagen, gegenüber den Paralleltexten schon deshalb unverändert zu lassen, weil es

¹⁾ Auch S. 66, 13 und S. 203, 5 musste je ein Wort unsicher bleiben.

²⁾ Keine Wiederholung, sondern eine nahe Parallelfassung bei al-Auzāʿī findet sich S. 250 = 255.

³⁾ Dagegen brauchte das *Kitāb al-ḥarāğ* des Jahjā ibn Ādam (Leiden 1896, ed. Juynboll, und Kairo 1347) im Apparat nicht herangezogen zu werden.

Vorlage ihn an seiner zu erwartenden Stelle enthielt; in der Handschrift selbst, die am Ende vollständig ist, kann er nicht gestanden haben. Die Handschrift besteht aus 13 Lagen, unter ihnen die letzte von 4, alle anderen von ursprünglich 5 Doppelblatt; doch fehlt von Lage 1 (heute Blatt 1. 2—9) das zweite Blatt, und von Lage 2 ist überhaupt nur ein nicht anschliessendes Blatt (heute Blatt 10) erhalten; Lage 3 und 4 beginnen demnach heute mit Blatt 11 bzw. 21, Lage 5 und die folgenden wegen der doppelten Zählung von Blatt 26 (vergl. oben) mit Blatt 30, 40 usw., fol. 21a, 30a usw. tragen, erscheinend von erster Hand, die Kustoden für Lage 4, 5 usw. Im übrigen ist die Handschrift vollständig; die bisweilen auftretenden Textlücken geringerer Bedeutung sind äusserlich nicht kenntlich bis auf S. 134₁, wo für ein in der Vorlage wohl unleserliches Wort freier Raum gelassen ist. Während das *Kitāb al-ğihād* und das *Kitāb al-ğizja* unmittelbar aufeinander folgen, ist an dessen Ende der Rest von fol. 108b und das ganze fol. 109a freigelassen, sodass die *Aḥkām al-muḥāribīn* mit dem Anfang von fol. 109b beginnen.

Fragmente anderer Bücher des *Kitāb iḥtilāf al-fuqahā* liegen in der von Kern (Kairo 1320 = 1902) herausgegebenen Handschrift der Ägyptischen Bibliothek fiqh ḥanafī 645 vor; da sie von dem Konstantinopler Manuskript im Format ganz abweicht, mit ihm also die Existenz von zwei Exemplaren des sicher nur selten kopierten Werkes bezeugt, ist die Hoffnung auf das Auftauchen weiterer Teile nicht ganz von der Hand zu weisen. Über die literarischen Nachrichten von weiteren Büchern vergl. unten § 3 am Ende.

§ 2. Textzustand. Apparat.

Obgleich der Zustand des Textes im allgemeinen als gut zu bezeichnen ist, finden sich doch, neben reinen Versehen des Schreibers, auch schwere Verderbnisse, die sich aber fast alle überzeugend heilen lassen; nur bei zwei geographischen

ist alt ¹⁾, sorgfältig und deutlich, aber doch schwierig: sowohl wegen der häufigen Unmöglichkeit, zwischen ز and ر, ز and ر, ز and ر zu unterscheiden, wie auch besonders wegen des Fehlens aller Punkte und sonstigen Lesezeichen; wenn höchst selten ein Punkt dasteht, ist er meist selbstverständlich. Das Aussehen der Schrift zeigt die etwas verkleinerte Reproduktion von fol. 5b. Der Erhaltungszustand ist vorzüglich; geringe Spuren von Wurmfrass innen am unteren Blattrande haben auf den ersten Blättern auch die Schriftzüge in Mitleidenschaft gezogen, jedoch ohne Textverlust zu verursachen; am Ende von fol. 50b hat eine kleine, noch vor dem Eintreten des Wurmfrasses vorgenommene Überklebung das Wörtchen ل verdeckt, dessen Ergänzung aber sicher ist; endlich ist die erste Zeile von fol. 25b und von fol. 26a durch Wasser beschädigt und zusammen mit dem oberen Blattrande z. T. überklebt worden, doch kann alles noch sicher gelesen werden. Fol. 1a trägt neben zwei Besitzvermerken, dem schönen Waqf-Stempel von 1154 und der Signatur nur folgenden, aufgeklebten Titel von späterer, aber nicht junger Hand ²⁾:

الجهاد والجزية والمخاريم وفتال اهل البنى من كتاب مختصر اختلاف علماء
الامصار تأليف ابي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري رحمه الله

diese ausführlichste bisher bekannte und wohl auch ursprünglichste Form des Titels ³⁾, anstatt deren ich aber die gewohnte beibehalten habe, dürfte von einer jetzt verdeckten Notiz herkommen. Dass zum Schluss der *Qitāl ahl al-bağj* erwähnt wird, der in der Handschrift fehlt, weist vielleicht darauf hin, dass ihre

¹⁾ Dazu teilt mir Herr Professor Dr. Grohmann folgendes mit: Eine genauere Datierung ist gerade bei diesem Kodex nicht ganz leicht; doch kann man das 4.—6. Jahrh., und zwar eher den Anfang dieser Periode, als Entstehungszeit ansetzen; vergl. Moritz, *Arabic Palaeography*, Taf. 41 unten, 42 unten, 46 oben. Die Schrift ist übrigens entschieden verwandt mit der des Kairiner Fragmentes desselben Werkes (Moritz, *Arabic Palaeography*, Taf. 124), die Moritz in das 4. Jahrh. datiert.

²⁾ Wohl noch aus dem 7. Jahrh. (Grohmann).

³⁾ Über die anderen Formen vergl. Kern, ZDMG 1901, S. 65.

EINLEITUNG.

§ 1. *Die Handschrift.*

Der einzige bekannte Zeuge für den hier herausgegebenen Text ist die Handschrift Muṣṭafā Effendi 382, die in der ersten Abteilung des Verzeichnisses der Bibliothek ʿĀšir Effendi als كتاب الجهاد والجزية للطبرى erwähnt ist und sich jetzt mit der ganzen Sammlung Muṣṭafā Effendi-ʿĀšir Effendi in der Süleimānīje-Bibliothek in Konstantinopel befindet¹⁾. Nachdem ich gleich zu Beginn meiner Bibliotheksstudien in Stambul im Herbst 1926 die Handschrift als einen Teil von at-Ṭabarī *Kitāb iḥtilāf al-fuqahā*²⁾ hatte feststellen können³⁾, habe ich die Identifikation zuerst auf dem Fünften Kongress der Oostersch Genootschap in Nederland im April 1927⁴⁾ mündlich vorgetragen und in meinen Bibliotheksstudien I⁴⁾ veröffentlicht. Die schöne Handschrift (in orientalischem Pappband mit Klappe, mit weissem Papier überklebt) umfasst 118 Blatt von 19:14,5 cm (die spätere orientalische Blattzählung, der ich gefolgt bin, geht bis 117, da fol. 26 doppelt gezählt wird); der Schriftspiegel ist 17:12,5 cm; die Seite hat 19 oder 20 Zeilen von durchschnittlich etwa 55 Buchstaben. Das Papier ist stark gebräunt, aber ohne die Lesbarkeit zu beeinträchtigen; häufig schimmern die Schriftzüge von der Rückseite durch. Die Schrift

¹⁾ Vergl. Schacht, *Von den Bibliotheken in Stambul und Umgegend*, Zeitschr. f. Semitistik, Bd. 5, S. 290, Nr. 24.

²⁾ Vergl. die zweifelnde Vermutung von Kern, S. 4, Anm. 5 des Vorworts seiner Ausgabe.

³⁾ Vergl. *Verslag van het vijfde congres*, S. 22.

⁴⁾ *Aus den Bibliotheken von Konstantinopel und Kairo* (Abh. Preuss. Akad. 1928, Phil.-Hist. Klasse, Nr. 8), Nr. 22.

der Einleitung zu seiner Ausgabe der Kairiner Handschrift sowie in seinem Aufsatz ZDMG 1901, S. 61 ff. erschöpfend zusammengestellt ¹⁾, und Bergsträsser hat seine Bedeutung für die Erforschung der islāmischen Rechtsgeschichte gewürdigt (Islam, Bd. 14, S. 77 f.). Daher konnte ich mich in der Einleitung auf den Inhalt dieses Bandes beschränken, habe mich aber bemüht, ihn angesichts des nun erheblich erweiterten Vergleichsmaterials auch nach anderen Richtungen, als es bei Kern für die Kairiner Fragmente geschehen ist, zu erschliessen.

Herrn Professor Dr. GROHMANN, Herrn Bibliotheksrat Dr. HONIGMANN und Herrn Dr. RITTER danke ich für freundliche Auskünfte über das Alter der Schrift, über zwei geographische Namen und über Einzelheiten des Konstantinopler Manuskripts. Herr Professor Dr. SCHAADE war so freundlich, einen bedeutenden Teil des Buches durch den Druck zu führen. Mein besonderer Dank gilt dem Vorstande der De Goeje-Stiftung für die Aufnahme dieser Arbeit in ihre Veröffentlichungen, und vor allem seinem Vorsitzenden, Herrn Professor Dr. SNOUCK HURGRONJE, für das tatkräftige Interesse, mit dem er sie von ihrem Beginne an begleitet hat.

Freiburg i. Br., Juni 1931—Cairo, April 1933.

JOSEPH SCHACHT.

¹⁾ Weitere Angaben bei Jāqūt, *Iršād al-arīb*, Bd. 6, S. 437, 4 ff.; 445 ff. Zu der literarischen Tradition, in der das *Iḥtilāf*-Buch steht, vergl. ausser Kerns Nachweisen und Goldziher, *Die Zāhiriten*, S. 37, Anm. 1 sowie ZDMG 1884, S. 669 ff. noch meine Handschriftenstudien I, Nr. 6, 23, 24, 29, 32, 50; II, Nr. 12, 14, 16, 26; III, Nr. 22, 25.

VORWORT.

Dass ein neues Fragment von at-Ṭabarīs *Kitāb iḥtilāf al-fuqahā*¹⁾ die Herausgabe verdient, braucht nach einem dreissig-jährigen Bekanntsein der Kairiner Bruchstücke wohl kaum erst begründet zu werden. Nicht als Grundlage für den *madḥab ḡarīrī* ist uns dieses Werk wichtig, sondern als sorgfältige Sammlung von Ansichten alter Juristen, die ein Gelehrter vom Range at-Ṭabarīs kannte und für erwähnenswert hielt. Neben Nachrichten über die ältesten Autoritäten enthalten die hier herausgegebenen Teile wieder eine grosse Masse neuer, z. T. sehr umfangreicher Zitate, darunter von Mālik aus zwei sonst nicht erhaltenen Rezensionen seines *Muwatta*²⁾, von al-Auzā'ī, von dessen eingehender Beschäftigung mit den *siyar* man sich erst jetzt ein Bild machen kann, von aš-Šāfi'ī, dessen gedruckte Schriften eine wesentliche Ergänzung erfahren, sowie von Abū Hanīfa und seinen Genossen, von deren authentischen Aussprüchen noch sehr wenig zugänglich ist. So hoffe ich durch die vorliegende erste grössere Edition aus den Ergebnissen meiner Handschriftenstudien im Orient¹⁾ einen Beitrag zur Erfüllung einer der Hauptaufgaben der islāmischen Rechtsforschung geliefert zu haben, nämlich der Erschliessung der wichtigsten Quellenwerke für die ältere Zeit.

Über den Autor hat zuletzt Paret in der *Enzyklopädie des Islam* gehandelt²⁾; das über das Werk Bekannte hat Kern in

¹⁾ Vergl. Forschungen und Fortschritte, Jahrg. 7, Nr. 7, S. 96 ff.

²⁾ S. v. al-Ṭabarī. Folgendes sind die Hauptstellen in der arabischen biographischen Literatur: an-Nadīm, *Fihrist*, S. 234 f.; al-Ḥaṭīb al-Baḡdādī, *Tārīḥ Baḡdād*, Bd. 2, S. 162 ff.; as-Sam'ānī, *Kitāb al-ansāb*, fol. 367a; Jāqūt, *Iršād al-arīb*, Bd. 6, S. 423 ff.; as-Subkī, *Ṭabaqāt aš-Šāfi'ija al-kubrā*, Bd. 2, S. 135 ff.; Ibn Ḥaḡar, *Lisān al-Mizān*, Bd. 5, S. 100 ff., Nr. 344; vergl. auch Jāqūt, *Muḡam al-buldān*, Bd. 6 (Register), S. 653.

INHALTSVERZEICHNIS.

	Seite
Vorwort	VII
Einleitung	IX
Erklärung der Siglen	ب
Verzeichnis der Abschnitte	ج
Arabischer Text	ا
Verzeichnis der Eigennamen	٢٦.
Nachträge und Verbesserungen	٢٧١

DAS KONSTANTINOPLER FRAGMENT
DES
KITĀB IḤTILAF AL-FUQAḤĀ
DES
ABŪ ĠAʿFAR MUḤAMMAD IBN ĠARĪR AṬ-ṬABARĪ
HERAUSGEGEBEN
VON
JOSEPH SCHACHT

VERÖFFENTLICHUNGEN DER „DE GOEJE-STIFTUNG“
Nº. X.

BUCHHANDLUNG UND DRUCKEREI
VORMALS E. J. BRILL — LEIDEN
1933

فلحقس هسه فلما لا يسل ولا نسي قال لا فعل ولا نسي فلما فار وجدوا
 راهبا فدخل من صومعه فادرك فاحد فقال ايما اولب حين حيتم
 فحسكم قال لا تعضل له فلما استجرو به عن مي بران عودهم قال لا
 انهم ان استجروه فاحسهم ثم استجرو العود عنكم فاحسهم اسمع
 بذلك دمه فلما اصاب من نهي عن فله من سبع كسوا وراهب او امراه
 اذا حبس منهم ان يروا انما فلما لا حسي يروا ولا يسلوا على الطريق
 ومن كان ممن نهي عن فله فحسب منه ان يرك فاسويو من حسي باسمه من يرون
 ذلك من هدى من مضي وقال النوري فقل له ما سوي في فعل الساب الموص
 والخروج فاك اقل فل بالولي قال اقل فل فاساخ الذي تسبح في الارض
 ولا يسل قال ما الذي يسله باسا فقل والواهب الذي يدي عن فله ان يرك
 يعرجوه او يكلف الحوه قال فاد اقل فل ان يسل قال او ما يكون
 دور السيل قال علم يدعه اذن وما الموت ان ادعه له قال ان كان خاصه
 ان يسل قال لا عني والمعد قال من كتاب عنده معونه او فوه على فسال
 فله فل ما المعونه قال لا فحسب فله حدس بذلك عن معونه عن اي
 عنه وقال السافعي يرك فل الرهبان وسوار رهبان الصوامع ورهبان
 الدباب والصحاري وكل من جلس نفسه والموهب قال وورد اصله
 اساعا لا يركوا الصدوق رحمة الله وذلك انه اذا كان لنا ان يدع فل الرطال
 المسالين بعد الصدرة وفل في بعض الخلاب لم يركوا من يرك الرهبان
 ان سأل الله واما فلما هذا اساعا لا يركوا فاسنا ولو امارعنا اما تركا فل
 الرهبان لا يرك معي من لا يسل وكيما فل الموصي حين يعرج عليه

DAS KONSTANTINOPLER FRAGMENT
DES
KITĀB IḤTILĀF AL-FUQAḤĀ'